مُلّاك مصر

الجزء الثاني

قصة صعود الرأسمالية المصرية

عمر غنّام / كريم مجاهد

محمد جاد / عبد الحميد مكاوي

آلاء مصطفى / محمد سالم

الإعراب
للنشر والتوزيع

تحرير: محمد جاد

مُلَّاك مصر

قصة صعود الرأسمالية المصرية

هذا الكتاب بالتعاون مع مؤسسة روزا لوكسمبورج، مكتب شمال افريقيا

مُلّاك مصر.. قصة صعود الرأسمالية المصرية ج2

عمر غنام، كريم مجاهد، محمد جاد، عبد الحميد مكاوي

آلاء مصطفى، محمد سالم.

تحرير: محمد جاد

تصميم الغلاف: أحمد اللباد

إخراج داخلي: حسن جمال

الطبعة الأولى، القاهرة 2020

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: 2020/21396

الترقيم الدولي/ تدمك: 978-977-6648-81-4

1- الرأسمالية

2- مصر - الأحوال الاقتصادية

3- مصر - الأحوال الاجتماعية

أ- العنوان 330/122

جميع الحقوق محفوظة للناشر

دار المرايا للانتاج الثقافي

تليفون: 2-023961548+ / موبيل: 2-01030319318+

البريد الإلكتروني: elmaraya@elmaraya.net

العنوان: 23 ش عبد الخالق ثروت، الطابق الثاني، شقة 17، القاهرة، ج. م. ع.

الآراء الواردة بالكتاب تعبر فقط عن رأي المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن رأي دار المرايا للإنتاج الثقافي.

مُلَّاك مصر

قصة صعود الرأسمالية المصرية

«الجزء الثاني»

عمر غنام - كريم مجاهد - محمد جاد

عبد الحميد مكاوي - آلاء مصطفى - محمد سالم

تحرير

محمد جاد

EL MARAYA
for Cultural Production
المرايا
للإنتاج الثقافي

الفهرس

القسم الأول: جراحة زرع الوجه 5

الفصل الأول: حلول القطاع الخاص مكان الدولة في الصناعات الهندسية **عمر غنام** 7

الفصل الثاني: صناعة المنسوجات في مصر.. تطوير أم تعميق للتخلف؟ **كريم مجاهد** 35

الفصل الثالث: صناعة الدواء آخر حصون مقاومة التبعية **محمد جاد** 73

القسم الثاني: اليد العليا 93

الفصل الرابع: قصة الاقتصاد السياسي للبترول في مصر **عبد الحميد مكاوي** 95

القسم الثالث: صناعة الرغبة 155

الفصل الخامس: الاتصالات.. الأرباح للقلة والسيطرة للدولة **آلاء مصطفى** 157

الفصل السادس: الغذاء.. صناعة الجوع **محمد جاد** 179

الفصل السابع: السينما.. كمنتج وأداة لصناعة خيال المستهلكين **محمد سالم** 207

القسم الأول
جراحة زرع الوجه

الفصل الأول: حلول القطاع الخاص مكان الدولة في الصناعات الهندسية
عمر غنام
الفصل الثاني: صناعة المنسوجات في مصر.. تطوير أم تعميق للتخلف؟
كريم مجاهد
الفصل الثالث: صناعة الدواء آخر حصون مقاومة التبعية
محمد جاد

على طريقة فيلم الأكشن الشهير "Face Off" الذي يستبدل فيه البطل وجهه بوجه البطل الآخر، تبدو قصة الرأسمالية المصرية في علاقتها مع القطاع العام.

يشرح هذا القسم كيف حل القطاع الخاص مكان الدولة في الصناعات الهندسية والنسيجية والدوائية. وكيف تم تمهيد الأرض للمستثمرين عبر امتيازات عدة، حتى بدا الأمر في بعض الحالات وكأنه مجرد عملية تبديل للواجهة لكي تنتقل عملية التراكم من القطاع العام إلى الخاص، وبشروط جديدة تصب في صالح نخب صغيرة.

الفصل الأول

طقوس العناكب..
حلول القطاع الخاص مكان الدولة في الصناعات الهندسية

عمر غنام

البدايات الطموحة

برغم ندرة استخدام مصطلح الصناعات الهندسية[1] خارج مصر، إلا أن له وزن معتبر في الكتابات التي تناقش الاقتصاد المصري. ويخيم الغموض على أصل هذا المصطلح، لكن أول ظهور هام له في إطار الاقتصاد المصري كان من خلال القرار الرئاسي 453 لعام 1958، الذي صدر بهدف إعادة تنظيم اتحاد الصناعات المصرية وغرف الصناعات المختلفة داخل الاتحاد، في عهد الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر.[2] القرار الذي تم اتخاذه في إطار عملية إعادة هيكلة الاتحاد، والذي جاء بعد عام من إنشاء المؤسسة الاقتصادية وإنشاء وزارة الصناعة قبلها بقليل، استهدف وضع تقسيم للقاعدة الصناعية في مصر[3] بطريقة تسهل عملية التخطيط لسياسات إدارة القطاع الصناعي وخلق التعاون بين القطاعات المختلفة، وبينهم وبين الحكومة المصرية.

في هذا الإطار تم تشكيل مفهوم الصناعات الهندسية، والذي اشتمل تحت مظلتها لصناعات ناشئة تتطلب مدخولًا تكنولوجيًا عاليًا، ولا تقع تحت تصنيف أي من الصناعات التقليدية مثل الصناعات الغذائية، والصناعات الكيميائية، والغزل والنسيج، إلى آخره. فأتى المفهوم معبرًا عن صناعات مختلفة ومشتتة، من ضمنها صناعة السيارات، وصناعة الأجهزة المنزلية، وصناعة الإلكترونيات، وصناعة السفن، والترسانات البحرية، وصناعة الكابلات الكهربائية، وصناعة المراجل البخارية، وحتى صناعة خطوط السكك الحديد.

1- يستخدم المصطلح في اللغة العربية فقط ويختلف معناه من دولة لدولة فعلى سبيل المثال في الأردن يتضمن صناعات الحديد والصلب وكل صناعات السبائك، في مصر لا يتضمن الحديد والصلب على الإطلاق ويتضمن بعض صناعات السبائك الدقيقة نسبيًا.

2- http://www.fei.org.eg/index.php/en/fei/about-fei

3- Robert Mabroand Samir Radwan, Industrialization of Egypt 1939–1973, New York, Oxford University Press, 1976, P39.

هـذه المجموعـة مـن الصناعـات، رغـم تنوعهـا الشـديد، تشـاركت في سـمة رئيسـية في عـام 1958، وهـو تخلفهـا الشـديد. ولمـا تـراءى للحكومـة أهميتهـا، تـم اسـتهداف هـذا القطـاع بالتحديـد، ليكـون المحـرك الأسـاسي للاقتصـاد المـصري عامـة، وللنهضـة الصناعيـة المسـتهدفة بخاصـة.

مـن المهـم الإشـارة في هـذا السـياق إلى أنـه إبَّـان قـرار خلـق قطـاع الصناعـات الهندسـية كمظلـة لهـذه الصناعـات، كانـت كبقيـة الاقتصـاد المـصري تحـت سـيطرة رأس المـال الخـاص. بـل إن قـرار إنشـاء الغرفـة الهندسـية داخـل اتحـاد الصناعـات المصريـة، أتى تحديـدًا لتسـهيل التعـاون بـين الرأسـماليين الصناعيـين والحكومـة المصريـة. فحتـى هـذا الوقـت كان عبـد النـاصر مـا زال يغازلـه الأمـل في أن تسـارع البرجوازيـة الوطنيـة إلى المقدمـة، وتقـوم بدورهـا التاريخـي في التنميـة الاقتصاديـة في مـصر، وتحولهـا إلى بلـد صناعـي.

كانـا رأسـا الحربـة لهـذا الحلـم هـما المؤسسـة الاقتصاديـة (والتـي تديـر الأصـول الاقتصاديـة الحكوميـة) واتحـاد الصناعـات المصريـة (والـذي ينسـق بـين رأس المـال الخـاص) ورغـم أن الاثنـين سـارا في مسـار تطويـر الاقتصـاد المـصري ونقلـه إلى طـور التصنيـع، إلا أنـه مـع تطـور الأحـداث بـدا واضحًـا أن القطـاع العـام ممثـلًا في المؤسسـة الاقتصاديـة، سـيكون العـماد الأسـاسي لخطـة التصنيـع، بينـما سـيلعب اتحـاد الصناعـات المصريـة دورًا ثانويًـا.

عملـت المؤسسـة الاقتصاديـة كـذراع اقتصـادي للحكومـة، حيـث ضلعـت في إدارة الأصـول الأجنبيـة المسـتولى عليهـا بعـد حـرب 1956، وكممثـل للحكومـة في المشـاريع المشـتركة. وبرغـم قـصر عمرهـا، فهـي لم تسـتمر إلا أربعـة أعـوام فقـط، لكنهـا تغولـت بسرعـة كبـيرة، وأصبحـت في 1961 مسـيطرة عـلى جـزء ضخـم مـن الاقتصـاد المـصري. إذ كان ينبـع منهـا أكـثر مـن 30% مـن الإنتـاج الصناعـي المـصري، وتوظـف 20% مـن العاملـين بالصناعـة في مـصر.[4]

هـذه الأرقـام تقـدم لنـا «نيجاتيـف» الصـورة الأصليـة لـرأس المـال الصناعـي المـصري في هـذه الحقبـة. حيـث تُظهـر بوضـوح التميـز النسـبي لمؤسسـات القطـاع العـام عـلى مؤسسـات القطـاع الخـاص. هـذه النقلـة النسـبية للقطـاع العـام لم تتـم فقـط بفضـل رعايـة المؤسسـة الاقتصاديـة، فـلا يمكننـا إغفـال حقيقـة أن أصـل المؤسسـة الاقتصاديـة كان قائمًـا عـلى الأصـول الأجنبيـة المؤممـة.

4- Samir Radwan, Capital Formation in Egyptian Industry and Agriculture 1882-1967,St Antony's College Middle Elast Monographs (London: Ithaca Press, 1974) P206.

هـذه الأرقـام لا تعـبر فقـط عن الأوضـاع في 1961 وحجم نشـاط المؤسسـة الاقتصادية، بـل تعطينـا أيضًـا فرصـة لـنرى كيـف كان الحـال قبـل أن تدخـل الدولـة إلى حلبـة الصناعـة. فـإذا افترضنـا أن الميـزة النسـبية للمؤسسـة الاقتصاديـة نبعـت، ولوجزئيًـا، مـن اعتمادهـا عـلى شركات ومصانـع أجنبيـة، فبإمكاننـا أن نتخيـل الـدور الكبـير لـرأس المـال الأجنبـي قبـل الحقبـة الناصريـة، حيـث تركـزت رؤوس الأمـوال الأجنبيـة في القطاعـات ذات الإنتاجيـة الأعـلى والقيمـة المضافـة المرتفعـة، مقارنـة بـرأس مـال محـلي متركـز في الصناعـات التقليديـة.

كـما أن إنتاجيـة القيمـة المضافـة لـكل عامـل (value added productivity) تعرفنـا بشـكل أفضـل عـلى نمـط الاسـتثمار الرأسـمالي في هـذه الصناعـات. فالقيمـة الإنتاجيـة للسـلعة تنبـع مـن ثلاثة أصـول، العمالـة، رأس المـال (ممثلًا في وسـائل الإنتـاج والماكينات) المـواد الخـام. وبافـتراض أن رأس المـال المحـلي والأجنبـي يحصـلان عـلى الخامـات بنفـس السـعر، فيمكننـا شـطب الخامـات مـن طـرفي المقارنـة. ولمـا كانـت المصانـع الأجنبيـة تنتـج قيمـة أعـلى برغـم نسـبة عمالـة أقـل، فيمكننـا اسـتنتاج أنهـا كانـت تعتمـد عـلى اسـتثمارات رأسـمالية ضخمـة لرفـع الإنتاجيـة العماليـة لهـذه الدرجـة مقابـل اسـتثمارات رأسـمالية ضعيفـة عـلى جانـب رأس المـال المحـلي.

وجـود هـذا النمـط واسـتمراره في 1961، يعنـي أن سياسـة كثافـة الاسـتثمار ظلـت متبعـة تحـت إمـرة المؤسسـة الاقتصاديـة كالسياسـة الرسـمية للدولـة.

أهميـة هـذا الاسـتنتاج أنـه يوضـح بمـا لاشـك فيـه أن رأس المـال المحـلي كان محجـمًا عـن الاسـتثمارات الكثيفـة طويلـة الأجـل اللازمـة لتطويـر الصناعـة ورفـع الإنتاجيـة عـلى الأمـد الطويـل. مـا يعنـي أن الفكـرة الشـائعة عـن أن الضعـف النسـبي للاسـتثمارات الصناعيـة الخاصـة في الخمسـينيات، كان بسـبب خـوف رجـال الأعـمال مـن التأميـمات آنـذاك، أمـر محـل شـك. فهـذا الإحجـام عـن الاسـتثمارات الصناعيـة كثيفـة رأس المـال، التـي كانـت السـلطة ترغـب فيهـا بقـوة باعتبارهـا قاطـرة لتحديـث الاقتصـاد، لم يكـن واقعًـا فقـط بعـد انقـلاب يوليـو1952، ولكنـه كان توجهًـا راسـخًا للقطـاع الخـاص المصري مـن قبـل وصـول الضبـاط الأحـرار للسـلطة.

في الحقيقـة فـإن كتـاب اقتصاديـين بارزيـن مثـل سـمير رضـوان، وروبـرت مابـرو، اللـذان كتبـا باسـتفاضة عـن الاقتصـاد المـصري، يشـيران إلى القطـاع العـام الصناعـي عـلى أنـه القطـاع الحديـث الوحيـد في مـصر في الحقبـة الناصريـة. حيـث فشـل رأس المـال المحـلي في المحافظـة عـلى معـدل اسـتثمار رأسـمالي مرتفـع بمـا فيـه الكفايـة، بمـا كان ينبـيء بأنـه سيسـقط ضحيـة التقـادم ومـرور الزمـن، ليتحـول إلى كيانـات منخفضـة الإنتاجيـة بنهايـة السـتينيات.

هكـذا، في مواجهـة رأس مـال محـلى محجـم عـن الاسـتثمار وغـير راض بالاضطـلاع بوظيفتـه التاريخيـة في الترقـي الاقتصـادي، توجهـت رؤيـة الدولـة، وعـلى رأسـها عبـد النـاصر، إلى القطـاع العـام لتقـود عمليـة التصنيـع وتـرك الصناعـة الخاصـة تعبـث في الهوامـش.

في عـام 1960 كانـت البدايـة الرسـمية للخطـة الخمسـية الأولى والتـي خصصـت اهتمامًـا كبـيرًا بالتصنيـع، وخاصـة الصناعـات الهندسـية. واسـتهدفت الخطـة الطموحـة إنشـاء العديـد مـن الـشركات والمصانـع، عـلى رأسـها شركـة النـصر لصناعـة السـيارات، وشركـة النـصر لصناعـة التلفزيـون والإلكترونيـات، وشركـة النـصر لصناعـة المراجـل البخاريـة وأوعيـة الضغـط، وشركات أخـرى، كـما تـم تأميـم بعـض المشروعـات المشـتركة في تلـك الفـترة، مثـل النـصر فيليبـس لـلآلات الكهربائيـة والالكترونيـة. كل هـذه الـشركات المنشـأة حديثًـا، بالإضافـة للـشركات المؤممـة، تـم تنظيمهـا تحـت الإدارة المبـاشرة لوزيـر الصناعـة.[5] وخـلال الخطتـين الخمسـيتين الأولى والثانيـة، شـهد قطـاع الصناعات الهندسـية نمـوًا متسـارعًا وتحسـنًا مذهـلًا. حيـث تضاعـف نصيـب القطـاع مـن القيمـة المضافـة الصناعيـة مـن 3.1% في عـام 1960 لأكـثر مـن 6.5% عـام 1967. وبينـما وظـف القطـاع نحـو 10 آلاف عامـل عـام 1952، أكـثر مـن 80% منهـم عاملـون بقطـاع النقـل، وصـل عـدد العـمال لأكـثر مـن 39 ألـف عـام 1967، بزيـادة نسـبية تقـدر بأكـثر مـن 290%.

وداخـل قطـاع الصناعـات الهندسـية نفسـه، ارتفعـت العمالـة في قطـاع الآلات الكهربيـة بأكـثر مـن 920%، وفي قطـاع الآلات الغـير كهربيـة ارتفعـت العمالـة بأكـثر مـن 1560%، وفي نفـس الفـترة ارتفعـت القيمـة المضافـة في القطـاع مـن مجـرد 2.85 مليـون جنيـه مـصري عـام 1952 إلى نحـو 20 مليـون جنيـه مـصري عـام 1967، وهـي زيـادة مذهلـة تفـوق 600%.[6]

ترسـم هـذه الأرقـام صـورة لقطـاع حيـوي متسـارع النمـو، وتدحـض أسـطورة القطـاع العـام غـير الكفـؤ المهـدر للمـوارد. حيـث إنـه في هـذا الوقـت كانـت أكـثر مـن 90% مـن القيمـة المضافـة في القطـاع الصناعـي تنبـع مـن القطـاع العـام،[7] كـما نـرى أيضًـا أن الحكومـة ثابـرت في سياسـة الاسـتثمار كثيـف رأس المـال، مـما نتـج عنـه ارتفـاع ملحـوظ في الإنتاجيـة العماليـة، حيـث زادت القيمـة المضافـة للصناعـات الهندسـية بضعـف نسـبة زيـادة العمالـة.

5- Adel Gazarin, Snapshots From My Life: 40 Years of Industry in Egypt, P114.

6- Mabro, 100-105 مابـرولا يسـتخدم مصطلـح الصناعـات الهندسـية البيانـات الموضحـة هنـا هـي مجموعـة تصنيعيـة طبقًـا لمابروتتضمـن صناعـة السـيارات، صناعـة الآلات الكهربيـة وصناعـة الآلات الغـير كهربيـة. هـذه المجموعـة تطابـق لحـد كبـير مفهـوم الصناعـات الهندسـية.

7- Samer Soliman, State and Industrial Capitalism in Egypt,Cairo papers in social science, AUC, P11.

العقود الضائعة:

كان لسياسات الانفتاح الاقتصادي والخصخصة بعد الحقبة الناصرية أثر كبير على التحولات التي جرت بقطاع الصناعات الهندسية. وبصفة عامة يمكن أن نقسم التحولات التي عاشها القطاع الصناعي في مصر خلال عقود التحرر الاقتصادي إلى ثلاث مراحل رئيسية: التحجيم، التعطيش، الأسطرة (أي خلق الأسطورة).

وفاة عبد الناصر في سبتمبر 1970 كانت بمثابة إشارة البداية لتغيير جذري في السياسة الصناعية المصرية. فعلى الرغم من أن الأغلبية ترى الخصخصة كسياسة وليدة لبنات أفكار مبارك، ونهايات عصر السادات، إلا أن التجهيز لعملية الخصخصة وانسحاب الدولة من ميدان الصناعة بدأ فعليًا في عام 1971.

في 1971 صدر قانون 60 لعام 1971، الذي سمح لشركات القطاع العام بأن تعطي الأولوية لتحقيق أهداف الربحية. هذا التحول كان معناه بكل بساطة أن الشركات ستركز على الأرباح، بينما تهمل الاستثمار التنموي. وهو أول إجراء ساعد على تغيير نمط الاستثمار في القطاع العام، والصناعات الهندسية على وجه الخصوص، عن الصورة التي بدا عليها وقت ناصر، فمع غياب الاستثمارات كثيفة رأس المال، سيبدأ القطاع العام في التخلف عن ركب التطور التكنولوجي.

بعدها بقليل، في نفس العام، صدر قانون 65 لعام 1971 لتشجيع الاستثمار الأجنبي في مصر. وفي عام 1975 أتت موجة جديدة من القرارات، فبعد مرور ورقة أكتوبر للانفتاح الاقتصادي، مُرِر قانون 111 لعام 1975 الذي منح مديري شركات القطاع العام صلاحيات واسعة وحريات غير مسبوقة في إدارة الشركات. كما ألغى التمثيل الإلزامي للعمال في مجالس إدارة الشركات، ليحول شركات القطاع العام إلى ديكتاتوريات صغيرة بمدراء غير مسئولين من أحد.

وفي نفس العام صدر قانون 112 لعام 1975، الذي سمح ببيع أسهم شركات القطاع العام، كما سمح لشركات القطاع العام بالاقتراض من البنوك التجارية بدلًا من الحصول على التمويل من البنوك الحكومية. وبينما تمتع المستثمرون الأجانب بكافة الحوافز التي تمنوها بموجب قانون 65 لعام 1971 وقانون 43 لعام 1974، ظل رأس المال المصري غير مدعو للمائدة. حتى اتجهت الدولة لمساواته برأس المال الأجنبي عبر تشريعات لاحقة. وبموجب قانون 159 لعام 1981 تم تخفيض نسبة العمال من الأرباح من 25% سابقًا إلى 10% فقط، تسدد بعد دفع كافة التزامات الشركة المالية[8].

8- Dan Tschirgi, Development in the Age of Liberalization: Egypt and Mexico, AUC Press 1996, P76-83.

بحلول عام 1978، كانت آثار قوانين 1971 بمنح الأولوية للأرباح على حساب الاستثمار أتت ثمارها، حيث أصيب القطاع العام بالترهل. وبينما تسببت هذه القوانين في تحجيم استثمار الدولة التنموي في القطاع الصناعي، استمر القطاع العام في التزامه بتعيين الخريجين الجدد (الذي كان ناصر قد رسخه خلال سنوات حكمه) والنتيجة بالطبع هي توسع في التعيينات العمالية مع تباطؤ في نمو النشاط التصنيعي، ما قاد الدولة في عام 1978 إلى إلغاء نظام الحصص التعيينية، وجعل التعيينات بناءً على الحاجة الفعلية.[9]

لذا يعتبر عام 1978 نهاية أول مرحلة من تحولات الصناعة في مصر خلال التحرر الاقتصادي، التي نطلق عليها مرحلة «التحجيم». فسياسة التوجه الربحي بدلًا من التنموي في القطاع العام قادته إلى التقادم والترهل. كما مُنحت صلاحيات واسعة للمديرين في غياب أي رقابة للعمال، ما أتاح فرصًا غير مسبوقة للفساد الإداري. وأخيرًا، فإن إلغاء حصص التعيينات سهل عملية تصفية الشركات لاحقًا. وفي المقابل كانت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص الأجنبي والمحلي تمنحه الدفعة اللازمة للقضاء على القطاع العام المتقادم وتصفيته.

وفي عام 1983، تم إعادة تنظيم القطاع العام مرة أخرى، حيث تم تأسيس هيئات قطاع عام لإدارة شركات القطاع العام، لتتحكم كل هيئة في جميع الشركات التابعة لقطاعها. في هذا السياق، تشكلت هيئة القطاع العام للصناعات الهندسية، تحت رئاسة الدكتور المهندس عادل جزارين، مدير شركة النصر لصناعة السيارات. وتحت مظلة تلك الهيئة كان يوجد أكثر من 21 شركة تغطي كل صناعات القطاع، بداية من السبائك والكابلات، وحتى السيارات والمراجل البخارية. وكانت قيمة ما يتم تصنيعه في شركات هيئة القطاع العام للصناعات الهندسية في سنة تشكيلها 1984/1983 نحو 988 مليون جنيه مصري، ينتجهم أكثر من 70 ألف موظف، يتقاضون أكثر من 165 مليون جنيه كأجور. وفي نفس العام قامت شركات الهيئة بتصدير منتجات بقيمة 125 مليون جنيه، وحققت أرباحًا تقدر بنحو 48 مليون جنيه.[10] وعلى الرغم من أن هذه الأرقام في ظاهرها قد تبعث على التفاؤل، إذ توحي بأن القطاع العام ثابر في ظل سياسات مناوئة له، إلا أنها في الحقيقة كانت أخر ضوء لنجم يحتضر، حيث ستبدأ قوة القطاع في التدهور سريعًا مع امتصاص القطاع الخاص لماء الحياة منه.

9- Kate Gillespie, The Tripartite Relationship: Government, Foreign Investors, and Local Investors During Egypt's Economic Opening, Praeger ,1984 ,P122.

10- Guide to Industry in Egypt in 30 Years: Vol 2, Ministry of Industry: General Authority for Industrialization, P274.

وعلى عكس اعتقاد واسع بأن الرأسماليين المصريين طفيليون بطبيعتهم، وهو ما يمنعهم من الاستثمار في الصناعات الثقيلة أو المتطورة، فإن الثمانينيات والتسعينيات عكست صورة مختلفة. فبين عام 1981/1980 و1995/1994 زادت حصة الصناعات الهندسية من إجمالي الصناعة الخاصة من 9% إلى 15.8%. كان ذلك في حقبة تنتقل فيها الطاقة التصنيعية بشكل تدريجي من القطاع العام إلى القطاع الخاص، حيث ارتفع نصيب القطاع الخاص من إجمالي الناتج الصناعي من مجرد 16.4% لأكثر من 66.75%.[11] كانت هذه حقبة «تعطيش» القطاع العام حيث ظهرت النتائج الكارثية لقرارات السبعينيات جلية في النصف الثاني من الثمانينيات، وبدأ القطاع العام يفشل في مجاراة القطاع الخاص، لينهار تحت وطأة ما نسميه بـ«العطش الاستثماري».

هذه الزيادة المذهلة والمفاجئة في إنتاج القطاع الخاص تنزع بنا إلى الريبة وتجبرنا على طرح السؤال، لماذا نجح الرأسمال الصناعي الخاص في الثمانينيات والتسعينيات وحتى بداية الألفية، بينما فشل رجال الصناعة في الأربعينيات والخمسينيات؟ خاصة وأن كثيرين من رجال الصناعة في الثمانينيات كانوا نفس رجال الصناعة في الأربعينيات، الذين عادوا بعد دعوة الدولة لهم خلال فترة الانفتاح. كيف تمكن رأس المال الخاص من أن يسيطر على المشهد بهذه السرعة؟ وأين حدث التراكم الرأسمالي اللازم لبناء هذه القاعدة الرأسمالية أصلًا؟ وأخيرًا.. هل كان نمو قطاع الصناعات الهندسية مستدام؟

بما أن قطاع الصناعات الهندسية شاسع المساحة ويشمل صناعات شديدة الاختلاف والتعدد، سنحاول الاجابة على هذه الأسئلة عن طريق التركيز على قطاعين يقعان تحت مظلته، خاصة وأنهما كانا يشكلان قرابة 80%[12] من القطاع في السنوات الأخيرة. القطاع الأول هو قطاع الأدوات الكهربية والإلكترونية، والثاني هو قطاع السيارات، وكل قسم يحتوي على دراستي حالة واحدة عن شركة قطاع عام، وأخرى عن شركة قطاع خاص.

11- برغم اتقان الدكتور الراحل المشهور به إلا أن الأرقام التي نقلها دكتور سامر سليمان هنا يجب أن تأخذ ببعض الحذر حيث أنها غير متفقة مع بعضها البعض، والوارد أنه نقلها كما هي من المصدر. أخذ الكاتب الأرقام الأكثر اتفاقًا مع بقية المصادر Soliman, P25-26

12- Growth Beyond Borders, (Auto Parts, Vehicle Industry), Engineering Export Council of Egypt, 2016.

الأدوات الكهربائية والسلع المعمرة

أعطت الإدارة الناصرية أهمية خاصة للأدوات الكهربائية والسلع المعمرة عن دراسة وتمعن، فلم يكن هذا التركيز اتجاهًا غوغائيًا، بل سياسة مدروسة الجوانب وذات فوائد عديدة. فأولًا كانت هذه المنتجات من أكثر الصناعات المتطورة عالميًا في هذا الوقت وأكثرها رقيًا وكان ذلك من ضمن دوافع التركيز عليها، بحيث تصبح مدخلًا لبناء خبرات في مجال التكنولوجيا الحديثة واللحاق بركب الصناعات المتقدمة. كما تساعد هذه الأدوات الأسر المكونة في الطبقة العاملة المصرية على إنجاز المهام المطلوبة للمنزل، التي تساهم في عملية إعادة إنتاج الفرد العامل (مثل تحضير الأكل، غسل الملابس، وغيرها من المهام المنزلية اللازمة) ما يتيح للمزيد من العمالة وقتًا أكبر للمساهمة في النشاط الإنتاجي، ويساعد ذلك المرأة على وجه التحديد على الانضمام إلى صفوف العمال.

أخيرًا.. كان من الأسباب الأساسية للاهتمام بهذه الصناعات، رغبة النظام الناصري في الهيمنة الأيدولوجية على الجماهير عبر التلفزيون والراديو الترانزستور. حيث كان لهذه الأجهزة دور أساسي في نشر أفكار الاشتراكية العربية في كل بيت ومصنع ومقهى، داخل مصر وخارجها، ما جعل منها ركنًا أساسيًا للمشروع القومي لعبد الناصر.

في سياق هذه الحملة لتشكيل الوعي المصري خاصة، والعربي عامة، كان لعبد الناصر ثلاثة فرسان. أولهم شركة «النصر» للتليفزيون والإلكترونيات، التي أنشئت في عام 1960، وثانيهم شركة «فيليبس» الشرق الهولندية، التي تم تأميمها ليتغير اسمها إلى «النصر» للادوات الكهربية والإلكترونية (فيلبيبس) عام 1961، والثالثة هي الشركة العربية للراديو والترانزستور والأجهزة الإلكترونية (تيليمصر) والتي أنشئت عام 1962.

هذه الشركات الثلاث سيطرت على سوق الأجهزة الكهربائية المصري وتوسعت إلى السوق العربي أيضًا. وبلغت قيمة إنتاج الشركات الثلاث في عام 1962/1961 نحو 3.7 مليون جنيه مصري، ونمت هذه الإنتاجية لتصل إلى ما يزيد عن 262.9 مليون جنيه مصري[13] بحلول 1984/1983 (في العام الذي تم فيه تشكيل هيئة القطاع العام للصناعات الهندسية) كما بلغت قيمة صادراتها في نفس العام 12 مليون جنيه مصري[14].

13- ما يوازي 375.5 مليون دولار

14- Guide to Industry in Egypt in 30 Years: Vol 2, Ministry of Industry: General Authority for Industrialization, P291-296.

مـن ضمـن الأخـوات الثـلاث، كانـت «تيليمـصر» الأولى في الرحيـل، حيـث عرضـت الحكومـة 65% مـن أسـهمها للبيـع في عـام 1996 ضمـن برنامـج الخصخصـة (برغـم اسـتمرارها في السـوق إلى الوقـت الراهـن، إلا أن وجودهـا ضعيفًـا للغاية وغير محسـوس).

بعـد عامـين قامـت الحكومـة بـشراء حصـة «فيليبـس» في شركـة «النـصر فيليبـس» لتصبـح الشركـة مملوكـة تمامًـا للدولـة، وغـيرت اسـمها إلى «نيـازا». وخـلال عمليـة إعـادة تنظيـم الشركـة، تخارجـت تمامًـا مـن سـوق السـلع المعمـرة والمنتجـات الكهربائيـة، ليقتـصر نشـاطها فقـط عـلى تصنيـع المصابيـح الكهربائيـة.

الشركـة التـي كانـت أول مـن يُصنِّـع أدوات كهربائيـة في الـشرق الأوسـط، وصـل بهـا الحـال إلى أن تكـون مجـرد مصنـع لمبـات. وبينـما كانـت قيمـة مـا تُصنِّعـه عـام 1984 يربـو عـلى 94 مليـون دولار، أصبحـت لا تنتـج في 2017 إلا مـا يقـدر بــ6.25 مليـون دولار.[15]

أمـا شركـة النـصر فقـد قـررت الحكومـة تصفيتهـا في 2006. ويـروي طـلال شـكر[16] أنهـا كانـت أقـوى الـشركات الثـلاث في السـوق، ومـا يؤكـد روايتـه أن النـصر كانـت المصنـع الوحيـد المعتمـد لـدى «توشـيبا»، و«شـارب»، و«سامسـونج»، و«فريـش»، وهـم جواهـر التـاج لخطـوط إنتـاج النـصر مـن ضمـن شركات عالميـة أخـرى.

كان هـدف الشركـة دائمًـا هـو الوصـول إلى تصنيـع المنتـج 100% محليًـا، لكـن مـع التطـور المتسـارع لتكنولوجيـا الاتصـالات ظـل هـذا الهـدف مجـرد حلـم.

مـن كل منتـج كانـت عليـه علامـة شركـة النـصر كان مـا بـين 25% إلى65% مصنـع محليًـا، والباقـي يتـم اسـتيراده مـن الشركـة الموكلـة. وفي عـام 1984/1983 كانـت إنتاجيـة الشركـة 80.6 مليـون جنيـه مـصري،[17] وأرباحهـا تفـوق 5.5 مليـون جنيـه مـصري،[18] لتحقـق هامـش أربـاح أكـثر مـن 6.8%.

لكـن سريعًـا مـا سـتتبدل أقـدار الشركـة، لتصبـح عـبرة بـين شركات القطـاع العـام، ونموذجًـا عـلى الكيانـات الإنتاجيـة التـي اجتمـع عليهـا عنـصرا إهـمال الاسـتثمار الرأسـمالي، والقوانـين التـي سـهلت لمديـري القطـاع العـام أخـذ قـرارات بـدون الرجـوع إلى وزارة الصناعـة، وأتاحـت لهـم أخـذ قـروض تجاريـة والتعامـل مـع البنـوك الخاصـة بطريقـة أضرت بـأداء الشركـة بشـدة.

15- موازنة الشركة 2016/2017 http://www.neeasae.com.eg/index.php?mode=getmodueldetails&Id=127

16- طـلال شـكر: قيـادي عـمال ولـد في النصـف الثـاني مـن الأربعينيـات، عمـل بشركـة النـصر منـذ عـام 1968 حتـى تصفيتهـا في 2006. في خـلال الثمانيـة والثلاثـين عامًـا التـي قضاهـا في الشركـة عمـل في السـلك النقـابي وكمنظـم للعـمال، كـما كان ممثـلًا عـن العـمال في مجلـس إدارة الشركـة منـذ عـام 1978 حتـى حلهـا في 2006. قابلـه كاتـب الفصـل لأخـذ شـهادته في 2 يوليـو2018 في القاهـرة.

17- أي ما يوازي 115.1 مليون دولار

18- قرابة 7.86 مليون دولار.

في عـام 1983 قـام مديـر شركـة النـصر بأخـذ ثلاثـة قـروض تجاريـة بفـترة سـماح 180 يومًـا فقـط لا غـير، في مخاطـرة ضخمـة وكارثيـة. القـرض الأول مـن البنـك الأهـلى بقيمـة 11 مليـون دولار، والقـرض الثـاني مـن البنـك الوطنـي للتنميـة بقيمـة 9 مليـون دولار، والقـرض الثالـث مـن بنـك مـصر، وكانـت عملتـه الجنيـه المـصري، وذلـك لتسـيير الحسـابات الجاريـة. لا نجـد حتـى الآن تبريـرًا منطقيًـا لضخامـة هـذه القـروض، فالمـبرر الأسـاسي أنهـا كانـت قروضًـا اسـتثماريةً لتوسـيع القـدرات الإنتاجيـة للشركـة وتمويـل شراء مكونـات الإنتـاج المسـتوردة، لكـن فـترة السـماح المقـدرة بسـتة أشـهر فقـط غـير منطقية تمامًـا مـع طبيعـة القـروض الاسـتثمارية. في نفـس الفـترة قـام مديـر الشركـة بتوقيـع عقـد يمنـح شركـة «العـربي» لتجـارة الإلكترونيـات حقـوق خدمـة مـا بعـد البيـع حصريـة كاملـة مقابـل 3 جنيهـات مصريـة للجهـاز. شـكَّلا هـذان القـراران ضربـة موجعـة جـدًا للشركـة، خاصـة وأن الشركـة خـسرت أحـد مصـادر ربحيتهـا المسـتمرة بسـبب عقـد «العـربي»، وفي عـام 1985/1984 انخفضـت أربـاح الشركـة بنسـبة 36.4%، لتقـل عـن 3.5 مليـون جنيـه، لتبـدأ فـترة صعبـة في تاريخهـا[19].

في عـام 1986، كانـت حكومـة رئيـس الـوزراء، عـلى لطفـي، تواجـه بـوادر أزمـة حقيقيـة، فارتفـع العجـز وتسـارع التضخـم، وتحولـت الديـون الخارجيـة إلى تـلال لا أول لهـا ولا أخـر، وهـي الأزمـة التـي سـيتم حلهـا في 1991 بمسـاعدة صنـدوق النقـد والبنـك الدوليـين. لكننـا مـا زلنـا في عـام 1986 مـع قصـة شركـة النـصر، حيـث قـررت حكومـة عـلي لطفـي فجـأة وقـف تخصيـص العملـة الصعبـة لـشركات القطـاع العـام لتمويـل اسـتيراد مسـتلزمات الإنتـاج مـن الخـارج. ولتزيـد الطـين بلـة، قـررت منـع البيـع داخـل السـوق المـصري بالعملـة الصعبـة، وحتـى هـذا القـرار كانـت الشركـة تقـوم بالبيع في السـوق المحـلي للموزعـين بالـدولار لتمويـل احتياجاتهـا الدولاريـة لـشراء مسـتلزمات الإنتـاج مـن الخـارج، وهـي سياسـة كانـت تنقـل حمـل تمويـل احتياجـات الشركـة مـن العملـة الصعبـة إلى التجـار، بـدلًا مـن الشركـة نفسـها.

لم تقتـصر المشـكلة عـلى أن الشركـة الآن غـير قـادرة عـلى شراء مدخـلات الإنتـاج المسـتوردة، وتسـبب ذلـك في تعطيـل خطـوط الإنتـاج، إلا أنهـا أيضًـا كانـت بحاجـة لتسـديد مسـتحقات ديونهـا، والتـي جـزء مهـم منهـا مقـوم بالـدولار. لـذا شـهد عـام 1987/1986 بدايـة الخسـارة بعـد 27 عامًـا مـن النجـاح[20].

وفي عـام 1991 حصلـت مـصر عـلى حزمـة إنقـاذ مـالي دوليـة تحـت مـا يعـرف ببرنامـج التثبيـت والتكيـف الهيـكلي. وبالنسـبة للشركـة التـي تعـاني مـن أزمـة توفـير

19- طلال شكر

20- طلال شكر

عملة لأكثر من أربع سنوات، مثلت حزمة الإنقاذ طوق نجاة لها، حيث ساهمت في توفير العملة الصعبة للشركة، ما ساعد على عودة كل خطوط الإنتاج لكامل طاقتها الإنتاجية، ومع ذلك ظلت تحقق خسائر، فخلال السنوات الأربع لأزمة العملة تراكم عليها جبل من مستحقات الديون منع شمس الأرباح من السطوع.

ويعلق شكر على أداء الشركة في هذه الفترة بقوله إن خسائر الشركة كانت ورقية فقط، بمعنى أن الإنتاجية كانت كافية لتمويل العمليات الجارية، ولكن الديون المتراكمة وفوائدها جعلا الشركة مسجلة في بند الخسارة.

وفي مطلع التسعينيات تم تحويل نظام الهيئات العامة للقطاع العام إلى نظام الشركات القابضة، ومعه تحولت الهيئة العامة لقطاع الصناعات الهندسية إلى الشركة القابضة للصناعات الهندسية، والتي اتخذت خطوات جريئة لإنقاذ شركة النصر بدءًا من عام 1993.

بحلول عام 1993، كانت شركة النصر قد نجحت في تسديد التزاماتها إلى البنك الوطني للتنمية كاملة، ولكن التزاماتها لبنكين آخرين تراكمت لدرجة مرعبة هددت بقاء الشركة. وقامت الشركة القابضة بالتفاوض مع البنكين بالنيابة عن شركة النصر وتوصلت إلى تسوية يتخلى بموجبها البنكان عن جزء من مستحقاتهما، مع إلغاء مستحقات الفوائد، مقابل الانتظام في الدفع في مستحقات أصول القروض. فمع كل دفعة من الأصول تسدد، تلغى دفعة من الفوائد.. وهكذا. في نفس الوقت قامت الشركة القابضة بتعزيز رأسمال شركة النصر، فزادته من الستة مليون جنيه الأصلية، ليصل إلى 89 مليون جنيه مصري، وهوما سمح للشركة بالانتعاش لفترة.

وفي عام 1996، قام مدير شركة النصر مظهر عبد الحكيم -الذي كان أيضًا رئيس مجلس الإدارة- ببيع بضاعة بقيمة 46 مليون جنيه مصري لأحد تجار شارع عبد العزيز[21] بدون ضمانات كافية، وبلا خطاب ضمان بنكي.[22] كما وقَّع في العام نفسه على عقد بيع رخصة التصنيع الحصرية لـ«توشيبا» في مصر لشركة «العربي»، وهو ما اعتبره مراقبون كثيرون أنه تفريط في الترخيص بثمن بخس. وسمح لمهندسي شركة النصر، الذين سافروا إلى اليابان للتدريب في مصانع «توشيبا»، بالانتقال للعمل في شركات «العربي»، على الرغم من أنهم لم يكملوا عقودهم الإلزامية لدى النصر.

فشل تاجر عبد العزيز في تسديد ثمن البضاعة لتخسر الشركة أحد أهم مصادر دخلها. وفي عام 1997 قام المدير الجديد للشركة القابضة للصناعات الهندسية،

21- هناك العديد من القصص حول تغول تجار عبد العزيز واستيلائهم على الشركات العامة التي كانوا يوزعون لصالحها وفسادهم المستشري في هذه الفترة.

22- طلال شكر

محيي الدين أبو علم، بإعفاء مظهر عبد الحكيم من منصبه في إدارة شركة النصر، وواجه عبد الحكيم اتهامات بتبديد المال العام لقى على أثرها حكمًا بالسجن ثلاث سنوات.

تحرك أبو علم بسرعة لإنقاذ الشركة من ديونها الجديدة، حيث استغل القانون الذي سمح للشركة القابضة بالاحتفاظ بنصف أرباح عمليات الخصخصة وتوريد النصف الأخر للخزانة المركزية. فاستخدم أرباح الخصخصة لإنقاذ الشركة من عثرتها، لتعود ثانية للإنتاج وتتعافى من خسارة عقد البيع لتاجر عبد العزيز.

بعد بضعة أعوام، عندما تم تعديل القانون لتعود كامل أرباح الخصخصة للحكومة، بدلًا من استخدام نصفها لتطوير شركات القطاع العام، قدم أبو علم – وهومؤمن قوي بأهمية القطاع العام على حد تعبير شكر- استقالته.[23]

بلا موارد جديدة، وبدون رؤية، وبعد تسارع موجة الخصخصة، خاصة في عهد رئيس الوزراء كمال الجنزوري، ظلت الشركة في برزخ تقضي أيامها بدون خطط طويلة المدى للتعافي والتطوير لمدة ثماني سنوات.

وفي عامي 2004/2003، قامت الحكومة بعرض الشركة للخصخصة مقابل 100 مليون جنيه مصري، وهو ثمن بخس جدًا في تقديرات شكر، خصوصًا إذا أخذنا في الحسبان أن رأس مال الشركة فقط في عام 1993 كان 89 مليون جنيه، وأن إنتاجيتها السنوية كانت تفوق الـ100 مليون جنيه.

تقدم طرف واحد فقط للشراء، وبسبب القواعد الحكومية المنظمة للعملية تم إلغاء عملية البيع. وبعدها بعامين صدر قرار تصفية الشركة تمامًا، وبيعت الأرض لشركة عقارات، بيعت بعض خطوط الإنتاج لشركات خاصة، وبيع البعض الأخر خردة، لتنتهي واحدة من أهم قصص التصنيع في مصر نهاية غير مشرفة وغير لائقة بالتجربة التي خاضتها لقرابة نصف قرن.

القرادة على ظهر الفيل

تسوق مجموعة «العربي» نفسها دائما كإمبراطورية عصامية بدأت ببضعة آلاف من الجنيهات وأربعة عمال في محل في حي الموسكي العتيق في القاهرة عام 1964، فهل هذه هي الرواية الوحيدة؟ أم أن هناك وجهًا آخر للقصة؟

تعتبر الإمبراطورية المترامية الأطراف أكبر وأقوى اللاعبين في السوق المصرية. حيث تسيطر على 52% من سوق الأدوات متعددة الاستخدامات، و31.9% من

23- طلال شكر

السوق المتنامي لأجهزة التكييف، و52.5% من سوق الثلاجات، وأكثر من 60% من سوق الغسالات، و57% من سوق سخانات المياه، وأخيرًا 6.8% من سوق الحاسبات المحمولة (Notebook) الذي تحاول العربي غزوه حاليًا.

بهذه الأرقام من الممكن افتراض أنه لا يخلو بيت في مصر من اسم «العربي».. ولم لا؟ فالمجموعة تمتلك قاعدة صناعية تؤهلها لهذا الانتشار. يتبعها مجمعان صناعيان يشملان 16 مصنعًا في بنها وقويسنا،[24] كما أعلنت عن إنشاء مصنعين آخرين. وخلال السبع سنوات الماضية جرت زيادة العمالة الموظفة في مجموعة العربي من 18 ألف عامل في 2011، إلى أكثر من 25 ألف عامل في 2018.

الاسم الأكثر شهرة بين الجمهور هو «توشيبا العربي» للمنتجات المرئية، وهو مشروع مشترك بين شركة العربي القابضة التي تملك 49% من الشراكة، وشركة توشيبا اليابانية التي تملك 51% من المشروع. وفي عام 2011 أصبح يتبع هذه الشركة مصنع لإنتاج الشاشات التلفزيونية الحديثة المعروفة باسم LCD.

و«توشيبا العربي» واحدة من ثلاث شركات مشتركة بين مجموعة العربي وشركات عالمية، اثنان منهما في شراكة مع توشيبا. كما تتبع مجموعة العربي تسع شركات أخرى مملوكة بالكامل لها، وتغطي إمبراطورية العربي المتمثلة في 12 شركة مختلفة مجالات متفرقة مثل الخدمات الطبية، والاستثمارات المالية، وبالطبع الصناعات الهندسية والأجهزة الكهربائية.

فكيف تغلبت شركة بدأت بأقل من 4 آلاف جنيه، و4 موظفين على عمالقة صناعيين مثل النصر، وتليمصر وفيليبس؟ والإجابة هي «الرأسمالية».. ولم لا؟

قصة العربي ونجاحها هي «البروباجندا» المثالية للعالم الرأسمالي، ففيها يتغلب صاحب الشركة الخاصة الصغيرة على عملاق ضعيف الفعالية مملوك للدولة بفضل مهارته، وجرأته، ومناوراته التجارية. قصة جديرة بأن يقرأها الاقتصادي النيوكلاسيكي فردريك فون هايك على أطفاله قبل النوم. ولكن حين نقول إن العربي وصلت إلى ما هي عليه عن طريق الرأسمالية لا نقصد هذه القصة الوردية، بل نقصد قصة أكثر ظلامًا.

العربي بدأت كشركة صغيرة وغير ملحوظة إلى حد كبير، حيث كانت واحدة من موزعي شركة النصر. لكنها تطورت بسرعة لتنجح في توطيد نفسها كواحدة من أبرز تجار التوزيع، إذ حصلت في عام 1974، بعد عشرة أعوام فقط من تأسيسها، على حقوق التوزيع الحصرية لمنتجات توشيبا في مصر. ولا يوجد في المصادر المتاحة لنا عن تاريخ الشركة أية معلومات تبرر لنا هذا التطور الملفت للنظر.

24- https://www.youtube.com/watch?v=gdxUnmCFSmU

وفي عام 1982 بدأت العربي في إنشاء أول مصنع لها، ووقعت في نفس الفترة على عقد مع مدير شركة النصر منحها الحق الحصري في خدمات ما بعد البيع كوكيل الصيانة المعتمد لتوشيبا. ولا توجد أيضًا أية مصادر تقدم سببًا مقنعًا لمنح الشركة هذا الحق الحصري.

وثَّق هذا العقد أقدام العربي في ملعب التصنيع، حتى ولو كان على نطاق صغير نسبيًا. فعلى الرغم من أن النصر ما زالت حتى هذا الوقت تتمتع بالوكالة الحصرية لتصنيع توشيبا، فقد استولت العربي على سوق الصيانة المربح ليشكل وقودًا لآلتها الصناعية.

وفي عام 1996 وقع مظهر عبد الحكيم مدير شركة النصر، ورئيس مجلس إداراتها، عقدًا مع شركة العربي تنازل بموجبه عن حق الوكالة الحصرية لتصنيع توشيبا. وهو عقد يشاع أنه تم تدريسه على مدار سنوات في محاضرات إدارة الأعمال في أروقة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، كمثال على العقود غير المتكافئة.[25] موقَّع العقد -مظهر عبد الحكيم- هو من حُكم عليه بالسجن ثلاث سنوات لتبديد المال العام، كما أشرنا سابقًا، أما نجم العربي فظل في صعود.

في عام 2001 باعت الحكومة ما تبقى لها من أسهم في تليمصر. وفتحت العربي ثاني مجمع صناعي لها في تربص واضح للانقضاض على فتات القطاع العام على أثر موجة خصخصة وتصفية عارمة لشركات الدولة.

وفي عام 2004، عُرضت شركة النصر للبيع ما أضر بثقة شركائها الأجانب. واستفاد العربي من هذا الوضع، حيث انتقلت شراكة «SHARP» من النصر إلى العربي، قبل عامين من تصفية الشركة تمامًا، كما انتقلت شراكة «NEC» من تليمصر إلى العربي،[26] وهو ما قد يكون تم أيضًا في سياق مشابه بالنظر إلى ضمور الشركة تدريجيًا.

على الجانب الآخر، وقفت العربي منتصرة على أنقاض الشركات التي ساهمت في تغذية نشاطها من قبل. وتقوم العربي الآن بإنشاء مدارس متخصصة لتمدها بما تحتاجه من تقنيين.[27] ويشار إليها بالبنان كثروة وطنية، خاصة بعد إعلانها نيتها عن تصنيع منتج مصري 100%.[28]

25- Talal, Shoukr, Cairo, July 2nd.

26- العربي جروب : فيلم وثائقي عن قصة نجاح توشيبا العربي
https://www.youtube.com/watch?v=gdxUnmCFSmU

27- التعليم تعلن بدء استقبال طلبات الالتحاق بمدرسة العربى للتكنولوجيا التطبيقية - محمود طه حسين - اليوم السابع - 2018 - https://bit.ly/2MkL6VY

28- مجموعة العربي: نخطط لإنشاء مصانع في قويسنا وبنها وبني سويف - نادر سلامة - فيتو- 2018 - http://www.vetogate.com/3039475

صناعة السيارات:

يعـود تاريـخ صناعـة السـيارات في مـصر حتـى عـام 1926، حـين أسسـت شركـة «فـورد» الأمريكيـة مكتبًـا في القاهـرة برأسـمال قـدره 2500 جنيـه مـصري، وبعدهـا بعـام واحـد قـررت الشركـة فتـح مصنـع شـديد الصغـر في الإسـكندرية قـادر عـلى تجميـع 25 سـيارة ركـوب، و25 سـيارة نقـل كل عـام.

وعـلى الرغـم مـن ظهـور «جـنرال موتـورز» عـلى السـاحة بعـد ذلـك، إلا أن «فـورد» حافظـت عـلى مكانتهـا وريادتهـا في سـوق السـيارات المـصري عـن طريـق اسـتثمارات مسـتمرة مـن الشركـة الأم في سـوق بـه فـرص كبـيرة للربـح وقلـة مـن المنافسـين.

وفي عـام 1950 افتتحـت شركـة «فـورد» مصنعًـا أكـبر بكثـير مـن وحدتهـا القائمـة، يقـع أيضًـا في الإسـكندرية، حيـث كان المصنـع الجديـد قـادرًا عـلى تجميـع 4 آلاف سـيارة سـنويًا، ويوظـف 250 عامـلًا، ولا تتـاح مصـادر لتخبرنـا إن كان عمـل بكامـل طاقتـه الإنتاجيـة أم لا.

وفي 1960، كانـت قيمـة أصـول «فـورد مـصر» تفـوق الـ7 مليـون دولار، أي 2.8 مليون جنيـه مـصري فقـط لا غـير. لكـن الدولـة كانـت قـد دخلـت عـلى خـط المنافسـة، حيـث أسسـت الحكومـة المصريـة آنـذاك شركـة النـصر لصناعـة السـيارات بـرأس مـال مبـدئي قيمتـه 30 مليـون جنيـه مـصري، أي أكـثر مـن 75 مليـون دولار، ووظفـت الشركـة في عامهـا الأول 360 عامـلًا.

غيمـت النـصر عـلى آمـال فـورد بالتوسـع في السـوق المـصري، أو حتـى المحافظـة عـلى مكانتهـا الريادية بـه، خاصـة وأن النـصر كانـت تبيـع سـيارتها بأسـعار تقـل كثـيرًا عـن فـورد. لم تلبـث النـصر أن أبعـدت فـورد عـن صـدارة السـوق المصريـة، فأغلقـت الأخـيرة مصنعهـا في الإسـكندرية خـلال السـتينيات، وتحولـت مـرة أخـرى إلى مجـرد وكيـل تجـاري لفـورد العالميـة[29].

ولـدت النـصر لتكـون عملاقًـا، فـرأس المـال المدفـوع كان ضخـمًا بـكل المقاييـس. وفي خـلال أشـهرها الأولى حصلـت الشركـة عـلى أربـع رخـص تصنيـع لأربعـة خطـوط إنتـاج مختلفـة. فهـي قـد أُنشـئت لتلبيـة كل احتياجـات السـوق، سـيارات ركـوب، وجـرارات، ونقـل، وحافـلات، ولـواري، وكانـت تأمـل في أن تنتـج سـيارة محليـة الصنـع بنسـبة 100% في المسـتقبل.

29- Robert L. Tignor, In the Grip of Politics: The Ford Motor Company of Egypt, 1945-1960.

كان من المخطط أن تصنع النصر محليًا جرارات بمكون محلي بنسبة 52%، وسيارات ركوب بنسبة 43%، يضاف إليها 44% تحصل عليها من مصانع مغذية محلية، لتصل نسبة التصنيع المحلي كاملة لـ87%.[30] وفي مجال حافلات النقل واللواري كان المستهدف تصنيع 46% من مكوناتها محليًا، و47% أخرى من المصانع المغذية المحلية، لتصل نسبة المكونات المحلية لـ93%.

وعلى الرغم من أن الصورة الحاضرة في وقتنا الراهن لماركة النصر هي سيارات طراز فيات، التي عفا عليها الزمن، إلا أن الشركة نجحت إلى حد كبير في تحقيق عدد من أهدافها الموعودة برغم الفترات الصعبة التي مرت عليها.

في النصف الثاني من الستينيات كانت أزمة العملة تطل برأسها المذموم وبدأت في التأثير على سلاسة الإنتاج. فبعد سنوات أولى قضت فيها الشركة شوطًا معتبرًا في تأسيس نفسها كلاعب جديد في الساحة، بدأ انحدار الإنتاج على أثر صعوبة تمويل شراء لوازم الإنتاج الواجب استيرادها. فانخفضت قيمة الإنتاج من 16.2 مليون جنيه مصري في عام 1964-1965 إلى نحو 5.6 مليون جنيه مصري عام 1967-1968. وتباطأ إنتاج سيارات الركوب حتى قارب التوقف التام، فأنتجت الشركة في هذا العام 90 سيارة ركوب فقط! وفي مايو1968 تم تعيين الدكتور مهندس، عادل جزارين، مديرًا للشركة، ليبدأ العمل على حل أزمة العملة الصعبة، وتدخل الشركة عصرها الذهبي.

وبسبب صعوبة الحصول على الكميات المطلوبة من العملة الصعبة لتمويل شراء لوازم الإنتاج من مخصصات الحكومة، وضع جزارين برنامجًا لتوريد سيارات النصر للمصريين المقيمين بالخارج ومنحهم الاولوية في التسليم، شرط أن يدفعوا كامل قيمة السيارة بالعملة الصعبة. نجح هذا التكتيك الخلاق في إنقاذ الشركة بعد أن بدت أنها على مشارف الانهيار، وانتظم الإنتاج مرة ثانية في عام 1969، وبحلول عام 1970 كانت الشركة تعافت تمامًا من الأزمة، بل وحققت نموًا في الإنتاج قدره 50% مقارنة ببداية الأزمة في 1964. وخلال السبعينيات استمرت الشركة في نموها، فالقوانين التي منحت مديري الشركات صلاحيات واسعة سمحت لجزارين في الاستمرار في إدارة الشركة وبقائها على رأس السوق.

وفي عام 1975 عادت فورد مرة ثانية للسوق المصري، ولكن على نطاق أضيق مما كانت عليه قبل انسحابها في الستينيات، فسيطرة النصر على السوق آنذاك كانت لا تضاهى. وفي العام نفسه أسس لطفي منصور -أحد الإقطاعيين الذين تركوا

30- Gazarin 29-36.

البلاد عقب قوانين الإصلاح الزراعي- مجموعة «منصور» كموزع رسمي لـ«جنرال موتورز». وفي 1977 أُسست شركة المركبات العربية الأمريكية، كشراكة بين الهيئة العربية للتصنيع، ومجموعة «كرايسلر». كانت الشراكة الأولى من نوعها ومصدر قلق للنصر التي بات مركزها في السوق مهددًا على أثر الانفتاح. فالهيئة العربية للتصنيع كانت مختصة بالإنتاج الحربي ودخولها سباق تصنيع السيارات عبر شراكة «كرايسلر»، سيُعرِّض مبيعات النصر للجيش المصري للخطر. وعلى الرغم من المنافسة المحتدمة في السوق المفتوح حديثًا، ظلت النصر محافظة على مركزها كأكبر مُصنِع وموزع سيارات في مصر، وهي شعبية تؤكد على أن الشركة لم تكن مجرد خنزير يسمن في حظيرة سوق مغلق، بل منافس شرس نما بجدراته، وليس بفضل غياب المنافسة القوية.

في عام 1980 بدأت الشركة في محاولة إدخال موديلات جديدة على خطوط إنتاجها. تقدمت إليها عروض عدة، لكن لم تقبل أي منهم، لأن كلهم كانوا يعتمدون على خفض نسبة المنتج محليًا من السيارة، وهو شيء غير مقبول بالنسبة للشركة وجزارين على حد السواء. فخفض نسبة المنتج محليًا معناه محو كل التقدم الذي أحرزته مصر في مجال تعميق التصنيع المحلي، بالإضافة إلى إلحاق الضرر بالصناعات المغذية التي كانت نمت إلى حد كبير في هذه الفترة.

بحلول 1983-1984 كانت الشركة تملك 8 مصانع تغطي مساحة 180 ألف متر مربع. نجحت هذه المصانع في إنتاج مواتير مركبات، وأكثر من 70% من اللواري، و75% من الحافلات، و45% من سيارات الركوب، و45% من الجرارات، وأكثر من 90% من سيارات النقل. وبينما بدأت الشركة في إنتاج 12 ألف سيارة سنويًا خلال العقد الأول لعملها، نجحت في تلك الفترة في إنتاج 22 ألف سيارة ركوب، وتصدير منتجاتها إلى العراق، والكويت، وليبيا، والسودان، وبلغت قيمة إنتاجية الشركة في هذا العام 255.6 مليون جنيه مصري، وحققت 12 مليون جنيه أرباح صافية.[31]

وعلى الرغم من هذه الأرقام التي توحي بالتفاؤل، إلا أن أيام العملاق كانت معدودة، فقد تم نقل جزارين لإدارة هيئة القطاع العام للصناعات الهندسية، عندما أُنشئت في نفس الفترة. وفي عام 1985 قامت الإدارة الجديدة للشركة، بالتعاون مع هيئة الاستثمار، بقبول عرض خارجي أسوأ من الذي رفضته الشركة في 1980. كان العرض مقدمًا من «جنرال موتورز مصر» -وهي شراكة جديدة- بحيث تصنع سيارات «أوبل» في مصانع النصر كماكينات مؤجرة، وهو ما سيؤدي لأن

31- Gazarin 35-55

تختفي ماركة النصر لسيارات الركوب تمامًا. كما لم يتضمن العقد تعهدات بعدم تخفيض نسبة المنتج محليًا في مصانع النصر، وبعد هذا الاتفاق لم تعد ماركة النصر متواجدة إلا في سوق اللواري، والحافلات، والجرارات.[32] وبعد ذلك بقليل حصلت مرسيدس على رخصة تصنيع لواري وحافلات في مصر، بدون أية تعهدات بتعميق الصناعة، كما بدأت مؤسسات الدولة المختلفة في توريد احتياجاتها من مصادر أخرى غير النصر.[33] وبدون ماركة، أو منتج، أوسوق، تقزمت النصر لمجرد مؤجر مصنع، فماتت، ولم يظل منها إلا اسم على ورق.

في عام 1985 دخل لاعب آخر حلبة الصراع، وهي شركة «غبور أوتو»، بعد أن قامت بإعادة هيكلة نمط أعمالها لتبدأ في تجميع هياكل الحافلات محليًا.

أُنشئت «غبور أوتو» في 1948 على يد صادق وكمال غبور، كشركة تجارة قطع غيار سيارات. ونجحت من خلال هذا النشاط في مراكمة رأس المال، مما ساعدها على الانطلاق في سنوات التحرر الاقتصادي، ومع بدء حقبة الانفتاح اتجهت الشركة لنشاط تسويق السيارات وقطع الغيار، وفي 1985 اتجهت لصناعة تجميع الأتوبيسات، وفقًا لموقع الشركة الرسمي.

وبحلول عام 1992 كانت «غبور» قد نجحت في توقيع عقد للحصول على الوكالة الحصرية لبيع سيارات «هيونداي». وهي واحدة من أكبر مصنعي السيارات في العالم وأكثرهم نجاحًا، وكانت تحاول الحصول على قطعة أكبر من السوق المصري سريع النمو، خصوصًا مع انتهاء النصر كمنافس مسيطر على السوق، وعدم قدرة «جنرال موتورز»على السيطرة على السوق بسرعة كافية.

وفي 1995 نجحت في الحصول على ترخيص تجميع سيارات ركوب «هيونداي» في مصر، من هنا لم يحتج غبور إلا الوقت ليسيطر على السوق[34].

شهدت السنوات التالية صعودًا صاروخيًا لمجموعة غبور. فقد ارتفعت حصتها السوقية من 5.1% في عام 2001 إلى أكثر من 29.8% عام 2014.[35] ومن أشهر صفقاتها في السوق المصري كانت صفقة «التاكسي الأبيض»، وهو المشروع الذي تبنته الحكومة لإحلال سيارات التاكسي القديمة بأخرى جديدة، وبحسب مصادر صحفية فإن ماركة «فيرنا» التابعة لمجموعة غبور مثلت نحو44% من السيارات

32- Morsy 95-99

33- Gazarin 62-65

34- Amirah El-Haddad, Jeremy Hodge and Nizar Manek, THE POLITICAL ECONOMY OF A SECTOR IN CRISIS: INDUSTRIAL POLICY AND POLITICAL CONNECTIONS IN THE EGYPTIAN AUTOMOTIVE INDUSTRY. ERF, 2017 ,P 6-11.https://bit.ly/2sfnlns

35- El Hadad, 39.

التي تم إحلالها بين 2009-2016. ويقول الكاتب الصحفي محمد علي إبراهيم، الذي ترأس تحرير صحيفة قومية في عهد مبارك، إنه سأل وزير المالية الأسبق، يوسف بطرس غالي، لماذا أصبحت معظم تاكسيات القاهرة من ماركة واحدة؟! وأن الأخير رد عليه بأن في الهند سيارات التاكسي من ماركة واحدة أيضًا، لكن الكاتب يرجح أن الصفقة عززتها علاقة غبور القوية بغالي وأنه حصل على امتيازات تزيد فرص ربحيته من خلال المشروع.[36]

وفي الفترة ما بين عامي 2008 و2017، انتفخت حصة الشركة من سوق سيارات الركوب من 27% لأكثر من 38.7%. على الجانب الآخر لم تتطور إنتاجية الشركة من سيارات النقل على مدار العقد الماضي. وكان عدد سيارات النقل المصنعة سنويًا يقترب من معدل ألف سيارة، باستثناء سنة 2014. ويعتبر أسوأ المؤديين في ترسانة الشركة هو قطاع الأتوبيسات، الذي انحدرت إنتاجيته بشكل طفيف على مدار العقد الماضي مسجلًا أعلى إنتاجية في عام 2008، حين أنتج 1174 حافلة، وهي أعلى نقطة في التسلسل الزمني لغبور مؤخرًا. ولم تقترب من هذا المعدل مرة ثانية إلا في 2015 حين أنتجت 1172 حافلة، وانحدرت ثانية وبسرعة كارثية إلى مستوى 642 حافلة فقط في عام 2017، وهي إنتاجية مثبطة للهمم جدًا، فهي بالكاد تمثل 12.8% من قوة الشركة الإنتاجية المقدرة بـ5 آلاف حافلة سنويًا.[37] وتقول الشركة إن مصنعها لإنتاج الأتوبيسات الذي أسسته في 2008، وكان من أهدافه الرئيسية التصدير، تعرض لعثرات في نشاطه بسبب تزامن تأسيسه مع الأزمة المالية العالمية، واضطرابات ثورة يناير.[38]

وعانت «غبور أوتو» من ضغوط مشابهة لما واجهته النصر بشأن صعوبة توفير العملة. فخلال السنوات من 2013-2016 كانت أزمة ندرة الدولار في السوق المصري تتصاعد مع ارتفاع سعره في السوق المتوازية وعجز السلطة عن السيطرة عليه. وتسبب ذلك في ضغوط على هوامش ربحية غبور لاعتمادها على استيراد نسبة مهمة من مكونات الإنتاج من الخارج. كما حدت المنافسة مع السيارات المستوردة من بعض البلاد، التي وقعت مصر معها اتفاقيات لتحرير التجارة، من قدرة الشركة على زيادة أسعار منتجاتها. وانتقد الرئيس التنفيذي للشركة توجه الدولة نحو تحرير تجارة السيارات بشكل صريح قائلًا «أود أن أحذر، ليس فقط

36- محمد علي إبراهيم -ملك التاكسي والاحتكار مع مبارك وبعده- مصر العربية - 2017 - https://goo.gl/tg7AzR

37 GB Auto the Leading Automotive Assembler and Distributor in the MENA Region. Investor Presentation. 2008 and GB Auto Company Profile

38 مبيعات «غبور» في الأشهر الثلاثة الأخيرة تشير لقرب تعافي سوق السيارات - محمد جاد - الشروق - 2013 - https://goo.gl/bK9y6w

مـن أجـل جـي بي أوتـو، ولكـن لـكل الـشركات المصريـة التـي تصنـع أوتجمـع السـيارات في هـذا البلـد.. الامتيـازات الاسـتثنائية لمجمعـي (السـيارات) في الخـارج في إطـار اتفاقـات الشراكـة الأوروبيـة والتركيـة والمغربيـة تضـع الصناعـة المحليـة تحـت ضغـط هائـل وغـير مسـبوق»[39].

وقـد اسـتجابت الدولـة لاسـتغاثة غبـور وعلقـت في 2017 تطبيـق التخفيضـات السـنوية للرسـوم الجمركيـة عـلى السـيارات ذات المنشـأ الأوروبي، والتـي كان المقـرر تطبيقهـا مطلـع عـام 2018، في مشـهد آخـر مـن مسـاندة الدولـة للمصنعـين في هـذا القطـاع.[40]

وعـلى الرغـم مـن الضغـوط التـي شـكا منهـا غبـور، لكـن نتائجهـا الماليـة خـلال الفـترة الأخـيرة، تُظهـر أنهـا تعافـت بسرعـة، عـلى الرغـم مـن انخفـاض إجـمالي أربـاح الشركـة في عـام 2017 بقرابـة 250 مليـون جنيـه مـصري، وتحقيقهـا صـافي خسـائر طـوال العـام،[41] إلا أنهـا مـع اسـتقرار العملـة ثانيـة، وبدايـة العـام 2018، عـادت غبـور وبقـوة، فبالإضافـة إلى تحقيـق أربـاح صافيـة ثانيـة، زادت أربـاح المجموعـة الإجماليـة بأكـثر مـن 61.8% في النصـف الأول مـن العـام، مقارنـة بالعـام السـابق،[42] وهـو مـا يعكـس ارتبـاط خسـائر الشركـة الأخـيرة بمشـكلة العملـة، وليـس فقـط لتعرضهـا للمنافسـة دوليـة.

وتثـير مطالبـات مصنعـي السـيارات بالحمايـة مـن المنافسـة الدوليـة انتقـاد خـبراء، حيـث تمتعـت هـذه الصناعـة بالحمايـة لعقـود طويلـة، ومـع ذلـك لم تـزل غـير قـادرة عـلى مواجهـة السـوق العالمـي.

وعـلى الرغـم مـن تضاعـف سـوق السـيارات خمـس مـرات منـذ القضـاء عـلى شركـة النـصر، إلا أن عـدد المصانـع المغذيـة نمـا بنصـف هـذا المعـدل. وهـو مـا يشـير إلى أن خفـض الجـمارك عـلى اسـتيراد المكونـات كان لـه أثـر سـلبي عـلى عمليـة تعميـق التصنيع المحليـة. حيـث شـجع المصنعـين عـلى اسـتيراد المزيـد مـن المكونـات مـن الخـارج، بالـذات الجديـدة والمعقـدة منهـا، بـدلًا مـن صناعتهـا محليًـا، وهـو وضـع مخيـف، إذا مـا أخذنـا في الحسـبان أن مـصر ملزمـة بالتحريـر التدريجـي لاسـتيراد السـيارات الكاملـة مـن الخـارج، والتـي سـتأتي بأسـعار منافسـة للمُنتَجـة محليًـا في العديـد مـن الحـالات.

39- مصنعـو السـيارات يراهنـون عـلى حمايـة الدولـة لهـم مـن منافسـة السـوق العالميـة - محمـد جـاد - أصـوات مصريـة - 2015 - http://www.aswatmasriya.com/news/details/872

40- مصر تقرر عدم خفض جمارك السيارات الأوروبية مطلع 2018 - مباشر - 2017 - https://goo.gl/kGDo5B

41- GB Auto Reports 4Q & FY17 Results

42- GB Auto Reports 2Q18 Results

وبين عامي 2004 و2014، انخفضت نسبة المُصنَع محليًا من المركبات في السوق المحلي من 66% إلى 59% تحت وطأة المنافسة العالمية.[43] والمثير للدهشة في ذلك، أن متوسط استغلال القدرة الصناعية في قطاع السيارات في مصر أقل من الثلث،[44] ما يعني أنه إذا عملت هذه المصانع بكامل طاقتها الإنتاجية لن تلبي احتياجات السوق المحلي فقط، بل ستصدر أيضًا.

وبصفة عامة، يمكننا تقسيم صناعة السيارات في مصر إلى مرحلتين، كل منهما قرابة الربع قرن. تبدأ الأولى من 1960 وتنتهي بانتهاء 1984، وتتميز بسيطرة شركة النصر لإنتاج السيارات، والثانية بين عامي 1984 وحتى عام 2010،[45] التي شهدت إزالة النصر من اللعبة لصالح غبور، ومنصور ورفاقهما.

في 1960 كان إجمالي القيمة المضافة في قطاع السيارات في مصر قد وصل إلى نحو 7.7 مليون دولار وقتها. وصلت هذه القيمة في سبع سنوات فقط في عام 1967[46] إلى 22.5 مليون دولار. وبحلول عام 1984 كانت قيمة إنتاجية النصر وحدها حوالي 390.5 مليون دولار. وقد نجحت النصر وحدها على مدار 24 سنة في إنماء القيمة الإنتاجية بأكثر من 4971%،[47] أي أن قيمة إنتاجية صناعة السيارات في هذه الفترة كانت تنمو بمعدل تراكمي نحو 17.7% سنويًا طوال الفترة.

على الجانب الآخر، نمت صناعة السيارات لتصل قيمة إنتاجها إلى 655 مليون دولار في 2010. [48] وهو نمو بقيمة 67% فقط على مدار 26 عامًا، أي بمعدل تراكمي 2% سنويًا فقط. وعلى الرغم من أنه كلما ترسخت الصناعة، كلما تباطأ نموها، إلا أن هذا لا يفسر التباطؤ البشع في الحقبة الثانية التي سيطر فيها القطاع الخاص، خاصة حين ندرك أن الإنتاجية مقاسة بالوحدات لم تنمُ أيضًا بنفس السرعة. ففي 1984 كانت النصر تنتج 22 ألف سيارة ركوب سنويًا، وهي زيادة تقدر بـ450% عن الـ4 آلاف سيارة التي كانت فورد تقدر على تصنيعها في 1960، قبل أن تغلق مصنعها. بحلول عام 2010 كان عدد السيارات المصنعة في مصر سنويًا أكثر بقليل

43- Anthony Black, Brian Makundi, and Thomas McLennan , Africa's Automotive Industry Potential and Challenges, AFDP , 2017 , https://goo.gl/X6xUPe.

44- Sherif Yahya, Automotive Industry in Egypt, Thai Trade Center, 2013.

45- تم اختيار 1960 لأنها السنة التي أُنشئت فيها النصر للسيارات، أما 1984 كانت سنة القمة للنصر قبل تخلي الحكومة عنها والعقود الكارثية التي وقعت في 1985، و2010 كقمة صناعة السيارات في مصر حيث عانى السوق من ركود نسبي منذ أحداث 2011

46- Mabro, 101.

47- أرقام 1960 و1967 تتضمن الصناعات المغذية، أرقام 1984 لا تتضمن إلا شركة النصر. فالرقم الحقيقي أكبر بكثير خاصة إذا ضممنا الصناعات المغذية والشركة العربية الأمريكية للمركبات ولكن لا توجد بيانات موثوق بها عن حجم أعمالهم في هذه الفترة.

48- Yahya, 1.

من 43 ألف سيارة ركوب،[49] وهي زيادة بنسبة 95.5%، ما يجعل متوسط نسبة الزيادة السنوية التراكمية بين 1960 و1984 قرابة 7.4% سنويًا، أما بين 1984 و2010، تنخفض النسبة لـ2.6% فقط.

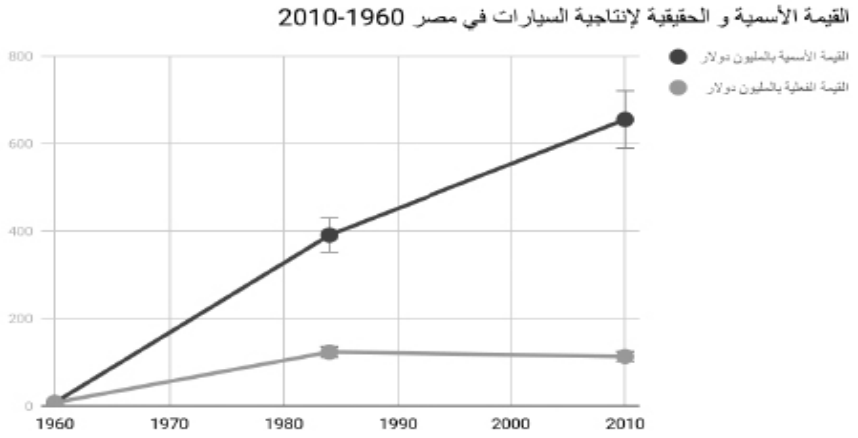

وقد يعزى ضعف الإنتاجية إلى التنافس في السوق المحلي المفتوح. فقد تآكل نصيب المنتجين المحليين من السوق المصري للسيارات خلال السنوات الأخيرة، وتزامن ذلك مع خفض التعريفة الجمركية على السيارات المستوردة.

تعامل الدولة السيارات المصنعة في مصر، حتى الآن، معاملة التصنيع المحلي إذا كان 45% من مكوناتها محليًا في حالة سيارات الركوب (وهو نفس المعدل الذي حققته النصر للسيارات في 1984) و70% للحافلات (5% أقل من النصر للسيارات) و70% لسيارات النقل (20% أقل من المعدل الذي حققته النصر للسيارات منذ أكثر من ثلاثة عقود).[50] هذا يعني أننا أضعنا العقود الثلاثة الماضية في تمهيد الأرض لأرباح رجال الأعمال، ووضعنا لهم السوق المحلي على طبق من ذهب عن طريق إجراءات حمائية بلا مقابل، فبدلًا من تعميق الصناعة، سمحت لهم الدولة بتضحيلها. وهو أيضًا دليل على فشل رأس المال الخاص الصناعي في هذا

49- توجد اختلافات حول عدد السيارات المصنعة في مصر بين ما تقدمه OICA وبيانات البنك المركزي وبيانات المصنعين أنفسهم. وتم الأخذ باحصائيات البنك المركزي لسببين أولهما أنها متوافقة إلى حد ما مع بيانات المصنعين وثانيهما أن الأرقام أكثر اتساقًا داخليًا على عكس أرقام OICA التي تظهر زيادة أكثر من 20,000 سيارة منتجة في 2010 عن العامين السابق والتالي لها بدون أي تفسير.

50- Yahya, 6-7.

القطاع، فخلال أكثر من 35 سنة من الإجراءات الحمائية، وعلى الرغم من وراثة قاعدة صناعية ضخمة، فشل القطاع الخاص في خلق صناعة سيارات حقيقية قادرة على المنافسة، حتى في سوقها المحلي، أوتعميق الصناعة، أو -على أقل التوقعات- المحافظة عليها كما وجدها. وكما يوضح الرسم البياني للقيمة الحقيقية المنتجة، فقيمة الإنتاج الحقيقية[51] انخفضت من 123.4 مليون دولار عام 1984، لأقل من 113.1 مليون دولار عام 2010، بمعدل انكماش كلي يفوق 8.3%.

مرحلة الأسطرة

النظرة العامة على الصناعات الهندسية تظهر أنماطًا لا يمكننا تجاهلها. فعلى الرغم من أن القطاع العام المُدار من قبل الدولة يروج له الآن على أنه غير كفؤ ومهدر للموارد ويعيش عالة على الدولة، تقدم الرواية التي سردناها في هذا الفصل قصة مختلفة تمامًا.

وتبدو روايتنا مغايرة للصورة السائدة، لأننا نعيش أخر مراحل الخصخصة وهي (الأسطرة) أي خلق أسطورة عن القطاع العام، تخلط بعض الحقائق بكثير من المغالطات والعديد من الخيالات للترويج إلى أن الوضع الحالي هو أفضل ما في الإمكان.

البيانات التي سردناها تبني صورة واضحة لقطاع عام نجح في تحقيق نتائج مبهرة برغم تعدد العقبات وصعوبتها. صحيح أنه لم يحقق كل وعوده، فنحن لم نُصنع سيارة مصرية 100%، ولا تلفزيونًا من أوله إلى أخره. إلا أنه -القطاع العام- أوفى بوعود كافية لأن تقنعنا أن تجربته كانت صادقة في النية والجهد.. تجربة ستظل في خلفية ذاكرتنا الجمعية كلما تحدثنا عن النظم التنموية، وتستحق إعادة الزيارة مرة أخرى وبعيون صادقة.. بلا أساطير.

ربما لاحظ القارئ الآن أن الشركتين اللتين تحدثنا عنهما -العربي، وغبور- اللتان سيطرتا على السوق بعد غياب القطاع العام، آتيتا الى الساحة أصلًا في صورة تجار موزعين. كلتاهما بدأتا في دخول ساحة التصنيع في الثمانينيات، العربي راكم أرباحه من توزيع منتجات القطاع العام، وغبور استفاد من البيئة الاستهلاكية لسوق السيارات التي مهدتها السياسات الناصرية وراكم أرباحه جزئيًا من تسويق السيارات وقطع الغيار، حتى إذا أتما استفادتهما من هذه الأوضاع، أصبح لهما وضع مسيطر على السوق. يشبه ذلك ما تقوم به صغار العناكب التي تأكل أمها

51- تم حساب قيمة الإنتاج الحقيقية على سنة أساس 1960 بإستخدام Areppim Dollar Deflator.

بعد أن تأخذ منها كل الغذاء الذي تحتاجه منها، وهو ما ينسف الفكرة الشائعة أن القطاع الخاص الصناعي في مصر طفيلي، فهي فكرة خاطئة تمامًا، لأن الطفيل يُبقي الجسم المعيل حيًا ليضمن حياته، لا أن يمتصه لأخر رمق كما فعلوا هم.

والأهم أن التصنيع في ستينيات القرن الماضي بقي بلا قرين من حيث نمو عدد المصانع، والقيمة المضافة، والأعداد المنتجة، والاستثمارات.

وأخيرًا.. فإن الصناعات الجديدة على حياة المصريين مثل الحواسب المحمولة والهواتف النقالة، تبقى حتى الآن في طور الطفولة الصناعي في مصر. فلا تزال رؤوس الأموال المحلية بعيدة عن هذه الصناعات التكنولوجية، بينما أقبل كيان دولي بجدية على الدخول في هذه الصناعات خلال الفترة الأخيرة، وهو سامسونج الكورية.[52]

فقد أسست سامسونج مصنعًا في بني سويف لصناعة شاشات التلفزيون في فترة تتسم بالاضطراب السياسي، وافتتح المصنع أعماله بعد أحداث 30 يونيه مباشرة (يوليه 2013).[53] ويعد هذا المصنع من الاستثمارات الجادة، إذ يقوم بصناعة الشاشات من الصفر، بدلًا من تجميعها من الخارج، وبعد هذه الخطوة تطلعت الشركة إلى التوسع في مصر، من خلال تأسيس مصنع للهواتف الذكية ومنتجات أخرى متقدمة تكنولوجيًا.[54]

وتستحوذ سامسونج بالفعل على حصة كبيرة من سوق المحمول في مصر (42%)[55] ويبدو أنها تسعى إلى تعزيز سيطرتها على السوق، مع تجنب تأثيرات انخفاض العملة المحلية، حيث ساهم تعويم نوفمبر 2016 في ارتفاع تكاليف الهواتف المستوردة بشدة.

لم يقم القطاع الخاص المحلي بخلق بنية أساسية باستثمارات كثيفة لإدخال صناعات جديدة في مصر كالهواتف المحمولة، مثلما فعل القطاع العام في حالة الصناعات الهندسية القديمة خلال الستينيات. فاستقدام هذه الصناعات الجديدة، عادة ماتكون عملية كثيفة الإستثمار وبطيئة العوائد.

وإذا استمرت الصناعات الهندسية في مصر على هذا المنوال من التقاعس عن استجلاب عمليات الإنتاج كثيفة الإستثمار، فإن ما أحرزته من تقدم في مجال الصناعة سيختفي تدريجيًا، وسنجد أنفسنا في قعر التخلف الصناعي مرة ثانية.

52- بعد تصدير 80% من إنتاج مصنع بني سويف، سامسونج تبحث تصنيع الموبايل في مصر، جريدة التحرير، أحمد البرماوي، 29/9/2017.

53- Samsung exports made in egypt monitors to Euorope - Egypt business directory - https://bit.ly/2w86qmS

54- Samsung in talks over Egyptian smartphone, IoT factory - Telecom paper - 2017 - https://bit.ly/2BciqJF

55- Samsung aims to export 85% of Beni Suef plant output to MENA - Egypt today - 2017 - https://bit.ly/2w9EL4L

فبعد نحو 70 عامًا من تجربة الاقتصاد المصري قبل الخمسينيات، ما زال رأسمال المال المحلي الخاص محجمًا عن الاستثمارات الضخمة المطلوبة لدفع عجلة التصنيع في تحقق واضح لنبوءة ناصر في الستينيات.

الفصل الثاني

صناعة المنسوجات في مصر.. تطوير أم تعميق للتخلف؟

كريم مجاهد

يستهدف هذا الفصل سرد تحولات قطاع الغزل والنسيج منذ الانفتاح وحتى الآن والتغييرات الأساسية التي واكبتها، عن طريق الإجابة عن سؤالين أساسيين، أولهما: كيف ساعد الانفتاح الاقتصادي عملية تراكم رأس المال لصالح القطاع الخاص على حساب المصلحة العامة والقطاع العام؟ وثانيهما: ما هي أسباب فشل جهود القطاعين العام والخاص في إحداث طفرة كبيرة في صناعة الغزل والنسيج؟

تاريخيًا، تعتبر صناعة الغزل والنسيج إحدى أقدم الصناعات في مصر وتعود أصولها إلى مصر الفرعونية، وتنقسم أنشطة القطاع الإنتاجية لغزل القطن، والمنسوجات القطنية، والملابس الجاهزة، ومنتجات التريكو، والمفصلات، والوبرة، والقطن الطبي، والعوادم، والمنتجات الحريرية، والسجاد والموكيت.[1]

وفي الوقت الراهن تشارك صناعة الغزل والنسيج بنسبة 3% من إجمالى الناتج المحلى، ونحو 15% من الصادرات غير البترولية (2.6 مليار دولار)[2] وبنحو 9% من إجمالي ناتج الصناعات التحويلية، وتستحوذ على ما يقرب من 11% من استثمارات الصناعات التحويلية في مصر، بينما تساهم بنسبة 30% تقريبا من إجمالي عدد العاملين بالصناعات التحويلية (540.8 ألف عامل) وفقًا لآخر الأرقام الرسمية في 2017.[3]

وإذا أخذنا بفرضية أن المصادر الرسمية لا تضع في الاعتبار العمالة الغير رسمية، فلابد وأن يزيد عدد العاملين بالقطاع بأكمله، وفقًا لتقديرات بعض الدراسات الأخرى، إلى أكثر من مليون عامل وعاملة،[4] هذا بالإضافة إلى نحو مليون عامل إضافي يعملون في صناعات مرتبطة بالغزل والنسيج.[5] ولأن تلك الصناعة تتسم بكثافة العمالة بلا نظير في الصناعات الأخرى، كانت للتحولات والتطورات التي شهدها القطاع أثار غائرة على جزء لا يُستهان به من المجتمع، عبر السياسات الاجتماعية الاقتصادية الجديدة التي تبنتها الدولة في مصر.[6]

1- محمد سيد ابوالسعود جمعة. «أثر الاستثمارات الأجنبي المباشر على صناعة الغزل والنسيج في مصر: دراسة قياسية». مجلة البحوث الإدارية، مجلد 26، عدد 4، 2008. ص.56.

2- بيان بتاريخ 17 يوليو2017 صادر عن وزارة التجارة والصناعة.

3- هالة عبد الفتاح وصبحي مقار.«التقرير الربع سنوي-اتجاهات الصناعات التحويلية في مصر» (خلال فترة 2017-2011).الهيئة العامة للتعبئة والإحصاء، عدد 1، 2018.

4- Reem Abughattus. «Hiring Challenges facing Employers in Small and Medium Enterprises in Egypt's Textiles Sector». Thesis submitted to the Department of Public Policy and Administration-The American University in Cairo, 2016, P.12.

5- Ahmed F. Ghoneim. «The Ready Made Garments (RMG) Industry in Egypt: There is a way to Save it!». Egypt Network for Integrated Development, 2013.P.3.

6- نفضل استخدام مصطلح «السياسات الاجتماعية الاقتصادية» عن مصطلح «السياسات الاقتصادية» فقط حيث لا توجد سياسات اقتصادية محايدة دون تأثيرات اجتماعية، ولاهتمامنا بتوضيح تلك التأثيرات حتى لا يصبح التحليل المطروح هنا مبنيًا في فراغ ولا يفضي إلى شيء.

ولا يجوز استكشاف التغييرات التي شهدتها صناعة الغزل والنسيج وما أفضت إليه من نتائج، دون التعامل مع الموضوع ككل بشكل تاريخي، لاستبيان الأسس التي تم على أساسها السماح لتلك التغييرات بالحدوث، وإذا ما كانت السياسات الجديدةتسببت بالفعل في نقلات نوعية في صناعة الغزل والنسيج بمصر، أم أنها في واقع الأمر أضرت بها من زاوية فقدان المزيد من الاستقلال النسبي. وتحديدًا يتعلق السياق التاريخي الخاص بموضوع الدراسة هنا بقضايا التبعية[7] أوالتخلف الصناعي التاريخي[8] وأخيرًا معضلة النمو/ التنمية[9]، لذلك، يتناول الفصل نموذج النمور الآسيوية، والولع بتقديمه للبلدان المتخلفة كنموذج ناجح يُحتذى وقابل للتطبيق (خصوصًا منذ التسعينيات في مصر عندما أصبحت صناعات المنسوجات من أبرز القطاعات التي تطلعت الدولة لأن تكون مدخلًا لتكرار هذا النموذج) دون أية مراعاة لخصوصية تلك التجارب، أوحتى لسلبيات هذا النموذج على المستوى الاجتماعي.

كذلك يتعرض الفصل لخطاب الدولة ومجتمع الأعمال في البلدان المتخلفة الذي يهتم بشدة بجذب الاستثمارات الأجنبية، ويركز على زيادة القدرات التصديرية لقطاع الغزل والنسيج كحل للأزمات التي يمر بها، دون أي تشكيك جدي حول حجم الفوائد التي تعود على مثل تلك البلاد، وتحديدًا في نقل التكنولوجيا وخلق فرص عمل جديدة[10]، وكذلك حول مدى فعالية نصائح المؤسسات المالية العالمية والاتفاقيات الدولية في إحداث إصلاحات هيكلية على الصناعة المحلية، مع محاولة تتبع عملية تخارج الدولة من الصناعات النسيجية، وترك الساحة للقطاع الخاص خلال العقود التالية للانفتاح، ومجتمع الأعمال الجديد الذي نشأ في قلب هذه الصناعة وعلاقته بالسلطة ومدى رعاية الدولة له.

7- نظرية التبعية هي إحدى أقدم النظريات الشارحة لدرجات التطور أوعدمه الخاصة بالبلدان المتخلفة داخل إطار نمط الإنتاج الرأسمالي وأسباب عدم قدرة البلدان المتخلفة على مجابهة الدول المتقدمة صناعيًا وتجاريًا في السوق الدولي، ويوجد عدد كبير من من المدارس التي تعمل على أرضية نظرية التبعية مع بعض الاختلافات في التفاصيل، ولذلك ننوه هنا، وعلى الرغم من تقبلنا للأسس العامة للنظرية، إلا أننا نختلف مع آراء بعض المفكرين المتبنين لنظرية التبعية الذين يعطون الأولوية عند شرح أسباب التخلف/ التطور في البلدان المتخلفة للتبادل التجاري الغير عادل على حساب النظر في وضعية مجال الإنتاج الفعلي. لمزيد من المعلومات، أنظر، Ernesto Laclau. «Feudalism and Capitalism in Latin America». New Left Review, 1(67), 1971.

8- المقصود بالتخلف هنا، هو فقدان السيطرة على شروط تجدد وإعادة الإنتاج والاعتماد على استيراد معظم مستلزمات الإنتاج من الخارج. أنظر محمد دويدار «الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير» و«الاتجاه الريعي للاقتصاد المصري، 1980-1950». منشأة المعارف بالاسكندرية.

9- معدلات النمو العالية المستهدفة أوالمتحققة لا تعكس بالضرورة تنمية حقيقية في القطاعات الرئيسية للاقتصاد.

10- ويجوز اعتبار النموذج الاقتصاد التركي مثلًا أعلى،حيث تم الاحتفاء به من قبل الداعين الأكثر حماسًا للنيوليبرالية بالمنطقة (سواء رجال أعمال جمال مبارك الجدد أوالإخوان المسلمين) ووفقًا للبعض، فالنموذج التركي يتداعى وأزمته الحالية هي أزمة بنيوية (بديون بلغت 282 مليار دولار) وليست طارئة أو ناتجة عن الضغوط الأجنبية. أنظر عبدالله السناوي. «نهاية العثمانية الجديدة؟»، الشروق، https://bit.ly/2o1Q3Ez.2018

في أجواء السبعينيات

مـع بدايـة السـبعينيات، كانـت آراء الاقتصاديـين النقديـين التابعـة للمدرسـة النيوكلاسـيكية آخـذة في الصعـود، وكانـت أفكارهـم (قبـل أن تتخـذ شـكلها النيوليـبرالي الحالي)كلهـا تركـز عـلى تشـجيع انسـحاب الدولـة مـن الاقتصـاد والحـد مـن مـا تقدمـه مـن دعـم وإنفـاق اجتماعـي، وإتاحـة المجـال أمـام القطـاع الخـاص لقيـادة عمليـة التنميـة،[11] وصاحـب صعـود تلـك الأفـكار بـزوغ تجربـة النمـور الآسـيوية التـي اعتمـدت في تحقيـق طفرتهـا الاقتصاديـة عـلى اجتـذاب الاسـتثمار الأجنبـي، وإقامـة صناعـات بغـرض التصديـر، خصوصًـا في كوريـا الجنوبيـة.[12]

وكانـت مـصر مـن أبـرز البلـدان التـي تلـكأت في تطبيـق السياسـات - الاجتماعيـة الاقتصاديـة - «النيوليبراليـة»، فهـي لم تبـدأ في إحـداث تغيـيرات عميقـة في هـذا الشـأن حتـى بدايـة فـترة التسـعينيات، بسـبب التخـوف الشـديد مـن توابـع هـذه السياسـات عـلى الاسـتقرار الاجتماعـي السـياسي.[13]

وبالنظـر إلى أرقـام الاسـتثمارات الجديـدة الآتيـة مـع الانفتـاح الاقتصـادي في السـبعينيات، نجـد أنهـا لم تتعـد الـ 5 مليـار جنيـه بحلـول سـنة 1982، وأن 61% مـن تلـك الاسـتثمارات كان لـرأس المـال المـصري (24% عـن طريـق القطـاع العـام و37% قطـاع خـاص)[14] وعـلى مسـتوى التنميـة فمشـاريع الانفتـاح، وعـلى الرغـم مـن أرقـام النمـو التـي حققتهـا، لم تكـن مسـئولة عـن تشـغيل سـوى 1.5% مـن إجـمالي القـوى العاملـة.[15] وهومـا دفـع الاقتصـادي محمـود عبـد الفضيـل إلى اسـتنتاج أن طبيعـة برامـج التثبيـت والتحـرر الاقتصـادي التـي طبقـت خـلال السـنوات التاليـة للانفتـاح كانـت غـير إنمائيـة.[16]

11- رمـزي زكي. «دراسـات في أزمـة مـصر الاقتصاديـة مـع اسـتراتيجية مقترحـة للاقتصـاد المـصرى في المرحلـة القادمـة». مكتبـة مدبـولى، 1983، ص.261-260.

12- David Harvey. «A brief History of Neoliberalism». Oxford University Press, 2005.P.106-110.

13- مـن أهـم سياسـات «النيوليبراليـة» تخفيـض عجـز الموازنـة عـن طريـق الإنفـاق العـام الاجتماعـي ومـا يشـمله مـن دعـم (فـرض رسـوم عـلى الخدمـات العامـة التـي كانـت تقـدم مجانًـا ورفـع أسـعار خدمـات المرافـق العامـة)، تخفيـض قيمـة العملـة وتحريـر التجـارة الخارجيـة والخصخصـة وتحريـر الاسـتثمار الأجنبـي مـن أي قيـود كان تفـرض عليـه. أنظـر إبراهيـم العيسـوي. «الاقتصـاد المـصري في ثلاثـين عامًـا: تحليـل التطـورات الاقتصاديـة الكليـة منـذ عـام 1974 وبيـان تداعياتهـا الاجتماعيـة مـع تصـور لنمـوذج تنمـوي بديـل». المكتبـة الأكاديميـة، 2007. ص 846 - 847.

14- Robert Tignor «Anwar al-Sadat: Transforming the Middle East». Oxford University Press, 2016. P.138

15- Nadia Farah. «Egypt's Political Economy: Power Relations in Development». The American University in Cairo Press, 2009. P.40.

16- محمـود عبـد الفضيـل. «برامـج الإصـلاح الاقتصـادي الهيـكلي في مـصر والمغـرب بـين المأمـول والمتوقـع». مركـز الدراسـات الاسـتراتيجية والبحـوث والتوثيـق، 1994. ص.111-108.

وعندما نضع كوريا الجنوبية كنموذج للتنمية الناتجة عن الاعتماد على الانفتاح الاقتصادي وجذب الاستثمار، علينا أن نأخذ في الاعتبار أن الفضل في الطفرة الكورية لا يعود إلى الانفتاح وحده، فقد دفعت الحرب الباردة الدول الغربية إلى إغداق المنح والاستثمارات على كوريا حتى لا تسقط في يد المعسكر الشرقي،[17] كذلك فإن صعود كوريا الاقتصادي كان له ثمن إنساني باهظ لا يمكن أن نخرجه من حساباتنا عند تقييم التجربة، فظروف العمل هناك كانت مصحوبة بدرجات عالية من القهر والاستغلال،[18] وبالتالي يجوز التساؤل حول إذا ما كنت التجربة الكورية قد حققت تنمية حقيقية بقدر معدلات النمو الاقتصادي التي شهدتها فترة صعودها؟ وبأي ثمن؟

لقد شهدت كوريا خلال فترة السبعينيات حالة عنيفة من عسكرة المصانع وقمع جميع مظاهر الاحتجاجات مع استمرار ظروف عمل مروعة، وعلى الرغم من التحسن الذي شهدته أوضاع العمل في الثمانينيات، إلا أن الحكومة الكورية عادت وفتحت المجال لتصعيد وتيرة الاستغلال المباشر للعمال بتسهيل إجراءات مثل الفصل التعسفي وغيرها[19]، وإذا كان أثر التجربة الكورية سيء بالنسبة للعمال ككل، فإنها كانت أسوأ بكثير بالنسبة للعاملات، فنجاح سياسة التصنيع بغرض التصدير في كوريا (وبقية دول جنوب شرق آسيا) قائم على استخدام عمالة نسائية ذات أجر منخفض وبفارق كبير عن العمال الرجال، وانخفاض الأجور في الصناعات المعتمدة على العمالة الكثيفة مثل الغزل والنسيج كان من أهم أسباب تشجيع الاستثمارات الأجنبية على التوجه إلى كوريا لانخفاض تكلفة الإنتاج الكلية، ومن ثم زيادة الطلب عليها في الأسواق الدولية، دون أن تؤثر في ربحية المستثمر[20].

وحتى إذا غضضنا البصر عن استغلال العمال في النموذج الكوري، فسلوك الدولة الكورية كموجه للاستثمار خلال فترة الانفتاح كان أكثر رشادة من سلوك نظيرتها المصرية، فبينما فتحت الدولة المصرية الباب على مصراعيه أمام الاستثمارات مع منح الإعفاءات بشكل عشوائي ودون ربطها بنتائج بعينها، كانت الدولة الكورية تلزم القطاع الخاص بخطة صناعية محددة مسبقًا، وتصدت لكل محاولات تهريب رأس المال بقوانين صارمة، وربطت الدعم المقدم للشركات بتحقيق نتائج معينة مع إلزام كل الشركات بالتصدير.[21]

17- M. Ebenau.«Comparative Capitalisms and Latin American Neodevelopmentalism: A Critical Political Economy View». Capital & Class, 38:1, 2014.P.106.

18- B. Selwyn. «Elite Development Theory: A Labour-centred Critique». Third World Quarterly, 37:5, 2016.P.788وHarvey, P.110-112.

19- Harvey, 108-112.

20- Farah, 125-126.

21- Samer Soliman. «State and Industrial Capitalism in Egypt». Cairo Papers in Social Science, Volume 21,1999.P.64-5.

هـذا بجانـب أنـه بالتزامـن مـع حقبـة الصعـود الكـوري كانـت مـصر تـداوي جـراح هزيمـة1967 وعـلى شـفا حـرب جديـدة ومثقلـة بعجـز خارجـى وصـل إلى 3.7 مليـار دولار بحلـول عـام 1972. [22]

في ظـل تلـك الظـروف ظهـر التوجـه نحـو التحـرر الاقتصـادي في مـصر جليًـا في القانون رقـم 65 لسـنة 1971 والـذي سـعى لاجتـذاب الاسـتثمار الأجنبـي، حيـث سـمح بإنشـاء مناطـق حـرة مـع امتيـازات خاصـة للمشـاريع المقامـة بهـا، مثـل الإعفـاء الضريبـي لمـدة خمـس سـنوات، والتحصـين ضـد التأميـم[23]، وتـم إعفـاء الـشركات الخاصـة مـن القوانـين العماليـة المتعلقـة بالتمثيـل في الإدارة والمشـاركة في الأربـاح والإلـزام بالعقـود الدائمـة، مـع إلغـاء جميـع القواعـد الملزمـة بسـيطرة نسـبه الملكيـة المصريـة عـلى الـشركات[24]، وأضعـف قانـون النقـد الأجنبـي في تلـك الفـترة مـن سـيطرة الدولـة عـلى مـوارد الـصرف الأجنبـي، خصوصًـا مـع فتـح بـاب الاسـتيراد لـشركات القطـاع الخـاص الناشـطة كـوكلاء للـشركات الدوليـة، مـما عـزز مـن سـهولة عمليـات التهريـب للسـوق السـوداء[25] وفي منتصـف السـبعينيات صـدر القانـون 111 لسـنة 1975 بإلغـاء المؤسسـات العامـة التـي كانـت قائمـة بأعـمال التنسـيق والمتابعـة والتخطيط بـين شركات القطـاع العـام والوحدات التابعـة لها،[26]ومـن ضمـن تلـك المؤسسـات الملغـاة، المؤسسـة العامـة للغـزل والنسـيج.[27]

المثـير هـو أنـه مـع تلـك الامتيـازات الممنوحـة للأجانـب، لم تـرقَ حصيلـة الاسـتثمارات الأجنبيـة لمسـتوى ذي حيثيـة كـما ذكرنـا مـن قبـل، مـما دعـى الدولـة إلى الرهـان عـلى المسـتثمرين المصريـين، حيـث أتاحـت الدولـة للمسـتثمرين المصريـين المالكـين لـشركات بالكامـل، ودون أي شراكـة مـع أجانـب، نفـس الامتيـازات عـبر القانـون رقـم 32 لسـنة 1977.[28]

وهنـا يجـب ملاحظـة (خلافًـا للرؤيـة الشـائعة في أوسـاط اليسـار المـصري) أنـه عـلى الرغـم مـن رغبـة الدولـة في اتبـاع النمـط الاقتصـادي التحـرري بتقليـل النفقـات العامـة وتشـجيع الاسـتثمار الخـاص، إلا أنهـا، خـلال العقـد الأول مـن سياسـات الانفتـاح، لم تتوقـف عـن ضـخ الاسـتثمارات الجديـدة في شركات القطـاع العـام، حيـث تضاعفـت قيمـة رأس المـال المسـتثمر سـت مـرات عـلى مـدار العـشر سـنوات مـا بـين 1975-1985،

22- ذكى،ص.248-247.

23- Farah,.P:38.

24- Ibid.

25- ذكى, ص.253.

26- المصدر السابق, ص.254.

27- أمـل ضيـف. «صناعـة الغـزل والنسـيج في مـصر بـين القيـود والتحـرر: الأبعاد-التحديات-رؤيـة مسـتقبلية».الأهرام الاقتصـادي، عـدد 237، 2007.ص.12.

28- Soliman,. P.15.

لكـن فائـض القطـاع العـام لم يتضاعـف إلا ثـلاث مرات.[29] هـذا يـدل عـلى وجـود اسـتنزاف حقيقـي لمـوارد الدولـة (القليلـة بالفعـل في ذلـك الحـين) في ظـل سـوء إدارة شركات القطـاع العـام مـن ناحيـة، كـما يعـزى ذلـك أيضًـا إلى اسـتمرار حفـاظ القطـاع العـام عـلى دوره الاجتماعـي والـذي يحـد مـن إيراداتـه.

وتعـد تجربـة إصـلاح الشركـة الأهليـة للغـزل والنسـيج في الإسـكندرية أحـد النـماذج عـلى تخبـط الدولـة بشـأن التعامـل مـع ملـف الـشركات الحكوميـة في مجـال النسـيج، فقـد كانـت الشركـة تقـوم بإنتـاج أنـواع مـن الأقمشـة الشـعبية وبيعهـا بأسـعار أقـل مـن التكلفـة دون أن تحقـق أي خسـائر عـن طريـق اعتمادهـا عـلى منسـوجات أخـرى مجزيـة. ولكـن مـع مجـيء الانفتـاح, بـدأت الشركـة في مراكمـة الخسـائر (بلغـت 533 ألـف جنيـه في سـنة 1979) في ظـل زيـادة أسـعار مسـتلزمات الإنتـاج والخامـات وارتفـاع فوائـد البنـوك، مـما تسـبب في عجـز في السـيولة، خصوصًـا مـع اسـتمرارها في إنتـاج الأقمشـة الشـعبية.

ولتفـادي اسـتمرار هـذا الوضـع، قـررت الشركـة اللجـوء إلى ترتيـب قـرض مـن البنـك الـدولي، والـذي كان يرفـض تمويـل أيـة قـروض لـشركات القطـاع العـام قبـل الانفتـاح، وبعـد الموافقـة عـلى شروط البنـك, خفضـت الشركـة مـن إنتاجهـا مـن الأقمشـة الشـعبية (مـن مـا قيمتـه 20 مليـون جنيـه إلى 8 مليـون جنيـه سـنويًا) وتـم تحجيـم إنتاجهـا مـن الأقمشـة القطنيـة، كذلـك تـم تخفيـض عـدد العمالـة (مـن 15ألـف عامـل في هـذا الوقـت) بنسـبة 50%، والاسـتعانة ببيـت خـبرة سـويسري لدراسـة الجوانـب الفنيـة في الشركـة وتدريـب العمالـة، مـع حـق المكتـب في اختيـار المواصفـات والموردين لـكل مـا يخـص الآلات، وتـم إلـزام الشركـة بعـدم اسـتخدام المعلومـات المترتبـة عـلى عقـد الخـبرة في غـير مـا نـص عليـه الاتفـاق، وبالتـالي تـم منـع الشركـة مـن حريـة الإدارة والتطويـر.

والتزامًـا تجـاه الجهـة الممولـة, قـررت إدارة الشركـة إعـمال مبـدأ عـدم تحقيـق الأربـاح بغـرض التغلغـل في الأسـواق حتـى مجـيء سـنة 1986، رغـم أن خدمـة القـرض بـدأت منـذ عـام 1984، لكـن نتيجـة عمليـة التطويـر كانـت مخيبـة للآمـال، فبحلـول عـام 1984 حققـت الشركـة خسـائر وصلـت إلى 15.2 مليـون جنيـه، مـع تدهـور رهيـب لمعظـم آلات المصنـع لسـوء الصيانـة والتراخـي في التركيـب والتشـغيل.[30]

29- فـؤاد مـرسى. «مصـير القطـاع العـام في مـصر: دراسـة في إخضـاع رأسـمالية الدولـة لـرأس المـال المحـلى والأجنبـي». مركـز البحـوث العربيـة، 1987. ص.33. وإبراهيـم العيسـوى. «الاقتصـاد المـصري في ثلاثـين عامـا: تحليـل التطـورات الاقتصاديـة الكليـة منـذ عـام 1074 وبيـان تداعياتهـا الاجتماعيـة مـع تصـور لنمـوذج تنمـوي بديـل». المكتبـة الأكاديميـة.ص.214.

30- مرسى, ص 75-70.

وفي سرد مخالف، يذكر البنك الدولي أن اتفاقية القرض تم إلغاؤها سنة 1982 بسبب اختلاف في وجهة النظر مع الحكومة المصرية (مسئولة عن تمويل 48% من إجمالي قيمة المشروع) فيما يخص أساليب الإدارة وتنظيم الإنتاج وارتفاع توقعات الخسائر عما أظهرته دراسة المشروع،[31] ورأى مبعوثو البنك الدولي للمشروع، أن اقتراحات الحكومة بخصوص تخفيض العمالة وبرامج التدريب والتعيين مبهمة، والتوقعات المالية المتوقعة من قبل الحكومة غير واقعية، واقترحوا تقليص المشروع حتى يتم تحقيق مزيد من الترشيد.[32]

بصفة عامة ما نستطيع أن نستنتجه من تلك الروايتين لقصة الشركة، أن أسلوب الدولة في التعامل مع أزمتها كان من خلال تقليص الإنتاج الموجه للقاعدة الأكبر من المواطنين وتخفيض العمالة، ولحق بذلك أيضًا تخبط إداري واضح (سوء الإدارة، والتوقف عن إنتاج السلع الشعبية، والاتجاه لتقليل أعداد العمالة) في التعامل مع تأثير سياسات الانفتاح على مثل هذه الشركة المنتمية للقطاع العام، أي أن المشكلة لم تكن مشكلة توقف ضخ الأموال والاستثمارات، ولكنها كانت في سوء استخدام تلك الأموال بشكل هزلي في ظل عدم وجود دراسات أومراعاة جدية لمتطلبات السوق، أوحتى للأدوار الاجتماعية التي كان على شركات القطاع العامأن تلعبها.[33]

تخسير القطاع والتمهيد للانسحاب

حتى السبعينيات، كانت الدولة تسيطر على صناعات النسيج الكبرى عبر القطاع العام، مع استهدافها لتصنيع أكبر كمية ممكنة من محصول القطن المحلى بأسعار مدعمة،[34] وفي أعقاب قانون الانفتاح، توسعت شركات القطاع العام في مجال المنسوجات لسد احتياجات السوق عبر بناء عدد من المصانع المتكاملة مثل الشركة العربية للملابس والمهمات بالإسكندرية سنة 1975، وشركة مصر/إيران للغزل والنسيج بالسويس سنة 1977، وشركة فستيا للملابس الجاهزة بالإسكندرية، والشركة الفرنسية المصرية للتفصيل (سوفيكو) سنة 1980،[35]وبطبيعة الحال، كانت تلك المشاريع تحتاج إلى رأسمال كثيف للقيام بعمليات التوسع في الإحلال والتجديد،

31- «Project Completion Note-Arab Republic of Egypt-Textile II Project Loan 1837-EGT». World Bank, 1997. P. 1-3.

32- Ibid.

33- وفي 2016 وصل إجمالي عدد عمال الشركة إلى 651 عاملًا فقط بعد تنفيذ عدة مراحل من المعاش المبكر في أعوام2000 ،2006، ،2009 و2010. وتسجل أعمال الأهلية في الوقت الحالي خسائر صافية، لمزيد من المعلومات عن الشركة أنظر الموقع الرسمي <http://www.nationalspinning-eg.com/index.html>.

34- ضيق، ص.12.

35- المصدر السابق،ص.13.

مـما أدى إلى لجـوء شركات القطـاع العـام للاقـتراض مـن البنـوك عـن طريـق القـروض قصـيرة الأمـد ذات الفائـدة المرتفعـة، الأمـر الـذي أصـاب الهيـاكل الماليـة لتلـك الـشركات بخلـل مـالي كبـير.

وقـد يعـود سـبب ضـخ الدولـة المزيـد مـن الاسـتثمارات في هـذا القطـاع خـلال السـنوات الأولى للانفتـاح الاقتصـادي، إلى حرصهـا عـلى تفـادى حـدوث أزمـات اجتماعيـة إضافيـة في ظـل الـدور التشـغيلي الكبـير الـذي تقـوم بـه هـذه الصناعـة، ولكـن في الواقـع كانـت الاسـتمرارية الماليـة لقطـاع الغـزل والنسـيج العـام في خطـر شـديد، فمثـلًا مـع حقيقـة أن الاقـتراض مـن البنـوك التجاريـة كان أسـهل رغـم ارتفـاع نسـبة الفوائـد فيهـا لــ12% مقارنـة بــ9% في بنـك الاسـتثمار القومـي، لكـن القطاع العـام أصبح مدينًـا للبنوك بنحـو513 مليـون جنيـه، ومحمـل بفوائـد تقـدر بنحـو 105 مليـون جنيـه، في سـنة 1985، ووصـل رصيـد المخـزون الي 928 مليـون جنيـه في نفـس السـنة.[36]

وكان الأداء المـالي للعديـد مـن شركات المنسـوجات العامـة سـيئًا خـلال السـنوات الأولى مـن الثمانينيـات، فقـد شـهد عـام 1985 ارتفـاع عـدد الـشركات الخـاسرة مـن خمـس شركات إلى أربعـة عـشر شركـة، مـع حجـم خسـائر قدر بــ87 مليـون جنيـه،[37]وكان مـن توابـع تلـك الأزمـات أن الـشركات العامـة توقفـت عـن توريدالغـزول لكثـير مـن المصانـع الصغـيرة ومتوسـطة الحجـم بشـبرا الخيمـة، مـما أدى إلى إفـلاس تلـك المصانـع.[38]

كان عقـد الثمانينيـات عقـدًا مـن التخبـط في إدارة اسـتثمارات الدولـة في قطـاع النسـيج، وهـو مـا أتـاح المجـال تدريجيًـا لدخـول القطـاع الخـاص، ورأى بعـض المراقبـين، آنـذاك، أن إهـمال الدولـة لـشركات القطـاع العـام كان موقفًـا متعمـدًا لدفـع القطـاع العـام للخسـارة، وبالتـالي إزاحتـه مـن المنافسـة، وتـرك المسـاحة مفتوحـة للقطـاع الخاص.[39]صحيـح أن الدولـة المصريـة كانـت تعـاني مـن أزمـات ماليـة حـادة اسـتدعت إعـادة التفكـير في التزاماتهـا الماليـة، ولكـن اتجاههـا للتحـرر الاقتصـادي يعكـس حقيقـة أن القـرارات الاقتصاديـة اللاحقـة كانـت تسـتهدف مـا هـو أهـم مـن مجـرد حـل الأزمات الماليـة.. تخـلي الدولـة عـن الـدور الاجتماعـي الـذي كانـت تلعبـه في الحيـاة الاقتصاديـة، فهـي قـررت أن تسـتغل الأزمـة لتـبرر تخلصهـا مـن أعبائهـا الاجتماعيـة، وتتـماشى مـع التحـولات العالميـة عـبر انسـحابها التدريجـي، وفتـح الطريـق أمـام القطـاع الخـاص، بـدلًا مـن العمـل عـلى إيجـاد حلـول لأزمـات القطـاع العـام، ومـن ضمنهـا شركات الغـزل والنسـيج.

36- مرسى, ص. 45-44.

37- المصدر السابق.

38- المصدر السابق.

39- المصدر السابق.ص.51-50.

وبصفة عامة، فقد استمرت سيطرة شركات القطاع العام على الجزء الأكبر من إنتاجية صناعة الغزل والنسيج في مصر في الثمانينيات (55% من الإنتاجية) إلا أن بوادر بداية ازدهار القطاع الخاص كانت قد بدأت تتضح باستحواذه على 45% من إجمالي الإنتاج.[40]

فعلى الرغم من الضعف النسبي للاستثمارات الخاصة في صناعة المنسوجات في أول عقدين بعد الانفتاح، لكن هناك شركات رائدة دخلت هذه الصناعة في وقت هيمنة القطاع العام، مثل الشرق الأوسط لصناعة السجاد (مكة) عام، 1976 [41] والنساجون الشرقيون عام 1979.[42]

استنزاف الكوادر العمالية

العقود الأولى بعد الانفتاح شهدت عددًا لا يستهان به من الاحتجاجات العمالية المتفرقة ومتباينة الأهداف بقطاع الغزل والنسيج، لم تكن معظم تلك الاحتجاجات متعلقة مباشرة بالقطاع الخاص.. بالعكس, وقع أغلبيتها في شركات تابعة للدولة، وكان تراخي الدولة عن مساندة قطاعات صناعية تابعة لها مفجرًا لأزمات مالية في القطاع، ومن ثم فقد تأجج الغضب العمالي، وساهمت تلك الأزمة الاجتماعية في هجرة العديد من الخبرات العمالية من القطاع العام إلى الخاص، كان ذلك أيضًا واحدًا من أسباب تراجع القطاع الأول، وصعود القطاع الثاني.

في بداية عام 1975،[43] انطلق عمال شركة المحلة في مظاهرة ضد زيادات الأسعار،[44] وطبعًا لأن النظام لم يكن يحمل أية نية لإظهار أي تسامح مع هذه الاحتجاجات، فقد قامت قوات الشرطة باقتحام المصنع وألقت القبض على نحو 2000 عامل، وتذكر بعض المصادر أن نحو 50 عاملًا لقوا مصرعهم هذا اليوم.[45] المثير كان رد فعل الاهالى على اقتحام الأمن للمصنع، فقد قاموا باقتحام بيوت مديري الشركات وعرضوا متعلقاتهم الثمينة في الشوارع لتوضيح الفرق الغير عادل في الدخول.[46]

40- Soliman, P. 26.

41- ضيف,ص.15.

42- تاريخ النساجون الشرقيون-<http://www.orientalweavers.com/ar/history>.

43- كل الأمثلة المذكورة على سبيل المثال وليس الحصر.

44- Francoise Clement. «Workers Protests under Economic Liberalization in Egypt». In Nicholas Hopkins's Political and Social Protest in Egypt. Cairo Papers for Social Sciences, 2009.P.103.

45- Marsha P. Posusney. «Collective Action and Workers' Consciousness in Contemporary Egypt» in Zachary Lockman's Workers and Working Classes in the Middle East:Struggle, Histories, Historiographies, 1994. P. 236.

46- Posusney, 1994,P.229-230.

بعد هذه الواقعة بعامين، كانت الانتفاضة الشعبية الواسعة في 1977 ضد رفع الأسعار، التي أطلق عليها الرئيس السادات «انتفاضة الحرامية»، وظهرت نية النظام المبيتة تجاه التحركات العمالية في شكل قانون جديد لاتحاد العمال، سمح للنظام بإحكام سيطرته على الاتحاد، عبر إدماج بعض من القيادات العمالية في صفوف مؤيديه، وجعلهم كوادر الاتحاد، مع منحهم بعض الامتيازات دون غيرهم،[47] وتضمن القانون رقم 3 لسنة 1977 عقوبة الإضراب بالحبس والأشغال الشاقة،[48]وعدَّل نظام مبارك القانون سنة 1981، ليتيح للمنتخبين الاحتفاظ بمقاعدهم لمدة 4 سنوات، بعد أن كانت 3 فقط.[49]

وخلال الثمانينيات، تجددت موجة الاحتجاجات مرة أخرى،[50] ففي سنة 1982، قام عمال كفر الدوار للنسيج بالاعتصام داخل مقر الاتحاد الخاص بهم، اعتراضًا على التخفيضات في الحوافز،[51]وفي 1984 قام عمال الدقهلية للنسيج بسلسلة من المظاهرات، للمطالبة بالحصول على إضافي ساعات العمل،[52] كما شهدت نفس السنة بالذات احتجاج عمال كفر الدوار للنسيج، بعد صدور قرار رسمي بمضاعفة رسوم التأمين الصحي والمعاشات، بالإضافة إلى رفع أسعار بعض السلع الأساسية، مثل المكرونة، وزيت الطبخ، وأسفرت المواجهات مع أجهزة الدولة في كفر الدوار عن مقتل 3 أفراد، واعتقال 220 آخرين،[53]وبالتزامن مع أحداث كفر الدوار، كان عمال غزل المحلة في اعتصام للمطالبة بتغيير اللجنة النقابية المتواطئة مع النظام وإدارة الشركة، بالإضافة إلى الأسباب التي أدت إلى الاحتجاجات في كفر الدوار،[54] كذلك قام عمال شركة بني سويف للنسيج بالتوقف عن العمل ليوم كامل، حتى تلتزم الإدارة بوعودها بخصوص شراء ماكينات جديدة، ليعود الإنتاج وتزداد حوافزهم مرة أخرى،[55]وفي 1986 قام عمال شركة ايسكو في شبرا، وعمال غزل المحلة، بتنظيم إضراب، للمطالبة باعتبار يوم الجمعة إجازة مدفوعة الأجر،[56] وأضرب عمال المحلة مرة اخرى عام 1988، للمطالبة برفع قرار إلغاء العلاوات.[57]

47- Robert Bianchi. «The Corporatization of the Egyptian Labour Movement». Middle East journal, Volume 40, No.3, 1986. P.438.

48- Clement, P.104.

49- Bianchi,P. 432-433.

50- Posusney, 1994. P.222 and Omar el-Shafei. «Workers, Trade Unions and the State in Egypt:1984-1989». Cairo Papers, 1995.P.19.

51- Posusney,1994. P.224.

52- Ibid.

53- el-Shafei, P22-.24.

54- Ibid.

55- Posusney,1994, P.225.

56- el-Shafei, P.27.

57- Clement, P. 105.

وجاء هذا الحراك بعد سنوات من هدوء الاحتجاجات النسبي بسبب قوة القمع المباشر الذي أعقب انتفاضة 1977،[58] ويمكن أن نضيف أن انفتاح أبواب الخليج لهجرة قوى العمل المصرية (نحو 10% من قوى العمالة المصرية في بعض التقديرات)[59] قد امتص عمومًا جانبًا من الضغط الذي يولده الداخلون الجدد لسوق العمل، وإن كنا لا نعرف تحديدًا تأثير هذه الهجرة على قطاع الغزل والنسيج بشكل خاص. وساهمت الندرة النسبية للعمالة الماهرة في رفع مستويات الأجور في القطاع الخاص الرسمي، ولأن نصيب القطاع الخاص من إجمالى العمالة في قطاع الغزل والنسيج كان في صعود مستمر منذ بداية الثمانينيات، فقد كان لذلك تأثير إيجابي مؤقت في التخفيف من توابع الانفتاح، وخصوصًا التضخم، حيث اجتذبت الشركات الخاصة العمالة الماهرة من القطاع العام ودفعت لهم أجورًا أعلى (دون التمتع بالضرورة بنفس درجة الحماية الاجتماعية التي كانت توفرها الدولة لعمال القطاع العام) الأمر الذي أدى إلى استنزاف القطاع العام تدريجيًا.[60]

الشغيلة في عصر الخصخصة

وفي سنة 82/81، كان نصيب القطاع الخاص من إجمالي عمال قطاع الغزل والنسيج 165 ألف مقابل 275 ألف عامل للقطاع العام، ثم زاد في منتصف هذا العقد ليصبح 199.2 الف مقابل 259.6 ألف عامل، وفي نهاية العقد أصبح نصيبه 224.2 ألف مقابل 229.3 ألف عامل للقطاع العام،[61] واستمر القطاع الخاص على نفس المنوال طوال الفترة اللاحقة في التوسع في بناء قاعدته من عمالة النسيج وجذب العاملين في مصانع الدولة.

ولكن، على الرغم من وصول عدد المنشآت الاستثمارية الخاصة المنضمةإلى عضوية غرفة الصناعات النسجية إلى نحو 2356 منشأة في بداية التسعينيات، مع استبعاد المنشآت ذات رأس المال الأقل من 5 آلاف جنيه، وتلك التي توظف أقل من 25 عاملًا،[62] إلا أن إجمالي أعداد المشتغلين في هذه الصناعة لم يزد بين أوائل الثمانينيات وأواخر التسعينيات بأكثر من 30%.[63]

58- راجع على سبيل المثال بلاغات مباحث أمن الدولة الخاصة بالتحريض والمحاكمة. عادل أمين. «محاكمة الشيوعيين المصريين»- الجزء الثاني عشر، 2002 وحيثيات حكم المحكمة. حسين عبدالرازق. «مصر في 19 يناير: دراسة سياسية وثائقية ملف خاص يتضمن حيثيات حكم المحكمة». دار شهدي للنشر، 1985.

59- Clement, 104.

60- Posusney,1994, P.222 and Ghoneim, P.6.

61- ضيف، ص.29.

62- المصدر السابق، ص.15.

63- المصدر السابق، ص.29.

وربما يعزى ذلك إلى أن تلك الفترة شهدت اهتمامًا شديدًا من جانب القطاع الخاص بجلب أحدث تكنولوجيا من أجل زيادة الإنتاجية، وبالتالي أصبح الاتجاه السائد في أوساط القطاع هو الاعتماد على عدد أقل من العمال، والاستثمار بنسب أكبر في رأس المال الثابت، وعبَّر محمد فريد خميس، رئيس مجلس إدارة «النساجون الشرقيون» عن هذا الاتجاه بقوله: «لأنه لم يعد هناك احتياج إلى العمالة الكثيفة.. إلا في الصناعات الحرفية.. صناعة الغزل في أوروبا كانت تحتضر، وبفضل التحديث التكنولوجي المتسارع تمكنت أوروبا من توفير كم هائل من العمال.. أصبح عامل واحد كافيًا لتشغيل مئة نول».[64]

وشهدت التسعينيات عددًا من الإضرابات، أهمها إضراب عمال شركة كفر الدوار سنة 1994، ومصر حلوان في 1998، في ظل الخوف من شبح الخصخصة[65]، وبموجب تعديلات قانون العمل تم تقييد حرية الإضراب، مما دعي العمال إلى احتلال المصانع أحيانًا (دون الإعلان عن أنفسهم كمضربين) وفي نفس الوقت حتى يستطيعوا حماية الماكينات وتقليل فرص القبض عليهم تحت ادعاءات التخريب.

وفي محاولة لزيادة فرص نجاح الخصخصة، قامت الحكومة بتشجيع العمال على قبول مبلغ مالي مقابل ترك وظائفهم فيما عرف بنظام المعاش المبكر،[66]ولكن، لأن كثيرًا من عمال تلك الشركات كانوا متخوفين من قبول مثل هذا النظام، خصوصًا وأن خروجهم على المعاش يعني حرمانهم من الرعاية الاجتماعية النسبية التي توفرها وظائفهم، قام المالكون الجدد بدفع العمال تجاه قبول المعاش المبكر عبر تهديدات بالنقل، ووقف صرف الحوافز، والفصل، أوحتى توقيع عقود جديدة بأجور أقل.[67]

وانخفضت أعداد العمال في القطاع العام ككل من 1.3 مليون في 1985 إلي 400 ألف عامل في 2002.

قلة قليلة فقط من شركات القطاع الخاص كانت تحتوي على وحدة نقابية، وبالتالي أصبح أغلبية عمال الشركات الخاصة والمُخصخصة عرضة لمزيد من الاستغلال دون وجود أي كيان ذي قوة حقيقية للدفاع عن مطالبهم.[68]

64- طه عبد العليم.«مستقبل الصناعة الرأسمالية في مصر». مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية», 1993.ص.148.

65- Joel Benin and Hossam El-Hamalawy. «Egyptian Textile Workers Confront the New Egyptian order». MERIP, 2007.

66- Marsha Posusney. «Globalization and Labor Protection in Oil-Poor Arab Countries: Racing to the Bottom?». Global Social Policy, Vol 3, Issue 3, 2003. P.276-278.

67- في عدد من الحالات، فشلت بعض الشركات في صرف المبالغ المالية الخاصة بالمعاش المبكر في مواعيد استحقاقها وفي حالة أخرى قامت بصرف مبلغ أقل من تلك المتفق عليها.
Ibid.

68- Benin and El-Hamalawy, 2007.

واتسمت أجور العمالة في شركات الغزل والنسيج الحكومية بالانخفاض الشديد، ولم تتعد 450 جنيهًا بعد إضافة الحوافز في 2008، رغم ارتفاع تكاليف المعيشة المتزايد،[69] أما في القطاع الخاص، فكان العامل يحصل على أجر يقدر بحوالي 800 جنيه، لكن كان يعمل في ورديات من 12 ساعة في مخالفة صريحة لساعات العمل الرسمية المقدرة بثماني ساعات يوميًا، ولا تلتزم العديد من شركات القطاع الخاص حتى الآن بتوفير حقوق العمال الأخرى مثل التأمين الصحي والتأمينات الاجتماعية. ولم يقف حجم الاستغلال عند هذا الحد، إذ إن كثيرًا من تلك الشركات تجبر العمال على توقيع استقالتهم قبل التعيين، حتى يتم الاستغناء عنهم مستقبلًا بسهولة إذا تسببوا في مشاكل.[70]

وتعد إضرابات المحلة في 2006 و2007 هي أشهر إضرابات شهدها قطاع الغزل والنسيج في الألفية الجديدة، وأكثرها أهميةنظرًا للطابع الذي اكتسبته بعد انضمام أعداد كبيرة من العمال، مما اضطر النظام لقبول جزء مهم من مطالب العمال،[71] وكان لإضرابات المحلة خصوصية تاريخية أخرى، كونها استمرت لعدة أيام دون توقف (3 و6 أيام على التوالي).[72]

وكان لنجاح هذه الاحتجاجات، خصوصًا من بعد احتجاجات 2006، تأثير مذهل، إذ شارك نحو 30 ألف عامل في أكثر من 10 مصانع نسيج مختلفةفي الدلتا والإسكندرية في احتجاجات مختلفة، للمطالبة بنفس الحقوق التي انتزعها عمال المحلة، وإن ظل عمال المحلة هم فقط من رفعوا شعار الاطاحة بممثلي اتحاد العمال.[73]

إلا أن احتجاجات عمال المحلة وغيرهم في الشركات العامة لم تُعِد القطاع العام إلى عصره الذهبي، وظلت مطالبات العمال في العديد من المواقع بتحديث خطوط الإنتاج دعوى لا تلقى الإجابة، وكانت الألفية الجديدة مرحلة انتقال العمال إلى عالم القطاع الخاص الذي لا تتوفر فيه الحماية الكافية لحقوقهم، ويعملون فيه تحت ظروف قاسية.

69- Joel Benin. «Workers' Struggles under Socialism and Neoliberalism». in Rabab el-Mahdi and Philip Marfleet's Egypt: The moment of Change. Zed Books, 2009. P. 75.

70- Ibid, P.76.

71- Benin and El-Hamalawy, 2007.

72- فتحت إضرابات المحلة المجال أمام عوده الإضرابات الكبيرة مرة أخرى في كفر الدوار في 2007، في مصنع أبوالمكارم للنسيج (والذي استمر لمدة ٣ أسابيع كاملة) وأخيرًا إضراب عمال مصنع طنطا للكتان الذي استمر لمدة 6 شهور في 2009. Rabab El-Mahdi. «Labour Protests in Egypt: Causes and meanings». Review of African Political Economy,Vol 38, No. 129, 2011. P.398.

73- Benin and El-Hamalawy, 2007.

وعلى الرغم من كل التيسيرات التي تتيحها الدولة للمستثمرين من أجل تسهيل استغلال العمال، فإن أصحاب المصانع كانوا دائمي الشكوى من غياب الانضباط لدي العمالة المصرية، مما دعا العديد منهم للاستعانة بعمالة سورية ومن بنجلاديش،[74] وكأن كل تلك التشريعات والأعراف الجديدة التي وفرتها الدولة للقطاع الخاص غير كافية.

أي إصلاح اقتصادي؟

إذا كان انفتاح السبعينيات ساعد القطاع الخاص على الانطلاق مرة أخرى ومنافسة القطاع العام، فإن برنامج الإصلاح الاقتصادي (التثبيت والتكيف الهيكلي) الذي شرعت الحكومة في تنفيذه عام 1991، بناءً على طلب صندوق النقد الدولي، كان الانطلاقة الحقيقية للقطاع الخاص نحو الهيمنة على السوق ففي هذا العام بدأت الدولة في تحرير السوق من أية قيود، مع الالتزام على مدار خمس سنوات بتقليص ميزانية الدولة وكبح التضخم، وأخيرًا خصخصة شركات القطاع العام تدريجيًا، وبالفعل كانت فترة التسعينيات هي البداية الفعلية لسياسات بيع القطاع العام للمستثمرين.

تم إقرار قانون 203 لسنة 1991 الخاص بقطاع الأعمال، والذي كان يدعي استهداف رفع كفاءة شركات الدولة،[75] ووفقًا لهذا القانون، تحولت كل شركات قطاع الأعمال إلى شركات مساهمة خاضعة لشركات قابضة، على أن تقوم الأخيرة بتمويل استثماراتها عن طريق عمليات الاقتراض عبر سوق رأس المال، بشرط أن يكون الاقتراض على أسس تجارية خالصة وبدون أية ضمانات من الدولة (تزامن ذلك مع تراجع الدولة عن سياساتها الخاصة بتمويل القطاع العام)[76] وتحت التعديلات الجديدة للقطاع العام أصبحت شركات الغزل والنسيج البالغ عددها آنذاك 31 شركة تتبع 3 شركات قابضة، بقرار 240 لسنة 1991،[77] وهم الشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس، والشركة القابضة لتصنيع المنسوجات والتجارة، والشركة القابضة للقطن والتجارة الدولية.[78]

74- Abughattus, P.50-1 and 74-77.

75- طه شلبى. قانون قطاع الأعمال العام وتوجهات الخطة الخمسية الثالثة. إدارة الأعمال, 1991. ص. 7-6

76- عبد الفضيل, 1994 ص.56-55.

77- في سنة 2000, أُنشئت شركة قابضة واحدة باسم الشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس لتضم كل شركات قطاع الأعمال العام وشركات حليج وتجارة الأقطان. عماد عاطف فايز. «صناعة الغزل والنسيج في مصر: دراسة نظرية». المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة. ص. 43.

78- ضيف, ص. 14.

لكـن، إذا كان الهـدف مـن الخصخصـة هـو الحـد مـن خسـائر القطـاع العـام وزيـادة إنتاجيتـه, فلـماذا وضعـت معايـير اختيـار الـشركات المطروحـة للخصخصـة كلهـا بنـاءً عـلى جـودة الربحيـة والسـلامة الماليـة؟[79] فقـد تضمنـت المعايـير أن تكـون هياكلهـا الماليـة لا تحتـاج إلى إصلاحـات جوهريـة، وذات تدفـق مـالي صحـي، ووجـود مـؤشرات جيـدة تعكـس إمكانيـة الاسـتمرار، وأن تكـون حققـت عائـدات ماليـة مجزيـة، وأخـيرًا.. ألا تضـم الشركـة عمالـة زائـدة.[80]

واسـتمر تدهـور القطـاع العـام في مرحلـة مـا بعـد التثبيـت والتكيـف الهيـكلي، وإذا قفزنـا إلى عـام 2016 سـنرى الحالـة المزريـة التـي وصـل إليهـا القطـاع العـام في مجـال النسـيج، فقـد بلغـت خسـائر الـشركات التابعـة للقابضـة للغـزل والنسـيج, وفي مقدمتهـا شركات غـزل المحلـة، وكفـر شـبين، وسـتيا، 3.4 مليـار جنيـه،[81].

كان تراجـع القطـاع العـام متزامنًـا مـع صعـود القطـاع الخـاص، وعـلى عكـس النظـرة الشـائعة بـين الكثيريـن في أوسـط اليسـار بـأن القطـاع الخـاص كان أميـل للطابـع الـلا إنتاجـي، لكـن، كـما يشـير سـامر سـليمان، فـإن القطـاع الخـاص الصناعـي اسـتفاد بقـوة مـن الحوافـز التـي منحهـا إيـاه مبـارك، وهـو مـا مهـد الطريـق لصناعـة إمبراطوريـات نسـيجية في القطـاع الخـاص تحـل محـل الدولـة.

ويقـول سـليمان إنـه في الوقـت الـذي تراجعـت فيـه اسـتثمارات الدولـة الصناعيـة مـن 30% مـن إجـمالي الاسـتثمارات الحكوميـة إلى 4% فقـط في منتصـف التسـعينيات، كان نصيـب القطـاع الخـاص مـن الاسـتثمارات الصناعيـة يرتفـع مـن 15.9% في 1981 إلى 45.9% في 1995،[82]ولتلـك الوقائـع توابـع نظريـة مهمـة، فهـي تفضـح قصـور النظريـة التقليديـة حـول الطبيعـة الريعيـة للرأسـمالية المصريـة واعتمادهـا بالكامل على الأنشـطة الغـير إنتاجيـة، إذ إنـه بمجـرد أن تغـير السـياق مـع زيـادة دعـم الدولـة للقطـاع الخـاص الصناعـي، حدثـت عمليـة تصنيـع (متركـزة في بضـع نشـاطات) ليسـت بالبسـيطة (ولا ذات نجـاح مبهـر)[83] صحيـح أن الماليـة العامـة للاقتصـاد المـصري مـا زالـت حتـى اللحظـة تعتمـد بشـكل كبـير عـلى عوائـد أنشـطة ريعيـة، مثـل اسـتخراج البـترول، والسـياحة،

79- وصـل عـدد الـشركات الخـاسرة تحـت مظلـة القابضـة للغـزل والنسـيج والملابـس 8 شركات(تضمنـت شركـة مـصر للغـزل والنسـيج الرفيـع كفـر الـدوار, النـصر للغـزل والنسـيج بالمحلـة الكـبرى والأهليـة للغـزل والنسـيج والسـيوف للغـزل والنسـيج) مـن أصـل 12 بحلـول عـام 1995/1996 وذلـك لزيـادة المخـزون وانخفـاض المبيعـات مـع تفاقـم العجـز لنحـو 171%. المصـدر السـابق, ص 17.

80- عبد الفضيل, 1994, ص.66.

81- <https://goo.gl/JmNFgt>.عبدالحليـم سـالم. «3.4 مليـار جنيـه خسـائر شركات الغـزل والنسـيج ومقترحـات ببيـع أراضي المصانـع». اليـوم السـابع، 2016

82- Soliman, P. 16-20 and 64.

83- Ibid.

وعائدات المصريين بالخارج، إلا أنه ما زال اقتصادًا منتجًا بدرجة أساسية، حتى ولو كان نشاطه الإنتاجي يقوم على صناعات مثل التشييد والبناء والصناعات التحويلية الأخرى العديدة (مع ضعف هائل في جانب الصناعات الثقيلة)، ومن ثم لا يصح استخدام مصطلح الاقتصاد الريعي، ولكن يجوز استخدام مصطلح مثل اقتصاد ذو اتجاه ريعي نسبي.[84]

وإذا كنا أشرنا سابقا إلى دعم الدولة لرجال الأعمال خلال فترة الثمانينيات، فقد شهدت فترة ما بعد بدء الإصلاح الاقتصادي تطور هذا الدعم بدرجات غير مسبوقة، فما سمي بالإصلاح الاقتصادي شمل أيضًا رفع كل القيود المفروضة على قطاع البنوك والتمويل، وكان المستفيد الأكبر منه رجال الأعمال «الرياديين» (entrepreneurs) المقربين من النظام.[85] هذا التغيير، بالتزامن مع إيقاف الاستثمارات الحكومية، سمح للقطاع الخاص برفع نسبة مشاركته في السوق المحلي وبالذات بعد 2003،[86] فبدلًا من التوسع في إقراض الشركات الخاصة الصغيرة والمتوسطة (SMEs) التي كانت، وما زالت، تمثل الجزء الأكبر من إجمالي الشركات في مصر، وتعاني من صعوبة الحصول على تمويلات بنكية، استحوذت شركات القطاع الخاص الكبيرة على نصيب ضخم من القروض الممنوحة، وأصبح الحصول على القروض الكبيرة أسهل من الحصول على القروض الصغيرة،[87] ورغم تعاظم دور البنوك الخاصة في تلك الفترة، كان عزم الدولة على تشجيع القطاع الخاص واضحًا للغاية عبر بنوكها الحكومية. فبين الفترة 2000-2005، حصل 46 رجل أعمال على 74% من محفظة قروض بنك القاهرة،[88] واتبعت كل المؤسسات البنكية الدولية العاملة في الاقتصاد المصري نفس النهج في تمويل الشركات الكبيرة فقط،[89] ونتيجة لذلك أصبح لأكبر 16 شركة دور مهيمن في السوق المصري، ومن ضمنهم مجموعة عرفة والنساجون الشرقيون اللتان مثلتا 31% من القيمة السوقية للبورصة المصرية (14 مليار جنيه في ذاك الوقت)،[90] بالتالي، يرى باحثون في الشأن المصري، مثل أستاذ العلوم السياسية الشهير، تيموثي ميتشل، أن حقبة الإصلاح الاقتصادي لم تسفر عن إزالة للدعم

84- أنظر دويدار.

85- Stephan Roll. «Finance Matters!' The influence of of Financial Sector Reforms on the Development of the Entrepreneurial Elite in Egypt». Mediterranean Politics, 15:3, 2010. P:349.

86- Ibid.

87- Ibid, P.358.

88- Ibid, P.356.

89- Ibid, P.366.

90- Ibid, P.360.

المقدم من الدولة كما زعم المسئولون، ولكن التغير الحقيقي كان في طبيعة الفئات التي تتمتع بدعم من الدولة (أي انتقال دعم الدولة بشكل صريح إلى مجتمع الأعمال).[91]

بل إن الدولة مكنت رجال الأعمال من الشركات العامة المملوكة لها بشكل مباشر، من خلال ما نص عليه قانون قطاع الأعمال العام بالسماح بتواجد أفراد من القطاع الخاص في مجالس إدارة شركات القطاع العام، وحتى في الشركات القابضة، دون أية مراعاة لتضارب المصالح الذي يمكن أن ينتج عن ذلك،[92] وبدون أدنى شك، فأكبر صور الدعم الصريح كان سياسة الخصخصة، فعلى مدار أقل من عقدين، تم بيع نسبة مهمةمن شركات قطاع الغزل والنسيج دون أن تكون عملية البيع خالية من الفساد، وتمت عمليات البيع دون أى إلزام بتطوير أساليب الإنتاج أوالإنتاجية، بل إنه في بعض الحالات كان يتم شراء الشركات لقيمة الأراضي المقامة عليها بغرض «تسقيعها» وبيعها لاحقًا ودون أية نية لاستمرار الإنتاج،[93] وفي حالات أخرى تم تأجير مصانع، أوبيع الماكينات، أوبيع أجزاء من المصانع لأغراض إنشائية.

وشهدت أواخر التسعينيات بداية الخصخصة في قطاع المنسوجات من خلال بيع ثلاث شركات، هم الشركة العربية المتحدة للغزل والنسيج (بوليفارا) وشركة النصر للمنسوجات والملبوسات (كابو) وشركة الإسكندرية للغزل والنسيج (سبينالكس) بمقابل زهيد لا يعكس قيمة المصانع الحقيقية،[94] بالإضافة إلى الشركة العربية لحليج الأقطان، وشركة النيل لحلج الأقطان،[95]والشركة الأخيرة تعد نموذجًا صريحًا على الشركات التي تم استغلال أصولها لصالح النشاط العقاري وليس الصناعي، حيث كانت تمتلك ماتتجاوز قيمته 17 مليار جنيه من مساحات أراضٍ ومحالج مصانع وخطوط إنتاج (وفقا لتقديرات المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية)،[96] وعند بيعها عبر الاكتتاب في بورصة الأوراق المالية (على مرحلتين)لم تثمر عن أي

91- Timothy Mitchell. The Rule of Experts: Egypt, Techno-Politics, Modernity. The University of California Press, 2002,P.277.

92- أنظر نص القانون- <https://goo.gl/K6ZeCD>.

في مثل واضح، انضم مؤخرًا خالد محمود خليل، الشريك بشركة محلتكس، ومارى لويس بشارة، نائب رئيس مجلس إدارة شركة البشارة، ومارى لوى للأزياء لمجلس إدارة الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس. عبدالحليم سالم. «وزير قطاع الأعمال يعيد تشكيل مجلس إدارة الشركة القابضة للغزل والنسيج». اليوم السابع، 2018. <https://goo.gl/pWYCZz>.

93- el-Haddad, 2012, P. 17.

94- Hanan Abouel-Farag, El-Sayeda Moustafa and Ahmed Mandour. «The Impact of Phasing-out Textile Quota on the Egyptian Textiles and Clothing Sector (Case Studies from Alexandria). Mediterranean Journal of Social Sciences, Vol.3(11), 2012. P. 280.

95- هبة خليل. «الجنزورى والخصخصة». المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية, 2011. ص.5.

96- «صفعة جديدة لسياسات الخصخصة في عهد الجنزورى..الحكم بعودة شركة النيل لحليج الأقطان». المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية, 2011. <http://ecesr.org/?p=4994>.

مبلـغ مقـارب لتلـك القيمـة (294.8 مليـون جنيـه، منهـم 274.8 مـن القطـاع الخـاص و20 مليـون مـن اتحـاد العاملين)[97]مـع عـدم تضمـين عقـود البيـع لأيـة شروط حقيقيـة لحمايـة الصناعـة أو لحقـوق عمالهـا، وعنـد بيـع الشركـة كان بهـا ودائـع بنكيـة وسـيولة نقديـة تقـدر بمبلـغ 90 مليـون جنيـه، كانـت كافيـة لتنفيـذ الإصلاحـات المطلوبـة لإعـادة الشركـة للمنافسـة والربـح مـرة أخرى،[98]وبحلـول سـنة 2010 كان مجلـس إدارة الشركـة يرغـب في تصفيـة الشركـة وبيـع أراضيهـا مقابـل 15 مليـار جنيـه.[99]

عـلاوة عـلى ذلـك، اعتمـدت الإدارة الجديـدة للشركـة عـلى بيـع جـزء مـن أراضي الشركـة الغـير مسـتغلة بـدلًا مـن اسـتخدامها في نشـاط إنتاجـي، وبالفعـل تـم بيـع أرض محلـج دمنهـور (12 ألـف مـتر مربـع زائـد5 آلاف مـتر مربـع تقريبًـا عـلى مشـاع) وأرض مخـازن راغـب (ألفـي مـتر مربـع) وأرض محلـج شـونة ديـر مـواس بالمنيـا (18 ألـف مـتر مربـع) وأرض محلـج المحلـة (93 ألـف و855 مـترًا مربعًـا) وأرض المـورده بالمنيـا (4 آلاف و695 مـترًا مربعًـا)، وأرض محلـج كفـر الشـيخ (18 ألـف و893 مـترًا مربعًـا)، مـما يمثـل إهـدارًا رهيبًـا،[100]وكان مـن أشـهر حـالات البيـع تلـك التـي حصـل فيهـا ياسـين عجـلان، أحـد المتهمـين في قضيـة نـواب القروض،أحـد أعضـاء مجلـس إدارة الشركـة، عـلى أرض درب المعـاش (شـونة فـرج) مقابـل 22 مليـون جنيـه مـع تحمـل الشركـة لمبلـغ 32 مليـون جنيـه قيمـة ضريبـة التصرفـات العقاريـة، أي أن الشركـة خـسرت الارض بالإضافـة إلى 10 مليـون جنيـه.

ورغـم توقـف عمليـات الخصخصـة في القطـاع مـع مطلـع الألفيـة، إلا أنـه بعـد سـنوات قليلـة مـن بـدء القـرن الجديـد، وعـلى نفـس نمـط الإهـدار، تـم بيـع مصنـع غـزل قليـوب بـين 2005 و2006، مقابـل 4.5 مليـون جنيـه فقـط،[101] كذلـك تـم بيـع شـبين الكـوم للغـزل والنسـيج سـنة 2006، وفقًـا لنظـام المظاريـف المغلقـة بنحـو 174 مليـون جنيـه لمسـتثمر هنـدي، وتأجـير الأرض المقامـة عليهـا لمـدة 25 سنةللمشـتري، مـع العلـم أن القيمـة الحقيقيـة (قيمـة المصانـع والمبـاني في السـوق) للشركـة تفـوق 300 مليـون جنيـه، وأنهـا لم تحقـق أيـة خسـائر عـلى مـدار تاريخهـا، وحتـى منتصـف سـنة 2004،[102] وفي سـنة 2005 تـم بيـع مصنعـي غـزل طنطـا ونسـيج زفتـى بمبلـغ 44 مليـون جنيـه،

97- خليل، ص 5

98- أيمن السيسي. «الفساد يعطل استرداد النيل لحليج الأقطان». الأهرام ،2015. <https://bit.ly/2PvdnHn>.

99- المصدر السابق.

100- المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية, 2011 .

101- Farah, P.50.

102- «الحيثيات الكاملة لحكم بطلان غزل شبين». المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية, 2011. <http://ecesr.org/?p=4823>.

رغـم أن قيمتهـما الدفتريـة[103] كانـت تبلـغ 64 مليـون جنيـه، بالإضافـة إلى الموافقـة عـلى بيـع شركـة الدلتـا للغـزل والنسـيج بمبلـغ قـدره 35 مليـون جنيه،بينماقيمتهـا الدفتريـة كانـت 52 مليـون جنيه،[104]وهنـاك أيضًـا شركات تحـت التصفيـة منـذ سـنة 2012 مثـل الشرقيـة للكتـان والقطـن، وبورسـعيد للغـزل، والعامـة للجوت،[105]والعربيـة للسـجاد والمفروشـات بدمنهـور.[106]

واتخـذت الخصخصـة في بعـض المصانـع شـكل آخـر، مثـل بيـع أجـزاء مـن ماكينـات مصنـع قنـا للتجـار كخـردة،[107]وفي حالـة أخـرى تـم بيـع نصـف مسـاحة أراضى مصنـع سـوهاج (40 فدانًـا) لإقامـة أبـراج سـكنية.[108]

ومـن الملاحـظ أن الأشـكال المختلفـة لسياسـة الخصخصـة نتـج عنهـا مـا يطلـق عليـه ديفيـد هـارفي التراكـم بالانتـزاع أو «accumulation by dispossession»[109] ويعنـى بذلـك تركـز السـلطة والملكيـة في أيـدي قلـة، عـن طريـق انتـزاع حقـوق الأغلبيـة في الملكيـات العامـة، وهـو نمـط خـاص بـ «النيوليبراليـة» ويعكـس مـدى تراجـع الدولـة عـن أداء دورهـا في توفـير الخدمـات والسـلع الأساسـية بأسـعار تناسـب الأغلبيـة، وتركهـا للقطـاع الخـاص وآليـات السـوق لتحديـد أسـعار تلـك السـلع والخدمـات.

هـذه الرؤيـة لا تعنـي أن القطـاع الخـاص اعتمـد بشـكل أسـاسي عـلى البنيـة الصناعية الخاصـة بالقطـاع العـام في طريقـه للسـيطرة عـلى صناعـة الغـزل والنسـيج في مـصر، بقدر اسـتفادته مـن انسـحاب الدولـة مـن المنافسـة، مـما سـهل، إن لم يكـن دعـم، عمليـة التمكـين لصالـح القطـاع الخـاص. هـذا النمـط مـن التمكـين خـاص بصناعـة الغـزل والنسـيج ولا ينطبـق بالـضرورة عـلى الصناعـات الأخـرى.

103- القيمـة الدفتريـة هـي القيمـة الأصليـة للأصـول الماديـة لشركـة مـا بعـد خصـم كل التكاليـف الناتجـة عـن أي إهـلاك أواسـتهلاك لتلـك الأصـول. وفي المقابـل، توجـد القيمـة السـوقية المتمثلـة في سـعر أي سـلعة أوأصـل في توقيـت معـين وفقًـا للظـروف السـائدة في السـوق الـذي تتـم فيـه عمليـة البيـع (المنافسـة، حجـم الصـادرات والـواردات، سـعر العملـة). مـع التوسـع في تطبيـق سياسـة الخصخصـة سـاد جـدل كبـير حـول أسـلوب تحديـد قيمـة الـشركات المباعـة، وإذا كان يتـم تحديدهـا عـلى الأسـس الدفتريـة أم السـوقية،خاصة وأن هنـاك شركات تـم بيعهـا بأقـل مـن قيمتهـا الدفتريـة بحجـة تحقيقهـا لخسـائر كبـيرة وبـدون أي اعتبـار لسـوء الإدارة في تلـك الـشركات، وبالإضافـة إلى مـا سـبق ذكـره، فقـد سـاد سـوء تقييـم لأسـعار الأراضي المقـام عليهـا الـشركات المعروضـة للبيـع، حيـث كان يحتسـب قيمـة المـتر عـلى أسـاس سـعر المـتر في أقـرب مدينـة عمرانيـة جديـدة بغـض النظـر عـن السـعر الفعلي(وفقًـا لظـروف السـوق) لتلـك الأراضي المعروضـة للبيـع. عادل عمار. «الخصخصة بين المكسب والخسارة». روزر اليوسف، 2014. <https://goo.gl/3uCmU4>.

وأحمـد السـيد النجـار. «فسـاد في معايـر الخصخصـة». الأهـرام، 2010. http://www.ahram.org.eg/archive/Issues-Views/News/15910.aspx >.

104- غـادة رجـائى. «تقريـر عـن أحـوال عـمال الغـزل والنسـيج والملابـس». مركـز الارض, 2008. http://www.lchr-eg.org/archive/104/social12-08.htm#_ftn73>.

105- «تصفيـة ثـلاث شركات غـزل ونسـيج بسـبب نقـص السـيولة». المـصرى اليـوم, 2012. http://www.almasryalyoum.com/news/details/151454 >.

106- «18 شركة تحت مقصلة التصفية». الوفد, 2017. <https://bit.ly/2nBqHxn>.

107- عبد الرؤوف بطيخ. «سياسة التصفية لقطاع الغزل والنسيج». جريدة اخبار العالم, 2018. <https://bit.ly/2MhHeFz>.

108- «ماذا فعلت الخصخصة بمصنع غزل سوهاج؟». صوت الامة, 2017. <https://bit.ly/2Mp8Ebz>.

109- David Harvey. «The New Imperialism: accumulation by dispossession». Socialist Register, 2004.

وما زالت الدولة تحاول خصخصة بقية قطاع الغزل والنسيج الذي يمتلك محفظة أصول تقدر بنحو 50 مليار جنيه،[110] وجرت أخر تلك المحاولات عبر مكتب أمريكي في 2015 (وارنر للاستشارات)[111] رغم تأكيدات الدولة في أعقاب ثورة يناير على عدم وجود أية نية لإعادة طرح مشروع خصخصة القطاع مرة أخرى.[112]

تحت هذا التحول «النيوليبرالي» متزايد الوتيرة، انخفضت مساهمة القطاع العام من إجمالي إنتاجية قطاع الغزل والنسيج من 39 % في 1997 إلى 22% عام 2006،[113] ولعل قطاع حليج الأقطان (حلج الأقطان هي المرحلة الأولى في صناعة الغزل والنسيج حيث يتم فصل ألياف القطن عن بذوره) هو القطاع الوحيد الذي ما زال تحت سيطرة القطاع العام في الوقت الحالي، حيث تسيطر 4 شركات عامة من إجمالي 5 شركات في مجال الحلج على السوق في مصر،[114] وعلى الرغم من بعض محاولات القطاع الخاص الدخول في هذا المجال عن طريق الخصخصة، إلا أنها باءت بالفشل، نظرًا لقدم الماكينات وصعوبة استبدالها بماكينات أحدث، لارتفاع تكاليف الاستثمار فيها، بالإضافة لذلك، فحلج الأقطان يعتمد على كثافة عمالية مرتفعة مما يقلل من جاذبيتها للمستثمرين.[115]

كان وجود محالج الأقطان في مصر مهمًا، حتى تم فتح أبواب استيراد الأقطان قصيرة التيلة بدلًا من الأقطان طويلة التيلة المزروعة محليًا، بل إنه مع فتح باب استيراد الأقطان قصيرة التيلة، وتراجع الاعتماد على الأقطان الطويلة، قد اتجهت أيضًا شركات مثل النيل لحلج الأقطان إلى استيراد الأقطان قصيرة التيلة.

دعم الدولة ينتقل إلى القطاع الخاص

أما القطاع الخاص فهو في الوقت الراهن يسيطر على أكثر من نصف نشاط تجهيز وغزل الأقمشة النسيجية ، بنسبة 58%، ويقترب من السيطرة الكاملة على نشاط نسج المنسوجات (86%) ويسيطر تمامًا على التجهيز النهائي بحسب بيانات عام 2013،[116] ويصل النصيب الحالي للقطاع الخاص من صناعة الملابس في مصر إلى70% [117].

110- حسن ماهر وولاء جمال. «الغزل والنسيج من قمة «ناصر» إلى قاع الانفتاح الأعمى.. والحكومة تتجاهل الأزمة». الدستور، 2015. <https://www.dostor.org/769125>.

111- منصور كامل ومحمد عبدالعاطي. «الحكومة تعيد الخصخصة من «الباب الخلفي» وتبيع أراضي الشركات بدعوى إعادة الهيكلة». المصري اليوم، 2015. <https://www.almasryalyoum.com/news/details/864667>.

112- ا. ش. ا. ««الجيلاني»: لا خصخصة لشركات الغزل والنسيج بعد الثورة» المصري اليوم، 2011. <https://www.almasryalyoum.com/news/details/130029>.

113- el-Haddad, 2012, P.2.

114- Rawiah Abdallah et all. «The Textile Cluster in Egypt». Institute for Strategy and competitiveness, 2012. P. 15

115- Ibid.

116- مرصد التنافسية للقطاعات الإنتاجية والخدمية-صناعة الملابس الجاهزة. المركز المصري للدراسات الاقتصادية, عدد 1, 2016.ص.53.

117- Ghoneim, P.3.

وتتسم الشركات الخاصة العاملة في قطاع المنسوجات بطابع عائلي شبه مغلق (عرفة، والقواس، والمسيري، والقليوبى، وأولاد كميل أسعد شمعون، ومحمد مرزوق) أوبكونها، على حد وصف أحمد السيد النجار، مجموعات اقتصادية (مثل مجموعة الشرقيون لمحمد فريد خميس، ومصر للملابس لجلال الزوربا، وعائلة بشارة-بشارة فاشون- ومجموعة هسنى)[118]وشهد القطاع توافد استثمارات أجنبية في منتصف العقد الأول من الألفنيات، وتحديدًا من تركيا(Rotex Albour ,Fashion مثل Point, Gultex Egypt, Sahinel Holding, Hiltex بالاضافة الى ميجا تكستيل وجالك).[119]

وجاء صعود القطاع الخاص في قطاع المنسوجات مُعززا بأشكال متعددة من الدعم،[120] أشهرها ما قامت به حكومة أحمد نظيف من خفض للجمارك، وخصوصا بعد 2004 على مدخلات الصناعات النسيجية، حيث تراجعت الرسوم الجمركية على الخيوط والألياف الحريرية والأنسجة من 13 إلى 12%، وعلى الخيوط والألياف والأنسجة الصوفية من 33% إلى 6 %، وعلى الخيوط والألياف والأنسجة القطنية من 31% إلى 12%، وعلى الخيوط والألياف والأنسجة الصناعية من 38% إلى 12%،[121] في نفس الوقت تم تخفيض الضرائب (في قانون 91 لسنة 2005) على دخل الشركات بقوة لتصل إلى 20% فقط آنذاك.[122]

وتعتبر الأنشطة التي يسيطر عليها القطاع الخاص في مراحل صناعة المنسوجات هي الأكثر ربحًا، لما تتضمنه من خلق لفائض القيمةبمعدلات أعلى بكثير من المراحل الأولي في التصنيع، كذلك هي الأهم للتصدير (وتشكل عوائد التصدير بشكل عام جزءًا كبيرًا من أرباح الشركات في قطاع المنسوجات، ووصلت إلى 56% من إجمالي الأرباح للشركات المصدرة عام 2009)[123] مع التذكير بأن صناعة الملابس بمفردها تسيطرعلى 63% من إجمالي القيمة المضافة في صناعة الغزل والنسيج، وأن صادرات الملابس لوحدها شكلت 6% من إجمالي صادرات مصر في سنة 2016.[124]

118- أحمد السيد النجار. «الاستثمارات الأجنبية في مصر: الوعود والحصاد وفرص تغير المسار». مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية, 2009. ص,188.

119- المصدر السابق.

120- على المستوى الهيكلي، جاء الدعم في شكل المساواة بين القطاعين العام والخاص في المعاملة وقابلية طرح أسهم شركات القطاع العام للتداول في بورصة الأوراق المالية وأخيرًا تخفيض نصيب العاملين من الأرباح إلي 10% بدلًا من 20% مع احتفاظ كل شركه بحقها في وضع نظم الأجور والتعيينات الخاصة بها. شلبى,ص.8-7.

121- Iman al-Ayouty. " Textile Global Commodity Chains: Efficiency and Industrial Upgrading in Egypt". Egyptian Center for Economic Studies, Working paper no. 160, 2010. P. 13.

122- Farah, 49.

123- Abdallah et all, P. 16.

124- المركز المصرى للدراسات الاقتصادية, عدد 1، 2016.ص. 22

ولم يكن الطريق مهيئًا للقطاع الخاص ككل، ولكن فقط للشركات الكبرى على وجه الخصوص، فالشركات الصغيرة العاملة في مجال المنسوجات كانت أقل قدرة على المنافسة، بالنظر إلى ارتفاع تكاليف هذه الصناعة وأعباء تكاليف التصدير وعدم قدرة هذه الشركات على سرعة الاستجابة للتغيرات في الذوق الاستهلاكي (التصميمات) أوعلى تلبية احتياجات السوق الخارجي، كل هذه العوامل كانت تتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة يصعب على الشركات صغيرة الحجم الحصول على التمويل اللازم لها.[125] وبينما كانت الشركات الصغيرة غير قادرة على التصدير بنفسها وتعتمد على وكلاء للتصدير، كانت الشركات الكبيرة مثل عرفة والنساجون الشرقيون تمتلك أذرعًا للتصدير داخل شركاتهم.[126]

ويقودنا الحديث عن التصدير إلى واحد من أهم ملفات دعم الدولة لرجال الأعمال في قطاع المنسوجات، وهو دعم الصادرات، بدأت هذه السياسة في مطلع القرن الحالي، وتراوحت قيمة هذا الدعم بين 8-10 % من إجمالي قيمة الصادرات مع استحواذ صناعة الملابس (التي يسيطر عليها القطاع الخاص كما ذكرنا) على 58% من إجمالي هذا الدعم.[127]

هذا التوجه نحو تفضيل صناعة الملابس الجاهزة كان واضحًا بشدة، عندما سمحت الدولة لصناع الملابس الجاهزة بالانفصال عن غرفة الصناعات النسيجية وتأسيس غرفة جديد خاصة بهم داخل اتحاد الصناعات رغم اعتراضات صناع النسيج على ذلك، وتشبيههم لهذا القرار بفصل الرأس عن الجسد، وذلك لأهمية صناعة الملابس على أداء القطاع ككل وكذا تفتيته.[128]

ومن الواضح أن هذا الدعم جاء مع تبني الدولة لخطاب تنمية الصادرات وزيادة الاهتمام بمحاكاة تجارب دول جنوب شرق آسيا، خصوصًا مع انتهاء العمل بنظام الحصص[129] في التصدير للسوق الدولية والتحول لاتفاقيات مثل الكويز.[130]

125- من إجمالي حوالي 48750 شركة وورشة تعمل في مجال تصنيع الملابس الجاهزة، أقل من 350 فقط هم من يقومون بتعيين 10 عمال أوأكثر. -Rama Said and Abdel-Hamid Mamdouh. " Service Contribution to Value Chains: Case Study of the Egyptian Ready-Made Garments Sector". Egyptian Center for Economic Studies, Working Paper No.191, 2018.P.11

126- بشكل عام، يسيطر القطاع الخاص على مجال التصدير في قطاع الغزل والنسيج . في عام 2012 اقتصرت الشركات الحكومية في مجال تصدير المنسوجات على 7 شركات من إجمالي 51 شركة مسجلة. Abdallah et all, P. 16

127- في أعقاب الأزمة المالية الشهيرة في 2008 ، قامت الحكومة في ديسمبر بإضافة 50% (من إجمالي دعم الصادرات) على دعم الصادرات المقدم سابقًا لمدة 7 شهور حتى يونيو 2009 وذلك للتشجيع على الاستمرار في التصدير للخارج ومحاولة تفادي آثار الأزمة. El Hadad, 2012, P. 11 and 20.

128- هاني الحوتي. «تقطيع «الملابس الجاهزة» بين غرفة الصناعات النسيجية واتحاد الصناعات». اليوم السابع، 2018. <https://goo.gl/KuBrPw>.

129- كان نظام الحصص هوالنظام المعمول به قبل تحرير الأسواق وكان يقوم على أساس تحديد الحد الأقصي المسموح به لكل دولة (بالأخص الدول النامية) بتصدير سلعة معينة. أنظر ضيف، ص 60-54.

130- الكويز هى اتفاقية سارية منذ 2004 تسمح للشركات المقامة في تلك المناطق بدخول السوق الأمريكى بدون أي جمارك وبأية

ووفقًا للإحصائيات الموجودة على الموقع الرسمي لاتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) فإن النسبة الأكبر من الشركات العاملة في المناطق المؤهلة للاتفاقية هي شركات غزل ونسيج (355 من أصل 442 في 2005 و766 من أصل 961 في 2016) بصادرات بلغت في المتوسط أكثر من 90% من إجمالي صادرات مناطق الكويز،[131] وكانت الشركات المصدرة المسجلة في الكويز تحصل على دعم كبير من الدولة وصلت قيمته عام 2008 إلى 640 مليون جنيه مقابل إجمالي صادرات لهذه الشركات في هذا العام بلغ 872 مليون دولار،[132] واستمرت الدولة في سياسة دعم الصادرات، على الرغم من أن صادرات الكويز بين 2005 و2016 لم تتعد 10 مليار دولار.

وكان للصلات السياسية بالنظام السابق دور محوري في إنجاح الشركات الخاصة بصفة عامة، وهناك العديد من الحالات في قطاع المنسوجات يرتبط صعودها بالدعم السياسي سنركز عليها في هذا الفصل.

فقد كان من أصحاب الشركات المصنعة للغزل والنسيج أعضاء في لجنة السياسات في الحزب الحاكم، وهي اللجنةالمسئولة عن رسم السياسات واتخاذ القرارات الاقتصادية في عهد مبارك، وكان كثير من هؤلاء يقف وراء تسريع عملية الموافقة على توقيع اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (كويز) مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في 2004، بعد أن رُفضت من قبل الحكومة عام 1999.[133]

وبطبيعة الحال، امتد تأثير تلك الصلات ليشمل دعم الدولة المباشر عبر صندوق دعم الصادرات، فمن المعروف أن الصندوق يخدم فعليًا حفنة من المقربين من النظام، وخصوصًا من العاملين في مجالات الملابس الجاهزة والغزل والنسيج والمفروشات، لدرجة أن البعض لقبه بالصندوق سيء السمعة، لتوغل الفساد في كل أنشطته (مع استمرار رفض الحكومة الإفصاح عن أسماء الشركات المستفيدة من دعم الصندوق الآتي من ميزانية الدولة).

كميات بشرط أن تحتوى على 11.7% (خفضت لاحقا ل 10%) من مكونات المنتجات من إسرائيل.وتسبب توقيع هذه الاتفاقية في كثير من الجدل لاعتبارها خطوة في زيادة مستوى التطبيع بين مصر وإسرئيل . محمد جاد. « السوق العالمية وتنافسية السوق المصرية» في الاقتصاد المصري في القرن الحادي والعشرين سلسلة قضايا-الكتاب الأول, دار المرايا, 2016.ص.64.

131- الموقع الرسمي للاتفاقية. <http://www.qizegypt.gov.eg/>.

132- أميمة كمال. «فلنفسد الفرح»، الشروق، 2009. <https://bit.ly/2vKbSNe>.

في 2011، وصل إجمالي دعم الصادرات إلي 2.5 مليار جنيه، مع تحصل مصدرين الكويز على النسبة الأكبر منه. أميمة كمال. «قل (أحداث يناير) ولا تقل (ثورة يناير)». الشروق، 2011 .<https://bit.ly/2B8zkZK>.

133- Amirah el-Haddad. " Political Patronage and Economic Opportunity: The Case of Vertical Integration in the Egyptian Clothing Industry". Economic Research Forum, Working Paper no. 797, 2013. P.18.

بشكل عام، توضح دراسة أخرى أجريت في 2016 أن على مستوى قطاع الغزل والنسيج ككل هناك 3 رؤساء مجلس إدارة في صناعة الغزل والنسيج يتمتعون بعلاقات سياسية مباشرة مع النظام, وكذلك 14 من أصحاب الشركات وأخيرًا 22 شركة يتمتعون بعلاقات سياسية مختلفة مع النظام ومجتمعون يتمتعون بمزايا خاصة متعلقة بالضرائب وتنفيذ الأحكام والحصول على الأراضي مما يؤثر على أرباحهم وإنتاجيتهم بالإيجاب. See Ishac Diwan et all. "Pyramid Capitalism: Political Connections, Regulations and Firm Productivity in Egypt", World Bank Group, 2015. P. 37.

الثقل السياسي لمستثمرين في نشاط مرتبط بالتجارة الخارجية مثل المنسوجات هو أقرب التفسيرات لاستمرار الدولة في دعم الصادرات بسخاء نسبي، فقيمة هذا الدعم وصلت في 2016 إلى 6 مليار جنيه، وطالب مجتمع الأعمال برفعها إلي 9 مليارات، على الرغم من أن إجمالي الصادرات في العقد الثاني من الألفية كان في انخفاض مستمر، بعبارة أخرى، فإن علاقة الدعم الهادف لزيادة الصادرات بحجم الصادرات أقرب للتناسب العكسي.[134]

وأحد مصادر الحضور القوي للرأسمالية المرتبطة بصناعة النسيج على هذا الصندوق هو مشاركة رجال أعمال مثل مجدي طلبة، رئيس مجموعة كايرو قطن سنتر، في اللجان المسئوولة عن تحديد معايير استحقاق دعم الصادرات.[135]

لكن دعم الدولة لم يكن شاملا كل القطاع، فوفقًا لإبراهيم عبدالفتاح، رئيس نقابة الغزل والنسيج في 2012، كانت الحكومة تستهدف تدمير مصانع الغزل والنسيج عن طريق توجيه النسبة الأكبر من الدعم لصالح مصنعي الملابس الجاهزة (7 رجال أعمال تحديدًا).[136]

ورغم ذلك، فإن الرأسمالية الصناعية الكبيرة في مجال المنسوجات أصبحت غير راضية عن بيئة الاستثمار بعد ثورة يناير، فمجموعة عرفة توقفت عن التوسع في مصر منذ 2011، وأرجع عرفة ذلك لاستمرار تدخل الدولة في الاقتصاد واستمرار الإضرابات،[137] وبشكل ساخر، وصف محمد فريد خميس وضع رجل الأعمال والمستثمرين باعتبارهم «ملطشة»، بسبب استمرار تدخل الحكومة وزيادة الأعباء على أعمالهم.[138]

134- وبررت الحكومة هذا الارتفاع بتراكم التزامات سابقة كان الصندوق تأخر في سددها. بيسان كساب. «دعم الصادرات.. بين الموازنة والحكومة وما يريده رجال الأعمال». مدى مصر، ٢٠١٦. <https://bit.ly/2MdyT5n>.

135- صالح ابراهيم. «مجدى طلبة: نجاح زوجتى «الوزيرة» سبب اتهامى بالتهرب الجمركى». الوطن، 2016. <https://www.el-watannews.com/news/details/1291042>.

136- ناجي عبد العزيز وياسمين كرم. ««النسيجية» تواصل هجومها على مصانع الملابس بعد قرار إنشاء غرفة مستقلة للملابس الجاهزة». المصري اليوم، 2012. <https://www.almasryalyoum.com/news/details/147695>.

137- نيفين كامل. «علاء عرفة لـ «الشروق»: توقفنا عن التوسع في مصر منذ 2011 ومناخ الاستثمار «ضبابي»». الشروق، 2016. <https://bit.ly/2BFDHMi>.

138- هاني الحوتي وندى سليم. «فريد خميس: المستثمرون ملطشة للوزراء.. وتكلفة إنشاء مصنع بأمريكا أقل من مصر». اليوم السابع، 2015. <https://bit.ly/2KPEutc>.

حالات خاصة في قطاع الغزل والنسيج[139]

سنحاول في هذا المقطع من الفصل تتبع حالتين لرجلي أعمال بارزين في صناعة المنسوجات بمصر، واستكشاف مسار تطور أعمالهما.

يعد كل من علاء عرفة، رئيس مجلس إدارة العرفة جروب، ومحمد فريد خميس، رئيس مجلس إدارة شركة النساجون الشرقيون، اثنان من أهم الرأسماليين المستفيدين من الانفتاح الاقتصادي، ويعكس تاريخهما، إلى حد ما، مسار نمو القطاع الخاص في مصر.

في حالة عرفة، ينحدر تاريخ الشركة العائلية إلى 1907 حينما كانت شركة عائلية صغيرة متخصصة في بيع الأقمشة بالتجزئة، وخلال السنوات التالية توسعت في نشاطها بشكل تدريجي ثم تعرضت للتأميم،[140]وتعتبر البداية الحقيقية للشركة في حقبة الانفتاح وقت أن نجحت العائلة في استرداد الشركة.[141]

وافتتح أحمد عرفة (عرفة الأب) محل لبيع الأقمشة والملابس الجاهزة المستوردة بالتجزئة في بورسعيد، وبعدها اتجه للتصنيع في الثمانينيات مع بداية اهتمام القطاع الخاص بالتركيز على هذه الصناعة، وفي عام 1983 قام بإنشاء مصنع «جولدنتكس» للأصواف في مدينة العاشر من رمضان (تملك الشركة نسبة 43.9% من المصنع) وفي عام 1989 قامت الشركة بتأسيس الشركة السويسرية للملابس الجاهزة في مدينة العاشر من رمضان،وفي 1994 اشترت أغلبية الحصص في مصنع بورسعيد للملابس،وأضافت لاحقًا سلسلة محلات «كونكريت» للملابس الجاهزة (40 فرعًا في مصر).

ووسعت عرفة نشاطها من التخصص في الملابس الرجالي لتشمل ملابس الأطفال والسيدات، وأنشأت «إيجيبت تيلورينج» للملابس الجاهزة في مدينة العاشر من رمضان، وامتد نشاط الشركةإلى مجال التسويق والتوزيع بإنشاء «براندز فور لس» في 2002، لبيع الملابس الرجالي بأسعار مخفضة.

وتمتلك الشركة محليًا عددًا من الشركات والمصانع الأخرى مثل السويسرية للملابس القطنية، كريستال فور مكينج شيرتس في بنى سويف، وايت هيد للغزل، يوروميد للتجارة والتسويق (التي يتبعها 16 فرعًا في مصر) فاشون انسترى، وأخيرًا عرفة للتسويق العقاري.

139- تم اختيار الحالات الخاصة على أساس توافر المعلومات إلى جانب أهميتها في الصناعة المصرية. ولكن هناك بعض الحالات المهمة مثل حالة جلال الزربة، لم نتمكن من إيجاد معلومات كافية أثناء البحث وبالتالي تم استبعادهم لصعوبة الوصول لمعلومات. هذا الاستبعاد لا يعكس حقيقة أهمية تلك الحالات على أرض الواقع.

140- كل المعلومات عن العرفة جروب,فيما لم يذكر عكس ذلك، مستخرجة من موقع المجموعة <http://www.arafaholding.com>

141- لم نتمكن من الحصول على معلومات كافية حول الشروط التي تم على أساسها إعادة الشركه للأسرة بعد تأميمها .

وحملت هذه الإمبراطورية اسمها الحالي (العرفة جروب للاستثمارات والاستشارات) في 2006، بعد أن أصبحت شركة مساهمة مصرية وفقًا لقانون الاستثمار رقم 8 لسنة 1997، وتمتلك عائلة عرفة 60% من أسهم الشركة، مقابل40% مطروحة للتداول في البورصة. ومع نجاح الشركة المحلي، قامت بالتوسع خارجيًا بشراء 31.6% من مجموعة BMB في المملكة المتحدة المتخصصة في الملابس الرجالي، وقامت بتغيير اسم وهيكل الشركة، ليصبح اسمها البيرد جروب (يتبعها235 فرعًا في المملكة) في 2009، مع رفع نسبة ملكيتها في الشركة لتصل إلى 98.2% عام 2015، وتستحوذ الشركة الأخيرةعلى حصة تصل إلى نحو 15% من سوق البِدل الرجالي في المملكة المتحدة.

وقد قامت عرفة أيضًا بشراء SRG & MELKA في المملكة المتحدة وبيعها في 2010، وكذلك اشترت حصة 35% من شركة Gruppo" Forall Confezioni S.p.A") في إيطاليا عام 2008 قبل بيعها عام 2016،ودخلت في شراكة مع Ermenegildo Zegna عام 2011 (كامجيت للملابس الجاهزة) في بنى سويف،وتقوم الشركة بالتصنيع والتصدير لعدد من البرانـدات وسلاسل التجزئة الشهيرة دوليًا في أوربا وأمريكا،وتشمل GAP, ZARA, JC Penny, Massimo Dutti, BANANA REPUBLIC, DEBENHAMS, MACAY'S.

وحاليًا تقوم المجموعة بتصنيع أكثر من 7 مليون قطعة ملابس سنويا، وتسيطر على 10% من إجمالي صادرات المنسوجات، وعلى 20% من سوق الملابس في مصر، وفقًا للموقع الرسمي للمجموعة.

ويُلاحظ أن علاء عرفة الرئيس الحالي للمجموعة كان أحد أعضاء مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية الذي نشأ عام 1992، والمعروف عنه توجهاته «النيوليبرالية»، وذلك لدوره الفكري في نشر مفاهيم السوق الحر، كما كان المركز بمثابة حلقة من حلقات الوصل بين كبار رجال الأعمال والقيادة السياسية.[142]

وعن علاقة أسرة عرفة بالنظام السياسي، فالمعروف أن أحمد عرفة كان زميلًا للرئيس الأسبق حسني مبارك في الكلية الحربية، وتذهب تقارير إلى أن لأسرة عرفة دورًا في إقناع مبارك بتمرير اتفاقية الكويز.[143]

142- Roll, P.363-365.

بالإضافة إلى عرفة، يضم مجلس إدارة المركز جلال الزربة رئيس مجلس إدارة النيل القابضة. ومن أعضاء المركز محمد فريد خميس رئيس مجلس إدارة مجموعة النساجون الشرقيون. الموقع الرسمي للمركز <http://www.eces.org.eg/ar/Members.aspx>.

143- صالح إبراهيم. ««الآباء المؤسسون»: «رشيد والزوربا وعرفة» أقنعوا «مبارك» بالاتفاقية». الوطن، 2015. <https://www.el-watannews.com/news/details/786932>.

وتزعم صحيفة مستقلة في تقرير أن العائلة نجحت في الحصول على شركة ومحلات «اروكو» المملوكة للقطاع العام سابقًا (وتحويلها إلى جراند ستورز) دون أي إعلان أو مناقصة وبثمن متواضع، بسبب الصداقة الشخصية مع الرئيس[144] .

وقد تقلد علاء عرفة مناصب هامة ذات طابع سياسي يرتبط بنشاطه الاقتصادي، مثل رئاسة المجلس التصديري للملابس الجاهزة،[145] إلي جانب عضويته في مجلس الأعمال المصري-الأمريكي. وقد استفادت الشركة من التغيير في سياسة الدولة الخارجية منذ السبعينيات من حيث التوجه إلى التطبيع مع إسرائيل، والذي مهد لتوقيع الكويز. وأتاح توجه الدولة بالسماح بالتوسع في استيراد المنسوجات والملابس(عبر بورسعيد) فرصة ذهبية للعرفة لتحقيق درجة من التراكم الرأسمالي عن طريق النشاط التجاري أهلتها لاحقًا للتوسع في التصنيع، كما استطاعت المجموعة تصدير رؤوس الأموال للخارج في شكل استثمارات ضخمة في ظل إلغاء الانفتاح كل القوانين الناصرية المانعة لخروج رؤوس الأموال بكميات كبيرة، وكلل هذا النجاح بانضمام عائلة عرفة للنخبة المالكة لأصول تفوق المئة مليون دولار منذ عام 2009.[146]

ومن الطريف أن المجموعة لم تكتفِ بسوق الملابس، بل انضمت لركاب القطاع الخاص المستثمر في المجال العقاري، إلى جانب الصناعة، بحصولها على حكم في 2014 يتيح لها استغلال أراضي شركة بورسعيد للملابس، والمقامة في المنطقة الحرة ببورسعيد لأغراض سكنية، بدلًا من الصناعية،[147]وأصبح التوسع في نشاط المجموعة يتضمن الآن استثمارات في مجالات الزراعة، والطاقة، والأسمنت، والمواد الغذائية، بالإضافة إلى حصة 9.9% من بنك الاستثمار سي أي كابيتال.[148]

النساجون الشرقيون

مجموعة النساجون أيضًا كانت من أبناء الانفتاح الاقتصادي، فالشركة تأسست في نهاية السبعينيات في العاشر من رمضان، وتطورت حتى أصبحت إحدى أكبر

144- أمل نبيل. «صاحب صفقة توريد الغاز الإسرائيلي إلى مصر ورائد الكويز...من هوعلاء عرفة ؟ « جريدة التحرير، 2018. <https://bit.ly/2vHXaqe>.

145- «علاء عرفة.. ابن قائد مبارك في «الجوية» وعرّاب «الكويز»». الدستور، 2018. <https://www.dostor.org/٢٠٦٥٦٨٢>.

146- Roll, P.364.

147- الموقع الرسمي للمجموعة.

148- أحمد عرفات ومحمود هاشم .»علاء عرفة ومحمود الجمال وصديق عفيفي أكبر المستحوذين على حصص في "سي أي كابيتال" بواقع 9.9% لكل منهم». جريدة البورصة، والموقع الرسمي لبنك سي أي كابيتال. <https://www.cicapital.com/ar/team/alaa-ara-fa-2/>.

مصنعي السجاد في العالم،[149] وتمتلك شبكة تضم 31 منشأة صناعية موزعة بين مصروالولايات المتحدة الأمريكية والصين، وتضم شركات مثل شركة ماك للسجاد، المنشأة الصناعية لإنتاج الألياف من حبيبات البولي بروبلين، الشركة المصرية للألياف وشركة سفينكس (ذراع التسويق الدولي).[150]

وقد تم طرح أسهم الشركة في البورصة منذ عام 1997، وتمتلك عائلة خميس 57% من الأسهم،[151]وحققت الشركة، التي يعمل بها 17 ألف مشتغل، أرباحًا في سنة 2016 قدرت بنحو 340 مليون جنيه،[152] وتستحوذ على85-90 % من سوق السجاد في مصر بمفردها، وتوجه الشركة أكثر من نصف إنتاجها إلى التصدير.

ولعل الاختلاف الأكبر بين عرفة وخميس، هو تواجد الأخير بشكل أوضح وسط النخبة السياسية الحاكمة، ففي الستينيات كان خميس عضوًا في الاتحاد الاشتراكي، قبل أن يرأس اتحاد الصناعات المصرية كأول رئيس للاتحاد من القطاع الخاص عام 1993، وجاء ترشيحه كإحدى المؤشرات على تفضيل الدولة للمصنعين المصدرين، وقد تقلد عدة مناصب أخرى كرئاسة جمعية مستثمرى العاشر من رمضان، بجانب عضويته في الحزب الوطني (لجنة السياسات) ومجلس الشورى (رئيس لجنة الصناعة).[153]واستفاد خميس من ثقله السياسي في الحصول على تمويل يغذي إمبراطوريته،في رأي محللين، إذ إنه نجح خلال العقد الأول من الألفية الجديدة في رفع إجمالي القروض طويلة الأجل الخاصة بشركة النساجون الشرقيون بنسبة 173% بين 2004-2008.[154]

الجدير بالذكر، أن عرفة وخميس يتمتعان بعلاقات وطيدة مع النظام الحالي، وظهر ذلك مع قيام الأول بالتبرع لصندوق «تحيا مصر» بمبلغ 20 مليون جنيه سنة 2014، وقيام الثاني بالتبرع بمبلغ مليون جنيه للقريتين الأكثر تصويتًا في انتخابات 2018 الرئاسية.[155]

149- الموقع الرسمى للمجموعة.<http://www.orientalweavers.com>.

150- المصدر السابق.

151- المصدر السابق.

152- المصدر السابق

153- Şoliman, 75-6

وسلوى الزغبي. «11 معلومة عن فريد خميس مؤسس «النساجون الشرقيون». الوطن، ٢٠١٥
. <https://www.elwatannews.com/news/details/788851>.

154- Roll, P.359.

155- هند مختار . «رجل أعمال يتبرع بـ20 مليون جنيه لصندوق تحيا مصر». اليوم السابع، ٢٠١٤. <https://bit.ly/2w5jSYt>.ومحمد محمود خليل. ««خميس» يتبرع بمليون جنيه للقريتين الأكثر تصويتًا في الانتخابات». المصري اليوم، ٢٠١٨.<https://bit.ly/2B8D5OR>.

لماذا لم تتطور الصناعة بالدرجة المستهدفة؟

للوهلة الأولى، قد يتصور البعض وهو يتابع تطور أعمال العرفة وخميس وبناء إمبراطوريتهما الصناعية في مصر، أن قطاع المنسوجات بأكمله حقق طفرة بعد الانفتاح، وأن القطاع العام كان العقبة أمام تطوره (أي أن فشل الشركات الحكومية هوفشل مرتبط بهيكلها والسياسات المقيدة لنشاطها, على عكس القطاع الخاص، وأن قرارات التحرر الاقتصادي وما تلاها من خصخصة قرارات سليمة وصحية لمستقبل الصناعة في مصر) لكن في الحقيقة هذا النجاح هو مجرد نجاح نسبي يخفى وراءه العديد من المشاكل الهيكلية القائمة في هذه الصناعة.[156]

بشكل عام، تعتبر مصر هي البلد الوحيد في المنطقة، والقارة الأفريقية، الذي يتميز بتكامل رأسي في العملية الإنتاجية في صناعة الغزل، أي أن جميع عمليات التصنيع بدء بزراعة القطن لصناعة الألياف للغزل والنسيج والصباغة والتجهيز، حتى صناعة الملابس، تتم داخل البلاد.[157] إذن فما هي تلك المشاكل التي منعت حدوث تطور أعمق في قطاع الغزل والنسيج في مصر؟

بداية من الانفتاح، أصبح السوق المصرى معرضًا لكم هائل من الواردات المنافسة للمنسوجات المصنوعة محليًا، فقرارات مثل السماح باستيراد الملابس المستعملة منذ عام 1976، كانت لها آثار سلبية على الصناعة المحلية،[158]بالإضافة إلى القرارات اللاحقة برفع الدعم الحكومي عن الملابس في الثمانينيات، وتحول منطقة بورسعيد الحرة إلى منفذ للتهريب، (90% من البضائع المصنعة بغرض التصدير تم تهريبها للسوق المحلى) مع فشلها في اجتذاب استثمارات عربية وأجنبية حقيقية.[159]

وفي نموذج يدل على الفوضى التي أصابت الصناعة، حتى على مستوى المشروعات التي يتشارك فيها المال العام والخاص، كان هناك مشروع مجمع العامرية للغزل والنسيج المُنشأ في ظل قانون الاستثمار العربي والأجنبي والمناطق الحرة، والهادف إلى التوسع في صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزه.[160] فقد وافقت هيئة الاستثمار على إقامة المشروع في أواخر السبعينيات بتكلفة إجمالية قدرها 530 مليون جنيه،

156- هذا لا يعني بالضرورة أن شركات القطاع العام كانت قادرة على الاستمرار دون دعم الدولة، ولكن لأن الدولة لم تكن جادة في محاولتها لإصلاح هذه الشركات وتم إجبارها على الدخول في منافسة أولًا مع قطاع خاص أكثر استعدادًا وثانيًا مع شركات دولية أكثر قدرة على توفير السلعة بأسعار أقل.. أفقدها ذلك فرصها في الصمود وفقدت حتى سيطرتها على سوقها الداخلي.

157- فايز, ص39.

158- دوايدار. ص,43.

159- Soliman, P.62.

160- عبد الدايم أحمد الصاوي. «تجربة الانفتاح الاقتصادي والتنمية الصناعية في مصر ومقارنتها بتجربة كوريا الجنوبية وسنغافورة». الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992. ص ١٨٢.

مقسمة بين رأس مال محلي وأجنبي، كالآتي: رأس مال مصري (49 مليون جنيه) ورأس مال أجنبي (21 مليون جنيه) بالإضافة إلى قروض محلية بقيمة 103 مليون جنيه، وقروض أجنبية بقيمة 357 مليون جنيه، ولكن لأن الشركة لم تلتزم بتعليمات وزارة الصناعة فيما يتعلق بضرورة إجراء دراسة جدوى عن طريق بيوت خبرة عالمية، وأجرت دراسة جدوى خاطئة من البداية، فقد حدث تعارض بين منتجات المشروع ومنتجات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة القائمة، ولم تراعِ الشركة توصيات الهيئة العامة للتصنيع بخصوص إمكانية التوسع في مشاريع النسيج بالاعتماد على خيوط الغزل المستورد والاستفادة من وجود قصور حاد في مشروع التجهيز والتفصيل وعدم مواكبته للمتطلبات الحديثة.[161] وزاد إجمالي الاستثمارات إلى 1.2 مليار جنيه، في مخالفة واضحة للأسس التي بُني عليها المشروع (مع ثبات رأس مال الشركة عند 70 مليون جنيه) فارتفعت أقساط وفوائد الديون إلى 95 مليون جنيه سنويًا، مع أن الإنتاجية لم تتعدَ قيمة 80 مليون جنيه سنويًا، وتراكمت خسائر تقدر بـ 530 مليون جنيه بحلول أواخر الثمانينيات،[162] على الرغم من تزايد الاعتراضات ضد المشروع، وخصوصًا بعد كشف الفساد الكبير المتعلق بتوريد الماكينات عن طريق العقود السرية ودون أي طرح في مناقصات عامة (وحصول عدد من المسئولين عن المشروع على رشاوى) وشراء الماكينات بضعف سعرها، واستمرار توريدها أثناء فترة توقف المشروع المؤقت بعدما أقرت هيئة الاستثمار بعدم وجود أية فوائد إقتصادية حقيقية من المشروع (بل إنه في الحقيقيه أصبح المشروع يشكل ضررًا، خصوصًا أن بنك مصر كان واحد من أكبر المشارك ينفي تمويل المشروع) إلا أنه في النهاية تم السماح للمشروع بالاستمرار.[163]

أهمية هذا النموذج، بالإضافة إلى نموذج الشركة الأهلية المشار إليه من قبل، تكمن في كشفها بوضوح عن أسلوب الدولة المدمر في التعامل مع القطاع العام وكذا حجم الفساد الذي تفشى في المشروعات المشتركة مع القطاع الخاص دون تدخل فعال من الدولة.

أما عن التجارة الخارجية، فمن المهم أن نشير إلى أن انهيار الاتحاد السوفيتي كان له تأثير سلبى على مستوى الصادرات المصرية، حيث انخفضت مساهمة صادرات الغزل والنسيج من 50% من إجمالي صادرات مصر في السبعينيات إلى 33% في بداية التسعينيات.[164]

161- المصدر السابق، ص 185

162- المصدر السابق، ص 170.

163- Malak Zaalouk. " Power, Class, and Foreign Capital in Egypt: The Rise of the New Bourgeoisie". Zed Books, 1989, P.6-10.

164- El-Haddad, 2012, 2.

وبعد صدمة فقدان السوق السوفيتي، جاءت صدمة الانفتاح على المنافسة العالمية، ويقول محمد قاسم، رئيس المجلس التصديري للملابس الجاهزة السابق، إن اكثر من 1400 مصنع أغلقوا أبوابهم تحت وطأة المنافسة الشرسة مع المنتجات الصينية وإغراق السوق المصري بها،[165]وقد تراجع عدد المصانع في أحد أبرز المناطق الصناعية المشهورة في مجال المنسوجات، بشبرا الخيمة، خلال السنوات الماضية إلى 375 مصنعًا، وذلك من أصل 1100 مصنع،[166] وزاد من وطأة الضغوط القائمة على الصناعة عدم القدرة على السيطرة على تهريب المنتجات النسيجية (سواء ملابس جاهزة وأقطان وغزول وأقمشة وسجاد) عبر المناطق الحرة الخاصة، ووصل الأمر إلي أن نحو 60% من البضائع الموجودة داخل السوق كانت من البضائع المهربة.[167]

وعلى الرغم من فقدان السيطرة المتزايد على شروط إعادة الإنتاج منذ الانفتاح، في ظل تعاظم استيراد المستلزمات، لكن هذه المشكلة تفاقمت تحت السياسات المسماة بالإصلاح الاقتصادي خلال التسعينيات، وعلى سبيل المثال، في سنة 1994، قررت الحكومة تحرير سعر القطن توافقًا مع شروط برنامج الإصلاح الاقتصادي، ليتم تحديد سعره وفقًا للعرض والطلب دون أية تدخلات حكومية،[168] ولأن الشركات الحكومية كانت ملزمة بشراء كل احتياجاتها من الأقطان محليًا، أدى هذا القرار إلى ارتفاع تكلفة القطن على الشركات العامة، وبشكل خاص ذي الجودة المرتفعة،[169]ومن المعروف أنه في فترة ما قبل رفع الدعم الحكومي عن الملابس الجاهزة، كانت الشركات الحكومية تقوم بشراء القطن طويل التيلة بأسعار أرخص من الأسعار العالمية وتستخدمه في تصنيع ملابس تباع بأسعار شعبية وفقًا لبرنامج

165- Edmund Bower. “Egyptian textile exports tripled in value in the years leading up to the 2011 revolution. With its natural advantages of geography and a cheap workforce, the local industry should be booming once again, thanks to the weak pound. Why isn’t it?”. American Chamber of commerce in Egypt, 2016. <https://www.amcham.org.eg/publications/business-monthly/issues/248/August-2016/3473/egyptian-textile-exports-tripled-in-value-in-the-years-leading-up-to-the-2011-revolution-with-its>.

166- أحمد بلال. «صناعات في خطر.. الغزل والنسيج (الحلقة الأولي) (ملف)». المصري اليوم، ٢٠١٦. <https://www.almasryalyoum.com/news/details/942661>.

167- وصلت واردات الملابس الجاهزة إلى 350 مليون دولار عام 2016, مما يشير إلى أن الشركات المحلية تفتقد للسيطرة على جزء كبير من سوقها الداخلي.

168- Amirah el-Haddad. “ Effects of Global Crisis on the Egyptian textiles and Clothing Sector: A Blessing in Disguise?” ISRN Economics, 2012. P.2.

169- Ghanem, P. 6.

ارتفع سعر قنطار القطن نتيجة هذا القرار من 100 جنيه إلي 500 جنيه. أنظر أحمد بلال. «المحلة الكبرى..مدينة تدفع ثمن انهيار الصناعة». المصري اليوم، 2016 <https://www.almasryalyoum.com/news/details/942658>.

الكساء الشعبي.[170] ويظن البعض أنه كان في هذا القرار درجة من سوء الاستخدام للأقطان طويلة التيلة،وخصوصًا أنها كانت تستخدم في إنتاج سلع ضعيفة الجودة في كثير من الأحيان، أما فيما يتعلق بمسألة الجودة، فنعتقد أن هناك مبالغات في توصيف جودة منتجات الشركات العامة ككل في تلك الفترة بالضعيفة، حتى لوكانت في الحقيقة على غير نفس مستوى المنتجات المستوردة.

لاحقًا، في عام 1998, قامت الحكومة برفع حظر استيراد كل من الغزل والنسيج،[171] مما أدى إلى انخفاض الطلب على الأقطان المصرية في السوق المحلي (من 6 مليون قنطار في 1994 إلى 0.8 مليون قنطار في 2010) وارتفاع أسعارها مقارنة بتلك المستوردة.[172]

بالتزامن.. شهدت زراعة القطن تراجعًا ملحوظًا، وقلّت المساحة المزروعة من 1.5 مليون فدان في أواخر الستينيات والسبعينيات إلى 520-720 ألف فدان في الألفية الجديدة.[173] هذا التذبذب لم يقتل زراعة القطن في مصر تمامًا، خصوصا مع استمرار الاحتياج للأقطان الطويلة لتصنيع الأنواع الفاخرة من الأقمشة والمنسوجات والملابس، ولكن بالتأكيد تأثرت هذه الزراعة بظهور الألياف الصناعية منذ أواخر السبعينيات وعدم الاحتياج للأقطان الطويلة (والغزول الرفيعة) في صناعة الملابس الأكثر انتشارًا، وتزايد حدة المنافسة الدولية في الأقطان طويلة التيلة مع توسع دول مثل الهند والولايات المتحدة في زراعته.[174]

في الواقع, لأن الأقطان القصيرة كانت أكثر توافقًا مع الألياف الصناعية مثل البوليستر، أصبح الطلب عليها أكثر،[175] وأصبح هذا الاتجاه واضحًا في مطالبات بعض رجال أعمال، مثل محمد قاسم، للتوسع في زراعة الأقطان قصيرة التيلة.[176]

ومن أهم أسباب عدم قدرة الصناعة على إحداث نقلات أوسع، هو غياب الصناعات المغذية اللازمة، وفقًا لمجدي طلبة، رئيس شركة «كايروكوتن سنتر» لتصدير الملابس الجاهزة،[177] ولذلك يقوم القطاع باستيراد معظم المواد الخام اللازمة

170- El-Haddad, 2012. P. 2 and 19.

171- Ibid, P.2.

172- Abdallah et all, P. 22.

173- أحمد السيد محمد الدقن. " تقويم السياسات العامه لقطاع الغزل و النسيج المصري في ظل الخصخصه". الاداره، مجلد 48، عدد 3، 2011.ص. 41-40.

174- ضيف, ص.36 و44.

175- Said and Mamdouh, P.12.

176- ياسمين كرم وأميرة صالح. «اتحاد الصناعات: قرار استئناف استيراد القطن أنقذ الصناعة ونحتاج حلولاً جذرية». المصري اليوم، 2015. <https://www.almasryalyoum.com/news/details/776272>.

177- See Bower.

للصناعة من الخارج ، والتي وصلت تكلفتها عام 2015 إلى 2.83 مليار دولار،[178] ووفقًا لمصادر أخرى، فـ80% من المواد المستخدمة في الصناعة هي مواد مستوردة،[179] ومع الانخفاض المستمر في قيمة العملة المصرية, تعتبر مشكلة الواردات مشكلة كبيرة, خصوصًا أنها تسفر عن عجز دائم في الميزان التجاري للغزل والنسيج.[180]

وكان التوقيع على اتفاقية «الجات» مسمارًا آخر في نعش صناعة الغزل والنسيج المحلية، فالاتفاقية تنص على فتح الأسواق تمامًا أمام جميع أنواع الواردات، ودون أية حماية للصناعات المحلية (عند بدء التطبيق).

تقوم فلسفة «الجات» على نوايا حسنة، فمن المفترض أن تمنح الدول المتخلفة فرصة أفضل في التصدير للدول المتقدمة، لكن هذا الفرض يتجاهل أساليب التحايل التي تقوم بها الدول الأكثر تطورًا، فهي عمليًا تقوم بتفعيل نوع غير رسمي من الحماية، بوضع شروط فنية وصحية للاستيراد لا تستطيع البلدان المتخلفة والصغيرة تلبيتها.[181] وعلى مستوى مصر، ساهم تحرير التجارة لإدخال الصناعة المحلية في منافسة مع دول مثل الصين، والتي كانت تملك حصة 31% من سوق الصادرات العالمية في الغزل والنسيج عام 2010، مقارنة بنحو 1% حصة مصر في السوق الدولي عام 2011،[182] ويفتقد السوق المحلي للمميزات الجاذبةللمستثمرين الأجانب، عكس بلاد مثل الصين التي تبلغ متوسط تكلفة العمالة فيها 0.6 دولارًا في الساعة،مقابل 0.9 دولارًا في الساعة بمصر،وينطبق نفس الكلام على الهند (0.6 دولارًا في الساعة) وباكستان (0.4 دولارًا في الساعة) وفيتنام (0.3 دولارًا في الساعة)[183] بجانب ارتفاع تكاليف التشغيل، حيث وصلت تكلفة الخدمات المتعلقة بصناعة الملابس،بين طاقة ونقل وتخليص جمركى وتسويق وخدمات بنكية، إلى 25% من إجمالي تكلفة الإنتاج في مصر.[184]

وحتى مع النمو الجيد نسبيًا لصادرات الملابس المصرية خلال العقود التالية للتحررالاقتصادي، فهذا الازدهار لم يمثل نقلة كبيرة للاقتصاد المصري، لأن الصادرات المصرية تعتمد بالأكثر على السلع ذات القيمة المضافة البسيطة مثل التيشرتات

178- Said and Mamdouh, P.12.

179- See Bower .

180- "Egypt Exports-Imports Comparison-Textile, Cotton , Clothes, Carpets". Ministry of Trade and Industry-Egyptian International Trade Point.

181- " فريد فوزى عثمان. «اثر تحرير التجارة الدولية على صناعة المنسوجات في مصر». مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، عدد 19، 1996.ص.329.

182- Abdallah et all, P.11-12.

183- النجار، 2009، ص 179.

184- ECES, 59.

والجينز، كما يتضح من بيانات صادرات الكويز، والتي في مجملها لا تمثل أكثر من 0.39% من إجمالى واردات السوق الأمريكي.[185] مع ذلك، يستمر الدعم للمصدرين، والذي يتم تخصيصه للشركات بناءً على القيمة النهائية للمنتجات التي يصدرونها دون الأخذ في الاعتبار أنهم يحمِّلون الاقتصاد بأعباء استيراد للمكونات المستوردة في منتجاتهم (في 2015، كانت السلع الوسيطة للاقتصاد ككل هي أكبر مجموعة سلعية من الواردات بقيمة 14 مليار و686 مليون دولار من إجمالي واردات بلغ 56 مليار و310 مليون دولار).[186]

وبنفس المنطق، إذا نظرنا إلي حقيقة شروط اتفاقيات مثل الكويز سنجد أنها لا تشترط احتواء المنتجات المسموح بتصديرها إلى أمريكا دون جمارك على مدخلات مصرية بأكثر من 35%.[187]

وفي مقابل دعم الدولة للمصدرين-المستوردين، كانت السوق المحلية تئن من المنافسة الخارجية، فمشكلة تهريب البضائع كانت ذات تأثير أخطر على الصناعة في مجملها, لأن البضائع المهربة لا تدفع أي نوع من أنواع الضرائب.

والتهريب في مصر يتخذ عدة أشكال، بعضها عبر القانون، مثل نظام السماح المؤقت، و«الدروباك» الذي يسمح باستيراد الخامات على أن يتم تصديرها لاحقًا في شكل سلع مصنعة محلية، إلا أنه في الحقيقة يتم تهريب كثير من تلك الخامات للداخل دون دفع أية ضرائب جمركية، كما يتم التهريب عبر المناطق الحرة الخاصة،بعد أن يتم اعتبار تلك السلع المهربة هالك.[188]

وتعاني هذه الصناعة أيضًا من الافتقار إلى العمالة الماهرة، مما يضعف من قدرتها التنافسية دوليًا بشكل أكبر، فهناك غياب للبرامج المتعلقة بتدريب عمال الغزل والنسيج، حيث توجد برامج تعليمية للعمال فقط في جامعتي الإسكندرية وحلوان، ولكنها نظرية وليست عملية بالدرجة الكافية، وبالتالي لا توفر بالضرورة ما يحتاجه العامل من أجل تطوير مهاراته، وهناك أيضًاعدد من البرامج مطروحة عن طريق وزارة القوى العاملة ووزارة التجارة والصناعة، لكنها محدودة. [189]

185- جاد، 2016، ص. 66-64.

186- أنظر كساب.

187- أنظر كمال، 2013.

188- ويوجد أيضًا نظام التصدير الوهمي، حيث تقوم شركات بتسجيل نفسها كشركات مصدرة للاستفادة من الدعم الحكومي والإعفاءات دون أن تقوم فعليًا بالتصدير. إيهاب بركات. «أمين «أصحاب المصانع»: قانون المناطق الحرة تم تفصيله لـ«ذوي الحظوة»». المصري اليوم، 2018. <https://www.almasryalyoum.com/news/details/1249025>.

189- Said and Mamdouh, P.15-16.

يضاف إلى ماسبق ذكره عدم وجود استجابة سريعة في القطاع العام للتغيرات في عالم الموضة،[190] ويعود ذلك لعدم توافر برامج تعليمية كافية تتناسب مع متطلبات السوق الاستهلاكية. وفي الوقت الحالي أصبحت شركة كبرى مثل غزل المحلة تطرح في منافذ التوزيع الخاصة بالجمعية التعاونية للعاملين بالشركة منتجات شركات أخرى خاصة.[191]

وبالنسبة للماكينات، فالصناعة بالقطاع العام تحديدًا تعاني من مشكلة قدم الماكينات والتكنولوجيا المتأخرة، لدرجة أن هناك ماكينات يعود تاريخها إلى القرن قبل الماضي،[192] وتكررت شكوى بعض مصدري الملابس الجاهزة من تلك المشكلة (والتي تعتمد في بعض مستلزمات إنتاجها على القطاع العام) خصوصًا في مجالات الخياطة والصباغة والحياكة لما تسببه التكنولوجيا المتأخرة من أضرار على صادراتهم.[193]

كلمة أخيرة عن التبعية

تزامن صعود القطاع الخاص، مع تراجع دور الدولة في الصناعات النسيجية، (خلافًا لصناعات الغزل) وما استدعاه ذلك من تطورات سلبية على مستوى الدور الإنتاجي والاجتماعي للقطاع العام في هذا المجال. يتجسد الأثر الاجتماعي لتراجع القطاع العام في صناعة النسيج في تحول الهدف من الإنتاج إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتوفير الكساء للطبقات الشعبية بتكلفة مناسبة لمداخيلهم، في إطار استراتيجية الإحلال محل الواردات (الكلفة الاقتصادية للاستقرار السياسي) إلى أهداف ربحية للقطاع الخاص، تقوم بدرجة أكبر على تلبية طلبات التصدير والطبقات الميسورة المحلية، مع رقابة ضعيفة على ممارسات التهريب تتيح توفير ملابس مستوردة بتكلفة أقل للطبقات الدنيا، ولكن تضر الصناعة المحلية الصغيرة والمتوسطة.

وكانت لسياسة تحرير القطاع تأثيرات اجتماعية مباشرة، حيث انتقلت القيادة من الصناعات العامة إلى الاستثمارات الخاصة، وبعد أن كانت مصانع المنسوجات الحكومية تتميز بكثافة التشغيل، اتجهت الدفة إلى المصانع الخاصة الأميل للاعتماد

190- el-Haddad, 2013, P.12.

191- حوار مع مدير احد فروع الجمعية التعاونية للعاملين بالشركة.

192- حنان عثمان. «المعدات المتهالكة والتكنولوجيا القديمة مشكلات مزمنة في الشركات والمصانع». الوفد، 2018. https://bit.ly/2KS->f5z8<.

193- David Wood. "Revamping the Textile Industry: A Sound Investment?". The American Chamber of Commerce, 2018. <https://www.amcham.org.eg/publications/business-Monthly/issues/268/april-2018/3718/revamping-the-textile-industry-a-sound-investment>.

عـلى عـمال أقـل، مـع اسـتخدام تكنولوجيـا أحـدث وأكـثر تطـورًا، وضـخ اسـتثمارات رأسـمالية ضخمـة تحقـق أرباحًـا أكـبر وتواكـب تبنيـه لاسـتراتيجية الإنتـاج بغـرض التصديـر.

حاليًـا.. معظـم المصانـع الكبـيرة التابعـة للقطـاع الخـاص، أصبحـت توظـف أعـدادًا أقـل مـن العـمال مقارنـة بالأعـداد التـي كانـت تعينهـا مصانـع الدولـة في السـابق، وحتـى الآن يتـم التعامـل رسـميًا مـع الكثافـة العماليـة باعتبارهـا أهـم أسـباب الخسـائر المسـتمرة في شركات القطـاع العـام (تصـل إلي 40% مـن الإيـرادات في بعـض الـشركات).[194]

وإذا حاولنـا أن نجمـل الإجابـة عـلى السـؤال الأسـاسي للفصـل المتعلـق بأسـباب عـدم تطـور صناعـة الغـزل والنسـيج في مـصر بالشـكل الـكافي الـذي يجعلهـا قـادرة عـلى تلبيـة الاحتياجـات الداخليـة للمواطنـين، قبـل أن تصبـح قـادرة عـلى المنافسـة دوليًـا، نجـد أن الإجابـة تتمحـور حـول فكـرة فقـدان السـيطرة المتزايـد عـلى شروط إعـادة الإنتـاج المؤدي إلى تعميـق التخلـف الصناعي،[195] بسـبب مـن الاعتـماد المتزايـد عـلى مدخـلات إنتـاج مسـتوردة مـن التكنولوجيـا وقطـع الغيـار والخـبرة (Know-How) والغـزول المسـتوردة والأقطـان الأرخـص والسـلع الوسـيطة، وحتـى أبسـط الأشـياء مثـل الإكسسـوارات.

بالفعـل يمكننـا الحديـث عـن تنافـس بـين اسـتراتيجيتي الإحـلال محـل الـواردات، أوالإنتـاج للسـوق الداخـلي، واسـتراتيجية الإنتـاج بغـرض التصديـر، في صـيرورة يفـترض أن تكـون آلـت إلى سـيطرة الأخـيرة عـلى الأولى، وفقًـا لمـا قـد تسـمح بـه شروط تقسـيم العمـل الـدولي (وفقًـا للمـشروع المعلـن الخـاص بالـشركات الكـبرى المهيمنـة) ويعتقـد الكاتـب أنـه لا توجـد إشـارات قويـة تدعـم دورًا دوليًـا متعاظـمًا لقطـاع النسـيج المـصري في إطـار التقسـيم الحـالي للعمـل الـدولي.

هـذا الوضـع، أي التخلـف الصناعـي التاريخـي وتعميقـه، هـو نتـاج فـرض/ قبـول نمـوذج للإنتـاج بغـرض التصديـر الـذي لا يتيـح للاقتصاديـات المتخلفـة، مثـل مـصر، المسـاحة اللازمـة مـن الاسـتقلال للانتقـال مـن تصنيـع السـلع البسـيطةإلى السـلع المعقـدة كالماكينـات والتكنولوجيـا (تطويرتكنولوجيـا محليـة). وكـما هـو مفهـوم، فالاقتصـاد المـصري اقتصـاد تابـع كغـيره مـن الـدول المتخلفـة، لا يسـتطيع مواجهةتقسـيم العمـل الـدولي ولم يسـعَ حتـى لفـرض شروطـه على المسـتثمرين أو إلزامهـم باسـتخدام تكنولوجيـا متطـورة مـع حفـظ حـق المجتمـع المحـلي في تطويعهـا وتوطينهـا.

194- عبدالحليـم سـالم. «10 معلومـات عـن أوضـاع شركات القطـن والغـزل والنسـيج.. تعـرف عليهـا». اليـوم السـابع، 2018.<https://bit.ly/2JVUdrs>.وأنظـر ماهـر وجـمال.

195- . ويمكـن لهـذه الظاهـرة أن تحـدث عـن طريـق القـوة كـما فعـل الاسـتعمار الانجليـزي مـع صناعـة النسـيج في الهنـد أو عـن طريـق تحريـر الأسـواق مثلـما هوحـادث في العقـود الأخـيرة بشـكل متزايـد مـع توحـش «النيوليبراليـة». See Karl Marx and Friedrich Engels. " On Colonialism". Creative Media Partners, 2017.

ليست هذه دعوة لما يسمى انغلاق، وليست دفاعًا عن التجربة الناصرية التي لم تتمكن من نفي التبعية، ولم تنجز أكثر من تحسين شروط تلك التبعية وعلى أرضيتها، مع تحقيق درجة ملموسة من التنمية.[196]

هل يعني هذا أن القطاع لم يشهد أي نوع من أنوع التطوير وخلق كيانات رأسمالية كبيرة منذ الانفتاح؟ بالطبع لا.. فقد شهد القطاع ككل تطورًا نسبيًا على مستوى الإنتاج والإنتاجية (وليس بالضرورة على مستوى توفير الاحتياجات للداخل)، ولكن هذا التحديث يتركز في القطاع الخاص (على حساب القطاع العام) ومرتبط بتبعية متزايدة وأوثق للخارج، ولذا لا يجب التعامل مع التطورات التي شهدها القطاع الخاص باعتبارهاقادرة على خلق درجة كافية من التنمية.

أخيراً، فقد تحقق التراكم الرأسمالي بشكل كبير خلال العقود التالية للانفتاح في صناعة المنسوجات، ولكنه تركز في يد نخبة ضيقة اعتمدت بشكل أساسي على سياسات الدولة المساندة لها، وتمحورت أهدافها حول رفع معدلات الربحية والتوجه للخارج في ظروف دولية مقيدة وغير مواتية.

196- لمزيد من التفاصيل عن أراء الذين فطنوا مبكرًا لمحدودية تلك الإجراءات الناصرية ومصيرها المستقبلي بما فيها تسليم القطاع العام إلي القطاع الخاص، أنظر سمير أمين. « حول الناصرية والشيوعية المصرية». دار العين للنشر، 2013 ودويدارو Anouar Abdel-Malek. " Egypt- Military Society: The army regime, the left, and social change under Nasser". Random House, 1968.

الفصل الثالث

صناعة الدواء..
آخر حصون مقاومة التبعية

محمد جاد

يمثل تاريخ صناعة الأدوية في مصر أحد الحقول الرئيسية التي يمكن أن نقدمها كمثال على صعود وهبوط دور الدولة في التصنيع، فقد تم تأميم هذا القطاع في مطلع الستينيات وتزامن ذلك مع تبني سياسات تهدف لتوفير دواء رخيص واستبدال الواردات بمنتجات محلية.

ثم تراجعت سيطرة الدولة تدريجيًا منذ حقبة الانفتاح مع الحد من ضخ الاستثمارات في الشركات العامة وتراخي الجهود بشأن تعميق هذه الصناعة.

بالرغم من أن الانفتاح كان بداية انكماش دور القطاع العام في هذه الصناعة، لكن صناع القرار ثابروا خلال العقود التالية للحفاظ على الحد الأدنى من الأدوات التي تمكنهم من التحكم في أسعار الدواء وتوافره في الأسواق، بهدف الحفاظ على الاستقرار السياسي وتجنب الكوارث الاجتماعية.

لكن الانفتاح التدريجي على الاقتصاد العالمي كان يدفع هذه الأدوات للتآكل تدريجيًا، ويحول الدواء تدريجيًا لسلعة ويجعل من عملية إنتاجه وتوزيعه تجارة مربحة قبل أي هدف إنساني.

سنحاول من خلال هذا الفصل أن نقدم تاريخًا موجزًا عن مراحل تحول سياسات صناعة الدواء في مصر من إحلال الواردات إلى الانفتاح على الأسواق العالمية.

أي اكتفاء ذاتي؟

تشير العديد من المصادر إلى أن أول مصنع مصري للدواء تم إنشاؤه عام 1939، وهو مصنع مصر للمستحضرات الطبية، والذي، كما يتضح من اسمه، كان أحد مشروعات بنك مصر. وقد أشرنا في فصول سابقة من هذا الكتاب إلى دور هذا البنك خلال تلك الحقبة في توفير تمويل للنهوض بالنشاط الصناعي في مصر.

وخلال الأربعينيات نشأت أيضا شركة ممفيس للأدوية (1940) وسيد للأدوية (1947)، لكن هذه الصناعات الناشئة لم تكن تغطي أكثر من 10% من احتياجات البلاد، في سنة 1952.[1]

1- رؤوف حامد - مستقبل صناعة الدواء في مصر والمنطقة العربية - كراسات مستقبلية - المكتبة الأكاديمية

ومع بداية اهتمام النظام الناصري بإحلال الواردات نشأت في 1957 الهيئة العليا للأدوية والتي تولت دراسة صناعة الخامات الدوائية[2]، وسرعان ما تطور الأمر على النحو الذي سار عليه النظام الناصري مع باقي الصناعات حيث تم تأميم القطاع في بداية الستينيات وضخ الاستثمارات فيه عن طريق الدولة.

في 1962 صدر القرار الجمهوري بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للأدوية، والتي أصبحت مسئولة عن تنظيم هذه الصناعة في مصر، على أن تضمن توافر الأدوية «وكفالة عدالة وحسن توزيعها»[3].

وقد نص القرار المؤسس لهذا الكيان بشكل صريح على الهدف الرئيسي من تأسيسه وهو «وضع البرامج المناسبة لتصنيع الأصناف المشار إليها محليًا بما يحقق إحلال المنتجات المحلية محل المستورد» الأمر الذي يعكس هيمنة رؤية مدرسة التبعية الاقتصادية على صناع السياسة وعلى رؤيتهم بشأن طريقة إدارة هذا القطاع على وجه التحديد.

بعد ذلك بعام، في 1963، تم تأميم شركات ومصانع الأدوية وإلغاء التراخيص الممنوحة لـ50 مصنعًا ومعملاً للدواء لعدم ارتفاعها إلى المستوى المقبول.

وبحسب تقديرات فقد أثمرت جهود الدولة في الستينيات في أعمال تطوير وتعميق صناعة الدواء للارتفاع بنسبة الاكتفاء الذاتي من الدواء إلى 84% في عام 1975، مقابل 10% في 1952.[4]

وبالرغم من أهمية التجربة الناصرية في تعزيز معدلات الاكتفاء الذاتي، لكن التجربة لم تتطور بما يكفي لتحقيق إحلال عميق للواردات، فقد ظلت الأدوية المصرية تعتمد بشكل رئيسي على استيراد المواد الفعالة والخامات من الخارج.

وما زاد الأمر سوءًا هو أن مرحلة الانفتاح مثلت قطيعة مع سياسات الستينيات، لم يصبح صناع القرار مهتمين بتعميق الصناعة أو ضخ استثمارات في القطاع العام مثلما كان الأمر خلال الحقبة الناصرية، مما أعاق وأوقف نمو التجربة المصرية عند مشهد نهاية الستينيات.

وعن ذلك تقول المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، منظمة حقوقية، «ثبت أن هذا النجاح النسبي بقطاع الدواء كان قصير العمر فقد بدأت تلك الصناعة الوطنية في التراجع منذ عام 1974 عندما توجهت الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادي».[5]

2- نفس المصدر.

3- قرار رئيس الجمهورية 994 لسنة 1962 بشأن تنظيم وتحديد اختصاصات المؤسسة المصرية العامة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية.

4- رؤوف حامد.

5- علاء غنام وهبة ونيس - قرار تسعير الدواء رقم 499 لسنة 2012 أين هو من الحق في الدواء؟ - المبادرة المصرية للحقوق الشخصية 2013- - https://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/right_to_medicine.pdf

وليس هناك ما هو أدل على أننا لا نزال متوقفين عند لحظة نهاية الستينيات، من أننا لازلنا نتباهى بتغطية الإنتاج المحلي لأغلب الطلب الداخلي، في الوقت الذي نعتمد فيه بشكل مكثف على استيراد مدخلات الإنتاج.

تقول الباحثة فاطمة مصطفى: إنه بحلول 2013 كانت مصر تغطي نحو 90% من احتياجاتها الدوائية عبر المنتجات المحلية، لكن يتم الاعتماد على استيراد ما بين 80 - 85 % من الخامات المستخدمة في الإنتاج المحلي.[6]

وتُلخص الباحثة دينا إسكندر، حال صناعة الدواء في مصر بقولها: إن «العديد من المراقبين يتفقون على أن مصر ليست لديها صناعة دواء حقيقية ولكن صناعة تجميع للمدخلات الكيماوية المستوردة»[7].

المخاطر وراء الاعتماد على المدخلات المستوردة هو تعرض أسعار الأدوية أو فرص توافرها للتأثر بعوامل مثل تغير سعر الصرف، فإذا زادت قيمة العملات الصعبة ترتفع على الفور أسعار الخامات المستوردة، لكن هذا النوع من المخاطر لم يعد فقط هو التحدي القائم أمام الدولة للحفاظ على سياسات دوائية مستقرة، حيث زادت عليها مخاطر العولمة التجارية مع تطبيق اتفاق التريبس.

ولكي تضح لنا طبيعة التحديات التي يفرضها «التريبس» نحتاج لأن نمر بسرعة على طرق تبادل تقنيات صناعة الدواء في عالم ما قبل «التريبس»

هناك ثلاثة أنواع من أنماط إنتاج الدواء، الأول أن يكون الدواء أصليًا بمعنى أن الشركة تنفق مبالغ ضخمة على البحث والتطوير لاختراع هذا المستحضر واختبار آثاره ثم تطرحه في الأسواق، وهذا النمط يتركز بشكل كبير في البلدان المتقدمة التي توجد بها شركات كبرى قادرة على تمويل البحث والتطوير.

أما النمط الثاني فهو الإنتاج تحت رخصة «Under license» والذي يعني حصول شركة في بلد نامي على رخصة من شركة البلد المتقدم لإنتاج دوائها، وهذا وإن كان ذلك يجسد تبعية للدول المتقدمة ولكنها تبعية أقل حدة من الاعتماد على استيراد الدواء بالكامل من الخارج.

وأخيرا هناك الأدوية الجنيسة generic وهي أشبه بالأدوية المقلدة للأدوية الأصلية، وهذا كان النمط الأكثر شيوعًا في العالم النامي لما يسهم فيه من تحرر تلك البلدان من سيطرة الشركات الدولية والقدرة على السيطرة على سعر الدواء ومدى توافره.[8]

6- فاطمة مصطفى محمد سعد - صناعة الدواء في مصر دراسة جغرافية - جامعة الأزهر.

7- Dina Iskander- The New Political Economy of Pharmaceuticals (edited by Hans Löfgren and Owain David Williams) - Chapter 5 - P103 - Palgrave Macmillan - 2013.

8- مسئولية الحكومة المصرية عن حماية الحق في الصحة في ضوء اتفاقية التريبس - المبادرة المصرية للحقوق الشخصية - 2005 - https://bit.ly/3bXQAzy

وبحلول التسعينيات فرضت الدول المتقدمة حماية على حقوق الملكية الفكرية للأدوية التي تكتشفها، وذلك من خلال اتفاقية التريبس، بموجب هذا الاتفاق سيصبح من غير المسموح للبلدان العضوة في منظمة التجارة العالمية أن تنتج أدوية جديدة «جنيسة» بخلاف الأدوية التي سجلتها وكانت تنتجها من قبل الاتفاق.

وتستمر الحماية للدواء الجديد لمدة عشرين عامًا من طرحه في الأسواق حتى تسقط حماية الملكية الفكرية عنه، يمهد هذا الاتفاق لعالم جديد من السياسات الدوائية لا يتاح فيه المجال أمام البلدان النامية، التي تعاني من ضعف الإنفاق على البحث والتطوير، للحصول على الأدوية الجديدة إلا عن طريق الإنتاج تحت رخصة أو استيراد الدواء بالكامل من الخارج.

وكانت مصر من بين الدول التي اعتادت على منح حماية محدودة لحقوق براءات اختراع المستحضرات الدوائية قبل التريبس.

كما أن الاتفاقية تحد أيضا من قدرة مصر على استيراد الدواء الجنيس المُصنع لدى البلدان النامية الأخرى التي لها مساهمة كبيرة في توفير الأدوية الجنيسة، مثل الهند والبرازيل.[9]

مثَل هذا الاتفاق، الذي انضمت إليه مصر في التسعينيات، تحديًا جسيمًا أمام الدولة المصرية، التي رفعت يدها عن إنتاج الدواء ولكن ظلت تحافظ على الحد الأدنى من استقرار أسعاره من خلال الاعتماد لعقود على عدم وجود نظام دولي قوي لحماية الملكية الفكرية.

آليات المقاومة الأخيرة للعولمة

حاول نظام مبارك أمام هذه التحديات أن يمسك العصا من المنتصف، بمعنى أن ينفتح على الشركات الدولية وينضم لاتفاقات تحرير التجارة، وفي نفس الوقت أن يبحث عن الثغرات الممكنة للإبقاء على الحد الأدنى من السيطرة على أسعار الدواء وتوافره في هذا العالم الجديد، وتجسد تجربة الملياردير المصري ثروت باسيلي نموذجًا مهمًا على محاولات نظام مبارك لمقاومة العولمة بالاعتماد على المنتجين من القطاع الخاص.

يمكننا أن نعتبر باسيلي واحدًا من رموز رأسمالية الانفتاح الاقتصادي، فقد بدأ نشاطه من خلال استيراد الأدوية، ويزعم أنه حصل على أول توكيل استيراد في السبعينيات بعد أن كانت تحتكر الدولة هذا النشاط. ثم تحول إلى التصنيع عبر شركة ارتبطت باسمه لفترة طويلة وهي «آمون».

9- نفس المصدر.

ويمكننا أن نصنفه أيضا على أنه واحد من رموز نظام مبارك، فقد كان باسيلي عضوًا في الهيئة العليا للحزب الوطني الحاكم وتم تعيينه في مجلس الشورى لعدة دورات، بجانب رئاسته لشعبة الدواء باتحاد الصناعات.

وقد عبر الرجل عن قلقه بشأن تأثير الانفتاح على الأسواق العالمية على تكلفة الدواء وتوافره في السوق المصرية.

ورأى باسيلي أن هناك ثغرة يمكن استغلالها كحل أخير لمقاومة التريبس، وهو الفترة الانتقالية لتطبيق الاتفاق، فقد التزمت مصر بهذا الاتفاق في 1995 ولكن أمامها 10 سنوات حتى 2005 لكي يبدأ التنفيذ العملي لهذا الاتفاق، في تلك الفترة حاول باسيلي أن يسجل أكبر عدد ممكن من الأدوية الجنيسة.

وعن هذه التجربة يقول محمد رجب، زعيم الأغلبية في مجلس الشورى في عهد مبارك: «لعل الكثيرين يعرفون أن الدول الكبرى متحكمون تحكمًا كبيرًا في صناعة الدواء (..) الدول الكبيرة بـ تنتج الدواء هي اللي بتملك النو هاو (know how).

النو هاو (..) قبل هذه الاتفاقية كان ممكن يتباع (..) وأصنعه في بلدي لأن لما أصنعه في بلدي حيبقى تكلفته أقل أيدي عاملة أرخص .. اتفاقية التريبس عايزة تفتح أسواق العالم أمام منتجاتها في الدواء هي تنتج واحنا نستهلك (..) و(بعد تطبيق الاتفاقية) النو هاو ميتباعش. المرحوم ثروت باسيلي قال الدواء في هذه الحالة ح يزيد سعره سبع أمثال سعره الآن .. وحذر أننا يمكن خلال هذه الفترة، قبل تطبيق هذه الاتفاقية، أننا نشترى أكبر عدد للنو هاو للأدوية ذات الانتشار للأمراض المستعصية والمزمنة ونصنعها في بلدنا»[10].

وتذكر دينا إسكندر رواية مشابهة لرواية رجب حيث تقول: إن «مصر كانت ناجحة بالتأكيد في تسجيل أكبر عدد يمكن تسجيله من الأدوية خلال الفترة الانتقالية بين 1995-2005 ، وكانت آمون في المركز الثالث بين مصنعي الدواء المصريين حيث سجلت أكثر من 90 دواء خلال هذه الفترة. وفقًا لمسئولة العلاقات العامة في الشركة فإن آمون لديها 260 دواء مسجلاً لدى وزارة الصحة لذا فهي لا ترى الحاجة لتسجيل أدوية جديدة»[11].

لكن هذه الأداة في الحماية تتعرض للتآكل مع مرور الوقت، فنشاط صناعة الأدوية دائمًا ما يشهد حلول أصناف جديدة محل القديمة مع تطور الأمراض وأساليب علاجها، وإن كانت مصر استطاعت أن توطن أصنافًا متعددة من الأدوية حتى 2005، فإن الشركات الدولية تراهن في المستقبل على الأصناف الجديدة التي سيتم ابتكارها بعد تطبيق الاتفاقية.

10- رجل العطاء - فيلم تسجيلي - قناة سي تي في - https://www.youtube.com/watch?v=k3yhPPkKUaY&fbclid=IwAR3Xwl-moTRH78d1spxi5R8xnfCqfxl-pmZxr7Gm3ancrlJRM_Iygmh4H1uw

11- Dina Iskander - P199.

المفارقة أن باسيلي خرج من سوق الدواء مع بدء تطبيق التريبس، حدث ذلك من خلال صفقة ضخمة في عام 2006 باع فيها باسيلي 93% من أسهم شركته لشركات أمريكية، واستمر كمدير لهذا الكيان لبضع سنوات.

الصفقة التي وصلت قيمتها لنحو 460 مليون دولار وصفتها وكالة رويترز بأنها تحظى بمباركة الحكومة المصرية، وقد تزامنت مع نشاط لحركة الاستحواذات والانفتاح على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عهد آخر حكومات مبارك، أحمد نظيف.

وعندما سألت رويترز باسيلي عن السبب في خروجه من هذه الصناعة، قال إنه بلغ من العمر 66 عامًا ويحتاج للتقاعد كما أنه لا أحد من أبنائه أبدى رغبته في العمل بهذا البيزنس.[12]

لم يشر باسيلي في إجابته على سؤال رويترز لهواجسه بشأن الهيمنة الدولية على صناعة الدواء في مصر تحت اتفاقية التريبس، أو لرؤيته كيف ستتولى الدولة المصرية استكمال مهمة توفير دواء محلي ورخيص بعد أن تتقادم تكنولوجيات الدواء التي اشتراها باسيلي وتكون هناك حاجة لأدوية من نوع جديد.

ولكن على سبيل الطمأنة، علق رئيس أحد الكيانات التي استحوذت آمون، في حديث بعد توقيع الصفقة، بقوله: إنه «لن تكون هناك تغيرات درامية، ووزارة الصحة تقوم بتسعير الدواء»[13].

التعليق الأخير كان يشير إلى آلية ثانية اعتمدت عليها الدولة لضمان عدم ارتفاع أسعار الدواء بقوة مع الانفتاح على السوق الحر، وهي آلية التسعير الجبري، ولكن هذه الآلية كانت هي الأخرى آخذة في التآكل خلال حقبة نظيف.

لشركات الأدوية صراع قديم مع الدولة بشأن تسعير الدواء، فقد حاول النظام الناصري قبل التأميم أن يؤسس لنظام لتحديد سعر الأدوية المستوردة، لكن الشركات تحايلت على هذا النظام من خلال التلاعب في فواتير الاستيراد، الأمر الذي دفعه في 1960 لتأميم تجارة الأدوية.[14]

أما عن سياسة تسعير الدولة للدواء في إطار السوق الحر فتعود إلى 1991، عندما أصدر وزير الصحة المصري محمد راغب دويدار القرار رقم 413 والذي وضع أسسًا يتم الاستناد إليها في تحديد سعر بيع هذه السلعة الاستراتيجية.

12- U.S. firms buy Egyptian drug firm for $458 mln - Reuters - 2016 - https://reut.rs/3hwLvPZ

13- Amoun Pharmaceutical Company successfully acquired by international investors - Farah El Alfy -Daily News Egypt - 2016 - https://bit.ly/3mmCw7D

14- رؤوف حامد.

كان تدخل الدولة لتسعير منتج يساهم القطاع الخاص بشكل رئيسي في إنتاجه مسألة استثنائية بطبيعة الحال خلال التسعينيات، ففي هذه الحقبة سقطت العديد من سياسات التوجيه والتحكم في الأسعار وبدأ التحول الفعلي لاقتصاد السوق الحر تحت إشراف صندوق النقد والبنك الدوليين.

حددت هذه الأسس طريقة حساب تكاليف الإنتاج، الأجور، مصروفات التسويق والإنفاق على البحث وغيرها، والأهم من ذلك أنها حددت للشركات المنتج هامش ربح لا يجوز تخطيه، وهو 15% في حالة الأدوية الأساسية التي نصت عليها منظمة الصحة العالمية و25% لباقي الأدوية.

مثل هذا القرار منهجًا لتدخل الدولة للحد من طموحات الشركات الخاصة التي كانت تهيمن بالتدريج على سوق الدواء بشأن تعظيم أرباحها، وكذلك فرض عليها أنماطًا معينة من الإنفاق على العملية الإنتاجية إذا تجاوزتها تكون ملزمة بتحمل تكلفتها.

وسمح هذا القرار بمساحة ما للتفاوض بين الحكومة والشركات على إعادة شروط التسعير، بأن نص في آخر فقراته على أن يعاد النظر كل سنتين في أسعار الأدوية بناء على العوامل المؤثرة فيها مثل تغير سعر الصرف أو ارتفاع مستويات الأجور في مواجهة زيادة الأسعار.

ويرى مراقبون أن الشركات الخاصة حاولت تقويض دور الحكومة في التحكم في الأسعار معتمدة على تنامي حصتها السوقية، وذلك من خلال تقليل المعروض من الأدوية التي يرغبون في زيادة سعرها.

تقول دينا إسكندر: إنه في الفترة بين نوفمبر 2003 وفبراير 2006 رصدت الحكومة نقصًا في الأدوية الخاصة ببعض الأمراض المزمنة، أمراض القلب والأوعية الدموية وأمراض الضغط والسكر. وقد زادت بالفعل أدوية هذه الأمراض خلال نفس الفترة.[15]

واستمر العمل بهذا النظام في التسعير لسنوات طويلة بالرغم من ضغوط الشركات لإسقاطه، ومع الانفتاح القوي لحكومة نظيف على الاستثمارات الأجنبية أصدرت هذه الحكومة قرار 373 بنظام جديد للتسعير يربط سعر الدواء بالسعر العالمي، والمعروف إعلاميًا بقرار تحرير سعر الدواء، والصادر في 2009.

وقد طعنت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، على هذا القرار أمام مجلس الدولة في نفس العام الذي صدر فيه، واستمرت في نزاع مع الحكومة بشأنه أمام القضاء لعدة سنوات.

15- Dina Iskander - P100.

روجت الدولة للقرار على أنه محاولة لربط أسعار الدواء بآليات السوق مع أخذ المواطن محدود الدخل في الاعتبار، فقد أصبح التسعير يسترشد بسعر الدواء المماثل في 36 دولة، وهي آلية أقرب لتعاملات السوق الحر تُرضي الشركات الخاصة، وفي نفس الوقت يتم الاسترشاد بأرخص سعر للدواء في هذه البلدان.

لكن المبادرة رأت أن القرار يمثل تحولاً كبيرًا في فلسفة تسعير الدواء، وخطوة خطيرة على مسار تسليع العلاج في مصر، فالقرار بشأن سعر الدواء لم يعد يرتبط بتكاليف الإنتاج الداخلية وإنما أصبح يرتبط بـ «مرجعية خارجية».

وخطورة هذه المرجعية هي أنها قد لا تضع في اعتبارها اختلاف مستوى دخل المواطن المصري عن البلد الذي نقارنه به، كما أن هناك العديد من التفاصيل التي تغير من سعر المنتج النهائي عند حصول المواطن عليه، منها ما يتعلق مثلا بتمتعه لنظام تأمين صحي أو تقديم الشركة المنتجة تخفيضات لبعض عملائها إلخ.

كما أشارت المبادرة لنقطة هامة في نقدها لهذا القرار، وهي أن الاستناد لمرجعية خارجية يوحي بأن صناع القرار في مصر ليس في نيتهم، ولا حتى في المستقبل البعيد، تعميق صناعة الدواء في البلاد، إذ إن القرار لم يضع أسسًا لتسعير الدواء الأصلي المنتج محليًا وكأننا لن نصل لمرحلة ننتج فيها أدويتنا بأنفسنا.

وبعد نزاع طويل أمام المحاكم، لم يتم الحكم في مضمون القرار حتى عام 2012، وهو العام الذي ألغت فيه الحكومة من نفسها هذا القرار، لكي تستبدله بقرار آخر يحمل نفس الفلسفة تقريبا وهو القرار 499.[16]

عندما سألت الصحافة باسيلي عن رأيه في القرار عبر عن استيائه الشديد وعلق بأن القرار «في ظاهره الرحمة .. وباطنه كل الأذى».

باسيلي لفت النظر في تعليقه للصحافة إلى نقطة هامة للغاية بشأن هذا التحول في نمط التسعير، وهو أن أسعار الدواء في مصر تعد منخفضة عند مقارنتها بالعديد من البلدان الأخرى، وبالتالي أي مقارنة دولية ستصب في صالح زيادة أسعار الأدوية بشكل كبير.

هذا الانخفاض المصطنع في أسعار الأدوية كان جزءًا من عقد اجتماعي كبير، تقوم فيه الدولة بالحد من طموح الشركات للتربح من الأدوية، وفي مقابل ذلك تترك المرضى للسوق ولا توفر لهم التغطية التأمينية الكافية، ولكن هذا العقد كان في طريقه للتآكل مع الانفتاح على الشركات الدولية بشكل متصاعد.

في هذا السياق نستطيع أن نفهم تعليق باسيلي على قرار عام 2012 بقوله: إنه «يدمر مجهودنا طوال الـ 50 عامًا الماضية».[17]

16- علاء غنام وهبة ونيس.

17- خبراء يفتحون النار على قرار تحرير أسعار الدواء ويصفونه بـ«لكارثة» - البورصة - 2012 -
https://www.alborsaanews.com/2012/07/04/95208?fbclid=IwAR0EjT1d0lrQDUvFEIgJJnR7Kls-B9psyW2n03TzU0cwi4sHj7RsArrdf7pE

كيف أنقذت الصناعة المصرية مرضى فيروس سي؟

خلال العقود الأولى من القرن الحالي كان قد تفشى مرض الالتهاب الكبدي الوبائي في مصر (فيروس سي) إلى درجة تصنيف مصر كأعلى دولة في العالم من حيث معدل الانتشار،[18] وهو ما جعل من البلاد سوقًا مغرية للشركات المنتجة للأدوية المعالجة.

لكن ضخامة أزمة فيروس سي دفعت الدولة المصرية لمقاومة هيمنة الشركات متعددة الجنسية على توفير العلاج لهذا المرض، خاصة وأن تفشي هذا الوباء كان يلزم الحكومة بدعم تقديم العلاج الأمر الذي يجعل من تكلفة الدواء عبئًا ماليًا على ميزانية الدولة.

تمثل تجربة مصر في إنتاج الأدوية الجنيسة لعلاج فيروس سي نموذجًا على محاولة مقاومة هيمنة الشركات الأجنبية، وتنبع أهمية هذه التجربة من أنها واكبت تطبيق اتفاقية التريبس.

وقد أسست مصر في 2006 اللجنة القومية لمكافحة الفيروسات الكبدية بهدف إدارة عملية الحد من انتشار هذا المرض على المستوى القومي، ووضعت خطة لمكافحة المرض خلال الفترة من 2008 إلى 2010 امتدت إلى 2012، وشملت دعم العلاج لبعض الفئات من ميزانية الدولة، بجانب أشكال المساندة التي كانت تقدمها هيئة التأمين الصحي وشركات التأمين الخاصة.[19]

وبدأت الخطة العلاجية معتمدة على عقار الريبافيرين والإنترفيرون، والأخير لم تكن هناك شركات محلية تقوم بإنتاجه إذ كان حكرًا على شركات متعددة الجنسية.

ولحسن الحظ استطاعت شركة مصرية في 2004 وهي مينا فارم تقديم نسخة مماثلة للإنترفيون، وقدمته بسعر 370 جنيهًا للجرعة مقابل سعر الجرعة لدى الشركات متعددة الجنسية 1400 جنيه.

وتحت ضغط المنافسة المحلية وافقت الشركات الدولية على تقديم الإنترفيرون لمراكز العلاج القومية بـ 17% من سعره الأصلي، وفي وقت لاحق قدمت مينا فارم دواءها بسعر مخفض أيضا بنسبة 40%.[20]

ثم ظهر علاج جديد لفيروس سي يؤخذ عن طريق الفم بدلاً من طريقة الحقن المتبعة لتعاطي الإنترفيرون، وقد اكتشف الدواء الجديد المعروف باسم سوفالدي شركة جلياد الأمريكية في 2013.

18- مصر تتصدر دول العالم بنسبة الانتشار.. ما هي حقائق مرض الالتهاب الكبدي الفيروسي؟ - سي إن إن عربية - 2015 - https://arabic.cnn.com/scitech/2015/06/17/hepatitis-c-facts

19- هبة ونيس - علاج فيروس «سي» في مصر لماذا تظل التكاليف تحديًا؟ - المبادرة المصرية للحقوق الشخصية - 2014 - https://2u.pw/rZvUR

20- نفس المصدر.

لكن الشركة الأمريكية طرحت دواءها بسعر خيالي، حيث يحتاج المريض لدفع 30 ألف دولار شهريًا للحصول عليه، وعرضت إمكانية تقديم الدواء بسعر مُخفض على حسب مستوى الدخل في كل بلد، ولكن ظل السعر المعروض على مصر مرتفعًا للغاية.[21]

وعقب اعتماد هيئة الغذاء والدواء الأمريكية للسوفالدي أبدت شركات مصرية اهتمامًا واستعدادًا لإنتاجه بتكلفة مخفضة، لكن وزارة الصحة لم تدعم هذه المبادرات بسبب قلقها من حقوق الملكية الفكرية للدواء الأمريكي، فقد دخلت اتفاقية التريبس حيز التنفيذ في هذا الوقت.

وبعد مفاوضات طويلة مع جلياد تم تخفيض سعر السوفالدي إلى ما يعادل 2000 جنيه شهريًا، وبدا أن الدولة اقتربت من التعاقد مع الشركة الأمريكية، لكن المفاجأة أن مكتب براءات الاختراع في مصر رفض الاعتراف ببراءة اختراع السوفالدي.

وبرر المكتب المصري ذلك بأن مُركب الدواء لا تتوافر فيه شروط الجدة الكافية للاعتراف به،[22] ويرى خبراء أن المكتب ربما كان يبحث عن ثغرة ما لمقاومة هيمنة جلياد على السوق المصري بالنظر إلى ضخامة حجم هذا الوباء والأعباء المالية المترتبة على توفير الدعم لعلاجه.

وتحول موقف وزارة الصحة في مصر هي الأخرى، إذ إنها اتجهت لتشجيع الشركات المصرية على تسجيل الأدوية المحلية الجنيسة لسوفالدي وأكدت على عدم السماح باحتكار السوق من قبل الشركات متعددة الجنسية.[23]

مقاومة الدولة والشركات المحلية لهيمنة الشركات متعددة الجنسية في مجال علاج فيروس سي تدعو للتفاؤل، لكن هذه الأساليب لا يمكن تكرارها في كل الحالات.

حيث يرى خبراء أن النجاح في إنتاج أدوية جنيسة لعلاج فيروس سي كان يعتمد على سهولة تصنيع هذه الأدوية، بينما هناك أدوية أخرى من الصعب للغاية تصنيعها في مصر لما تحتاجه من تكنولوجيا متقدمة، مثل بعض أدوية السرطان التي يتم استيرادها بالكامل من الخارج.

21- مصر لن تمنح دواء فيروس سي الجديد حق براءة الاختراع - مدونة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية - 2014 /https://2u.pw/ eqC5h

22- نفس المصدر.

23- هبة ونيس (2014).

ثرثرة فوق جثمان القطاع العام

كان ذلك فيما يتعلق بمعركة حماية الملكية الفكرية والصراع مع هيمنة الشركات متعددة الجنسية في عالم العولمة الجديد.

لكن المفارقة المحزنة أن العولمة لم تكن هي المصدر الوحيد لأزماتنا، فلا زلنا نواجه أزمات من النوع الكلاسيكي، تلك المتعلقة بتأثير تغير سعر الصرف على تكاليف الدواء وإمكانية إنتاجه وتوفيره في السوق، وذلك بسبب اعتمادنا المكثف على استيراد المدخلات.

وقد تجلت هذه الأزمات بشكل واضح خلال فترة نقص العملة الصعبة وارتفاع سعرها في السوق السوداء بين 2013 - 2016، ثم ارتفاع السعر الرسمي لصرف الدولار في نوفمبر 2016.

وعن ذلك تقول هبة ونيس: «أصبح نقص الأصناف الدوائية ظاهرة متكررة في السوق المصرية في السنوات الخمس الأخيرة تأثرًا بتغيرات الأوضاع الاقتصادية المحلية. ونقص الدواء صار يشمل مجموعات دوائية كاملة بشكل متزايد، أي لم يعد أمرًا استثنائيًا أو مؤقتًا كما كان في السابق، وعليه باتت سببًا لمعاناة قطاعات كبيرة من المرضى، خصوصًا من يعتمد فيهم على الأدوية الجنيسة المصنعة محليًا، والتي لم تسلم من قائمة «النواقص.» من ضمن الأسباب التي أعلنها مصنعو الدواء وراء ظاهرة نقص الأدوية: ارتفاع أسعار المواد الخام، وتكلفة التصنيع والرواتب، والتضخم، وارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية في مقابل الجنيه المصري، مع عدم إمكانية رفع سعر البيع للجمهور بما يتناسب مع تلك التغيرات. مؤخرًا، كانت هناك عدة موجات من نقص الدواء متبوعة بارتفاع في سعر البيع الرسمي للجمهور كان آخرها في الأعوام 2016 و 2017 و 2018.»[24]

هذه الأزمات سلطت الضوء مجددًا على دور القطاع العام، فهذه المصانع خاضعة لرقابة الدولة ومستعدة للإنتاج بالخسارة لتغطية احتياجات السوق المصري.

وفي هذا السياق تقول مسئولة بشركة دواء مملوكة للدولة في حوار صحفي عام 2017: «بعد أزمة الأدوية التي حدثت مؤخرًا بدأت الدولة التفكير في العودة لشركاتها في السوق، حتى يكون هناك حائط أمان وقت الأزمات لتغطية الأدوية الحيوية بدون الاحتياج للخارج».[25]

24- هبة ونيس - السياسات العامة والعدالة الاجتماعية في مصر (تحرير محمد العجاتي) - الفصل الثاني - منتدى البدائل العربي - 2019 - ص 56.

25- رئيس شركة «أكديما»: إنشاء مصانع أدوية بغينيا الاستوائية وتنزانيا وكازاخستان لدعم التصدير والاستحواذ على السوق الأفريقية - سحر المكاوي - الوطن - 2017. https://www.elwatannews.com/news/details/2399474

ولكـن القطـاع العـام الـذي تعـرض لـكل محـاولات الخنـق والإحبـاط خـلال العقـود الماضيـة بـدا دوره خافتًـا في قلـب هـذه الأزمـات.

مثلـت السـتينيات فرصـة أمـام مـصر لبنـاء قاعـدة تكـون بمثابـة نـواة لصناعـة الـدواء في البـلاد، خـلال تلـك الفـترة لعـب الاتحـاد السـوفيتي دورًا مهـمًا في مسـاندة مـصر سـواء مـن خـلال التمويـل أو نقـل التكنولوجيـا.

تجـلى التعـاون المـصري السـوفيتي بشـكل واضـح في تجربـة إنشـاء شركـة النـصر لصناعـة الكيماويـات الدوائيـة عـام 1963، بهـدف أن تكـون كيانًـا متكامـلاً لصناعـة خامـات الأدويـة.

وجـاء إنشـاء الشركـة بعـد محـاولات فاشـلة مـن النظـام النـاصري لإقنـاع الـشركات الغربيـة بإنتـاج الكيماويـات في مـصر، وقـد رفضـت الـشركات ذلـك بشـكل قاطـع.[26]

بجانـب ذلـك تـم خـلال تلـك الفـترة تطويـر وتعزيـز إنتـاج الـشركات القائمـة والتي تم تأميمهـا، مثـل مـصر للمسـتحضرات الطبيـة التـي تضاعـف حجم إنتاجهـا، وجرى التوسـع في إنشـاء صناعـات جديـدة تقلـل مـن الاعتـماد عـلى اسـتيراد المدخـلات التكميليـة، ومـن أفضـل الأمثلـة عـلى ذلـك إنشـاء شركـة العبـوات الدوائيـة ومصنـع الأمبـولات الطبيـة التابـع لشركـة النيـل للأدويـة.[27]

وقـد جـرت بعـض التجـارب الخاصـة بالتعـاون مـع شركات غربيـة أيضـا (رأس مـال مـصري أجنبـي مشـترك) شـملت شركـة سـويس فارمـا وفايـزر وهوكسـت، في الفـترة بـين 1962 و1965.[28]

ثـم شـهدت السـبعينيات الخطـوات الأولى لتفكيـك المـشروع النـاصري في مجـال الـدواء، حـدث ذلـك عـن طريـق إلغـاء المؤسسـات النوعيـة مثـل مؤسسـة الأدويـة والتـي كانـت تقـوم بـدور تخطيطـي وتوجيهـي مهـم للمصانـع بمـا يحقـق الأهـداف التـي أشرنـا إليهـا بشـأن إحـلال الـواردات.

في نفـس الوقـت أتيـح المجـال بشـكل أكـبر للـشركات الدوليـة لـكي تعمـل بـدون الشراكـة مـع الدولـة، بمـا يحافـظ عـلى احتكارهـا للتكنولوجيـا، وتـم كـسر احتـكار الدولـة لاسـتيراد الأدويـة ليصبـح حقًـا للقطـاع الخـاص أيضـا.

وعـن ذلـك تقـول المبـادرة المصريـة: «لأول مـرة بـدأ إنتـاج الأدويـة بالكامـل في مـصر بمعرفـة الـشركات الأجنبيـة مثـل شركـة سـكويب الأمريكيـة، وبـدأ نصيـب الأدويـة المسـتوردة في السـوق المصريـة في الازديـاد. وبـدأت سياسـة تحفيـز الـشركات الوطنيـة لإنتـاج الأدويـة تحـت الترخيـص مـن قبـل شركات دوليـة متعـددة الجنسـية أكـثر مـن إنتـاج الأدويـة المثيلـة.

26- ناهد يوسف - دواء وعلل - دار الطناني للنشر - 2017.

27- نفس المصدر.

28- رؤوف حامد.

في ظل غياب رؤية استراتيجية حاكمة لقطاع الدواء أفلتت صناعة الدواء تدريجيًّا من سيطرة الدولة (...) كما أصبح الاستثمار في القطاع البحثي خيارًا فرديًّا للشركات بدلاً من أن يكون مكونًا لسياسة وطنية متكاملة يلتزم بها الجميع»[29].

من جهة أخرى لم تساير مرتبات القطاع العام تكاليف المعيشة، وصاحب ذلك إطلاق الحرية لشركات القطاع الخاص لكي تحدد رواتبها عند مستويات مرتفعة، وهو ما مهد لتفريغ القطاع العام من الكوادر الماهرة، وساعد الشركات الخاصة على الانطلاق معتمدة على البنية الأساسية من الكفاءات البشرية التي استثمر فيها النظام الناصري.

وتقول ناهد يوسف، التي ساهمت في تأسيس مصنع الأمبولات الطبية بشركة النيل خلال الستينيات في مذكراتها الخاصة: « أغرت الشركات الدولية التي افتتحت في منتصف السبعينيات عددًا من تلاميذي وأبرز الكوادر الفنية الواعدة في شركات الأدوية العامة الأخرى. في هذه الأجواء دخل علي الصيدلي سيف النصر السيد ساعدي الأيمن في مصنع الأمبولات ليخبرني بقرار رحيله. كان العرض من شركة هوكست مغريًا لا يُرفض بأضعاف أضعاف راتبه الحالي»[30].

ومع انطلاق برنامج الخصخصة في التسعينيات، تم بيع العديد من الأصول الدوائية، وبينما لم تمتد يد البيع إلى النصر للكيماويات لكنها مثقلة بالخسائر لأسباب تتعلق باستمرار الشركة في سياسة دعم السوق بالمنتجات الرخيصة في الوقت الذي لا توفر فيه الدولة دعمًا لميزانيتها.

وعن ذلك يقول مكتب دراسات حزب العيش والحرية: إن من أسباب الضغوط المالية للشركة إجبارها على عمل تخفيضات غير منطقية في أسعار التوريد لصالح مجموعات محددة من شركات القطاع الخاص» في الوقت الذي تعاني فيه من «منافسة الخامات المستوردة الرديئة»[31].

بجانب القطاع العام، هناك صورة أخرى للملكية العامة في قطاع الدواء، تتمثل في شركة أكاديما (الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية)، والتي تعكس طموحات عربية قديمة للنهوض بالقطاع.

تأسست هذه الشركة في 1976 من خلال الجامعة العربية، وبمساهمات من العديد من البلدان العربية من ضمنها مصر، وكان وراءها أهداف طموحة لتأسيس صناعة عربية قوية تخدم المنطقة بأكملها، لكن المشروع لم يكتمل على الصورة

29- علاء غنام وهبة ونيس.

30- ناهد يوسف - ص 78.

31- سعيد أبو طالب ومحمد شيرين - شركة النصر للكيماويات الدوائية في مصر - مكتب أبحاث حزب العيش والحرية منتدى الحوار المتمدن - 2017 - https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=546100&r=0

المخططة له بسبب المقاطعة العربية لمصر بسبب السلام مع إسرائيل، إلا أن الرئيس السادات قرر استمرار المشروع في مصر.

واستمرت أكاديما في العمل في مصر بقانون خاص منفصل عن قانون قطاع الأعمال العام، ومن أبرز مشروعاتها مساهمتها في شركة إيبيكو التي تعد من أكبر المنتجين في سوق الدواء المصري من خارج القطاع الخاص.[32]

محصلة كل إنتاج الشركات العامة للدواء في مصر في الوقت الراهن لا تتجاوز 6% من سوق الأدوية في البلاد، والقطاع الخاص المحلي وإن كانت حصته السوق أكبر، لكن إجمالي انتاج الشركات المحلية يصل لنحو 31%، مقارنة بنصيب الشركات متعددة الجنسية التي تستحوذ على 69% من هذا السوق.[33]

وتبرز أسماء دولية في مقدمة الشركات المحققة لأكبر مبيعات في السوق المصري، مثل نوفارتس وجلاكسو سميثكلاين وسانوفي.

وتأتي شركات القطاع العام في ذيل القائمة من حيث الحصص السوقية، فبينما تتراوح حصص الشركات الدولية بين 5 و 7% تقتصر أكبر حصة لمنتجي القطاع العام على 1.3% وهي القاهرة للأدوية.

أجبرت أزمة الدولار وزارة الصحة للسماح بزيادة أسعار الأدوية مرتين في يوليو 2016 ويناير 2017، وحدث ذلك في وقت كانت معدلات التضخم فيه ارتفعت إلى مستويات غير مسبوقة منذ عقود.[34]

من الصعب أن نقيم تأثير هيمنة الشركات الدولية والخاصة المحلية على زيادة الأسعار في تلك الفترة، وكذلك أثر النظام الجديد للتسعير بالمرجعية الخارجية، بسبب محدودية البيانات عن خريطة توزيع الأدوية ومعدلات الإنتاج.

ولكن من المؤكد أنه لو كان للقطاع العام شأن أكبر في السوق كان من الممكن معرفة معلومات أكثر عن ظروف الإنتاج في تلك الفترة وتقدير التكلفة الحقيقية، وكذلك الإنتاج بدون استهداف الربح مع توفير الدعم من الموازنة العامة، في مقابل تخفيف العبء عن المرضى في مصر.

32- رئيس شركة أكاديما - الوطن 2017-.

33- صناعة الأدوية المصرية - وحدة أبحاث شعاع كابيتال - 2020.

34- محمد جاد - «التأمين الصحي الشامل» بين الخصخصة والحماية من غلاء العلاج - مدى مصر - 2017 - https://2u.pw/wvSsz

من تسليع الدواء إلى تسويقه

بعيدًا عن الأزمات الكبرى التي تنتجها تطورات مثل تحرير سعر الصرف، هناك أزمات صغيرة تتسبب في زيادة سعر الدواء في حياة المواطن العادي، تتعلق بشكل رئيسي بقدرة الشركات الخاصة، والدولية على وجه الخصوص، على تسويق أدويتها.

تتمتع تلك الشركات بالقدرة على تخصيص نفقات هائلة للدعاية لأدويتها، بدءًا من الدعاية الإعلانية المباشرة، إلى ترويج تلك الأدوية في أوساط الأطباء.

وتتمتع كل شركة بفريق تسويق هائل الحجم أيضا، وتضع له أهدافًا توزيعية صارمة، ففي عالم السوق الحر يصبح الدواء سلعة، والهدف الأسمى من وراء إنتاجه هو تحقيق أكبر ربح ممكن، وليس توصيل الدواء المناسب لحالة المريض بتكلفة مناسبة لمقدرة الناس كما كان الحال وقت أن كان القطاع العام هو المسيطر على الصناعة.

وعن ذلك تقول هبة ونيس: «تستثمر شركات الدواء استثمارات ضخم في تسويق منتجاتها وسط الأطباء والصيادلة، وبسبب سياسات التسويق والمنافسة القوية في سوق كبيرة كالسوق المصرية، تنجح الشركات في ترسيخ الأسماء التجارية لمُستحضراتها الدوائية في أذهان الجميع من مقدمي الخدمات الصحية»[35].

نتيجة لذلك قد لا ينصحك طبيبك الخاص بالدواء الأقل تكلفة، وإنما يرشح لك الاسم التجاري الأكثر انتشارًا. كذلك يلجأ الكثيرون لاستشارة الصيدلية بدلاً من الطبيب وتخضع الصيدليات أيضا للدعاية المكثفة من الشركات الكبرى.

وبدون أي استشارة فإن المريض يختار لنفسه في أحيان كثيرة الدواء الملائم من وجهة نظره، والذي يخضع لتأثره بالدعاية أيضًا.

الدعاية وتسويق الأدوية غير المناسبة للمرضى أو الأعلى تكلفة قد تساهم في زيادة تكلفة الدواء على المصريين، وبحسب تقرير الحسابات القومية للصحة لعام 2008 فإن 26% من إجمالي الإنفاق الصحي في مصر يذهب للدواء. [36]

وما يزيد من عبء الدواء هو أن المصدر الرئيسي للحصول عليه هو السوق، وليس الأنظمة التأمينية، ميزة نظام التأمين الصحي هو أنه يقدم الدواء للمواطن بسعر يناسب مستوى دخله (بعد دعمه من اشتراكات المؤمن عليهم)، أما السوق فهو يبيع الدواء كسلعة بسعر أعمى لا يفرق بين غني وفقير.

35- هبة ونيس - ص 59.

36- National health accounts Egypt report 2007-2008 - USAID - 2010 - https://www.hfgproject.org/wp-content/uploads/2015/02/National-Health-Accounts-2007-2008_Egypt-Report.pdf

وبالرغم من أن مصر تتمتع بنظام عريق للتأمين الصحي، ومن المفترض أنه يغطي 55% من المواطنين، لكن عمليًا لا تعتمد الشريحة الأكبر من المواطنين على هذا التأمين بسبب تردي مستوى خدماته.

نتيجة لذلك فإن النسبة الأكبر من الإنفاق على الخدمات الصحية في مصر تأتي من جيوب المواطنين، وليس الأنظمة التأمينية، وقد زادت هذه النسبة من 51% خلال التسعينيات إلى 60% في 2008، بما يشير إلى تنامي هيمنة السوق على خدمة العلاج في مصر خلال عقود الانفتاح على اقتصاد السوق.

وتذهب تقديرات إلى أن 7-13% من الأسر كانت تضطر لإنفاق مبالغ ضخمة على الصحة، مقارنة بإمكانياتها المالية، فيما يوصف بالإنفاق الكارثي.[37]

وفي 2018 أصدرت مصر قانونًا جديدًا للتأمين الصحي،[38] يحمل هدفًا طموحًا بتغطية كافة المصريين بالخدمات التأمينية، وذلك بهدف توفير الخدمة العلاجية بشكل عاجل (على حسب مستوى الدخل) لكل الشرائح، وفي نفس الوقت جمع أكبر عدد ممكن من الاشتراكات لتوفير التمويل الكافي لنظام التأمين.

ومن المفترض أن يتم تطبيق نظام التأمين الجديد بشكل تدريجي وأن يغطي مصر بأكملها في 2032، وأن يحد ذلك من هيمنة السوق على قطاع الدواء، ليس فقط لأن المنظومة التأمينية ستدعم سعره لغير القادرين ولكن لأن الدولة ستتفاوض باسم كل المواطنين مع الشركات على أسعار الأدوية، وشراء كيان ضخم مثل التأمين الصحي الجديد للأدوية سيمثل قوة تفاوضية هائلة قد تساهم في خفض تكلفة الدواء على المنظومة التأمينية نفسها.

الميزة الأساسية في نظام التأمين الصحي الشامل هي قدرته على إلزام كل مواطن بالانضمام في هذه المنظومة، وذلك لتوفير اشتراكات كافية لتقديم خدمة صحية جيدة، فمن أبرز عيوب النظام القديم هي ضعف الموارد المالية بسبب محدودية الفئات المُنضمة له.

لكن شمولية النظام الجديد ستكون تحديًا أمام الدولة، بالنظر إلى تتبع الدخول الحقيقية وفرض اشتراك التأمين عليها بشكل، بعد عقود من الاعتماد على جمع الاشتراكات من الفئات السهل تتبعها.

37- Taghreed M Farahat, Hala M Shaheen, Nora A Khalil, Basma S Ibrahem - Out-of-pocket health expenditure in rural population - 2017 - http://www.mmj.eg.net/article.asp?issn=1110-2098;year=2018;volume=31;issue=3;spage=846;epage=849;aulast=Farahat

38- قانون رقم 2 لسنة 2018 بإصدار قانون التأمين الصحي الشامل.

فعلى الرغم من قدم منظومة التأمين الصحي إلا أن تغطيتها ظلت محدودة للغاية بسبب اتساع نطاق العمالة في القطاع غير الرسمي الذي لا تخضع فيه علاقات العمل لأي تشريع، ولم تقدر الدولة على التوسع بقوة في مد خدمات هذا النظام إلا عندما طبقت تأمينًا إلزاميًا على طلبة المدارس في التسعينيات[39].

لكن هذه التجربة الأخيرة، أي التأمين على طلاب المدارس، لم تكن دليلاً فعليًا على قدرة الدولة على التوسع في خدمات التأمين الصحي، صحيح أن الدولة طبقت الخدمة بشكل إجباري على كل طالب لكن قيمة الاشتراك كانت متواضعة للغاية، 12 جنيهًا يتحمل منها الطالب 4 جنيهات فقط، كما أن الأعباء المالية للتأمين على الطلبة كانت متواضعة أيضا ففي المرحلة العمرية لتلامذة المدارس تكون احتمالات الإصابة بالمرض قليلة مما يجعل من تكلفة هذا النظام على الدولة مبلغًا يسهل سداده.

تحت نظام التأمين الجديد ستتفاوت قيمة الاشتراكات بين حالة وأخرى، وبحسابات علاء غنام، مسؤول الحق في الصحة بالمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، فإن متوسط ما سيتم جمعه من اشتراكات من أسرة مكونة من أربعة أفراد، زوج عامل وربة منزل وابنين، 6% من مجمل دخلها الكلي،[40] وهي ضريبة غير هينة قد تدفع البعض لتجنب سداد الاشتراك.

قد ينتج عن ذلك معدلات مرتفعة لتهرب المواطنين من سداد الاشتراكات، وربما تكون الأداة الفاعلة لمقاومة هذا التهرب هو تقديم خدمة علاجية جيدة وإتاحة الدواء بسعر أفضل من السوق بما يشجعهم على اللجوء طواعية لهذه المنظومة.

البحث العلمي الحل الوحيد

جرت محاولات جادة خلال الستينيات لتعميق صناعة الأدوية في مصر، ومع الدخول لحقبة الانفتاح كانت من أبرز المجالات التي تراجع فيها دور الدولة وهدف إحلال الواردات.

وفي الوقت الذي ساعد فيه تحرير تجارة الأدوية على نشأة طبقة جديدة من المصنعين المحليين من القطاع الخاص اعتمدو بالأساس على تقليد الأدوية الأجنبية،

39- علاء غنام - دروس مستفادة فى ملف التأمين الصحى - الشروق - 2018 - https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=11092018&id=5ebc798c-272a-4507-976d-09a10464ad13

40- علاء غنام - نظرة أخيرة فى هيكل تمويل نظام التأمين الصحى الجديد - الشروق - 2017 - https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=16122017&id=1973871d-ccb9-4075-a927-6c45801820e6

كانت المنظومة الدولية تطور من أدواتها للهيمنة على أسواق البلدان النامية من خلال سياسات حماية حقوق الملكية الفكرية.

وقدمت تجربة مقاومة تفشي وباء فيروس سي في مصر نموذجًا مهمًا على الصراع الدائر بين الرأسمالية المحلية والشركات الدولية في الوقت الراهن، حيث قدمت الأخيرة الدواء بأسعار مرتفعة ولم تنجُ البلاد من هيمنتها إلا بفتح السبل لصناعة أدوية محلية مثيلة ساهمت بقوة في تخفيض التكلفة.

ولا يزال دور الدولة غائبًا فمن الممكن أن يساهم إحياء هذه الصناعة في مصر من خلال الإنفاق على البحث العلمي بشكل أكثر جدية في تحرير البلاد من سيطرة الأدوية الأجنبية وصناعة الدواء المصري.

القسم الثاني

اليد العليا

نتعـرض في هـذا القسـم مـن هـذا الكتـاب للاسـتثمارات التـي تتسـم بكثافة رأس المـال. حيـث نـشرح الـصراع المحتـدم عـلى مـوارد النفـط في مـصر بـين الدولـة صاحبـة السـيادة، والـشركات الكـبرى صاحبـة التكنولوجيـا، والأقـدر عـلى تحمـل التكاليـف الضخمـة للاستكشـاف.

الفصل الرابع

قصة الاقتصاد السياسي للبترول في مصر

عبد الحميد مكاوي

تنفيذًا لركن أساسي من أركان «برنامج الإصلاح الاقتصادي» الذي تطبقه الحكومة المصرية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، أعلنت وزارة المالية في مارس 2018 عن خطة لطرح بعض حصص 23 شركة من الشركات المملوكة للدولة للبيع، ومن بينها خمس شركات من قطاع البترول، هم: الشركة الهندسية للصناعات البترولية والكيماوية (إنبى)، وشركة الحفر المصرية، وشركة الشرق الأوسط لتكرير البترول (ميدور)، وشركة أسيوط لتكرير البترول، وشركة الإسكندرية للزيوت المعدنية (أموك).[1]

وتعد تلك الخطوة، إلى حد كبير، من التحولات المهمة في نظرة الدولة إلى قطاع البترول الذي تطورت علاقتها به على مدار العقود الماضية، من العزلة التامة عنه، إلى السعي من أجل السيطرة عليه، وصولاً إلى محاولة «التخلص» منه. وكان هذا القطاع في أحيان كثيرة حُلمًا ماديًا تطمح الدولة إلى تحقيقه، وفي أحيان أخرى كابوسًا اقتصاديًا تريد إزاحة عبئه الثقيل عنها.

وبينما يرى مؤرخون أن مصر كانت على أهبة ثورة صناعية، حيث كانت تركيبتها الاقتصادية والاجتماعية حتى مطلع القرن الماضي مشابهة للوضع في بلدان أوروبية قبل انطلاقها إلى مسار التصنيع، إلا أن الريع البترولي ساهم في تعطيل هذا التحديث (وهي واحدة من الأطروحات التي سنتعرض لها خلال هذا الفصل).

وبعيدًا عن الاختلاف حول مآلات هذا المسار -نموذج التحديث الرأسمالي الأوروبي- سواء في الوقت الحالي، أو فيما مضى من حيث عدالته واستدامته الاجتماعية والاقتصادية، يرتكز الهدف الرئيسي لهذا الفصل على تتبع مسار علاقة الدولة بالشركات العاملة في قطاع البترول، وطبيعة الاتفاقات المبرمة بينهما، ومدى انحيازها للصالح العام، وكيف تزامنت هيمنة القطاع الخاص على النشاط الاقتصادي في مصر مع سقوط سيطرة الدولة عن قطاع النفط، وانعكاسات هذه التطورات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

وللإجابة عن أسئلة من له اليد العليا في استغلال الثروات النفطية المصرية، سنجد من الضروري التوقف عند حقبة الخمسينيات والستينيات، التي يمكن أن نراها حقبة ثورية في سياسات البترول بمصر، والنظر، ونحن واقفين عند هذه النقطة، إلى الوراء وإلى الأمام.

1- موقع وزارة المالية المصرية، 18 مارس 2018. تنفيذ برنامج طموح للطروحات الحكومية لتوفير تمويل للشركات المصرية. http://www.mof.gov.eg/Arabic/MOFNews/Press/Pages/news-a-18-3-18.aspx

كان أول اكتشاف بترولي بمصر في 1908، بينما نشأت فعليًا هذه الصناعة بوادي النيل في 1910. ولعقود طويلة ظلت خاضعة لسيطرة أجنبية ومُنعزلة تمامًا عن تنازع وتوافق العلاقات السياسية والاقتصادية في مصر، حتى عام 1948 الذي كان عامًا فارقًا في تاريخ هذه الصناعة، إذ شهد المحاولات الأولى لتمصيرها.

وبعد أن شهدت هذه الصناعة طفرة نسبية من التطور خلال الخمسينيات، كانت المحطة الثانية البارزة هي التأميم في 1964.[2] بعدها تم إعادة فتح القطاع مرة أخرى للاستثمار الأجنبي، لكن بشروط جديدة، في 1974، لتصبح اكتشافات البترول واحدة من الأنشطة الاقتصادية التي تؤثر بقوة على التطورات الاقتصادية والاجتماعية في مصر.

الرياح المعاكسة في قطاع النفط.. ضباط يوليه في الحكم

من بين محاولات كثيرة لتمصير الاقتصاد المحلي، حاول القانون رقم 136 لسنة 1948[3] أن يضع قواعد وأحكام منظمة لاستغلال الثروة البترولية في مصر. فلأول مرة منذ أن صدر «دستور الاستقلال» عام 1923، أوجب القانون في المادة 137 منه أن «يكون استغلال الثروة المعدنية بناءً على قانون».[4]

السبب الرئيسي وراء صدور قانون المناجم والمحاجر رقم 136 لسنة 1948، وغيره من قوانين تنظيم الاستثمار الأجنبي التي صدرت في نفس الفترة، مثل قانون المرافق العامة رقم 149 لعام 1947،[5] وقانون الشركات المساهمة،[6] هو استهداف شركتي النفط الإنجليزيتين: شل، وبريتش بتروليم[7]، اللتين احتكرتا 100% من جميع مراحل صناعة البترول في مصر، عبر شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية، بدءًا من حقوق البحث والاستكشاف، ومرورًا بالتنمية والإنتاج والتكرير والنقل إلى التوزيع.[8]

2- نظرًا لأهمية هذين المعنيين في العرض الذي يقدمه هذا الفصل وفي أطروحاته، أود التأكيد على أن للتمصير والتأميم مدلولين مختلفين، فتأميم الصناعة يعني أن تتحول إلى ملكية الدولة، سواء استحوذت عليها الدولة من رأسماليين مصريين أو أجانب مقيمين أو غير مقيمين، ويُقصد بالتمصير أن يسيطر رأسماليون مصريون مقيمون على الصناعة بدلًا من رأسماليين أجانب، سواء سيطرة كاملة أو بنسبة مساهمة أكبر من الأجانب المقيمين أو غير المقيمين. وأود الإشارة أيضًا إلى أن في الفترة مابين منتصف القرن التاسع عشر وحتى 1952، كان هناك رأسماليون أجانب مقيمين ورأسمالهم أيضًا مقيم في مصر عن طريق بنوك تجارية واستثمارية يمتلكونها وأسسوها في السوق المحلية وبالتالي أطلق على هذه الحالات رأسمال محلي. (روبرت فيتاليز، 1995)

3- قانون رقم 136 لسنة 1948، بشأن المناجم والمحاجر. الصادر بتاريخ 1 أغسطس 1948
http://site.eastlaws.com/GeneralSearch/Home/ArticlesTDetails?MasterID=1520587&related

4- سامي موسى السيد. 1966، الجزاء في قوانين وعقود البترول العربية. مجلة البترول، العدد الأول يناير - فبراير 1966. صفحة 24 - 27.

5- نفس المصدر السابق.

6- رشيق حسين زكي، 1966. قصة البترول في مصر (4)، من 1952 إلى 1956. مجلة البترول، السنة الخامسة، العدد الأول يناير - فبراير 1966. صفحة 53 - 55.

7- Shell in Egypt. https://www.shell.eg/en_eg/about-us/who-we-are.html

8- Vitalis.R, 1995. When Capitalists Collide: Business conflict and the end of empire in Egypt. University of California Press. P-105.

حـاول قانـون 1948 أن يغـير وضعًـا راسـخًا منـذ بـدء الإنتـاج التجـاري للبـترول في مـصر عـام 1911. حيـث كانـت امتيـازات البحـث والاستكشـاف، وحقـوق الإنتـاج، والنقل والتوزيـع، تـوزع لمسـتثمرين أجانـب بمنـح مبـاشرة مـن الحكومـة وبـدون الخضـوع لقانـون[9] (يجـب ملاحظـة أن الحكومـة في ذلـك الوقـت، قبـل دسـتور 1923، هـي عمليًـا سـلطات الاحتـلال الانجليـزي فقـط).[10] كانـت هـذه هـي الطريقـة السـائدة آنـذاك في دول الـشرق الأوسـط، وشـمال إفريقيـا، والمناطـق الأخـرى المُنتجـة للنفـط خـارج الولايات المتحـدة والاتحـاد السـوفيتي.

ومـما سـاعد عـلى فـرض هـذه الهيمنـة في مـصر، أن صناعـة البـترول نشـأت في البـلاد عـن طريـق سياسـات كولونياليـة، تنافسـت وتعاونـت فيـما بينهـا مـن أجـل السـيطرة عـلى بـترول المنطقـة وعـلى السـوق العالميـة. فحتـى الحـرب العالميـة الأولى كانـت ثمـان شركات تتقاسـم السـوق العالميـة فيـما بينهـا، وتقـوم عـلى توجيهـه، كـما سـيأتي تفصيلـه لاحقًـا، ضمنهـا خمـس شركات أمريكيـة، هـي: إسـو، وموبيـل، وسـتاندارد أويـل أوف كاليفورنيـا، وجولـف، وتيكسـاكو؛ بالإضافـة إلى شـل وبريتيـش بيتروليـم الإنجليزيتـين، والشركـة الفرنسـية للبـترول.

في هـذا السـياق، مُنحـت الـشركات الإنجليزيـة والفرنسـية، المسـيطرة عـلى إنتـاج الـشرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا، امتيـازات تراوحـت مدتهـا بـين 60 إلى 75 سـنة، لاستكشـاف مسـاحات شاسـعة. وصلـت إلى حـق اسـتغلال كامـل الأراضي في العـراق، والبحريـن، وقطـر، والكويـت، و900 ألـف كيلومـتر مربـع مـن الأراضي السـعودية، و1.2 مليـون كيلومـتر مربـع في إيـران،[11] وسـيناء بالكامـل في مـصر.

ومُنحـت الـشركات، فضـلاً عـن ذلـك، السـيطرة عـلى جميـع مراحـل الصناعـة، إضافـة إلى الحريـة في تحديـد مواقـع الآبـار وعددهـا في المسـاحات التـي تسـتحوذ عليهـا الشركـة والكميـات المُنتَجـة، وإلى مـن تُبـاع تلـك الكميـات، وبـأي سـعر، بجانـب الحـق في الاحتفـاظ بالعملـة الصعبـة الناتجـة عـن بيـع الخـام المُنتـج.

وأخـيرًا.. أُعفـت الـشركات مـن شـتى أنـواع الضرائـب، بخـلاف الإتـاوة، ومـن المدفوعـات عـن صادراتهـا والجـمارك عـلى وارداتهـا، سـواء كانـت سـلع اسـتهلاكية أو مدخـلات إنتـاج.[12] كانـت تلـك الامتيـازات مقابـل إتـاوة تُدفـع للحكومـة المحليـة،

9- Issawi, Charles. 1982. An Economic History of the Middle East and North Africa. Columbia University Press. Page 214 - 221.

10- Vitalis.R, 1995. When Capitalists Collide: Business conflict and the end of empire in Egypt. University of California Press. P-3.

11- IBID

12- IBID

والتـزام مـن الـشركات بتشـغيل وتدريـب عمالـة محليـة متـى كان ذلـك ممكنًـا، وأن تمـد الـشركات السـوق المحـلي باحتياجاتـه مـن المنتجـات البترولية بالأسـعار العالميـة أو أقل[13].

ومنـذ بدايـة القـرن العشريـن، إلى أن بـدأت «حـركات التحـرر الوطنـي»، كانـت دول الخليـج وغيرهـا تخـوض محاولاتهـا الأولى، مـن أجـل تقاسـم أربـاح تلـك الصناعـة، التـي تضخمـت كثـيرًا مـع نمـو السـوق العالميـة أثنـاء، وبعـد انتهـاء، الحـرب العالميـة الثانيـة.

وبحسـب بعـض التقديـرات، كان أكـثر مـن 65% مـن إجـمالي أربـاح صناعـة النفـط في الـشرق الأوسـط، وشـمال إفريقيـا في أيـدي الـشركات، بينـما يذهـب الجـزء الباقـي إلى تكاليـف التشـغيل والمدفوعـات للحكومـة. وقـد انخفـض هـذا المعـدل إلى 55% عـام 1958، رغـم مـن ذلـك ظـل يعـادل نحـو ضعـف مـا يُحَصَّـل في فنزويـلا، وثلاثـة أضعـاف مـا يُحَصَّـل مـن آبـار الولايـات المتحـدة، التـي قسـمت الامتيـازات فيهـا إلى مسـاحات صغـيرة جـدًا، تضـم عـدد آبـار ضخـم يتنافـس عليهـا عـشرات الآلاف مـن المسـتثمرين.[14] ووصـل معـدل الإتـاوة في دول المنطقـة إلى نحـو 21 سـنتًا للبرميـل، أقـل قليـلاً مـن فنزويـلا (23 سـنتًا) التـي بـدأ فيهـا السـخط والاسـتياء منـذ 1943 حتـى طبقـت نظـام مناصفـة الأربـاح. ولاحقًـا، حصلـت كل مـن الكويـت والسـعودية عـلى إتـاوة مقاربـة مـن فنزويـلا في الفـترة مـن 1948-1949.

وفي حالـة إيـران، أدى تعنـت الـشركات الأجنبيـة بشـأن تقاسـم الأربـاح[15] إلى تأميـم الصناعـة عـلى يـد حكومـة الدكتـور مصـدق في 1951،[16] ثـم أُسـقطت الحكومـة المنتخبـة ديمقراطيًـا في 1953، إثـر هـذا القـرار، بانقـلاب دبرتـه المخابـرات البريطانيـة والأمريكيـة، إلى أن وصلـت الـشركات بعـد ذلـك إلى تسـوية مشـابهة نتـج عنهـا أيضًـا تطبيـق مناصفـة الأربـاح في 1954.[17]

كانـت أزمـة إيـران بمثابـة إنـذار للـشركات (بـأن الاتفاقـات القديمـة لاسـتخراج النفـط لم تعـد مقبولـة)، وبنهايـة عـام 1952، كان نظـام مناصفـة الأربـاح قـد طُبِـق في جميـع الـدول المنتجـة للنفـط (شـارل عيسـوي، 1982).

13- IBID

14- IBID

15- يُقصـد بتقاسـم الأربـاح أن تُعظِـم الـدول المنتجـة عائداتهـا مـن البـترول مـن خـلال فـرض مزيـد مـن الضرائـب عـلى أربـاح الـشركات وليـس فقـط بـترول الإتـاوة/ عائـدات الإتـاوة.

16- الخفاجـي، عصـام. 2013. ولادات متعـسرة، العبـور إلى الحداثـة في أوروبـا والمـشرق. حقـوق النسـخة العربيـة للهيئـة العامـة المصريـة للكتـاب والمركـز القومـي للترجمـة. ص، 371.

17- Issawi, Charles. 1982. An Economic History of the Middle East and North Africa. Columbia University Press. Page 214 - 221.

لم تكن مصر بمعزل عن هذه التطورات العالمية. إذ حاولت حكومة النقراشي في 1948 مناطحة الشركات الإنجليزية بإصدار قانون المناجم والمحاجر، وقانون الشركات المساهمة، اللذين حاولا أن يؤسسا لعدد من التوجهات غير المسبوقة، أهمها[18]:

1- تعتبر من أملاك الدولة جميع الخامات المعدنية والمعادن والعناصر الكيميائية والأحجار الكريمة التي تحويها الطبقات والرواسب المعدنية التي توجد على سطح الأرض أو بباطنها الواقعة في حدود الأرض المصرية أو في المياه الإقليمية المصرية.

2- وزارة التجارة والصناعة هي السلطة القائمة على أمر تنظيم ورقابة استغلال المناجم وما يتعلق بها طبقًا لأحكام هذا القانون، ولها أن تقوم بأعمال البحث واستغلال المناجم، سواء بنفسها أو بواسطة غيرها في الحدود والشروط المقررة في هذا القانون.

3- يحظر البحث عن المعادن بأنواعها، سواء أكان ذلك في أملاك الحكومة العامة أو الخاصة، أم في أملاك الأفراد، أم في المياه الإقليمية، إلا بترخيص خاص، ويعطى الترخيص بقانون وإلى زمن محدود.

4- أن يكون عقد الاستغلال صادرًا لشركة مصرية مساهمة مؤسسة أو تحت التأسيس.

5- لا يجوز أن تزيد مساحة الترخيص عن مئة كيلو متر مربع، ويسري الترخيص لمدة سنة واحدة من تاريخ صدوره، ويمكن تجديده سنة بعد أخرى، ما دامت أعمال البحث قائمة بصفة جدية، ولكن لا يجاب المرخص له إلى طلب التجديد بعد انتهاء السنة الرابعة، إلا بشرط أن يكون قد بدأ في خلال تلك السنة، وواصل تشغيل جهاز تنقيب واحد على الأقل بصفة مستمرة، ترى مصلحة المناجم والمحاجر أنه بقوة كافية للوصول إلى الطبقات المنتجة للبترول والاستفادة منها على أكمل وجه.

6- أن تكون الإتاوة 15% لنصف المنطقة، أما النصف الباقي من منطقة البحث، فيكون للمستأجر أن يحصل على عقد أو عقود استغلال عن جزء أو أجزاء منه بإتاوة 25%، ويكون تقدير قيمة الإتاوة النقدية بمعدل متوسط السعر في المدة التي استحقت عنها الإتاوة لبترول من درجة ونوع مماثل في سوق معترف بها، حيث يسهل التعرف على سعر البترول العالمي.

فور صدور هذا القانون، قامت الشركتان اللتان تحتكران صناعة البترول في الأراضي المصرية بوقف نشاطهما، بحجة محاولة حكومة النقراشي تمصير الصناعة (النقطة الرابعة من النقاط المذكورة سابقًا). لكن يتضح من مراسلات الشركات مع

18- قانون رقم 136 لسنة 1948، بشأن المناجم والمحاجر. الصادر بتاريخ 1 أغسطس 1948
http://site.eastlaws.com/GeneralSearch/Home/ArticlesTDetails?MasterID=1520587&related

مسئولين أمريكيين لاحقًا، عقب الانقلاب العسكري في 1952، أن وقف النشاط كان خطوة للضغط على الحكومة المصرية بعد أن حاولت التدخل في تحديد سعر البترول وزيادة نسبة الإتاوة (روبرت فيتاليز 1995).[19] غير أن النقطة الرابعة وتفصيلاتها اللاحقة كان لها هي الأخرى أثر بالغ الأهمية، ذلك لأن القانون قضى بأن لا يتم استغلال أية موارد جديدة إلا على أساس المشاركة بين الجانبين الوطني والأجنبي، بحيث تكون هناك نسبة 40% من أعضاء مجلس إدارة الشركات المساهمة على الأقل من المصريين، وتخصيص 51% من ملكية الأسهم للمصريين.[20]

ظل النشاط متوقفًا خلال الأشهر الأولى بعد انقلاب 1952، إلى أن أعاد نظام «الضباط الأحرار» كل شيء إلى سابق عهده. في البداية احتفظ القانون الجديد رقم 60 لعام 1953 بكل الشروط والمحاذير الموجودة في قانون 1948، فيما عدا الشرط الموضح في النقطة الرابعة، فجعل المجال مفتوحًا أمام الشركات المصرية والأجنبية على حد السواء.[21]

«ومنح النظام الجديد، المدعوم أمريكيًا بقوة (وقتها)، امتيازات سخية إلى شركتين أمريكيتين هما (Continental Oil «Conoco» وCities Service) للبحث عن البترول في مناطق جديدة من أجل الضغط على البريطانيين» و«لكن الاتفاق الذي عُقد في النهاية عام 1954 مع العملاقتين البريطانيتين أعاد نسبة الإتاوة وسعر الخام إلى ما قبل 1948». (روبرت فيتاليز، 1995).

التوجهات الأولى لنظام يوليه تجاه شركات البترول كانت عكس التيار السائد، ففي الوقت الذي تحركت فيه حكومات الدول المنتجة باتجاه مناصفة الأرباح مع عمالقة القطاع، أعاد نظام يوليه كل شيء إلى ما كان عليه، لرغبته الشديدة في جذب الاستثمارات الأجنبية في ذاك الوقت،[22] والاستثمارات البترولية بشكل خاص، والتي شكلت بالفعل معظم الاستثمار الأجنبي في مصر بين 1953 و1961 [23].

قد يبدو مسلكًا غريبًا بالفعل ذلك الذي اتخذه النظام الجديد، وهو من تبنى خطابًا قوميًا حادًا معاديًا للغرب وللمصالح الكولونيالية، وحاول تأسيس نظام «دولاتي» و«اقتصاد وطني». غير أن ذلك المشهد الذي برز في العامين التاليين لحركة

19- Vitalis.R, 1995. When Capitalists Collide: Business conflict and the end of empire in Egypt. University of California Press. P-105.

20- أحمد عز الدين هلال، أبريل 1967. الاتفاقيات البترولية الجديدة والنشاط المتوقع لقطاع البترول. مجلة المدير العربي. العدد 55 ع، ص 40 - 48.

21- رشيق حسين زكي، 1966. قصة البترول في مصر (4)، من 1952 إلى 1956. مجلة البترول، السنة الخامسة، العدد الأول يناير-فبراير 1966. صفحة 53 - 55.

22- نفس المصدر السابق.

23- Vitalis.R, 1995. When Capitalists Collide: Business conflict and the end of empire in Egypt. University of California Press. P-105.

يوليه، لم يكن إلا نتاجًا لعقود من صراعات سياسية واقتصادية شرسة بين لاعبين أساسيين، ونتاج حركة اجتماعية وتغيرات ديموغرافية، شكلت جميعها طبيعة النظام الجديد في الفترة ما بين 1952 و1956، وأيضًا في التحول الذي مر به بعد ذلك. سنستعرض في القسم التالي تلك الصراعات والتغيرات، مع التركيز بشكل أساسي على نشأة صناعة البترول حتى المحطة الفاصلة في عام 1948.

تقسيم الأسواق

فضلًا عن المزايا القانونية السخية التي كانت شركات البترول تتمتع بها في مصر قبل قانون 1948، وفي المنطقة بصفة عامة، لعبت العوامل الجيولوجية والجغرافية هي الأخرى دورًا مهمًا في هندسة صناعة النفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في بداية القرن العشرين. فعلى عكس ما كان عليه الحال في الولايات المتحدة وفنزويلا، أكبر مصدري النفط في ذلك الوقت، امتاز بترول الشرق الأوسط (وبدرجة أقل شمال إفريقيا وإن كانت أفضل من الولايات المتحدة وفنزويلا) بوجوده بكميات هائلة وبقربه من سطح الأرض، ما جعله أقل تكلفة بكثير من حيث التنقيب والاستخراج. (شارل عيسوي، 1982).

ومع تركز كميات ضخمة من نفط الشرق الأوسط في مساحات قليلة، كانت الشركات تحفر آبارًا أقل بكثير مقارنة بالولايات المتحدة. بل وتميزت آبار الشرق الأوسط بقربها من السواحل، وبالتالي كانت تكاليف النقل أقل[24] بفضل تلك العوامل، إضافة إلى سهولة الاستحواذ على الأراضي لفترات طويلة بإتاوة منخفضة. لقد قُدر إجمالي رأس المال الثابت لكل برميل في الشرق الأوسط بـ290 دولارًا في 1959، مقارنة بـ1340 دولارًا للبرميل في فنزويلا، و3190 دولارًا في الولايات المتحدة[25].

ساهمت هذه الظروف الطبيعية والقانونية في جر المنطقة إلى صراع بين القوى الاستعمارية الكبرى على مصادرها من النفط، وهو صراع ساهم في إعادة تشكيل خريطة الشرق الأوسط، وتوزيع الاستثمارات داخله.

بدأ ذلك الصراع فعليًا عام 1908، فبعد سبع سنوات من البحث غير المجدِ في مناطق ذات طبيعة جغرافية شديدة الصعوبة، نجحت، أخيرًا، مجموعة صغيرة من الحفارين تعمل لدى مستثمر بريطاني مستقل في اكتشاف النفط جنوب غرب

24- Issawi, Charles. 1982. An Economic History of the Middle East and North Africa. Columbia University Press. Page 214 - 221.

25- IBID.

إيـران. بنـاءً عـلى هـذا الإنجـاز، تأسسـت في نفـس العـام واحـدة مـن أكـبر الـشركات العاملـة في المجـال، التـي عرفـت لاحقًـا باسـم «بريتيـش بيتروليـام» (BP).[26] نُفـذت تلـك المغامـرة الشـاقة رغـم علـم الـشركات بوجـود بـترول العـراق، وغـيره، في مناطـق ذات طبيعـة جغرافيـة أسـهل منـذ عـام 1870.[27] يـرى ميتشـيل (Timothy Mitchell, 2011) مـن خـلال عـدد كبـير مـن الدلائـل التـي يقدمهـا، أن «تلـك المغامـرة لم تكـن بغـرض التأسـيس لصناعـة النفـط في منطقـة الـشرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا، بـل بغـرض تأخـير نشـأة هـذه الصناعـة وتطورهـا» حتـى لا تؤثـر تلـك الكميـات الضخمـة عـلى العـرض، وبالتـالي عـلى الأسـعار.

في هـذه الحقبـة -مطلـع القـرن العشريـن- كانـت شركات تنقيـب أوروبيـة وأمريكيـة تسـيطر عـلى الإنتـاج في أماكـن متفرقـة مـن العـالم، ومعهـا البنـوك التـي تحكمـت في تدفـق رؤوس الأمـوال اللازمـة للاسـتثمار في التنقيـب وأنابيـب النقـل وخطـوط السـكة الحديـد. وكانـت شركـة «شـل» قـد توسـعت في 1890 عـبر تطويـر ناقـلات النفـط البحرية العملاقـة. أمـا أكـبر شركـة عاملـة في مجـال النفـط في العـالم في ذلـك الوقـت «سـتاندارد أويـل الأمريكيـة» (Standard Oil) فقـد بـدأت كشركـة تكريـر، ووصلـت إلى احتـكار صناعـة التكريـر في الولايـات المتحـدة، ومـن ثـم أنابيـب النقـل وخطـوط النقـل البحـري، وسـيطرت أخـيرًا عـلى التسـويق المحـلي بشـبكة عملاقـة تابعـة لهـا.[28]

إلا أن أهـم مـا كان «يميـز بـترول الـشرق الأوسـط طـوال القـرن العشريـن، وجـود كميـات وفـيرة منـه عـلى الـدوام. وبدقـة أكـثر، وجـود كميـات وفـيرة جـدًا منـه في مناطق محـدودة جـدًا». (Timothy Mitchell, 2011).

انتبهـت الـشركات الأوروبيـة والأمريكيـة الكـبرى لذلـك، وشـعرت بخطـر مـن احتمالية دخـول المنتجـين الـروس إلى مناطـق الـشرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا، وبالتـالي التأثـير عـلى العـرض والأسـعار. وبعـد أن قسـمت الـشركات الكـبرى الإنتـاج والتسـويق في المناطـق الخمـس الأساسـية في العـالم في ذلـك الوقـت فيـما بينهـا،[29] ونجحـت في إقنـاع حكوماتهـا أن نفـط تلـك المسـتعمرات يعـد «امتـدادًا حيويًـا لمصالحهـا الإمبرياليـة»،[30] حولـت أنظارهـا إلى الـشرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا لوقـف تهديـد المنتجـين الـروس.

26- Mitchell, T. 2011. Carbon Democracy, Political Power in The Age of Oil. P,43.

27- Issawi, Charles. 1982. An Economic History of the Middle East and North Africa. Columbia University Press. Page 214 - 221.

28- Mitchell, T. 2011. Carbon Democracy, Political Power in The Age of Oil. P,46.

29- لمزيـد مـن التفاصيـل حـول أهـم المناطـق وتقسـيم السـوق العالمـي قبـل الدخـول إلى الـشرق الأوسـط، رجـاء الإطـلاع عـلى الفصـل الثـاني مـن كتـاب ميتشـيل.

30- Mitchell, T. 2011. Carbon Democracy, Political Power in The Age of Oil. P,45.

في هـذا السـياق نجحـت أكـبر ثـلاث شركات أوروبيـة في شراء حقـوق البحـث عـن البـترول في المنطقـة، وحقـوق النقـل والتوزيـع لاحقًا. دويتـش بانـك (Deutsche Bank) في شـمال العـراق عـام 1904؛ وبورمـا أويـل (Burmah Oil) في إيـران عـام 1905؛ ومجموعـة شـل في مـصر في 1908-1910؛[31] وبـدأت بعدهـا في هندسـة شـبكة معقـدة مـن علاقـات الإنتـاج حتـى انـدلاع الحـرب العالميـة الأولى.

الشكل (1)، (عيسوي، 1982). تطور إنتاج البترول في مصر والشرق الأوسط

Production of Petroleum
(millions of barrels)

	1914	1930	1940	1950	1960	1970	1975	1978	1980
Iran	3	16	66	242	991	1,398	1,953	1,913	565
Iraq	—	1	20	51	356	565	826	935	989
Saudi Arabia[a]	—	—	5	200	481	1,387	2,383	3,030	3,634
Kuwait[a]	—	—	—	126	619	1,091	761	778	595
Qatar	—	—	—	12	64	132	160	178	128
United Arab Emirates	—	—	—	—	—	285	607	688	624
Oman	—	—	—	—	—	97	125	115	104
Other Middle East[b]	—	—	7	11	20	114	122	100	103
Total Middle East	3	48	98	642	1,981	5,069	7,187	7,737	6,743
Egypt	1	2	7	16	24	169	84	160	225
Libya	—	—	—	—	—	1,211	540	724	654
Algeria	—	—	—	—	66	576	359	424	944
Total North Africa[c]	1	2	7	17	91	1,756	1,018	1,334	1,262
Total region	4	50	105	659	2,022	6,825	8,155	9,091	8,005
World	408	1,412	2,150	3,803	7,674	16,628	19,485	21,948	22,820
Middle East as percent of world	1	3	5	17	25	30	37	35	30
North Africa as percent of world	—	—	—	—	1	11	5	6	6
Region as percent of world	1	3	5	17	26	41	42	41	35

[a] Including half of production of neutral zone.
[b] Including Bahrain, Israel, Syria, and Turkey.
[c] Including Morocco and Tunisia.
Source: Organization of the Petroleum Exporting Countries, *Annual Statistical Bulletin*, 1978; *Petroleum Economist*, January, July 1981.

31- Mitchell, T. 2011. Carbon Democracy, Political Power in The Age of Oil. P,47.

دخول مصر

«جزء كبير جدًا من النقل البحري التجاري يمر على بُعد ثلاث كيلو مترات من الآبار النفطية التي نمتلكها» (جيولوجي بشركة شل في تقريره للشركة بعد أن اشترت نصيبًا في الآبار النفطية في مصر قرب سواحل البحر الأحمر).[32] (Timothy Mitchell, 2011)

بعد أن سويت الحكومتان الإنجليزية والفرنسية النزاعات على الأمور المالية في مصر،[33] استحوذ المستثمر الانجليزي، أرنست كاسيل، على الجزء الأكبر من حقوق البحث عن البترول في مصر بمشاركة مجموعة شل.[34] ومن أجل فهم مسارات مسألة النفط في مصر حتى عصر الانفتاح، من الضروري الإشارة إلى من هو أرنست كاسيل، وما هو موقعه في شبكة التحالفات الاقتصادية في الفترة ما بين نهاية القرن التاسع عشر مباشرة، وحتى بداية صعود الرأسمالية الصناعية المصرية بعد الحرب العالمية الأولى.

في خريطة دقيقة لأهم من سيطروا على الاقتصاد في مصر، في فترة ما بعد الاحتلال الإنجليزي 1882 وحتى 1952، يفرق فيتاليز (Robert Vitalis, 1995) بين أنواع مختلفة من الرأسماليين، بحسب أصحاب رأس المال أنفسهم، ثم بحسب رؤوس أموالهم واستثماراتهم.

ووفقًا لرواية فيتاليز، فقد بدأت تتشكل الطموحات التصنيعية لملاك الأراضي المصريين من بداية 1917، لكن قبل ذلك صعد تحالفان أساسيان من الرأسماليين المحليين (يقيمون هم وأموالهم في مصر، ومنهم من ولد في مصر ولكنهم ليسوا مصريين). تكون هذان التحالفان في ظل حكم كرومر (1883-1907)، الذي خصخص النظام الاقتصادي الدولاتي المؤسس على يد محمد علي.

قام التحالف الأول بين أربع عائلات يهودية ربطتهم علاقات استثمار مشتركة وزواج، يطلق عليهم فيتاليز: «تحالف مجموعة سواريز»، نسبًا لاسم واحدة من العائلات، وأهم أعضائها «رافائيل سواريز» (Raphael Suarès) الذي مثل التحالف في عدد من المشاريع المشتركة مع مستثمرين بريطانيين وفرنسيين. امتلكت الشركة القابضة التي تتبع هذه العائلات مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، وعددًا من شركات الاستثمار العقاري الخاص، والبنوك، وشركات النقل العام، وصناعة المنسوجات.[35]

32- Mitchell, T. 2011. Carbon Democracy, Political Power in The Age of Oil. P,48.

33- Vitalis.R, 1995. When Capitalists Collide: Business conflict and the end of empire in Egypt. University of California Press. P-15.

34- Mitchell, T. 2011. Carbon Democracy, Political Power in The Age of Oil. P,48.

35- Vitalis.R, 1995. When Capitalists Collide: Business conflict and the end of empire in Egypt. University of California

أما التحالف الآخر، الذي أطلقت عليه الصحافة المصرية: «تحالف مجموعة سالفاجوس»، فضم خمس من أكبر العائلات اليونانية التي عاشت في الإسكندرية، ومنهم «عائلة سالفاجوس» (The Salvagos) وهي من أكبر ملاك الأراضي في مصر، وصلت أملاكها إلى نحو 200 ألف فدان، وأهم أعضائها «مايك سالفاجوس» (Mike Salvagos) مؤسس اتحاد الصناعات المصري عام 1922، وشغل مناصب هامة أخرى. ضمت نشاطات هذه المجموعة تمويل زراعة القطن وصادراته، وشركات الاستثمار العقاري الخاص، والاستثمار في الخدمات العامة والنقل، وشركات التأمين، وصناعة المنسوجات، والمخازن، وتسويق المنتجات البترولية، والصناعات الكيماوية.[36]

لم يكن هناك إذن ثمة تعريف واضح يمكن إطلاقه على هذه المجموعات بحسب نوع استثماراتهم ورؤوس أموالهم، فقد كانوا من أكبر ملاك الأراضي الزراعية، ومن أكبر الرأسماليين التجاريين في نفس الوقت، وبدرجة أقل كثيرًا كانوا رأسماليين صناعيين. صعدوا جميعًا بقوة بفضل حركة النقل الواسعة لحقوق الملكية، وبيع المصانع الحكومية، التي نفذها كرومر طوال فترة حكمه. تعاونوا جميعهم مع رأسماليين أجانب وأسسوا عددًا كبيرًا من محطات الكهرباء، وخطوط السكة الحديد والنقل الداخلي، والمجتمعات العمرانية الجديدة (منطقة المعادي على سبيل المثال أسستها مجموعة سواريز) ومصانع الغزل والسكر وغيرها.[37]

بمشاركة المجموعتين، أسس المستثمر الانجليزي (غير المقيم) أرنست كاسيل، البنك الأهلي المصري في 1989، كذراع مالية تدير استثماراته في مصر. وكان واحدًا من أكبر الممولين والمستثمرين في العالم في ذلك الوقت، وأهم شركاء «Lord Revelstoke» شقيق اللورد كرومر. وفي نفس العام، استحوذ مع مجموعة سواريز (التي يتشارك مع أفرادها في الأصول الدينية) وشركائهم الفرنسيين في صناعة السكر، وآخرين، على جزء كبير من مزارع السكر الحكومية التي ادعت حكومة كرومر أنها تُحمِّل الخزانة العامة خسائر كبيرة، مقابل 6.4 مليون جنيه، وأعادوا بيعها لاحقًا بضعف هذا المبلغ، وحقق كاسيل، ومجموعة سواريز، والفرنسيون وحدهم، أرباحًا تخطت الـ3 مليون جنيه.

أما أرباح كاسيل الأضخم في السوق المصري قبل الاستثمار في حقوق البحث عن البترول، فقد حققها بعد أن مول بناء سد أسوان في عام 1989، وقام بالمضاربة في 300 ألف فدان من الأراضي التي ستروى بالسد، حصل عليهم هو وشقيق

Press. P, 20 - 23..

36- IBID

37- IBID

كرومـر ومجموعـة سـواريز وشركاؤهـم الفرنسـيين، بسـعر أقـل مـن قيمتهـم، كمكافـأة مـن كرومـر عـلى دوره في تمويـل المـشروع. لاحقًـا اسـتحوذ كاسـيل وشركاؤه عـام 1902 عـلى معامـل السـكر الحكوميـة،[38] قبـل أن يفـوز بالنصيـب الأكـبر مـن حقـوق البحـث عـن البـترول عـام 1904، ويبـدأ مشروعـه الأضخـم الـذي يهـدف إلى احتـكار كامـل حقـوق البحـث والتنقيـب في الإمبراطوريـة العثمانيـة.[39] حيـث أسـس بالفعـل عـددًا مـن الاحتـكارات الأخـرى في تركيـا والعـراق وغيرهـا، وقـدرت ثروتـه عنـد وفاتـه عـام 1921 بـ7.333 مليـون جنيـه اسـترليني.[40]

الاستقلال وغياب البترول عن منافسات الأجنحة المصرية الصاعدة

دشـنت نهايـة الحـرب العالميـة الأولى بدايـة عهـد جديـد للاقتصـاد السـياسي في مـصر، صعـدت خلالـه طموحـات مـلاك الأراضي المصريـين للاسـتثمار في الصناعـة ومزاحمـة التحالفـات القائمـة، داعمـين طموحاتهـم تلـك بخطـاب وطنـي اسـتقلالي، ومسـاندة مؤسسـية، ونفـوذ سـياسي قـوي.

كانـت هنـاك ثـلاث محطـات رئيسـية في بدايـة تلـك الفـترة. أولهـا تشـكيل لجنـة التجـارة والصناعـة في 1916، برئاسـة إسـماعيل صدقـي باشـا، مـن أجـل تقييـم أثـر الحـرب عـلى الاقتصـاد المـصري، والخـروج بتوصيـات لفـترة مـا بعـد الحـرب. وثانيًـا تأسـيس بنـك مـصر عـام 1920، عـن طريـق مجموعـة مـن مـلاك الأراضي ورجـال الأعـمال، يقودهـم طلعـت حـرب. وأخـيرًا تأسـيس اتحـاد الصناعـات عـام 1922 بغـرض تنظيـم السـوق، الذي زادت فيـه حـدة التصـادم بـين الـشركات، وقـت أن بـدأت أعدادهـا في التزايـد بسرعـة.[41]

خرجـت لجنـة صدقـي بثـلاث توصيـات رئيسـية شـكلت الإطـار العـام للاقتصـاد السـياسي والقطـاع الصناعـي في مـصر، الـذي تحركت وتنافسـت بداخلـه التحالفـات القديمة والجديـدة. غـير أن تلـك التحالفـات لم تتنافـس فقـط في مواجهـة أحدهـا الآخـر (رأسـمال وطنـي محـلي في مواجهـة رأسـمال غـير وطنـي محـلي أو أجنبـي)، بـل كان لكل منهـا طموح أقـر وضعًـا قائمًـا منـذ بدايـة القـرن، وأعلـن عـن اسـتمراره، وتعـاون وتصـادم فيـه الجميـع.

38- IBID

39- Mitchell, T. 2011. Carbon Democracy, Political Power in The Age of Oil. P,49.

40- Rubinstein,W. 2001. Jewish Top Wealth Holders In Britain 1809 - 1909. Jewish Historical Society of England. Jewish Historical Studies, Vol. 37 (2001), pp. 133-161.

41- Vitalis.R, 1995. When Capitalists Collide: Business conflict and the end of empire in Egypt. University of California Press. P, 18 - 33.

وقد تعطينا التوصيات الثلاث التي خرجت بها اللجنة صورة واضحة: 1- الزيادة التدريجية لدور العمالة والإدارة ورؤوس الأموال المصرية في الاقتصاد المحلي؛ 2- التعاون بين رؤوس الأموال الأجنبية والمصرية في تنفيذ برنامج محدود لإحلال واردات المواد الخام الزراعية؛ 3- ضخ رؤوس الأموال للاستثمار في مصانع الورق والمنسوجات والطوب والزجاج والجلود والأغذية، لاستيعاب الزيادة السكانية وتخفيف حدة الاحتجاجات الاجتماعية.[42]

لم تلغِ التوصيات، رغم ما تنطوي عليه من توجهات وطنية، دور رأس المال الأجنبي، ولم يكن ذلك بالغريب، فقد ضمت اللجنة: يوسف قطاوي، الذي ينتمي إلى واحدة من العائلات اليهودية في تحالف سواريز؛ وهنري نوس أحد شركاء أرنست كاسيل في صناعة السكر؛ بالإضافة إلى ممثل عن شركة الاستثمار الدولية الفرنسية، التي كانت تملك جزءًا من امتيازات البحث عن البترول في مصر؛ ومستشارين بريطانيين يعملان لدى الحكومة المصرية؛ والملحق التجاري الفرنسي في مصر[43]. ولم تناقش اللجنة على الإطلاق الصناعات البترولية، أو الصناعات الثقيلة، أو صناعة المعدات الزراعية، وغيرها.

خطاب طلعت حرب الوطني، وخطابه ضد رأس المال الأجنبي و «رأس المال المُتمصر» (إشارة إلى الرأسماليين الأجانب المقيمين في مصر) لم يمنعه أيضًا من الاحتفاظ بأعماله القائمة مع مستثمرين أجانب، بل توسعت تلك الأعمال أكثر بحلول عام 1924. وكان خطابه الوطني مرنًا بما يكفي لتعيين اثنين من أبرز «المتمصرين» في عضوية مجلس إدارة مجموعة بنك مصر، وهم مستشاره وناصحه الشخصي يوسف قطاوي (أول نائب رئيس لمجموعة بنك مصر) وجوزيف شيكوريل.[44]

استفاد حرب أيضًا من علاقاته السياسية بجناح المحافظين في حزب الوفد، وعلاقاته بالبيروقراطية المصرية، من أجل الدخول في كل القطاعات الاقتصادية في السوق المحلي. وشملت استثمارات المجموعة، قطاعات السياحة، والتأمين، والإنشاءات، والنقل العام، والبحري، والأسمدة[45].

وبطموح أكبر أسس عبود باشا، المنافس الأبرز لمجموعة بنك مصر وطلعت حرب، مجموعته عام 1924 بنفس الشروط: تعاون انتقائي مع رأس المالي الأجنبي، استثمار سياسي في الجناح الآخر في حزب الوفد، علاقات وثيقة بالبيروقراطية المصرية. ونمت مجموعة عبود بسرعة خلال عقدين، ليصبح أقوى رجل صناعة وأعمال في مصر.

42- IBID
43- IBID
44- IBID
45- IBID

اشتغلت مجموعة عبود في التجارة، والإنشاءات، وصناعة المنسوجات، والأسمدة، والسكر (الذي انتزعه من مجموعة سواريز وشركائهم الفرنسيين عام 1938) والسياحة، والبنوك، والنقل العام، والنقل البحري، والتأمين. فضلاً عن أن عبود كان من أكبر المساهمين الأفراد في مجموعة بنك مصر بنحو 20%، لكن بفضل جهود منافسيه لم يستطع الوصول إلى عضوية مجلس إدارته، إلا عام 1950.[46]

استهدفت التحالفات، التي تكونت بشكل أساسي من رأس مال غير مصري قبل الحرب العالمية الأولى، توسيع محدود للقدرة الصناعية للاقتصاد المصري، ويقدم فيتاليز في عمله (Robert Vitalis, 1995) عدد كبير من الدلائل التفصيلية على ذلك، عرضنا جانبًا ضئيلاً منها في الجزء السابق. وقد سارت المجموعتان الجديدتان المتنافستان (مجموعة عبود، ومجموعة حرب) في نفس الطريق، خلال «الفترة الليبرالية» ما بين الحربين، وبالتحديد بعد الاستقلال الجزئي الذي حصلت عليه مصر عام 1922، مستفيدين بشكل كبير من حركة التمصير الواسعة للاقتصاد والبيروقراطية والصعود الكبير لحزب الوفد، ومستغلين في بعض الأحيان الخطاب الوطني في التنافس حول القطاعات الاقتصادية.[47]

فلم تستهدف التحالفات الاقتصادية للمجموعتين مثلاً خلق كيانات متجانسة، من أجل بناء «اقتصاد وطني» صناعي قوي ومستقل، أو تحديث الرأسمالية في مصر. وإنما استهدفت، بشكل رئيسي، مراكمة الثروات من خلال برنامج صناعي محدود لإحلال جزء من الواردات، وتوسع كبير في التجارة والقطاع العقاري، وظلت المجموعتان تتنافسان حول الموارد والدعم السياسي حتى عام 1952.

كان من الضروري تقديم عرض شديد الاختصار للاقتصاد السياسي في مصر خلال فترة ما بين الحربين، أولاً لتوضيح طبيعة العلاقات الاقتصادية قبل 1952، وثانيًا لتوضيح أنه خلال ثلاثة عقود من الاستثمار في القطاعات المربحة والآمنة، ظل قطاع البترول خارج اهتمام رأس المال المحلي.

فقد ظلت كل مراحل الصناعة منذ نشأتها عام 1910 وحتى نهاية الأربعينيات، بيد شركة آبار الزيوت الإنجليزية فقط، باستثناء شركة لتوريد منتجات البترول استثمر فيها عبود، من أجل توفير احتياجات مشروع خطوط النقل العام الذي نفذه في القاهرة،[48] ومعمل تكرير البترول الحكومي في السويس، الذي أُنشئ عام

46- IBID
47- IBID
48- IBID

1922، وكان نشاطه قاصرًا على تكرير بترول الإتاوة[49] وإمداد المصالح الحكومية بما تحتاج إليه من المواد البترولية بأسعار مناسبة،[50]

الطريق غير المكتمل بين قلعة كاسيل وقصر عبود

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأت السياسة الاقتصادية في مصر مرحلة جديدة من إعادة التنظيم في ظل التغلغل الأمريكي الذي حاول أن يحل محل النفوذ الإنجليزي المتراجع. أدرك عبود، وغيره، ذلك التدخل المتزايد من السفارة الأمريكية ورأس المال الأمريكي، وحاول أن يوظف تلك التغيرات لصالحه.[51] وبفضل نفوذه الذي زاد بقوة في حزب الوفد والحكومة في تلك الفترة، وانتصاره على منافسيه، نفذ في النصف الثاني من الأربعينيات وأوائل الخمسينيات عددًا من المشاريع الصناعية الكبيرة مع شريكه الأمريكي الجديد فردريك بوب، بعدد من القروض التي حصلوا عليها بعد مفاوضات ناجحة مع بنك الصادرات والواردات الأمريكي (EXIM Bank).[52]

وبمساعدة الشركات الأمريكية أيضًا، تمكنت الدولة في نهاية الأربعينيات من إطلاق مشروع يستهدف التوسع في تكرير المواد البترولية، بعد اكتشاف آبار جديدة في سيناء عامي 1947 و1948 (ستة آبار في رأس مطارمة عُثر على البترول في ثلاثة منها). واستنادا إلى قانون 1948، حولت الحكومة معمل السويس إلى شركة مساهمة استحوذت فيها على نسبة 51%، وأُسند إليها مد خطوط الأنابيب وإنشاء مستودعات التخزين بجانب نشاط التكرير[53].

لقد أوقفت شركة آبار الزيوت الإنجليزي نشاطها في مصر فور صدور قانون 1948، اعتراضًا على سياسات البترول الجديدة التي يتعاظم فيها الدور المصري، قبل أن تبدأ الشركة الحكومية الجديدة في ممارسة نشاطها. إلا أن الولايات المتحدة، في حربها على النفوذ بالشرق الأوسط، كانت تدعم في ذلك الوقت تمصير النفط في

49 بترول الإتاوة هو النسبة التي تحصل عليها الحكومة من إنتاج البترول أو ما يعادلها من أموال، وكانت تمثل 7.5% من الإنتاج قبل 1948.

50- رشيق حسين زكي، 1966. قصة البترول في مصر (4)، من 1952 إلى 1956. مجلة البترول، السنة الخامسة، العدد الأول يناير - فبراير 1966. صفحة 53 - 55.

51- Vitalis.R, 1995. When Capitalists Collide: Business conflict and the end of empire in Egypt. University of California Press. P, 109.

52- Vitalis.R, 1995. When Capitalists Collide: Business conflict and the end of empire in Egypt. University of California Press. P, 77.

53- رشيق حسين زكي، 1966. قصة البترول في مصر (4)، من 1952 إلى 1956. مجلة البترول، السنة الخامسة، العدد الأول يناير - فبراير 1966. صفحة 53 - 55.

مـصر، كـما يظهـر مـن التعـاون الأمريـكي في مـشروع التكريـر. وهـو توجـه لقى انتقـادًا في الداخـل الأمريـكي آنـذاك، باعتبـار أن سياسـة التمصـير سـتدعم تدخـل الدولـة في الاقتصاد عـلى حسـاب المسـتثمرين. لكـن في الواقـع لم تكـن الولايـات المتحـدة تنـاصر اقتصـادًا دولاتيًـا، بقـدر مـا كانـت تحـاول أن تفتـح الطريـق أمـام الـشركات الأمريكيـة للدخـول إلى سـوق البـترول بمسـاعدة مسـتثمرين محليـين لمزاحمـة المحتكريـن البريطانيـين.[54]

وبعـد سـنوات قليلـة مـن المواجهـة المحتدمـة مـع المسـتثمرين البريطانيـين بسـبب قانـون 1948، وقـع انقـلاب 1952، وكـما أشرنـا في بدايـة الفصـل، فقـد كان عبـد النـاصر في سـنواته الأولى أميـل إلى تعزيـز موقـف المسـتثمرين الأجانـب، وهـو توجـه معاكـس آنـذاك للنزعـة القوميـة التـي طغـت عـلى البلـدان المنتجـة للنفـط في الـشرق الأوسـط.

جـاء هـذا التوجـه المرحـب بالأجانـب عـلى خلفيـة دعـم قـوي مـن السـفير الأمريـكي في القاهـرة جيفرسـون كوفـري[55] وقـت انقـلاب 1952. ولعـب السـفير الأمريـكي آنـذاك دورًا مهـمًا في دفـع حكومـة عـلي ماهـر إلى إحيـاء برنامـج «فـؤاد الأول»، الـذي أعدتـه حكومـة الوفـد عـام 1951 لتنميـة الاقتصـاد المـصري بتعـاون أمريـكي، ووافـق ماهـر عـلى إعـادة إحيـاء المـشروع، واسـتكمل محمـد نجيـب تنفيـذه مـن بعـده،[56] وبنهايـة عـام 1954، كان الأمريكيـون قـد أنفقـوا أكـثر مـن 40 مليـون دولار مسـاعدات للنظـام الجديـد، مـن أجـل تنفيـذ برنامـج إعـادة هيكلـة الاقتصـاد المـصري مـن خـلال برنامـج المسـاعدات «Point IV»، الـذي وفـرت عـن طريقـه حكومتـا ترومـان، وأيزنهـاور، الدعـم للنظـام الجديـد.

قـام سـاعتها تومـاس كابـوت، أحـد المسـئولين عـن برنامـج المسـاعدات الأمريـكي، بالضغـط مـن أجـل تعديـل قانـون الـشركات، وقانـون التعديـن، اللذيـن صـدرا قبـل الانقـلاب لتمصـير هـذه القطاعـات، إلى جانـب تعديـل قوانـين الضرائـب والأربـاح والجـمارك وغيرهـا لصالـح الاسـتثمار. وعـلى إثـر ذلـك اسـتثمرت الـشركات الأمريكيـة في عـدد مـن الصناعـات في مـصر.[57]

دعـم عبـد النـاصر كل هـذه التحـركات شـخصيًا. وأكـد عـلى أنـه «لا يمكننـا أن ننعـزل عـن العـالم ونرفـض الأيـدي التـي تمتـد لنـا بالمسـاعدة لظننـا بـأن تلـك المسـاعدة تخفـي وراءهـا أهدافًـا أخـرى، لقـد حـدث ذلـك مـن قبـل لأننـا نحـن مـن سـمحنا بحدوثـه».

54- Vitalis.R, 1995. When Capitalists Collide: Business conflict and the end of empire in Egypt. University of California Press. P, 106.

55- Vitalis.R, 1995. When Capitalists Collide: Business conflict and the end of empire in Egypt. University of California Press. P, 88.

56- Vitalis.R, 1995. When Capitalists Collide: Business conflict and the end of empire in Egypt. University of California Press. P, 104.

57- IBID.

في هـذا السـياق تـم توقيـع اتفـاق 1954 مـع شركـة آبـار الزيـوت الإنجليزيـة، التـي كسـبت الجولـة ونجحـت في العـودة إلى نمـط مـا قبـل قانـون 1948 كاملًا، عـلى أسـاس وعـد مـن الشركـة بحفـر آبـار إضافيـة إذا مـا أعيـد إليهـا حقـوق الاسـتغلال السـابقة عـلى صـدور القانـون[58].

عبـود بـدوره كان يحـاول التكيـف مـع النظـام الجديـد، الـذي كان يـردد خطابًـا يؤكـد عزمـه عـلى القطيعـة التامـة مـع النظـام القديـم ورمـوزه، وبـات يطمـح -عبـود- في الدخـول إلى صناعـة النفـط بمراحلهـا المختلفـة. حـاول الحصـول عـلى حصـة مـن مـشروع التوسـع في تكريـر المـواد البتروليـة، الـذي أحيـاه النظـام الجديـد عـام 1953، لكـن قوبـل طلبـه برفـض قاطـع،[59] وبعدهـا بفـترة قصـيرة، عـام 1954، بـدأ عبـود مفاوضـات مـع المسـتثمر الأمريـكي ألتـون جونـز صاحـب شركـة البـترول الأمريكيـة العملاقـة «Cities Service» للحصـول عـلى نصيـب يقـدر بـ10% مـن شركتـه، التـي منحهـا النظـام الجديـد -هـي و«Continental Oil» امتيـازات سـخية للتنقيـب عـن النفـط في الصحـراء الغربيـة، للضغـط عـلى «شـل» البريطانيـة وشريكتهـا «بريتيـش بيتروليـام»[60]. غـير أن اتفـاق عبـود مـع جونـز لم يكتمـل، ولاحقًـا انسـحبت الشركتـان مـن الأراضي المصريـة عـام1957، بعـد فشـل جميـع محاولاتهـما في العثـور عـلى البـترول في الصحـراء الغربيـة.

ورغـم تقليـل فيتاليـز مـن جديـة عبـود في صناعـة البـترول،[61] إلا أنـه بإمعـان النظـر في تتابـع الأحـداث حتـى منتصـف القـرن العشريـن، يمكـن القـول أن محاولـة تمصـير صناعـة البـترول بـالأدوات القانونيـة لم تبـدأ بجديـة إلا بعـد نمـو طمـوح لـدى رأس المـال الصناعـي المـصري، متمثـلًا في عبـود، في الاسـتثمار في قطـاع البـترول. هـذا الطمـوح الناتـج عـن مراكمـة ثـروات ضخمـة عـبر ثلاثـة عقـود مـن الاسـتثمار في قطاعـات أكـثر أمنًـا. فمـن الواضـح أن عبـود قـد أصبـح بإمكانـه في الخمسـينيات أن يتحمـل الكُلفـة المرتفعـة وخطـورة البحـث والاستكشـاف، ولـو بحصـة صغـيرة.

وبفضـل دعـم الجانـب الأمريـكي، الـذي طمـح في أن يحـل محـل بريطانيـا بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة، تطلـع رأس المـال المـصري إلى المشـاركة في محاولـة كـسر الاحتكار البريطـاني. سـاعده عـلى ذلـك منـاخ إقليمـي ودولي تتحـرك فيـه الـدول المنتجـة للنفـط في نفـس المسـار.

58- نفس المصدر السابق

59- Vitalis.R, 1995. When Capitalists Collide: Business conflict and the end of empire in Egypt. University of California Press. P, 106.

60- Vitalis.R, 1995. When Capitalists Collide: Business conflict and the end of empire in Egypt. University of California Press. P, 107.

61- Vitalis.R, 1995. When Capitalists Collide: Business conflict and the end of empire in Egypt. University of California Press. P, 109.

الانتقال إلى عصر سيطرة الدولة

بعد العدوان الثلاثي عام 1956، والمواجهة المفتوحة لناصر مع بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، على إثر قرار تأميم قناة السويس، بدأ عصر جديد تمامًا في صناعة البترول المصرية، استمر حتى عام 1970، وتميز بسيطرة الدولة عليها. وسنلقي أولاً نظرة على مفارقات المرحلة، والدور الذي لعبته في تأميم الصناعة.

في مؤتمر البترول العربي الرابع الذي عقد في الفترة من 5 إلى 12 نوفمبر عام 1963، أي قبل أربعة أشهر فقط من تأميم صناعة البترول في مصر في مارس 1964، دعا الشيخ الطريقي،[62] الذي حضر المؤتمر لأول مرة ممثلًا عن «أوبك»، إلى تأميم البترول في الأقطار العربية وغيرها من الأقطار المنتجة. وأكد على أن «البلاد العربية ليست في حاجة للكشف عن موارد جديدة، وأن فيها من الاحتياطي الثابت ما يكفي العالم ستين سنة، وأنها تتمتع حاليًا بالخبرة الكافية في ميادين التكرير والتسويق». واستشهد الطريقي بقدرة مصر على تحمل مسئولية قناة السويس بنجاح بعد تأميمها.[63]

رفضت مصر دعوة الطريقي في المؤتمر، وبحسب مقال نُشر في مجلة البترول الحكومية في نفس العام، اعترضت مصر على الدعوة إلى التوقف عن البحث والاستكشاف، ووصفت دعوات التأميم بالتطرف: «برغم أنها تنم عن حساسية الوعي العربي وحتمية الوحدة العربية باعتبارها الطريق الوحيد لحل القضايا المشتركة». وأضاف المقال بأن الدعوة إلى تأميم النفط تؤكد على مدى الاعتدال والواقعية التي انتهجتها مصر في اتفاقياتها التي عقدتها مع الشركات الأجنبية.

لكن العقلانية المصرية في التعامل مع الدعاوى القومية لتأميم النفط لا تعني أن شهر العسل مع المستثمرين الأجانب، الذي بدأه الضباط الأحرار في سنواتهم الأولى من الانقلاب، كان مستمرًا إلى ذلك الحين.

كانت شركة آبار الزيوت الإنجليزية قد نجحت في فرض رغبتها في اتفاق 1954 كما أوضحت في الجزء السابق، إلا أن هذا الحال لم يستمر لوقت طويل. فبعد العدوان الثلاثي، تم فرض الحراسة على الشركة الإنجليزية وتعيين المهندس محمود يونس[64] حارسًا خاصًا عليها[65].

62- عبد الله بن حمود الطريقي أول وزير بترول سعودي ومؤسس منظمة أوبك مع وزير البترول الفنزويلي.

63- محمد محمود عفيفي، 1962. أضواء على مؤتمر البترول العربي الرابع. مجلة البترول، العدد الأول والثاني، يناير وإبريل 1964.

64- مهندس محمود أحمد يونس، مهندس مصري وواحد ممن هندسوا عملية تأميم قناة السويس، وأصبح مديرًا لها بعد التأميم.

65- رشيق حسين زكي، قصة البترول في الجمهورية العربية المتحدة من 1956 إلى 1967. مجلة البترول.

وفي 20 يوليه 1957، عقد اتفاق بين وزير الصناعة، والمهندس محمود يونس، بصفته حارسًا على شركة آبار الزيوت، تناول مسألة تحديد أسعار المواد البترولية وإلغاء اتفاقية سنة 1954،[66] وشمل الاتفاق أيضًا قيام هيئة البترول بشراء المنتجات المُكررة المملوكة للشركة بالحد الأدنى من السعر العالمي.

وفي 1 مارس 1959، عقدت اتفاقية أخرى بين الحكومة المصرية وآبار الزيوت، مثل الحكومة المصرية فيها الاقتصادي عبدالمنعم القسيوني، الذي شغل منصب وزير المالية والاقتصاد من 1954 إلى 1968، تدفع بموجبها آبار الزيوت 2.1 مليون جنيه مصري إلى الحكومة كتسوية نهائية لجميع الحسابات بين الطرفين من أجل رفع الحراسة.[67] ولم تُرفع الحراسة عن الشركة إلا عام 1961 بعد تغيير مهم سيأتي ذكره في السطور اللاحقة.

يعد القسيوني نفسه من مفارقات هذه الفترة، فالاقتصادي الذي شغل منصب وزير المالية والاقتصاد لمدة 14 عامًا من عمر النظام القومي الاشتراكي الذي أسسه عبد الناصر، قد شغل منصب الممثل الفني لصندوق النقد الدولي في البنك الأهلي المصري مباشرة قبيل توليه الوزارة. وهو نفسه صاحب الدور البارز في رسم السياسة الاقتصادية في عهد السادات، بعد أن أصبح رئيسًا للمجموعة الاقتصادية، ونائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية في 1976، وهو من هندس بنفسه قرارات رفع أسعار السلع الرئيسية التي تسببت في أحداث 18 و19 يناير 1977 ودافع عنها حتى وفاته.[68]

تلك الفترة القصيرة بين الاتفاقيتين -1954 و1959- هي بلا شك واحدة من أهم الفترات التاريخية في عمر صناعة البترول في مصر، إن لم تكن أهمها على الإطلاق. لقد أسست تلك الفترة لعهد جديد من الاقتصاد السياسي في صناعة البترول، أصبحت فيه الدولة الناصرية صاحبة اليد العليا في مختلف قطاعاته.

وسوف نستعرض هنا بعضًا من أهم محطات سيطرة الدولة الناصرية على قطاع النفط:

أولًا، صدر القانون رقم 135 لسنة 1956 بإنشاء هيئة عامة للبترول بالمسئوليات الآتية[69]:

1- وضع التخطيط العام لتأسيس المنشآت البترولية وتنفيذ وإدارة كافة المنشآت البترولية في جميع أنحاء الجمهورية.

66- نفس المصدر السابق.

67- نفس المصدر السابق.

68- الأهرام الاقتصادي، مايو 2015. الدكتور عبدالمنعم القسيوني http://ik.ahram.org.eg/News/3738.aspx

69- أعداد مختلفة من مجلة البترول في الستينيات والسبعينيات

2- استيراد كافة احتياجات البلاد من البترول الخام وتصدير الفائض ووضع مواصفات المنتجات البترولية المحلية والمستوردة.

3- إبداء الرأي مقدمًا في تراخيص البحث عن البترول واستغلاله وكذلك اتفاقيات مرور أنابيب البترول والمساهمة بوضع هذه الاتفاقيات.

4- الإشراف الفني على نشاط الشركات البترولية.

5- دراسة وتوجيه ومراقبة نشاط جميع شركات البترول ومراجعة حساباتها.

6- القيام بعمليات البحث عن المواد البترولية وإنتاجها وتكريرها وشرائها وبيعها ونقلها وتوزيعها.

7- شراء وإدماج الهيئات العامة والخاصة التي تزاول أعمالًا شبيهة بأعمالها.

ثانيًا: أُنشئت الشركة العامة للبترول عام 1957، كـ«أول شركة بترول وطنية» تعمل في مجال البحث عن البترول وإنتاجه، برأسمال قدره مليون جنيه، ونجحت الشركة في اكتشاف حقلي بكر وكريم في الصحراء الشرقية عام 1958.[70]

ثالثًا: أُنشئت الشركة الشرقية للبترول كـ«أول تعاون بين رأسمال وطني وأجنبي» (شركة سايبم الإيطالية) بإجمالي رأسمال 100 ألف جنيه،[71] ونجحت لاحقًا في اكتشاف حقل بلاعيم، أول حقل بحري في تاريخ البترول المصري.

رابعًا: في يونيو 1957، أفتُتح أول معمل لتكرير البترول يتبع الشركة المصرية لتكرير البترول في الإسكندرية التي تأسست عام 1954، برأسمال قدره 500 ألف جنيه، ثم زاد إلى 1.5 مليون جنيه، وساهم في رأسمال الشركة كل من المؤسسة الاقتصادية (49.3%) وهيئة قناة السويس (10%) والجمعية التعاونية للبترول (13.3%) وشركة كاليفورنيا تكساس-كالتكس (13.3%) وقد بلغت كفاءة معمل التكرير 250 ألف طن سنويًا في 1957، وعُدل اسم الشركة لاحقًا إلى شركة الإسكندرية للبترول[72].

حدث تغيير آخر مهم في تلك الفترة، أشرنا إليه سابقًا، وربما يكون قد شكَّل ضغوطًا على النظام المصري في اتفاقه مع آبار الزيوت عام 1954، فقد انسحبت من السوق المصرية عام 1958 شركة صحاري البترول الأمريكية (أنشأتها الشركتان الأمريكيتان Citiesserviceو Continental Oil) التي كانت تبحث عن البترول في الصحراء الغربية، بعد أن حفرت تسع آبار منذ بدء عملها، وُجدت جميعها جافة.[73]

70- أعداد مختلفة من مجلة البترول في الستينيات والسبعينيات

71- أعداد مختلفة من مجلة البترول في الستينيات والسبعينيات

72- أعداد مختلفة من مجلة البترول في الستينيات والسبعينيات

73- أعداد مختلفة من مجلة البترول في الستينيات والسبعينيات

وقبل تأميم آبار الزيوت الإنجليزية، تم رفع الحراسة عنها، بعد أن خضعت في 2 يوليه عام 1961 إلى أحكام القانون رقم 118 لسنة 1961، الذي فرض مساهمة الحكومة في الشركة بحصة قدرها 50%. وفي 20 ديسمبر من نفس العام صدر القرار رقم 53 بالترخيص للشركة بالاستمرار في العمل كشركة مساهمة مصرية تحت اسم «شركة النصر لآبار الزيوت». وبالإضافة إلى القرارين، أُعيد في نفس العام تأسيس الهيئة العامة للبترول لتصبح «المؤسسة المصرية العامة للبترول»، وضُم إليها عند تأسيسها الشركات التالية[74]:

1- شركة النصر لآبار الزيوت.
2- معمل تكرير البترول الحكومي وإدارة خطوط الأنابيب.
3- شركة الإسكندرية للبترول (المصرية لتكرير البترول سابقًا).
4- الشركة العامة للبترول.
5- الشركة الشرقية للبترول.
6- شركة السويس لتصنيع البترول.

بعد رحيل الشركات الأمريكية وتأميم شركة آبار الزيوت، أصبحت الشركات المذكورة في الفقرة الأخيرة هي الشركات المسيطرة على القطاع آنذاك، بجانب الشركة العربية للتوزيع في 1963.

وأخيرًا، في 24 مارس 1964 صدر القانون رقم 137 بإخضاع ما تبقى من شركة آبار الزيوت الإنجليزية إلى التأميم الكامل، وتغيير اسم شركة «النصر لآبار الزيوت» إلى شركة «النصر للبترول»، وفُصلت أنشطة البحث والإنتاج من النصر لآبار الزيوت لتنتقل إلى الشركة العامة للبترول. وتم إدماج «شل» للنقل و«شل» لتوزيع الكيماويات (أنشطة النقل والتوزيع) في الشركة العربية للتوزيع، لتصبح شركة مصر للبترول.

لكن التعاون مع الشركات العالمية في مجال الاستخراج ظل مستمرًا. ففي 1964 وُقِعت أربعة عقود للبحث عن البترول مع ثلاث شركات عالمية: الأول مع مؤسسة «إيني» الإيطالية، ويشمل منطقة الدلتا؛ والثاني مع شركة «فيليبس» الأمريكية، وشمل مناطق برج العرب ومطروح وفاغور في الصحراء الغربية؛ والثالث والرابع مع شركة «بان أمريكيان»، ويشملان منطقة عجيلة بالصحراء الغربية وخليج السويس. واشتركت جميع تلك العقود في[75]:

1- حصول رأس المال الوطني على النصيب الأكبر في الأرباح (75%).

74- أعداد مختلفة من مجلة البترول في الستينيات والسبعينيات
75- أعداد مختلفة من مجلة البترول في الستينيات والسبعينيات

2- تأمين رأس المال الوطني من أية مخاطرة.

3- تفضيل كل ما هو وطني (العمالة والسلع الاستهلاكية على سبيل المثال).

4- الإشراف الكامل عن طريق الاشتراك المتكافئ في الإدارة والرقابة الكاملة على المصروفات.

وجدير بالذكر أنه طبقًا لنظام ما قبل 1952، الذي حاول النقراشي تغييره في 1948، كانت الحكومة تحصل فقط على إتاوة قدرها 7.5% بدون أي نصيب من الأرباح (في صورة ضرائب على الأرباح) أو أية درجة أو نوع من التدخل أو الإشراف على أي من مراحل الصناعة.

ولقد استمرت السياسة الاقتصادية للبترول حتى نهاية عصر عبد الناصر بهذا التنظيم الذي سيطرت الدولة على مفاتيحه، وعلى نحو نصف رأس المال المُستثمَر والأرباح.

قوى اجتماعية صاعدة وعصر جديد يتشكل

بجانب الصراعات والتحالفات التي شكلت الحياة السياسية والاقتصادية من أعلى في مصر خلال النصف الأول من القرن العشرين، كان هناك مستوى آخر من التحولات الجذرية، لكن البطيئة، تحدث من أسفل في التركيبة الاجتماعية والديموجرافية خلال نفس الفترة، وسوف تساهم تلك التحولات في تشكيل مستقبل مصر في منتصف القرن.

يستعرض عصام الخفاجي، في تحليله للتغيرات التي حدثت في البنى الاجتماعية والتركيبة الديموجرافية لدول المشرق قبل فترات التحولات العنيفة في منتصف القرن العشرين،[76] موجات الهجرات الداخلية للفلاحين المعدمين من ريف مصر إلى القاهرة والإسكندرية، بحثًا عن فرص لحياة أفضل من تلك التي عاشوها في ظروف تشبه ظروف الأقنان. وتركز هؤلاء المهاجرون بكثافة في أطراف المدينتين، الأحياء الشرقية، والجنوبية الشرقية، والجنوبية الغربية في الإسكندرية، وأحياء في أقصى جنوب الجيزة، والقاهرة القديمة، ومناطق أخرى مثل الخليفة وشبرا الخيمة وبولاق. ولقد عمل المهاجرون الجدد وأبناؤهم في مهن بعينها، لم يكن يعمل بها فقراء المدن الأصليين، الأقل فقرًا والأكثر حظًا في التعليم. كما نزع أبناء كل قرية أو جماعة عرقية/ دينية إلى ممارسة العمل ذاته، «لدعم بعضهم البعض أو لأن المعلومات عن فرص العمل

76- الخفاجي، عصام. 2013. ولادات متعسرة، العبور إلى الحداثة في أوروبا والمشرق. حقوق النسخة العربية للهيئة العامة المصرية للكتاب والمركز القومي للترجمة.

القليلة المتوافرة كانت تنتقل شفاهًا».[77] فعلى سبيل المثال: تركز المهاجرون من قرية مشا في أسيوط في العمل كحمالين؛ وعمل أبناء قرية دير البقر في محافظة الغربية في قيادة السيارات المنزلية في القاهرة؛ أما عمال البناء في قطاع العقارات، الآخذ بالتوسع بعد الاستثمار الكثيف في المجتمعات العمرانية الجديدة، فقد جاءوا من قرية ترسا في الجيزة؛[78] إلخ. هذا بالتأكيد بالإضافة إلى الصورة التي عكستها السينما المصرية لأبناء النوبة، الذين يعملون بوابين وخدم وطهاة. كانت الدولة أيضًا قد بدأت بعد الاستقلال في تمصير الجهاز الحكومي وتوسيعه، وبالأخص توسيع أجهزتها العسكرية وشبه العسكرية. ورأى أبناء المهاجرين الفقراء في التطوع في المراتب الدنيا من الوظائف العسكرية وشبه العسكرية، فرصة للترقي الاجتماعي وكسب الاحترام، هي وعدد من المهن الجديدة التي تتطلب اكتساب مهارات، ما كان أيضًا السبب في انحدار أوائل عمال النفط من أبناء تلك الجماعات.[79]

من هؤلاء المهاجرين أيضًا، تشكلت نواة الطبقة العاملة المصرية. لكن هؤلاء العاملين في قطاع الصناعة كانوا أقل كثيرًا، نظرًا لنمو القطاع البطئ، وتركيز التحالفات الاقتصادية المسيطرة، كما أشرنا سابقًا، على مراكمة الثروات من الأنشطة التجارية والعقارية والاستثمار في الخدمات العامة.

لقد ساهم بطء نمو القطاع الصناعي، في حالة الركود التي عانتها مصر حتى الحرب العالمية الثانية. وجعل عملية مراكمة الثروات الجارية آنذاك لا تنعكس على حالة الفقر التي يعانيها غالبية السكان، حيث لم يرتفع متوسط الدخل السنوي من بداية القرن العشرين حتى الخمسينيات إلا بمتوسط 0.1%[80].

أدت موجات الهجرة إلى تغيرات جذرية في تركيبة القاهرة والإسكندرية، وسيطرت علاقة احتياج واحتقار متبادل على الحياة في المدينتين اللتين جمعتا طبقتين شديدتي التباعد عن بعضها البعض.

ويوضح الخفاجي:

«لقد كان تنظيم تلك المدينة/ النواة، التي ظل عدد نفوسها لا يتجاوز مئات الألوف حتى الثلاثينيات في أقصى تقدير، قائمًا على أن لكل من الأغنياء، وكذلك الفقراء الذين يخدمونهم، أحياءه السكنية، وعاداته وتقاليده المشتركة، ولهجته المميزة، وآليات تضامنه، وروابط تواصله غير الشخصية. فالمدينة القديمة كانت مركز تفاعل بين، وضمن، جماعات أدركت أن -على الرغم من والحسد والغيرة

77- الخفاجي، عصام. 2013. ولادات متعسرة، العبور إلى الحداثة في أوروبا والمشرق. حقوق النسخة العربية للهيئة العامة المصرية للكتاب والمركز القومي للترجمة. الفصل السادس، جذور التغيير: الاقتصاد السياسي لثورات المشرق. ص 345 - 414.

78- نفس المصدر السابق.

79- نفس المصدر السابق.

80- نفس المصدر السابق.

والتنافس التي تنظر بها الواحدة إلى الأخرى، وبرغم نظام العزل لهذه الجماعة والاحتواء لتلك- كلاً منها تحتاج إلى الأخرى وتعتمد عليها من أجل ديمومة نمط عيشها. ولعل هذا ما يفسر الأسباب التي جعلت الحضريين «الأصليين» فقيرهم وغنيهم، مسلميهم ومسيحييهم ويهودهم، عربيهم وغير عربيهم، يتعاملون مع المهاجرين بلا أي تعاطف. كانوا جميعًا بحاجة إليهم، لكنهم توحدوا في النظر إليهم باحتقار، والنظر إليهم كجنس أدنى محاولين عزلهم في جيوب تُبقي آثارهم على الحياة الاجتماعية والثقافية في حدها الأدنى.

المهاجرون بدورهم لم يكن بوسعهم تفسير تعددية الحياة الحضرية التي ينعم بها أفراد من قوميات أو مذاهب مختلفة، فضلاً عن ثرواتهم ومراكزهم الاجتماعية، إلا بكون هؤلاء عملاء لعدو أجنبي، أو بأنهم أنفسهم أجانب يتآمرون لحرمان أهل البلاد الأصليين من التمتع بثرواتهم. فكان مصدر الشر كله في أعينهم هو سيطرة المصالح الأجنبية والغربية على الحياة الحضرية، فمن الطبيعي، وفي هذه الحالة، أن تتمفصل المظالم التي شعر بها المهاجرون في خطاب سياسي مفرط في قوميته وفي تقديسه للدولة كمخلص لتلك الشرور». (عصام الخفاجي، 2013. مع بعض التلخيص بما لا يخل بمضمون الفكرة المطروحة).

كما يشير الخفاجي إلى نوع آخر من المهاجرين الأكثر تأثيرًا في مستقبل مصر، جاءوا من أصول مختلفة، حيث كانوا من أبناء ملاك الأراضي الصغار، أو الحرفيين، أو أبناء فلاحين ميسورين، جاءوا إلى المدينة للبحث عن فرص أفضل وتعليم أعلى، وهم من شكلوا فيما بعد القيادات التي رأت فيها جماهير الفقراء أملهم في إنهاء النظام القائم وإحداث التغير. اشترك هؤلاء في الاستفادة من توسع جهاز الدولة وتغير دورها، فبجانب التوسع العددي الذي انعكس في ارتفاع حصة بند الأجور في الميزانية من 17% في 1913 إلى 42% في الثلاثينات،[81] تبنت الدولة الوطنية تمويل وإدارة نظام تعليم قائم على تدريس مناهج موحدة.[82] واستطاع عدد من أبناء الطبقات الوسطى، الذين حصلوا على قدر جيد من التعليم، أن يُصبحوا ضباطا في الجيش، وهي مهنة لم يكن يميل إليها أبناء العائلات الثرية في ذلك الوقت، وكانوا «ينظرون إليها بازدراء»،[83] وهو ما يفسر سيطرة الطبقة الوسطى والطبقات الأدنى على تشكيل الأجهزة العسكرية،[84] ومن هؤلاء تشكلت قيادة الضباط الأحرار.[85]

81- نفس المصدر السابق.

82- نفس المصدر السابق.

83- نفس المصدر السابق.

84- نفس المصدر السابق.

85- كان جمال عبد الناصر ابن ساعي بريد، ونائبه عبدالحكيم عامر ابن عائلة فلاحية ثرية لكنها لم تملك إقطاعيات، وكان والد أنور السادات كاتبًا في الجيش، أما زكريا محيي الدين فكان من عائلة ملاك أرض متوسطين. (عصام الخفاجي، 2013).

إذن لم تكن تلك الفئة -أبناء الطبقات الوسطى- الضحية المباشرة لحالة الفقر التي فرضتها سيطرة تحالفات كبار ملاك الأراضي والتجار على الحياة السياسية والاقتصادية. ولم يعانوا بشكل مباشر من الاستغلال والإذلال الذي مارسته الطبقة المحتكرة على فقراء المهاجرين.[86] لكنهم رغبوا في مزيد من الصعود الاجتماعي، وعانوا في نفس الوقت أيضًا من إذلال الاستعمار البريطاني، ووقفت سيطرة واحتكار طبقة الملاك عقبة في سبيل فرصهم في الترقي الاجتماعي والسياسي.[87]

ساعدت هذه الفئة الأخيرة من مهاجري الريف على تبلور عاملين أساسين لعبا الدور المهم في إحداث التغيير، وهما بحسب الخفاجي: تشكل نواة قادرة على إحداث التغيير؛ وتشكل خطاب سوف تتبناه الفئة الأوسع. هكذا أصبح التغيير ممكنًا بفضل:

«وجود مجموعة صاعدة اقتصاديًا ترى أن إمكانية تكرار هذا الصعود على المستويين السياسي والاجتماعي مغلقة بسبب احتكار النخبة القائمة لهذين المستويين. ولنضف شرطًا ثالثًا مفاده أن على الجماعة الصاعدة، المؤهلة للقيام بالتغيير، أن تكون قادرة على طرح آمالها بتعابير أيديولوجية تجذب غالبية السكان، لا مجرد أعضاء الجماعة. وبديهي أن القدرة على طرح مصالح خاصة، كما لو كانت مطالب وطنية عامة، ليست مجرد عملية تلاعب أيديولوجي تقوم بها الجماعة، فلكي يكون التغيير الاجتماعي-السياسي ذا قدرة على الديمومة، لا بد له من أن ينتج فوائد لفئات اجتماعية غير الفئة التي تسعى إلى السيطرة والتغيير».[88] (عصام الخفاجي، 2013. مع بعض التلخيص بما لا يخل بمضمون الفكرة المطروحة).

ساهمت فترة التوتر قبل الثورة أيضًا في تشكيل لحظة الحسم عام 1952. فقد جاءت حركة الضباط الأحرار بعد «مظاهرات دامية عام 1946، وصدامات بين القوات البريطانية والجيش المصري في 1951 و1952، وبداية حرب عصابات معادية للبريطانيين في قناة السويس، واضطرابات عام 1951 التي أدت إلى حريق القاهرة».[89]

وأنتجت حالة الرخاء الاقتصادي التي تبعت الحرب العالمية الثانية، حالة من الشعور بالسخط، لأنه تزامن مع استمرار الفقر والبؤس. تشكلت، مع تلك العوامل جنبًا إلى جنب، فرصة ذهبية للفئات التي تحاول تحسين أوضاعها من خلال الاستيلاء على الحكم. واستطاع الخطاب الوطني أن يجمع بين أصحاب

86- الخفاجي، عصام. 2013. ولادات متعسرة، العبور إلى الحداثة في أوروبا والمشرق. حقوق النسخة العربية للهيئة العامة المصرية للكتاب والمركز القومي للترجمة. الفصل السادس، جذور التغيير: الاقتصاد السياسي لثورات المشرق. ص 345 - 414.

87- نفس المصدر السابق.

88- نفس المصدر السابق.

89- نفس المصدر السابق.

المصالح المختلفين، الذين تختلف أيضًا طموحاتهم في نوع التغيير ودرجته. فعلى الرغم من أن:

«النوع الثاني من المهاجرين الذين قُدر لهم أن يلعبوا أدوارًا بارزة، بل حاسمة في حياة المشرق السياسية والاقتصادية، تشاركوا في الكثير، فإن علينا التأكيد على الفوارق بينهم وبين الغالبية الساحقة من المهاجرين المعدمين والأميين الذين سيظلون على الهامش. فمع أن الممارسات والخيارات السياسية للأوائل تجاوبت بطرق عدة وبصور غير مباشرة مع آمال الأغلبية، فإنها لم تكن ممثلة لتلك الآمال بشكل تلقائي أو في كل الفترات. ولم يكن المهاجرون، وغير المهاجرين على السواء، متحمسين للحفاظ على الأوضاع القائمة، ومع أن كثيرًا من هؤلاء كانوا يطمحون إلى إسقاط تلك الأنظمة أو تغييرها جذريًا، فإن القدرة على التغيير لم تكن متاحة للجميع. ورغم أن النواة التي نجحت في إحداث التغيير عبَّرت بالفعل عن المرارات التي اعتملت في أنفس المهاجرين وأبناء الحضر تجاه الطبقات العليا، إلا أن عناصرها كانوا ذوي رؤى نابعة من أصولهم ميزتهم عن الآخرين.»[90] (عصام الخفاجي، 2013. مع بعض التلخيص بما لا يخل بمضمون الفكرة المطروحة).

لقد رغب الجميع في التغيير، بدرجات مختلفة من المعاناة والطموحات. ويُفسر الخفاجي الشكل النهائي الذي اتخذه النظام الجديد بالتباين الشديد في درجات المعاناة والطموح بين المجموعات الفاعلة، مختلفة الأدوار، في عملية التغيير السياسي والاجتماعي، حيث واجه النظام ضغطًا هائلاً من الفاعلين الاجتماعيين من أجل المزيد من التجذير لعملية التغيير الاجتماعي.[91]

«من هنا، فإن الانقسامات والصدامات العنيفة التي ميزت الفترة الثورية الأولى، وهي انقسامات وصراعات تعرفها في الواقع كل التغيرات الثورية في العالم، تعكس مؤشرات واضحة على اتفاق معظم الأطراف على إسقاط الأوضاع القائمة، وعلى شبه غياب تام للاتفاق على ما عدا ذلك: البرامج الثقافية والاجتماعية والاقتصادية المطلوب تنفيذها، وفوق ذلك كله نوع النظام السياسي المطلوب إقامته.» (عصام الخفاجي، 2013).

إذن، وحسب الخفاجي، فباستثناء الإصلاح الزراعي الذي هدف إلى تحسين أحوال الفلاحين المعدمين، «لم يدر في ذهن القادة الجدد إجراء أية تغييرات جذرية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي».[92] (عصام الخفاجي، 2013)

90- نفس المصدر السابق.

91- نفس المصدر السابق.

92- نفس المصدر السابق.

يمكـن إذن القـول: أن التحـولات التـي قـد تبـدو مرتبكـة ومتناقضـة داخـل قطـاع البـترول، والمتناقضـة أيضًـا مـع الخطـاب الـذي تبنـاه النظـام الجديـد، لم تكـن في حقيقـة الأمـر إلا تجليًـا لمرحلـة عـدم الاسـتقرار، وضبابيـة الرؤيـة، وعـدم نضـوج الأيديولوجيـة التـي يعـبر عنهـا القائمـون عـلى النظـام. وأن تحـولات قطـاع البتـزول لم تكـن بمعـزل عـن تحـولات مشـابهة في شـتى المجـالات، الثقافيـة، والسياسـية، والاجتماعيـة، والاقتصاديـة.

الوضـع النهـائي، هـو الآخـر، كان يعـبر عـن الجانـب الأخـير الـذي اختـار نظـام عبـد النـاصر أن يقـف فيـه، بعـد الضغـوط التـي واجههـا نتيجـة لتهريـب الأمـوال، الـذي هـدد اسـتقرار السـلطة. حيـث سـاعده التنافـس بـين القوتـين العظمتـين خـلال الحـرب البـاردة، الـذي نتـج عنـه سـخاء كل منهـما في تقديـم المسـاعدات إلى الحلفـاء المحتملـين، عـلى تحقيـق قـدر مـن الاسـتقرار[93].

التنظيـم الجديد بعـد الحرب العالمية الثانية
نشـأة «أوبك» .. أزمة 67 -73 .. صعود الدولة النفطية

بعـد انتهـاء الحـرب العالميـة الثانيـة، لفـت كل مـن جـون ماينـارد كينـز، وهـاري ديكسـتر وايـت، مهنـدسي نظـام بريتـون وودز، انتبـاه العـالم إلى ضرورة وجـود مؤسسـة دوليـة ثالثـة، إلى جانـب البنـك الـدولي وصنـدوق النقـد، مـن أجـل تنظيـم سـوق البـترول العالميـة، وعـدد آخـر مـن السـلع الاسـتراتيجية، خاصـة وأن تناطـح الـشركات البريطانيـة والأمريكيـة قـد وصـل إلى حـد الفـوضى. وبالفعـل اتفـق ممثـلا الدولتـين في أغسـطس 1944 عـلى تأسـيس «مجلـس البـترول الـدولي» بهـدف تنظيـم السـوق العالميـة وقطـع الطريـق عـلى حكومـات دول الـشرق الأوسـط، التـي بـدأ نفوذهـا الـدولي في التنامـي، وكذلـك فنزويـلا التـي سـعت في تلـك الفـترة إلى السـيطرة عـلى صناعـة النفـط في أراضيها، في محاولـة منهـا للاسـتفادة مـن الازدهـار الـذي حققتـه الحـرب.

لكـن لم يدخـل هـذا الاتفـاق حيـز التنفيـذ، ولا ليـوم واحـد. حيـث لم تتوقـف الحـرب بـين الـشركات الأمريكيـة والإنجليزيـة لفـرض السـيطرة عـلى بـترول الـشرق الأوسـط، ولم يتوقـف التسـابق بـين البلديـن لجعـل العملـة المحليـة لـكل منهـما هـي أداة التعامـل الرئيسـية في سـوق النفـط العالمـي، لتعزيـز موقفهـا كعملـة رسـمية للتبـادل التجـاري العالمـي.

في هـذا السـياق، اسـتمرت محـاولات بريطانيـا لمنـع توسـع النفـوذ الـدولاري في منطقـة الـشرق الأوسـط «الإسـترلينية»، وعزمـت عـلى زيـادة الإنتـاج غـير المكلـف مـن

93- نفس المصدر السابق.

تلك المنطقة، التي كانت تساهم فقط بـ7.5% من إنتاج النفط العالمي، حتى عام 1945.[94]

بدأ نصيب الشرق الأوسط من إنتاج وصادرات النفط في الزيادة خلال تلك الفترة، وزادت معه طموحات الحكومات المحلية في السيطرة. وسعى البريطانيون عن طريق إنتاج الشرق الأوسط قليل التكلفة إلى الهجوم على المنافس الأكبر في النفوذ الاستعماري، الولايات المتحدة، وفي عقر دارها، حيث بدأوا في تكثيف سياسات التصدير للسوق الأمريكي ذاته. هذا ما دفع الشركات الأمريكية للضغط على الكونجرس من أجل حماية أسعار البترول المحلي، وفرضت حكومة أيزنهاور في 1959 حدًا أقصى لواردات البترول بنسبة 9% من احتياجات السوق المحلية، الأمر الذي عزز قدرة الشركات الأمريكية على الاستمرار.[95]

ردًا على قرار حكومة أيزنهاور بالحد من الواردات، قامت السعودية وفنزويلا في 1960، وانضمت إليهما لاحقًا العراق، والكويت، وإيران، بتأسيس «منظمة الدول المصدرة للبترول» (OPEC)، التي بدأ معها تداعي تنظيم ما بعد الحرب العالمية الثانية الجديد، المتناحر في داخله، وتم التأسيس لمرحلة جديدة، أصبحت فيها اليد العليا لدول الشرق الأوسط وفنزويلا المُنتجة. وفي أوائل 1961 انضمت قطر للمنظمة، وتبعتها ليبيا، ثم إندونسيا.[96]

حاولت دول أوبك بعد نشأة المنظمة أن تعمل على زيادة عائداتها من أرباح البترول بزيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة قيمة الضريبة المحصلة من أرباح الشركات. غير أنه طوال الفترة ما قبل منتصف الستينيات، لم يكن هناك ما يسمى بـ«سعر السوق» للبترول الخام تحدده عوامل العرض والطلب في السوق العالمية، وتحدد بالتالي الضريبة على أساسه. وبالتالي واجهت الدول المنتجة صعوبة في زيادة إيراداتها الضريبية، حيث تحكمت الشركات الاحتكارية في حجم الضريبة التي تدفعها للدول المنتجة عن طريق ما سمى بـ«السعر المعلن»، الذي كانت تحدده الشركات فيما بينها وتدفع على أساسه للدول المنتجة ضريبة 50% على البرميل. وما ساعد الشركات على التحكم في ذلك النمط من التسعير، أن إنتاج النفط الخام كان يتحرك إما بين شركة الاستخراج والتكرير التابعة لنفس الشركة، أو بين شركات الاستخراج والتكرير التابعة لنفس المجموعة الاحتكارية.

94- Mitchell, T. 2011. Carbon Democracy, Political Power in The Age of Oil. Chapter,5. Fuel economy. P, 109 - 142.

95- IBID.

96- محمد محمود عفيفي، 1962. أضواء على مؤتمر البترول العربي الرابع. مجلة البترول، العدد الأول والثاني، يناير وإبريل 1964.

بعد قرار أيزنهاور، خفضت الشركات السعر المعلن من أجل تخفيض مدفوعات الضرائب، وردًا على إنشاء أوبك، قامت بتثبيته عند الحد المنخفض. وفي 1960 كانت الشركات تنتج بترول الشرق الأوسط بتكلفة 10 سنتات للبرميل بنسبة 20% عائد على رأس المال المستثمر لكل برميل، وبخلاف ذلك العائد، كانت تحقق ربحًا يساوي 68 سنتًا على كل برميل عند بيعه.[97]

سيطرت فترة باردة على المواجهة امتدت حتى إغلاق قناة السويس في 1967، لم تحقق فيها الدول المنتجة أي نجاح بسبب استمرار تراجع الطلب العالمي. وتراجعت قيمة عائداتها بسبب عدم مواكبة السعر المعلن للتضخم، وبقيت الأوضاع في صالح الشركات. ثم كان إغلاق قناة السويس بمثابة بداية واحدة من أهم المحطات في تاريخ صناعة النفط العربية.

لكن، بطبيعة الحال لم يخدم ارتفاع الأسعار الناتج عن غلق القناة في البداية إلا دول غرب القناة، وعلى رأسها ليبيا، والبترول الأمريكي والفنزويلي، على حساب دول شرق القناة. فارتفعت صادرات ليبيا بحوالي 300 ألف برميل يوميًا. لتقفز من 80.9 مليون طن في 1967 إلى 121.9 مليون طن في 1968، بنسبة زيادة حوالي 50%. واستمرت في الارتفاع حتى وصلت إلى 155.9 مليون طن في عام 1970. كما ارتفع الإنتاج من 82.1 مليون طن عام 1967 إلى 156.2 مليون طن عام 1970.

على الجانب الآخر، اتجه جزء كبير من طلب أسواق أوروبا الغربية إلى الولايات المتحدة وفنزويلا، فنتج عن هذا التحول في الطلب زيادة السعر المعلن في الولايات المتحدة بمقدار 7 سنتات للبرميل.[98] استطاعت ليبيا، التي كانت أكبر المستفيدين من إغلاق القناة، أن تظفر بمعدل ضريبة 55% من الشركات الأمريكية والإنجليزية المسيطرة على نفطها، عام 1970. وللمرة الأولى استخدمت الأداة التي برع الأمريكيون في استخدامها، فخفضت إنتاجها فورًا لتحافظ على مستوى الأسعار، فهبط إنتاجها إلى 129.9 مليون طن عام 1971، وصادراتها إلى 129.3 مليون طن في نفس العام[99].

بعد نجاح ليبيا، وبقيادة إيران، تحركت دول أوبك لمحاولة زيادة السعر المعلن وبالتالي نسبة الضريبة، ليس بهدف فرض معدل ربحية جديد، بل بهدف الرجوع إلى معدلات الربح الحقيقية قبل أزمة التضخم، غير مدركة أن السعر المعلن مجرد أداة تستخدمها الشركات للتحكم في مدفوعات الضرائب. وبعد مناقشات مع الحكومة الأمريكية، اتفقت الشركات مع أوبك في إبريل 1971 على زيادة السعر

97- Mitchell, T. 2011. Carbon Democracy, Political Power in The Age of Oil. Chapter,6. sabotage. P, 144 - 172.

98- محمد حسن عبدربه، 1979. إغلاق قناة السويس عام 1967 وأثره على أسعار البترول العربي. مجلة البترول.

99- نفس المصدر السابق.

المعلن إلى أكثر من 3 دولارات. وباستبعاد أثر التضخم، بقيت عائدات الضرائب من تلك الأسعار أقل من متوسط الخمسينيات، وفي نفس الوقت كانت تباع منتجات التكرير بأكثر من 13 دولارًا للبرميل يذهب 60% منها إلى الدول المستهلكة في شكل ضريبة، ما جعل استفادة الدول الأوروبية المستهلكة تعادل أربع أضعاف ما تحققه دول منظمة أوبك من هذا الاتفاق.[100]

في عام 1972، بدأت المحطة الأخيرة في أعوام التقلبات العنيفة. فبعد سنوات من التضييق والمزاحمة، تشبه ما حدث في مصر قبل تأميم شركة آبار الزيوت، أممت الحكومة العراقية صناعة النفط التي كانت تحت سيطرة الشركات الإنجليزية. وفي نفس العام، حذرت إيران شركات البترول من «تغيير جذري» (Timothy Mitchell, 2011) في اتفاقيات التسوية التي عقدت في 1954 بعد انتهاء صلاحيتها في 1979، وحذرت السعودية شركة «أرامكو» من مصير يشبه مصير شركات العراق، إن لم توافق على التفاوض على نقل تدريجي لملكية الصناعات البترولية. وبنهاية 1972 كانتا الكويت وإيران قد بدأتا مفاوضات مشابهة للمفاوضات السعودية.[101]

وبنهاية عام 1972 تخطت الأسعار المحققة[102] السعر المعلن. وفي العام التالي جاءت حرب أكتوبر لتمنح دول الأوبك فرصتها الذهبية كي تُجهِز على الشركات، وتحقق آمالها، وتؤكد علو يدها من الآن فصاعدًا. فقررت أوبك في 16 أكتوبر 1973 رفع السعر بنسبة 70%، وجعل السعر المُعلن مساويًا لنسبة 140% من السعر المحقق في السوق، وفي نفس الوقت استخدمت سياسية خفض الإنتاج للسيطرة.[103] ولم تقف الأسعار عند هذا الحد، بل استمرت في الارتفاع في أوائل عام 1974 «حيث كشفت محاولة إيران بيع بترولها في النصف الأول من العام بطريقة المزاد العلني عن مفاجأة، عندما وصل سعر الشراء إلى 17 دولارًا، بينما السعر المعلن كان 5 دولارات». قررت الدول المُنتجة بعد تلك التطورات أن تضع لنفسها أسعارًا جديدة، وأخذت ليبيا زمام المبادرة فأعلنت رفع سعر بترولها من نحو 9 دولارات إلى 15.76 دولارًا للبرميل، بحيث يزيد عائد ليبيا من كل برميل ليصل إلى 10 دولارات، وعلى هذا النحو ارتفعت أسعار بترول بقية البلاد المنتجة». (محمد حسن عبدربه، 1979).

100- Mitchell, T. 2011. Carbon Democracy, Political Power in The Age of Oil. Chapter,6. sabotage. P, 144 - 172.

101- IBID.

102- السعر المحقق: هو متوسط أسعار السوق التي تتحقق بالفعل أثر عمليات البيع والشراء أما السعر المُعلن فهو السعر الذي كانت تحدده الشركات فيما بينها.

103- محمد حسن عبدربه، 1979. إغلاق قناة السويس عام 1967 وأثره على أسعار البترول العربي. مجلة البترول.

الشكل (2) (عيسوى، 1982) تطور مدفوعات شركات البترول للحكومات.

Direct Payments by Petroleum Companies to Governments
(millions of dollars)

	1913–47	1950	1961	1970	1975	1979
Iran	326	91	301	1,195	19,900	17,300
Iraq	115	19	266	521	7,600	22,200
Kuwait	1	12	464	895	7,900	17,300
Saudi Arabia	48	113	400	1,200	26,700	59,400
Qatar	1	1	55	122	1,700	5,600
United Arab Emirates	—	—	—	(283)	6,500[b]	13,000
Others[a]	14	2	13	(100)	1,180	2,800
Total Middle East	500	238	1,498	4,257	71,480	155,600
Egypt	. .	2	. .	. .	700	2,400
Libya	—	—	3	1,295	5,200	15,200
Algeria	—	—	—	325	3,400	8,800
Total North Africa	. .	2	3	1,620	(9,500)	(27,000)
Grand total	500	240	1,500	(5,900)	(81,000)	(182,600)

[a]Bahrain and Oman (beginning 1967).
[b]Includes Dubay and Sharjah.
Sources: Issawi and Yeganeh 1962:125; *Petroleum Economist*; Exxon Background Series, *Middle East Oil* (September 1980).

«شل» و«بريتيش بيتروليام» مرة أخرى عكس التيار

مجددًا، وعلى عكس المسار الذي اتبعته الدولة في الخمسينيات والستينيات، الذي انتهى بتأميم «شل» و«بريتيش بيتروليام» (ب. ب.)، وجدت الشركتان طريقهما إلى السوق المصرية. هذا ليس قاصرًا على الحالة المصرية، فالبلدان الأخرى أيضًا لم تقم بطرد الشركات وتأميم أصولها، إنما كانت هناك أنواع من التسويات اختلفت أشكالها ودرجاتها، لكنها في معظمها حققت شروط أفضل للبلدان في استغلال ثرواتها البترولية.

ولا يمكن فهم نمط علاقة الدولة مع شركات البترول البريطانية وغيرها في حقبة السبعينيات، دون النظر بتمعن في القانون رقم 140 لسنة 1974، الذي رخص لوزير البترول بالتعاقد مع المؤسسة المصرية العامة للبترول، وشركة «ديمنكس» الألمانية، و«شل» و«ب. ب.» البريطانيتين، بالبحث عن البترول واستغلاله في منطقة شمال بلاعيم البحرية بخليج السويس بصفتهم «مقاولين». على أن يؤسسوا معًا، في حالة النجاح والعثور على البترول بكميات تجارية، شركة باسم السويس للزيت (سوكو) تقوم فقط بدور الوكيل مع الحكومة.

يمكن الاطلاع على القانون لمزيد من التفاصيل حول العمالة، وشروط الاستيراد، والجمارك، والإعفاءات، وغيرها من الأحكام المهمة.[104] لكن من المفيد هنا الاستطراد قليلاً في شرح أنماط الملكية وشروطها في هذا النوع من التعاقدات، قبل النظر

104- قانون رقم 140 لسنة 1974 بالترخيص لوزير البترول في التعاقد مع مؤسسة البترول وشركات ديمنكس وشل و ب.ب. للبحث عن البترول بمنطقة شمال بلاعيم البحرية بخليج السويس (شركة السويس للزيت - سوكو)

بالتفصيل في اتفاقية السبعينيات مع «شل» و«ب. ب.»، وكيف تطورت هذه الأنماط والشروط في عملية تاريخية أثرت على الاتفاقات حول توزيع حصص خام البترول، ونسب الضرائب، والإتاوات، نتيجة لتحولات السياسة وصراعات السوق العالمي.

ما بعد الحرب العالمية الثانية، نشأت أنماط جديدة من الاتفاقيات البترولية. كانت تختلف من بلد إلى بلد فيما يتعلق بنسبة الإتاوة الحكومية، أو النصيب المخصص لاسترداد التكاليف، أو اقتسام الخام. وكانت كل منها تخضع لشروط متنوعة، منها طبيعة منطقة البحث المستحوذ عليها، ودرجة صعوبة البحث والتنقيب التي تحدد التكاليف، إلى جانب عدد آخر من التفاصيل الفنية.

وقد ظهر في تلك الفترة اتجاهان جديدان في اتفاقيات البترول، هما: «المقاولة»، و«المشاركة». وكان لظهورهما أثر كبير على «استقرار» الصناعة بسبب انتشارهما في معظم الدول المنتجة للبترول مثل مصر، والجزائر، وإيران، والكويت، والعراق، وفنزويلا، وإندونيسيا. وقد عبرت الشركات الكبرى مرارًا، من خلال نشراتها داخل الصحافة البترولية، عن غضبها من ظهور هذين الاتجاهين[105].

كان نمط التعاقد السائد، قبل ظهور هذين الاتجاهين، الذي نُفذت على أساسه كافة الاتفاقيات في دول الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وفنزويلا، وإندونيسيا، تحت سيطرة «شل» و«إسو» و«موبيل» و«كالتكس» و«ستاندارد أوف كاليفورنيا» و«جلف»، يقوم على قيام الدولة بمنح الشركة الأجنبية حق البحث عن البترول واستغلاله. فتتولى الشركة منفردة وضع خطة الكشف عن البترول وتنفيذها والإنفاق عليها. وعند الاكتشاف تضع خطة إعداد البترول المكتشف للاستغلال، وتتولى استغلاله فعليًا، وتنفق أموالها على ذلك، وتتصرف في الإنتاج، وفي نهاية العام تقدم حساباتها للدولة، مبينة مصروفاتها، ودخلها، ومن ذلك تحدد أرباحها، وتعطي للحكومة الضريبة حسب نص العقد.

بهذا النمط من استغلال الثروة، تمكنت الشركات من أن تنفرد بالصناعة كاملة، وأصبح باستطاعتها أن[106]: 1- تقرر بمفردها الدخل من البترول والمنصرف فيه، وبالتالي من تحديد الأرباح التي تحصل منها الدولة المنتجة على نصيبها الضريبي؛ 2- تكون لها الحرية في رفع أو خفض معدلات الإنتاج بما يتفق مع مصالحها في المناطق الإنتاجية الأخرى؛ 3- تحتكر لنفسها الخبرة الفنية بإدارتها المنفردة للمشاريع، ولا تعطي للجانب الوطني إلا بالقدر الذي تراه مناسبًا.

105- محمود أمين، يناير 1974. الاتجاهات الجديدة في اتفاقيات البترول وأثرها في اقتصاديات البترول العربي. مجلة الشرق الأوسط، العدد ع1 ص 75 - 90.

106- نفس المصدر السابق.

وخـلال الظـروف السياسـية المتغـيرة، والرخـاء الاقتصـادي أثنـاء، وبعـد، الحـرب العالميـة الثانيـة، وبالأخـص في صناعـة البـترول، وفي سـياق تحـرري عـام، وقومـي عـربي بشـكل خـاص، أصبـح مشروعًـا في أعـين الـدول المنتجـة أن تناطـح الـشركات وتزاحمهـا، مـن أجـل تعظيـم اسـتفادتها الماديـة مـن اسـتغلال ثرواتهـا البتروليـة، وأن يكـون لهـا اليـد العليـا في إدارتهـا، وأن تُطـور خبراتهـا الفنيـة في مجـالات الكشـف والإنتـاج، أمـلاً في أن تُقـصي الـشركات مـن الصناعـة في المسـتقبل.[107] وبهـدف تحقيـق ذلـك، ظهـر هـذان الاتجاهـان: «المشـاركة» و«المقاولـة».

ويُقصـد بـ«المشـاركة»، أن تتحمـل الـشركات تكاليـف البحـث حتـى تحقيـق اكتشـاف تجـاري، وفي حالـة الفشـل في تحقيقـه تتحمـل الشركـة الخسـارة وحدهـا، أمـا في حالـة النجـاح فيتحمـل الطرفـان معًـا تكاليـف التنميـة، ويقتسـمان الإنتـاج بعـد تحقيقـه بحسـب نسـبة المشـاركة، بالإضافـة إلى حصـول الدولـة عـلى الضريبـة والإتـاوة مـن الـشركات. وبذلـك تحصـل الدولـة عـلى حقهـا الضريبـي وحقهـا كمسـاهم، وتصبـح جـزءًا مـن الإدارة والتخطيـط ومراقبـة العمليـات الماليـة. ظهـر هـذا التوجـه في مـصر وإيـران معًـا عـام 1957. ظهـر في مـصر مـع الدوليـة للزيـت (تحالـف مـن شركات بلجيكيـة ايطاليـة أمريكيـة صغـيرة نسـبيًا)، وظهـر في إيـران مـع «بـان أمريـكان»، و«إينـي» الإيطاليـة الصغيرتـين نسـبيًا أيضًـا في ذلـك الوقـت. أهميـة هـذه الاتفاقيـات أن مـصر حاولـت مـن خلالهـا الدخـول إلى تكنولوجيـا البحـث والاستكشـاف لكـسر احتـكار الـشركات لتلـك الخـبرات الفنيـة. لكـن ظـل عمالقـة الصناعـة يرفضـون الاشـتراك في هـذا النـوع مـن الاتفاقيـات، وأقـصى مـا سـمحوا بـه للـدول المنتجـة هـو الاشـتراك في اسـتغلال البـترول بنسـب تـتراوح بـين 10% إلى 20%، وبـدون أي وجـه مـن أوجـه المشـاركة في عمليـات البحـث والإدارة والتنميـة والإنتـاج. واسـتمر عقـد اتفاقيـات بالمشـاركة بفضـل ظهـور شركات جديـدة في الـدول الأوروبيـة المسـتهلكة، أقدمـت عـلى التعـاون مـع الـدول المنتجـة، عـلى الرغـم مـن محاربـة الـشركات الكـبرى لهـا، مثـل شركـة «إينـي» الإيطاليـة التـي تأسسـت عـام 1953،[108] و«إيـراب» الفرنسـية وغيرهـا، وعـدد مـن الـشركات الأمريكيـة المسـتقلة مثـل «فيليبـس» و«بـان أمريـكان».

عـاد مبـدأ المشـاركة للظهـور مجـددًا في مـصر عامـي 1963 و1964 مـع «بـان أمريـكان» و«فيليبـس» والدوليـة للزيـت، ولاحقًـا في إيـران عـام 1965 بخمـس اتفاقيـات مـع 17 شركـة مـن جنسـيات مختلفـة، وبعدهـا الجزائـر، والسـعودية، والكويـت، مـع شركات فرنسـية وإسـبانية عـام 1967 [109].

107- اسـتطاعت العـراق في الفـترة بـين 1985 - 1961 أن تحصـل عـلى 33.3% مـن شـل وإسـو وموبيـل والفرنسـية للبـترول الذيـن امتلكـوا شركـة نفـط العـراق (محمـود أمـين، 1974)

108- موقع شركة إيني الإيطالية

https://www.eni.com/en_IT/company/eni-history.page#

109- نفس المصدر السابق.

أما نمط «المقاولة»، الذي كان أول ظهوره في المكسيك عام 1948، ثم في الأرجنتين، وأخذت به إندونيسيا في أوائل الستينيات، وعدد آخر من الدول لاحقًا، فيُقصد به السماح للدول بزيادة نصيبها من الإنتاج بنسب متفاوتة اقتربت في بعض الأحيان من النصف. وتفاوتت العقود أيضًا من حيث الامتيازات التي توفرها للمستثمر وللدولة، لكن اتفقت جميعها على أن: 1) البترول المنتج يعتبر ملكًا للمؤسسة الوطنية، وأن ليس للمقاول الأجنبي أي حق قانوني في المورد البترولي، وإن كان له الحق في الحصول على نسبة من الإنتاج أو الربح طوال فترة العقد؛ 2) (الشرط الأهم) أن ينفرد المقاول الأجنبي بالعمل نيابة عن المؤسسة الوطنية، ويحصل على التسهيلات اللازمة لتنفيذ عمله، ويقر أيضًا بتحمل المخاطر المالية وحده.

كان نمط «المقاولة» هو الشكل الأفضل بالنسبة للشركات الكبرى، بعدما صارت مضطرة إلى التخلي عن امتيازاتها التقليدية منذ نشأة الصناعة. فقد ضمن لها الاحتفاظ باحتكارها للخبرات الفنية والإدارية والتجارية، ومنع القطاعات الوطنية من اكتسابها. هكذا مثلاً أبدت «آبار الزيوت» الإنجليزية في مصر، وهي تحت الحراسة عام 1961، استعدادها للعمل في الصحراء الغربية بعقد «مقاولة» ورفضت عقد «المشاركة»[110]. وعمومًا لم تقاطع الشركات الكبرى عقود المقاولة، ووقعت عددًا كبيرًا منها مع الدول التي رأت أن امتلاكها القانوني للبترول أهم من اكتسابها للخبرات الفنية، ومن انفراد الجانب الأجنبي بالعمل.

ورغم تحول نظام يوليو في مصر من متلقٍ للمساعدات الأمريكية في الخمسينيات، إلى أكبر متلقٍ للمساعدات من الاتحاد السوفيتي في الستينيات،[111] إلا أنه لم يملك، على ما يبدو، تصورًا واضحًا وجاهزًا لكل الملفات الاقتصادية والسياسية قبل تنفيذ هذا التحول. ربما لأن الواقع فرض عليه، على غرار الأنظمة الجديدة الصاعدة، مسارات تختلف عن تصوراته. لكن عمومًا كانت سياساته، فيما يخص البترول، تبدو منظمة ومنطقية إلى حد كبير، رغم أن بعضها جاء كرد فعل على الأزمات المشار إليها. ويكشف رفض النظام لعرض عبود بمشاركة الدولة في صناعة التكرير عام 1953، عن رغبة فعلية في القطيعة مع التحالفات السابقة. بينما قام في فبراير من نفس العام بتعديل قانون 48، ليسمح للشركات الأجنبية بالاستثمار في البترول. وقد حقق له التعاون مع الشركات الصغيرة بعقود «المشاركة»، في الاستخراج والتكرير، فرصة لدخول الدولة في هذه الصناعة واكتساب خبراتها، وهو الهدف الأهم في ذلك الوقت، ما منحه الفرصة للضغط على «آبار الزيوت» حتى تقبل هي الأخرى بعقود «المشاركة».

110- نفس المصدر السابق.

111- Beblawi, Hazem. 1987. The rentier state in the arab world. Arab studies quarterly, vol.9, no.4, fall 1987. Pp.383 - 398.

إلا أن فشل الشركات الصغيرة في تحقيق اكتشافات بترولية ناجحة في البداية، أخر محاولات النظام في فرض معادلته الجديدة، التي لم يتحقق لها النجاح في جولة 1954. ثم جاءت جولة أخرى بعد عدوان 1956، وما حدث في مطلع الستينيات من تقلبات في السوق العالمي، ساعدت النظام على فرض التأميم في مواجهة «آبار الزيوت»، التي أصرت على رفض «المشاركة»، ومكنته في نفس الوقت من مواصلة التعاون مع الشركات الصغيرة، التي نجحت هذه المرة في تحقيق اكتشافات بترولية.

وبالعودة إلى اتفاقية السبعينيات مع «شل» و«ب. ب.»، التي سمحت لهما بالنشاط في مصر مرة أخرى عام 1974 بصفتهما «مقاولين»، سنجد نص الحكم (أ) من المادة الثالثة، الخاص بالحقوق والمدة: «أن تمتلك الحكومة وتستحق على نحو ما هو منصوص عليه فيما بعد، إتاوة نقدًا أو عينًا بنسبة (7.5%) من مجموعة كمية البترول المنتج والمحتفظ به من المنطقة أثناء فترة التنمية بما في ذلك مدة التجديد، وتتحمل المؤسسة (المؤسسة المصرية العامة للبترول) هذه الإتاوة وتدفعها ولا يلتزم بها المقاول (ديمنكس وشل وب. ب.) ولا يترتب على دفع المؤسسة للإتاوات اعتبار ذلك دخلاً يُنسب إلى المقاول». ويظهر بوضوح من هذا النص أن نسبة الإتاوة، التي تلتزم الشركات بدفعها للدولة، أصبحت أقل كثيرًا مما كانت عليه قبل عام 1952، حيث كانت تقدر ساعتها ما بين 15% إلى 25%.

أما الحكم (و) من نفس المادة، فينص في نقطته الثالثة على أن: «تتحمل المؤسسة ضرائب الدخل المستحقة في ج.م.ع على كل عضو من المجموعة (ديمنكس وشل وب. ب.) وتدفعها وتسددها نيابة عن كل عضو من أعضاء المجموعة من المبالغ التي تتحصل عليها المؤسسة نتيجة البيع أو التصرف في حصتها من الزيت الخام». ذلك بالطبع وفقًا لمعدل الضرائب على الدخل والأرباح.

وتبين أحكام المادة السابعة طريقة استرداد التكاليف والمصروفات واقتسام الإنتاج. حيث ينص القانون في البداية على أن تتحمل المجموعة/ «المقاول» تكاليف البحث، والاستكشاف، وحفر الآبار، وغيرها من أعمال الاستكشاف والتنمية، من أجل حماية رأس المال الحكومي، على أن تسترد المجموعة كافة التكاليف والمصروفات بالشكل التالي المبين في المادة السابعة:

أ- الزيت المخصص لاسترداد التكاليف: تسترد المجموعة كافة التكاليف والمصروفات بجميع عمليات البحث والتنمية والعمليات المتعلقة بها بموجب هذه الاتفاقية في حدود 40% سنويًا من كل الزيت الخام المنتج والمحتفظ به، ويفصل القانون لاحقًا استدراكًا لهذا الحكم تفصيلاً لكافة التكاليف.

ب- اقتسام الإنتاج: الـ60% المتبقية من الزيت تأخذها وتتصرف فيها كل من المؤسسة والمجموعة بنسبة 82.5% للمؤسسة، و17.5% للمجموعة.

وأخيرًا، تنص المادة الثامنة على أن تصبح المؤسسة مالكة لكافة الأصول الثابتة والمنقولة التي حصلت عليها وتمتلكها المجموعة لأغراض العمليات التي تقوم بها هي أو شركة السويس للزيت.

اتفاقية السبعينيات هذه مع «شل» و«ب. ب.»، التي استعرضنا بعض بنودها في السطور السابقة، لم تكن الوحيدة، فقد وقعت الحكومة المصرية مع شركات أجنبية عديدة اتفاقات للتنقيب عن البترول خلال السبعينيات، قبل وبعد الاتفاقية مع «شل» و«ب. ب.»، لكن تبقى الأخيرة هي الأهم. وسنجد آخر الفصل، ضمن المرفقات، تقريرًا إحصائيًا تفصيليًا عن تلك الفترة حتى أوائل الثمانينيات والتسعينيات.

استمر هيكل اتفاقيات الاستحواذ الذي طُبِق عام 1974 سائدًا حتى الآن، دون تغييرات جذرية في شروطها العامة، سواء من حيث النسب الخاصة بتسديد التكاليف والمصروفات واقتسام الإنتاج، أو الإتاوة والضريبة والتزام الهيئة المصرية العامة للبترول بتسديد تلك الأموال إلى الحكومة عن شركات الاستخراج. غير أنه، بحسب صحفي يغطي القطاع، «يمكن أن تختلف النسب من اتفاقية إلى أخرى بحسب المنطقة على سبيل المثال، حيث إن البحث والتنمية أصعب في مناطق عن غيرها، والاتفاقيات مرنة بما يكفي لتتناسب مع المتغيرات».[112]

اتفاقية البرلس المهمة في 2005 على سبيل المثال، التي صدرت بالقانون رقم 12، بالترخيص لوزير البترول بالتعاقد مع الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية وشركة «ب. ب. اكسبلوريشين» للبحث عن الغاز والزيت الخام في منطقة البرلس البحرية بالبحر المتوسط، استمرت فيها الشركة العامة بالالتزام بسداد ضريبة الدخل المستحقة عن المقاول. وتشمل ضريبة الدخل كافة أنواع الضرائب المستحقة في (ج.م.ع) بما في ذلك الضريبة على الدخل من رؤوس الأموال المنقولة، والضريبة على الأرباح، والضريبة على توزيعات أرباح الأسهم، وطبقت فيها نسبة إتاوة حكومية 10% من مجموع كمية البترول المنتج في حالة تحقيق اكتشاف تجاري، ونسبة 30% من البترول المُنتج كنسبة «مخصصة لاسترداد التكاليف»، أما النسبة المتبقية من الخام المنتج فيذهب منها 78% إلى الشركة القابضة، و22% إلى «ب. ب.» في أقل شريحة من الكمية المُكتشفة[113].

112- مكالمة تليفونية أجراها الباحث مع صحفي بترولي فضل عدم ذكر اسمه.

113- القانون رقم 12 لسنة 2005 بالترخيص لوزير البترول بالتعاقد مع الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية وشركة (ب.باكسبلوريشين) للبحث عن الغاز والزيت الخام في منطقة البرلس البحرية بالبحر المتوسط.

نظرة على الوضع الراهن في اتفاقيات استخراج البترول

في الوقت الحالي، تمارس كل الشركات العاملة في الاستخراج نشاطها داخل نفس الإطار العام لاتفاقيات الاستحواذ (Concession Agreements)، وهي اتفاقيات ذات طبيعة خاصة وتصدر بقانون من مجلس النواب، وتعطي امتيازات للشريك الأجنبي قد لا تكون موجودة في القانون المصري، تشمل اعفاءات من الجمارك والضرائب. وتظل مجموعة الامتيازات التي توضع في اتفاقية الاستحواذ ثابتة طوال مدة الاتفاقية، إلا إذا صدر قانون يُحسن من شروط الاتفاقية لصالح الشريك الأجنبي فيسري عليها. أما في حالة صدور قانون يتعارض مع ما تمنحه الاتفاقية من امتيازات، كأن يمنع الشريك الأجنبي، على سبيل المثال، من ممارسة أي نوع من أنواع الاستثمار بدون دفع ضرائب، فلا يسري ذلك على الاتفاقيات.

وفي حالة عدم تحقيق أي اكتشاف بترولي، يتحمل الشريك الأجنبي الخسارة كاملة. أما في حالة تحقيق اكتشاف، فيتم تقسيم الإنتاج بين الهيئة العامة للبترول، والشريك الأجنبي، من خلال اتفاقية التقسيم (Pro-duction sharing agreement) التي تختلف شروطها من حالة إلى أخرى، حسب نوع الموقع وعمق الحفر، وسواء برًا (onshore) أو بحرًا (Offshore)، حيث تحدد تلك العوامل تكلفة الحفر والتنمية. ويقوم الشريك الأجنبي بتقدير تكاليف الحفر والاستكشاف والتنمية (تنمية موقع الإنتاج) التي يتحملها منفردًا، ويستردها بفوائدها عن طريق حصة من الإنتاج هي النسبة المخصصة لاسترداد التكاليف (Recovery expenses por-tion) وتشكل ما بين 25% إلى 40% بما لا يتخطى 40% من إجمالي الإنتاج لمدة ما بين 5 إلى 7 سنوات. وبعد انتهاء المدة المخصصة لاسترداد التكاليف، وحتى نهاية مدة الاتفاقية، التي قد تصل إلى 25 عامًا، يُقسم الإنتاج بين الهيئة العامة للبترول والشريك الأجنبي بنسب عادة ما تكون: 70% للهيئة، و30% للشريك الأجنبي. وتزيد نسبة الشريك أحيانًا بما لا يتعدى 50% في جميع الأحوال، أيًا كان نوع الموقع وتكلفة الحفر.

وبعد انتهاء مدة تغطية التكاليف، من 5 إلى 7 سنوات، تنتقل ملكية كافة الأصول المستخدمة في العمليات إلى الهيئة العامة للبترول، ويتحول الطرف الأجنبي إلى مقدم للخدمة خلال بقية المدة (Operating Con-tractor/ service provider) يعمل بأجر (نصيبه في الإنتاج) مقابل الاستمرار في تطوير الحقول القائمة بالفعل حتى انتهاء مدة الاتفاقية. وعادة ما يتم تجديدها بعد انتهاء المدة كاملة لعدم قدرة الهيئة العامة للبترول على تحمل تكاليف تنمية المواقع.

وجود الشريك الأجنبي في النظام القائم أساسي وحاكم، لأنه يهيمن بمفرده على التكنولوجيا وقواعد البيانات، بسبب انفراده بأعمال البحث والاستكشاف على مدار سنوات طويلة. والمقصود هنا تكنولوجيا البحث (Simulation and Data Interpretation) وليس تكنولوجيا الحفَّارات، فتكنولوجيا البحث هي صندوق الصناعة الأسود الذي لا تنقله الشركات الأجنبية إلى الطرف الوطن.، وقد راكمت الشركات الكبرى خبرات في هذا المجال من خلال سنوات عملها الطويلة، وعمليات الاستكشاف المنتشرة في كل بقاع العالم. وبفضل هذا التاريخ الطويل، والخبرات في مواقع متعددة، أصبح لديها قاعدة بيانات ضخمة تجعلها قادرة على أن تتنبأ بسهولة، إذا ما كان في هذا الحقل، أو تحت هذه المياه، فرص حقيقية لاستخراج النفط أو الغاز، أم أنها مجرد أوهام. هذه المعرفة توفر خسائر التنقيب في أراضٍ خالية من الثروة البترولية، وبالتالي تُقلل من مخاطر إهدار نفقات الاستشكاف الضخمة.

ورغم أن عمر الصناعة في مصر تخطى المئة عام، لا يزال الطرف الأجنبي يسيطر على هذه التكنولوجيا، وهو الوضع الذي حاولت اتفاقيات «المشاركة» أن تغيره، وتحقق معها قدر من النجاحات في الخمسينيات والستينيات، عبر اكتشافات الشركة العامة للبترول، والشركة الشرقية للبترول، التي تأسست بتعاون مع رأس المال الأجنبي، وتضاعفت كل من الصادرات ومجموع إنتاج الخام المصري من العامة، والشرقية، والنصر، بين سنوات 1958 و1963 (انظر المرفقات). وخلال عقود من التراجع عن هذا الدور، بدأت في السبعينيات، وصاحبها اعتماد متزايد على عائدات البترول، وإهمال للقطاعات الإنتاجية الأخرى، أصبح الطرف الأجنبي فقط هو من يقوم وحده بالبحث العلمي. فإيرادات الهيئة من الـ70% نصيبها في الإنتاج تذهب جميعها إلى سد عجز الموازنة وشراء السلع الاستراتيجية، حتى أن الهيئة تلجأ إلى الاستدانة من البنوك المصرية، إذا أرادت

شراء حصة الشريك الأجنبي لاستخدامها في السوق المحلي، وبالتالي لا تتوفر أية موارد للإنفاق على التطوير والبحث العلمي.

بالإضافة إلى أن احتكار التكنولوجيا يُمكِّن الشريك الأجنبي من الانفراد بالعمليات الفنية والمالية، حتى لو أرادت الهيئة العامة ممارسة دور التدقيق المالي (Auditing) عن طريق «إدارة الرقابة على الشركات الأجنبية»، التي أُسست بغرض مراجعة كل التصرفات المالية والإدارية للشركاء الأجانب. فممارسة دور التدقيق يستدعي مؤشرات للقياس (Benchmarking)، ولن تستطيع الهيئة ممارسة ذلك الدور بدقة طالما لم يكن لها دور في العمليات (Operator) يمكِّنها من تحديد مؤشرات قياس دقيقة.

الجدير بالذكر، أنه في الوقت الراهن تُعد شركات «ب. ب.» (British petroleum) وأباتشي (Apache) وإيني (Eni) أكبر اللاعبين الحاليين في عمليات الاستخراج في مصر، بنسب 30%، و35%، و13%، من السوق المصري على التوالي.

وتمثل الاتفاقيات التالية لحقبة الانفتاح ارتدادًا في العلاقة بين الدولة وشركات الاستخراج، فالأخيرة أصبح لها اليد العليا. سيتضح ذلك بمقارنة نمط الاتفاقيات السائدة منذ 1974 باتفاقية دخول شركة «بان أمريكان» إلى السوق المصرية في 21 مارس 1964، قبل تأميم «آبار الزيوت» بثلاثة أيام فقط.

فالقانون رقم 58 لسنة 1964 الذي رخص لوزير البترول بالتعاقد مع شركة «بان أمريكان» للبترول والمؤسسة المصرية العامة للبترول، في شأن البحث عن البترول واستغلاله بمياه خليج السويس، نص في الفقرة (ج) من المادة الخامسة على أنه: «من المفهوم والمتفق عليه -بصرف النظر عن أي تعبير مخالف تضمنته هذه الاتفاقية- أن بان أمريكان وحدها هي التي تدفع جميع التكاليف والمصروفات اللازمة لعمليات البحث التي تجري في نطاق الامتياز»، وهذا البند هو نفسه الموجود في الاتفاقيات اللاحقة، بعد الانفتاح. لكن يأتي الاختلاف الرئيسي في هذه النقطة في الفقرة (د) من نفس المادة، التي تنص على أنه: «فيما بعد تاريخ الكشف التجاري يتعين على المؤسسة وبان أمريكان أن تتحمل وتدفع كل واحدة منهما 50% من جميع المصروفات والتكاليف التي تنفق وتدفع في عمليات التنمية والإنتاج ومواصلة عمليات البحث وغير ذلك»، إلى آخر الفقرة.

وتشير الفقرة الرابعة إلى أن نطاق البحث نفسه مقسم إلى 50-50 بين المؤسسة العامة وبان أمريكان، كما يُقسم الإنتاج من الخام بنسبة 50–50 أيضًا، وبحيث لا تتجاوز أي منهما الأخرى (المادة الرابعة عشر). أما المادة السادسة عشر فتشير إلى أن الإتاوة نسبتها 20% تُدفع إلى الحكومة، وتُقسم أيضًا بين المؤسسة العامة وبان أمريكان، والضريبة 50% عن صافي أرباح المؤسسة، و50% عن صافي أرباح بان أمريكان، تدفعها إلى الحكومة كل شركة على حدة. وحتى ملكية الأصول، فتشير المادة الثانية والعشرون إلى اقتسامها أيضًا بالتساوي[114].

114- القانون رقم 58 لسنة 1964 بالترخيص لوزير البترول في التعاقد مع شركة بان أمريكان للبترول والمؤسسة المصرية العامة للبترول في شأن البحث عن البترول واستغلاله بمياه خليج السويس

توضح النقاط السابقة، بالمقارنة مع اتفاقية 1974، أن الدولة في اتفاقية 1964 كان لها اليد العليا في التحكم في الثروة البترولية، كما أنها تمنح في ذات الوقت مزايا مهمة للشركات، ويظهر ذلك أيضًا في بنود أخرى عديدة من الاتفاقية. فمثلًا كان لشركة بان أمريكان، بعد أن تحصل على 50% نسبتها من الإنتاج، أن تتصرف فيها بحرية كاملة، ولا يحق للحكومة، طبقًا للمادة السابعة عشر، إلا أن تشتري ما لا يتخطى 20% من حصة الشركة، ويحق للشركة أن ترفض هذا الإجراء، طالما كانت الحكومة تحصل على إتاوتها ومستحقاتها المالية وحصة المؤسسة كاملة في مواعيدها[115].

ذلك الارتداد الخطير المتمثل في الاعتماد على نمط «المقاولة» في عقد الاتفاقيات البترولية بدءً من السبعينيات، وانسحاب الدولة من أنشطة البحث والاستكشاف، والاكتفاء بالمشاركة في أنشطة التنمية والخدمات البترولية والتكرير، سيدفع بسببه المجتمع المصري ثمنًا باهظًا بعد أكثر من أربعين عامًا، تحديدًا عام 2013، بعد سنوات «ازدهار بترولية» في الثمانينيات والتسعينيات، وتراجع نسبي في بداية الألفينيات.

لكن يجب التنويه هنا إلى أن الدولة سعت عام 2004 إلى زيادة دورها في مجال الاستكشاف عبر إنشاء «ثروة البترول»، لتنضم إلى الشركة العامة للبترول التي تملكها الهيئة العامة بنسبة 100%، وتعمل في 28 حقلًا، بإجمالي مساحة 17719 كيلو مترًا مربعًا.[116]

وبنهاية 2007، كان لدى الشركة ثروة خمس استحواذات للبحث تملكهم حتى الآن في الصحراء الغربية، وآخر في البحر المتوسط، بإجمالي 17,138 كيلو مترًا مربعًا. وتنقسم ملكية الشركة بين مؤسسات مختلفة في الدولة موزعة كالآتي: الشركة المصرية العامة للبترول (20%)؛ وإيجي جاس (20%)؛ وشركة جنوب الوادي (5%)؛ وشركة خدمات البترول البحرية، المملوكة لشركات بترولية حكومية مختلفة (5%)؛ وصندوق الإسكان والخدمات الاجتماعية للعاملين بقطاع البترول (5%)؛ ووزارة المالية (10%)؛ وبنك الاستثمار القومي (10%)؛ وصندوق الضمان الاجتماعي بوزارة الداخلية (5%)؛ وصندوق تكافل العاملين بالداخلية (5%)؛ وصندوق الضمان الاجتماعي للعاملين بالدولة (5%)؛ وصندوق الضمان الاجتماعي لعمال القطاع العام والخاص (5%)؛ والهيئة القومية للإنتاج الحربي (5%).[117]

115- نفس المصدر السابق.

116- موقع الشركة العامة للبترول.

http://www.gpc.com.eg/index.php/about-gpc/what-we-do/?lang=ar

117- الموقع الرسمي لشركة ثروة البترول، معلومات حول الشركة وملكيتها. http://www.tharwa.com.eg

عقد اجتماعي جديد

بعد أقل من عقدين من إعادة ترتيب مواقع وأدوات السيطرة، انتهت عملية إعادة تنظيم ما بعد الحرب العالمية الثانية، بصعود الدول النفطية العربية سياسيًا واقتصاديًا. ذلك بفضل نمو دور الدول في صناعة البترول ونصيبها في الأرباح، وبفضل الزيادة الكبيرة في الأسعار التي أعقبت ذلك في منتصف السبعينيات. ونشأ ما يسمى بالدول الريعية والدول شبه الريعية في الشرق الأوسط. وساهمت ثروة عائدات البترول، سواء خارج مصر أو داخلها، في إعادة تشكيل اقتصادها المحلي.

ورغم محدودية الاحتياطي المصري من البترول، إلا أن الريع النفطي لعب دورًا جوهريًا في اقتصاد البلاد مع هجرة العمالة المصرية بشكل كثيف إلى الخليج، لتصبح تحويلات العاملين بالخارج هي أكبر مصدر للعملة الصعبة للاقتصاد المصري في منتصف الثمانينيات. وبجانب إيرادات البترول، وقناة السويس، والسياحة، والمساعدات الخارجية، أصبحت تحويلات العاملين بالخارج الريعية تشكل 45% من الناتج المحلي الإجمالي في مصر.[118] وأصبح بذلك الاقتصاد المصري أكثر هشاشةً وتأثرًا بسوق البترول العالمية، وتراجعت فيه كثير من القطاعات الإنتاجية لتتزايد اعتماديته على الواردات.

لم تكن مصر أبدًا من أكبر المنتجين أو المصدرين بسبب قلة الاحتياطي المُسجل، رغم كونها أول دولة تسجل اكتشافات نفطية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك إيران. حيث سجل الاحتياطي المُثبت 3.3 مليار برميل في نهاية 2017، ما يعادل 0.2% من الاحتياطي العالمي، نزولًا من 4.5 مليار و0.3% من الاحتياطي العالمي في نهاية 2010.[119]

وخلال التسعينيات، عاشت مصر أزهى عصورها البترولية، فوصل الإنتاج في عام 1995 إلى 924 ألف برميل يوميًا، وهو معدل لم يحققه سوق البترول المصري مرة أخرى حتى اليوم. وسجل عام 2000 متوسط 781 ألف برميل، واستمر عند معدلات متقاربة خلال سنوات الألفينيات، وإلى ما أقل من 700 ألف في بعض السنوات. وسجل عام 2009 730 ألف برميل يوميًا، ثم عاد إلى الانخفاض حتى وصل إلى متوسط 660 ألف برميل يوميًا عام 2017.

أهم ما ميز التسعينيات هو الفرق الكبير بين معدلات الإنتاج والاستهلاك لصالح الأولى. حيث سجل معدل الاستهلاك عام 1995 على سبيل المثال 474 ألف

118- Beblawi, Hazem. 1987. The rentier state in the arab world. Arab studies quarterly, vol.9, no.4, fall 1987. Pp.383 - 398.

119- BP Statistical reviews of world energy of the years 2002, 2011 and 2018.

برميـل يوميًـا، أي حـوالي نصـف معـدل الإنتـاج تقريبًـا.[120] أمـا الوقـت الراهـن، فقـد وصـل معـدل الاسـتهلاك إلى 816 ألـف برميـل يوميًـا عـام 2017، أي مـا يزيـد كثـيرًا عـن الإنتـاج.

وبالنسـبة لإنتـاج الغـاز المـصري، فقـد ارتفـع مـن 11 مليـار مـتر مكعـب عـام 1995 إلى 18 مليـار عـام 2000، مـا يعـادل 0.9% مـن إجـمالي الإنتـاج العالمـي، ثـم إلى 61.3 مليـار مـتر مكعـب عـام 2010، مـا يعـادل 1.9% مـن الإجـمالي العالمـي. وطبقًـا لأخـر تقريـر عـن عـام 2017، انخفـض إنتـاج الغـاز إلى 49 مليـار مـتر مكعـب، مـا يعـادل 1.3% مـن الإنتـاج العالمـي، ومـن المتوقـع أن يعـود إلى الارتفـاع مجـددًا بعـد الاكتشـافات الأخـيرة في البحـر المتوسـط[121].

الشكلان (3) و(4)، إنتاج واستهلاك مصر من الغاز الطبيعى حتى عام 2017. مليار متر مكعب

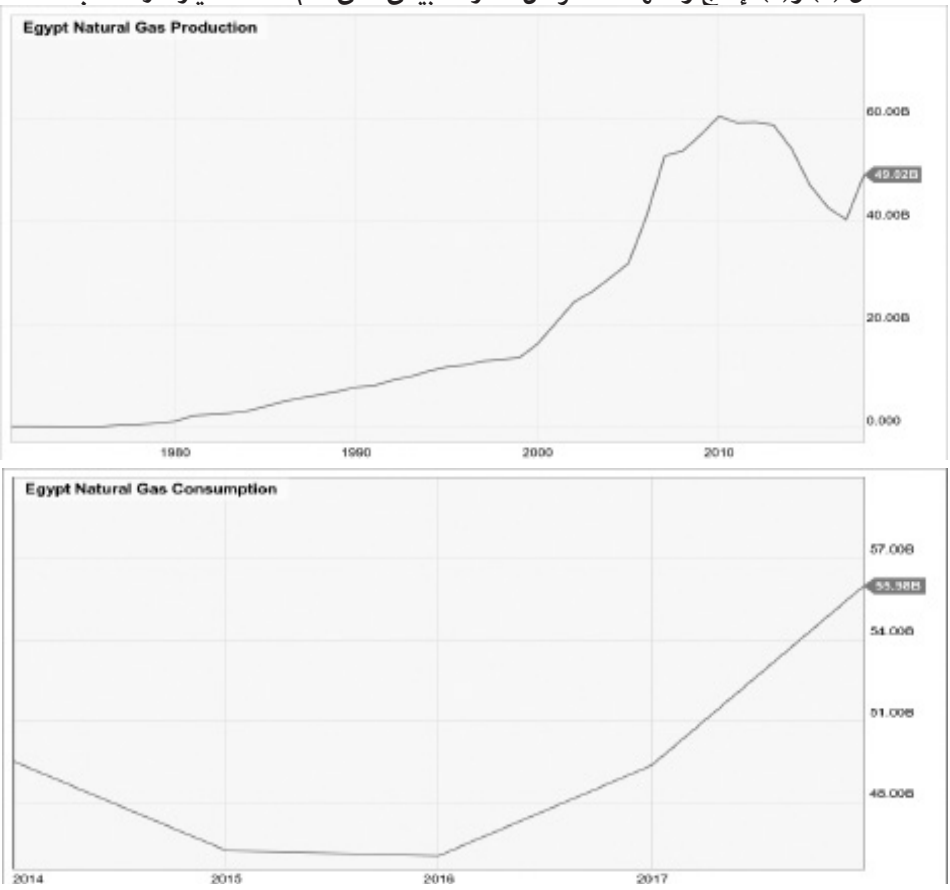

120- BP Statistical reviews of world energy of the years 2002, 2011 and 2018.

121- IBID

ورغم نصيب مصر المنخفض سواء في الإنتاج، أو الاحتياطي العالمي، إلا أن الإنتاج البترولي كان يمثل نحو 30% من إجمالي صادراتها خلال عامي 2017/2016، وما يقارب 75% من صافي الاستثمار الخارجي المباشر عام 2017،[122] الأمر الذي جعل الاقتصاد المصري عرضة للتأثر بأزمات سوق البترول العالمية.[123]

هذه المعطيات ساهمت في صناعة أزمة 2013. فقد تراكمت في هذا العام مديونيات الهيئة العامة للبترول لشركات الاستخراج، ووصلت إلى 6 مليار دولار. وساهم تراكم المديونية في تثبيط الشركات عن التوسع في نشاطها.[124] هذا بجانب اعتراضها من قبل على التثبيت الطويل لأسعار شراء الغاز، وهي السياسة التي أسس لها حسني مبارك خلال حكمه.

كما أن تردد صانعي القرار في الفترات الانتقالية بعد الثورة، ساهم، إلى جانب أزمة المديونيات، في عدم توقيع اتفاقيات بحث منذ بداية 2011 حتى منتصف 2013، وتثبت الجريدة الرسمية ذلك التوقف. كما ساهم أيضًا انخفاض أسعار البترول العالمية لمستويات قياسية منذ نهاية 2014، في تقليل الشركات لاستثماراتها.[125]

وقد تُعد إدارة تلك الأزمة، وما انتهت إليه، مثالًا صارخًا على دور قطاع البترول، وفي القلب منه الشركات العالمية، في المساهمة في تشكيل مسارات سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة كليًا على مصر. وبالقطع لم تكن أزمة قطاع البترول عام 2013 هي الفاعل الوحيد في تشكيل التطورات السياسية التي بدأت في ذلك العام، لكنها بالتأكيد كانت فاعل رئيسي في هذا التطور، إلى جانب عوامل كثيرة أخرى لعبت أدورًا هامة في ذلك الوقت.

ربطت شركات الاستخراج عودتها إلى العمل بشكل طبيعي، بسداد المستحقات وإعادة تسعير الغاز، كما قال أحد المحللين في مناقشات بين ممثلي كبرى شركات البترول العاملة في مصر خلال مؤتمر عام 2015 غطته «أصوات مصرية».[126] وقد تأثر قطاع الكهرباء الذي يعتمد بشكل أساسي على الغاز الطبيعي بهذا التوقف.[127] وكانت أزمة انقطاع الكهرباء، وأزمة نقص المواد البترولية، سببين أساسيين من أسباب تأجيج احتجاجات يونيو 2013.

122- محمد جاد، فبراير 2015. أصوات مصرية. مستثمرو قطاع البترول في مصر متفائلون لكنهم ينتظرون مزيدًا من الامتيازات الحكومية. http://www.aswatmasriya.com/news/details/36880

123- النشرة الإحصائية الشهرية، مارس 2018. البنك المركزي المصري.

124- مقابلة مع وزير البترول الأسبق أسامة كمال - يوليه 2013.

125- محمد جاد، فبراير 2015. مستثمرو قطاع البترول في مصر متفائلون لكنهم ينتظرون مزيدًا من الامتيازات الحكومية. أصوات مصرية. http://www.aswatmasriya.com/news/details/36880

126- نفس المصدر السابق.

127- نفس المصدر السابق

وقد لعب الجانب الخليجي، بعد 30 يونيو، دورًا أساسيا في تسوية الأزمة بالتدخل لتخفيض المديونية.[128] ودفع على ما يبدو 2 مليار دولار أو أكثر من قيمة المستحقات، بشرط إعادة النظر إلى سعر شراء الغاز المستقر منذ نحو20 عامًا، وتطبيق برنامج رفع الدعم العمومي عن الطاقة[129].

ساهمت أزمة الدولة مع شركات الاستخراج، إلى جانب عوامل أخرى، في جعل لجوء مصر للاقتراض من صندوق النقد وتطبيق حزمة السياسات التقشفية، وأهمها بالتأكيد رفع الدعم الكامل عن الطاقة، «مسارًا حتميًا». حيث يقول بنك الاستثمار بلتون في تقرير له إن مصر لجأت إلى هذا المسار بعد أن: «استنفذت كل الوسائل المتاحة لديها لتدبير التمويل من المصادر غير المستدامة التي كانت تعتمد عليها في الفترة الأخيرة، مثل الشركاء الخليجيين، أو عن طريق تأخير سداد مستحقات الشركاء الأجانب في استخراج النفط، والذى تسبب في تراكم المشكلات المالية على مصر، وأثر سلبًا على النشاط البترولي».[130]

الدعم الخليجي السخي الذي وصل إلى 18 مليار دولار في أول عام مالي فقط منذ 1 يوليه 2013 إلى نهاية يونيو 2014،[131] والذي ساهم جزئيًا في تخفيف أزمة نقص الطاقة وتهدئة سخط المواطنين، لم يكن بالتأكيد بدون مقابل. حيث يذكر تقرير نشرته جريدة «الشروق» في نوفمبر 2013، أن مصادر اقتصادية وسياسية مصرية وأجنبية قد أشارت إلى وجود «محادثات تجري بين القاهرة وأبو ظبي حول تغيير طبيعة الدعم الاقتصادي الذي تقدمه الإمارات لمصر، من أجل تعظيم الاستفادة من هذه المساعدات وتحقيق نمو مستدام للاقتصاد المصرى يخرج البلاد من دائرة الاعتماد على المساعدات الخارجية». وفضلًا عن ذلك، فقد تم تحويل تلك «المحادثات» إلى تدخل فعلي في رسم السياسة الاقتصادية الجديدة، حيث يضيف التقرير نقلًا عن أحد المصادر أن «الإمارات كلفت ماكنزى وبوز الآن، وهما اثنتان من أهم شركات الاستثمار والاستشارات الاقتصادية في العالم، بالعمل مع الحكومة المصرية لصياغة مشروع الإصلاح الاقتصادي في ضوء هذه المحددات، لتقوم الحكومة المنتخبة القادمة بالبدء في تنفيذه ربيع العام المقبل».[132]

128- نفس المصدر السابق

129- دينا عزت، نوفمبر 2013. موقع جريدة الشروق. الإمارات تموّل خطة للنهوض بالاقتصاد المصرى.
http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=17112013&id=d1d40a9d-de6a-4b06-8d10-df1da710125

130- محمد جاد، فبراير 2017. سنوات الغلاء والنمو كما يتصورها «بلتون». جريدة المال.

131- محمد جاد، يوليه 2014. تحضير روح الجنرال مارشال. مدى مصر. https://www.madamasr.com/ar/2014/07/01/opinion/u/تحضير-روح-الجنرال-مارشال/

132- دينا عزت، نوفمبر 2013. موقع جريدة الشروق. الإمارات تموّل خطة للنهوض بالاقتصاد المصرى.
http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=17112013&id=d1d40a9d-de6a-4b06-8d10-df1da710125

مـن الواضـح أن الدعـم القـوي، سـواء عـلى المسـتوى الاقتصـادي والسـياسي العـام، أو تحديـدًا في ملـف البـترول، كان بهـدف إرسـاء قواعـد نظـام «قـوي» قـادر عـلى إنهـاء «عـدم اسـتقرار المنظومـة التشريعيـة منـذ الثـورة»، الـذي كان يعطـل اتفاقـات الدولـة مـع شركات البـترول،[133] وقـادر، وهـذا هـو الأهـم، عـلى إتمـام تحريـر أسـعار الطاقـة الـذي تأخـر تنفيـذه منـذ منتصـف سـبعينيات القـرن المـاضي، نتيجـة الخـوف مـن تكـرار الاحتجاجـات الشـعبية الواسـعة مـن إلغـاء سياسـات دعـم عموميـة، وبالأخـص عـلى المـواد البتروليـة، بالإضافـة إلى تحريـك أسـعار الغـاز التـي ظلـت ثابتـة لسـنوات طويلـة.

وقـد عـادت الاسـتثمارات البتروليـة إلى التدفـق بغـزارة في النصـف الثـاني مـن 2013 لأول مـرة منـذ ينايـر 2011. وفي 2015 بـدأ الإعـلان عـن سلسـلة مـن تعديـلات سـعر الغـاز في الاتفاقيـات مـع كل الـشركاء الأجانـب بحسـب الاتفاقيـات،[134] ووصـل السـعر الجديـد، بحسـب مـا هـو معلـن في يوليـه 2015، مـع شركتـي «إينـي» و«إديسـون»، عـلى سـبيل المثـال، إلى 5.88 دولارًا لـكل مليـون وحـدة حراريـة صعـودًا مـن 2.65 دولارًا، الـذي كان سـعر ثابتًـا لسـنوات طويلـة تحـت حكـم مبـارك[135].

هكـذا سـاهم قطـاع البـترول والـشركات الكـبرى بقـوة في تشـكيل مسـارات مـا بعـد 30 يونيـو الحاسـمة. وهكـذا سـاهموا في كتابـة عقـد اجتماعـي جديـد كليًـا في مـصر يقـوم عـلى أدوار مختلفـة جذريًـا للدولـة وللقطـاع الخـاص، بعـد عقـود طويلـة مـن برامـج دعـم واسـعة للدولـة واسـتثمار حكومـي.

لاحقًـا في نوفمـبر 2016، بـدأت الحكومـة المصريـة في تطبيـق إجـراءات تقشـفية عنيفـة ومتتابعـة بالاتفـاق مـع صنـدوق النقـد الـدولي. وكان التخلـص مـن الدعـم العمومـي عـلى الطاقـة بـكل أشـكالها، هـو الـشرط الأهـم مـن برنامـج التقشـف، إلى جانـب تحريـر سـعر الـصرف، حتـى أن تنفيذهـما بـدأ قبـل أيـام قليلـة مـن توقيـع اتفاق القـرض كشرطـين أساسـيين للتوقيـع.[136] ورغـم أن اسـتمرار الدعـم العمومـي للطاقـة كان يحتـاج بالتأكيـد لإعـادة هيكلـة، إلا أن النمـط الـذي انتهجتـه الدولـة لرفعـه وقتهـا، صاحبـه كُلفـة اجتماعيـة عنيفـة أيضًـا تـضررت منهـا الفئـات الأكـثر فقـرًا. والمؤكـد أن هـذا الثمـن، الـذي تحملـت أعبـاءه شرائـح كبـيرة مـن المجتمـع المـصري، هـو نتيجـة لتنـازل الدولـة، منـذ عـام 1974، عـن المسـاهمة في النشـاط الاستكشـافي، باسـتثناء نشـاط

133- نفس المصدر السابق

134- نفس المصدر السابق

135- الأهـرام الاقتصـادي نقـلاً عـن «رويـترز»، يوليـه 2015. مـصر ترفـع سـعر شراء الغـاز مـن «إينـي» و«إديسـون» الإيطاليتـين أكـثر مـن 100%. http://gate.ahram.org.eg/News/690551.aspx

136- مدى مصر، 3 نوفمبر 2016. تمهيدًا لقرض الصندوق..رفع أسعار المواد البترولية بما بين 30.5% و46%.
https://www.madamasr.com/ar/2016/11/03/news/اقتصاد/ تمهيدًا-لقرض-الصندوق-رفع-أسعار-المواد/

شركتـي «ثـروة البـترول» و«العامـة للبـترول». إلا أن نشـاط هاتـين الشركتـين محـدود نسـبيًا، ولم يكـن يقـدر وحـده عـلى تحقيـق تـوازن في الإنتـاج وقـت الأزمـة، مـا أضعـف مـن القـدرة التفاوضيـة للدولـة مـع الـشركات الأجنبيـة.

ربمـا، ومـن يعلـم، لـو كانـت الدولـة أكـثر قـدرة عـلى السـيطرة عـلى التكنولوجيـا الخاصـة بالاسـتخراج، لسـاهم ذلـك في تغيـير المسـار الـذي جـرت عليـه الأمـور. لكـن مـن المهـم التأكيـد عـلى أن الدولـة لم تفقـد اليـد العليـا في تلـك الأزمـة لأسـباب تتعلـق بقطـاع البـترول فقـط، وإنمـا كانـت هنـاك عوامـل أخـرى نتجـت عـن عقـود مـن مراكمـة الريـع وإهـمال القطاعـات الإنتاجيـة، أدت إلى هشاشـة الاقتصـاد المـصري ككل في مواجهـة الأزمـات البتروليـة سـواء المحليـة أو العالميـة.

عبود باشا الجديد

نتعـرض في القسـم الأخـير مـن هـذا الفصـل إلى صناعـة تكريـر البـترول، باعتبارهـا المجـال الـذي حـاول رجـال أعـمال مصريـين النفـاذ مـن خلالـه لصناعـة النفـط، في مشـهد يوحـي بعـودة طموحـات أصحـاب الـثروة لإعـادة سـيرة رجـل صناعـة البـترول القديـم، عبـود باشـا.

قطـاع التكريـر هـو بالتأكيـد أحـد أهـم مراحـل الصناعـة البتروليـة، فالمنتجـات البتروليـة المكـررة هـي الأشـكال المختلفـة للمـواد النهائيـة التـي تسـتخدم في كافـة أنـواع الاسـتخدامات اليوميـة للطاقـة. وامتـلاك الدولـة لمعامـل تكريـر أكـثر، يعنـي قـدرة أكـبر عـلى تلبيـة احتياجـات السـوق، واعتـمادًا أقـل عـلى اسـتيراد المنتجـات البتروليـة الأساسـية بالعملـة الصعبـة.

لـذا فـإن ضعـف القـدرة التكريريـة في مـصر هـو أحـد أسـباب أزمـة الطاقـة وارتفـاع كلفتهـا، نتيجـة لاسـتيراد كميـات كبـيرة مـن المنتجـات المكـررة بالأسـعار العالميـة، وبيعهـا في السـوق المحـلي بالسـعر المدعـم.

وتعـد صناعـة التكريـر في مـصر الأكـبر في إفريقيـا،[137] والثانيـة في الـشرق الأوسـط بعـد السـعودية،[138] لكـن هيكلهـا مـا زال يعتمـد بدرجـة كبـيرة عـلى القاعـدة الصناعيـة التـي بناهـا عبـد النـاصر. فـإلى جانـب معمـل «آبـار الزيـوت» المؤمَـم، لدينـا سـبعة معامـل تكريـر تـم بناؤهـم في الحقبـة الناصريـة.[139] وهنـاك أراء تذهـب إلى أن تطويـر

137- سكاي نيوز، 28 مايو 2018، عملاق الطاقة في إفريقيا.. تقرير أميركي يكشف ثروات مصر.

138- المستقبل البترولي، 6 مارس 2017. مصر رائدة التكرير في الشرق الأوسط تحتاج إلى 3 معامل أخرى.

139- American chamber of commerce in Egypt. Oil; From upstream to downstream.
https://www.amcham.org.eg/publications/industry-insight/issue/4/Oil-From-Upstream-to-Downstream

تلك المعامل تم تعطيله عن قصد في حقبة مبارك، بل وتخسيرها عمدًا في أحيان أخرى، من أجل فتح الطريق للقطاع الخاص للدخول إلى الصناعة،[140] وهو ما حدث بالفعل من خلال المعمل الثامن.

تملك المعمل الثامن -أحدثهم- شركة الشرق الأوسط لتكرير البترول (MIDOR) التي أسسها رجل الأعمال المصري، حسين سالم عام 1994 -عبر شركته السويسرية «ماسكا»- مع الإسرائيلي يوسف مايمان. وقد باع الاثنان الشركة لاحقًا للحكومة، في قضية فساد معروفة، تمت فيها محاكمة سالم، ليس فقط على صفقة بيعها، وإنما الفساد المتعلق بإنشائها أيضًا.[141] وحاليًا تملك الشركة العامة للبترول 78% من ميدور، وتملك إنبي 10%، و10% أخرى لبتروجيت، و2% لبنك قناة السويس،[142] وتصل طاقة المعامل مجتمعة إلى 722 ألف برميل يوميًا، ووصل معدل الاستخدام في 2015 إلى 568 ألف برميل بنسبة 81%[143].

شهدت عملية تطوير صناعة التكرير مؤخرًا عودة رأس المال الأجنبي لأول مرة منذ الستينيات، وشهدت أيضًا عودة رأس المال المصري الخاص إلى هذا المجال. ويمكن في هذا السياق أن نطلق على رجل الأعمال أحمد هيكل، عبود باشا هذا العصر، فرئيس مجموعة «القلعة» لديه شغف بقطاع البترول يذكرنا بالباشا القديم. وقد أتاح له اتجاه الدولة للتخارج من سياسات الدعم المعمم «فرصة لا تأتي إلا مرة واحدة في العمر»، للاستثمار في قطاعات مثل الطاقة والمياه والمرافق[144].

تناقض المصالح بين رجل أعمال من طراز هيكل، وسياسات الدعم المعمم، لا ينتج فقط عن مساهمة الدعم في زيادة عجز الموازنة وحرمان الاستثمار من نفقات مثل البنية الأساسية، وغيرها من النتائج السلبية لسياسات الدعم التي يروج لها رجال الأعمال، وإنما ينتج أيضًا عن كونه يستثمر في تكرير المنتجات البترولية. فعندما يكون زبونك الوحيد هو الهيئة العامة للبترول، سيكون من الأفضل لك أن تطمئن إلى أنه سوف يسدد لك مستحقاتك.

140- مقابلة أجراها الباحث مع وزير البترول الأسبق أسامة كمال - يوليه 2018.

141- أسامة دياب وأوليفييه لونجشو، 2017. جَمع سالم، قصة جمع سالم لثروته في سويسرا وعودتها إليه بعد سنوات التجميد. https://eipr.org/press/2017/10/%D8%AC%D9%8E%D9%85%D9%92%D8%B9-%D8%B3%D8%A7%D9%84%D9%85

142- الموقع الرسمي لشركة ميدور. http://www.midor.com.eg/Pages/About/Shareholders.aspx?HPNAvId=2&PNAvId=33

143- American chamber of commerce in Egypt. Oil; From upstream to downstream.
https://www.amcham.org.eg/publications/industry-insight/issue/4/Oil-From-Upstream-to-Downstream

144- محمد جاد، مارس 2015. القلعة تتطلع لمستقبل من الأرباح في ظل سياسات تحرير الدعم والسماح للقطاع الخاص بتوفير الطاقة. أصوات مصرية.
http://www.aswatmasriya.com/news/details/36557

فبعد تحرير أسعار الوقود، لن تصبح الهيئة أمام معضلة سد الفجوة بين السعر الحر للمنتجات البترولية، الذي تشتري به البنزين والسولار من شركات التكرير، والسعر المدعم الذي تبيع به هذه المنتجات للمواطنين. عندما لا يكون هناك دعم، ستصبح عملية إنتاج المحروقات في مصر مسألة تجارية بحتة، وهي الفرصة التي أصبحت سانحة أمام المستثمرين للدخول والإنتاج وتلبية الطلب المتنامي على المحروقات، دون أي قلق من التعثر في السداد من قبل الهيئة العامة للبترول.

في سبتمبر 2014، أعلنت الحكومة عن خطة استثمارية قدرها 12.5 مليار دولار تمتد إلى ست سنوات، بهدف إضافة 1.7 مليون برميل يوميًا للطاقة الإنتاجية في مصر. وفي إطار هذه الخطة، ستحصل ميدور على 1.4 مليار دولار لرفع قدرتها التكريرية من 100 إلى 160 ألف برميل يوميًا. وحسب تصريحات رئيسها، فإن تحالفًا ضم كل من كريدي أجريكول (Credit Agricole) وسي دي بي الإيطالي (CDP Italy) وبي إن بي باريبا (BNP Paribas) قد وقع معها بالفعل اتفاق تمويل قدره 1.2 مليار دولار أمريكي، وهو ما جاء مخالفًا للتوقعات بأن 40% من إجمالي توسيع الطاقة الإنتاجية للشركة ستقوم به الحكومة و60% للقطاع الخاص[145].

وسوف يساهم معمل تكرير مسطرد بطاقته التكريرية الجديدة أيضًا، ومن المقدر أن يعمل بطاقة إنتاج 145 ألف برميل يوميًا، وسيتم توسيعه وزيادة طاقته الإنتاجية بمقدار 84 ألف برميل يوميًا، وبتكلفة تصل إلى 3.7 مليار دولار. وتتوزع تكلفة تطويره على الشركة المصرية العامة للبترول، وقطر للبترول، ومجموعة القلعة القابضة التي يملكها أحمد هيكل، ومؤسسة التمويل الدولية، الذراع الاستثمارية للبنك الدولي (باستثمارت قيمتها 85 مليون دولار) وبنك التنمية الهولندي (29 مليون دولار) ومؤسسة الاستثمار الألمانية (Germany's DEG) باستثمار قدره 26 مليون دولار. وقد انتهت نحو 85% من أعمال التطوير في مارس 2016، ومن المتوقع أن تبيع وحدة التكرير الجديدة الخام المُكرر إلى الشركة العامة بالأسعار العالمية[146].

أما مشروع التوسعة الثالث، فيهدف إلى زيادة إنتاج معمل أسيوط (47 ألف برميل يوميًا) بنحو 9,300 برميل يوميًا، واستثمار قدره 1.5 مليار دولار.[147]

الحديث عن أن دعم الطاقة يمثل عقبة في طريق «خصخصة» شركات قطاع البترول، وفرص رجال الأعمال في الاستثمار والمنافسة العادلة، ليس جديدًا وإنما عمره أكثر من عشر سنوات، منذ طرح 20% من أسهم شركتي الإسكندرية للزيوت

145- IBID

146- IBID

147- IBID.

المعدنيــة «أمــوك»، وســيدي كريــر في البورصــة عــام 2004. وكانــت لا تــزال تُســمى خصخصــة في ذلــك الوقــت، حتــى في المقابــلات الرســمية وعناويــن الجرائــد،[148] قبــل إعــادة تســميتها «برنامــج طروحــات» في الوقــت الحــالي. وربمــا تــأبى الحكومــة حاليًــا أن تطلــق عليــه مصطلــح «خصخصــة»،[149] بســبب الســمعة الســيئة للمصطلــح، الــذي ارتبــط بتشريد العــمال، وإهــدار المــال العــام، والتعاقــدات الفاســدة. ويُذكــر أن تقريــرًا جديــدًا صــدر في إبريــل 2018، يثــير الشــبهة في تــورط هيــكل و«القلعــة» في عمليــة تجنــب ضريبــي واســعة في مــصر، باســتخدام 38 شركــة مســجلة في مــلاذات ضريبيــة.[150] وهــي واقعــة تلقي الضــوء عــلى شــخصية «عبــود» باشــا هــذا العــصر.

148- جريدة المال، الأحد 24 سبتمبر 2006. دعم الطاقة.. هل يعوق خصخصة شركات البترول؟
https://2u.pw/vcF78

149- جربدة الوطن، الأحد 8 إبريل 2018. الوزراء: طرح شركات البترول بالبورصة ليس خصخصة.
https://www.elwatannews.com/news/details/3254170

150- Veils of Secrecy, Evaluating the IFC's role in enhancing tax and ownership transparency in development projects. The Egyptian Initiative for Personal Rights (EIPR). Case study 3, By Abdelhamid Mekawy. P 23 - 25.
https://eipr.org/en/publications/veils-secrecy-evaluating-ifcs-role-enhancing-tax-and-ownership-transparency-development

المرفقات

إحصائيات بترولية – المصدر مجلة البترول العدد الأول السنة الخامسة يناير – فبراير 1966

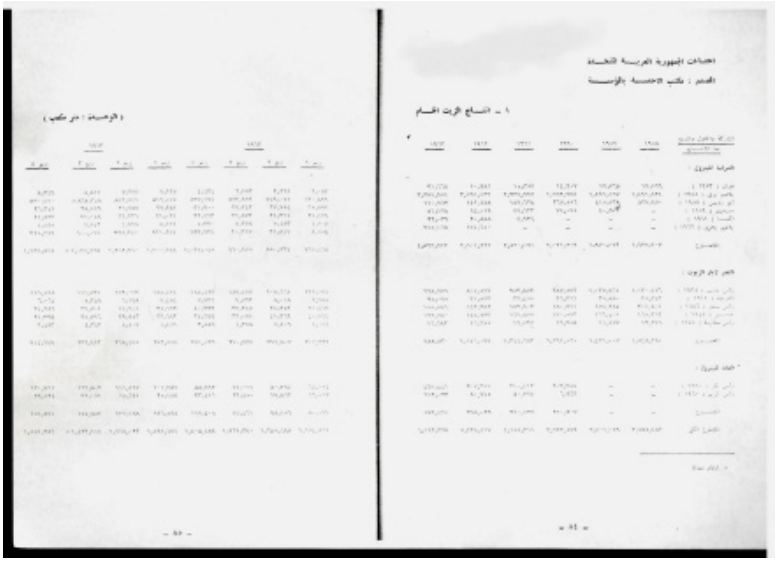

إحصائيات بترولية – المصدر مجلة البترول العدد الأول السنة الخامسة يناير – فبراير 1966

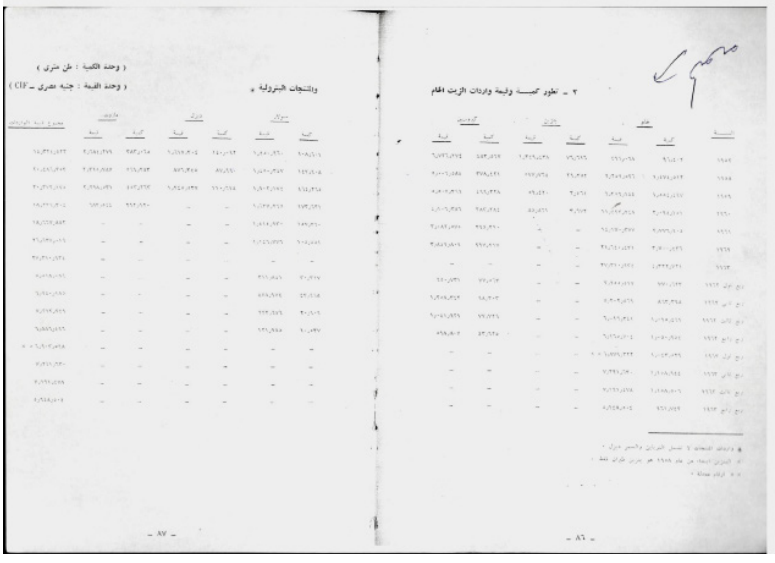

إحصائيات بترولية – المصدر مجلة البترول العدد الأول السنة الخامسة يناير – فبراير 1966

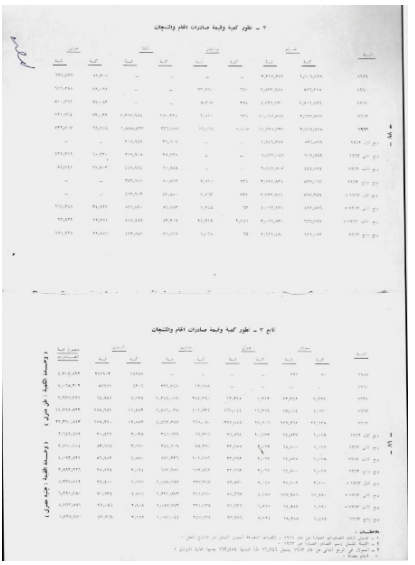

إحصائيات بترولية – المصدر مجلة البترول العدد الأول السنة الخامسة يناير – فبراير 1966

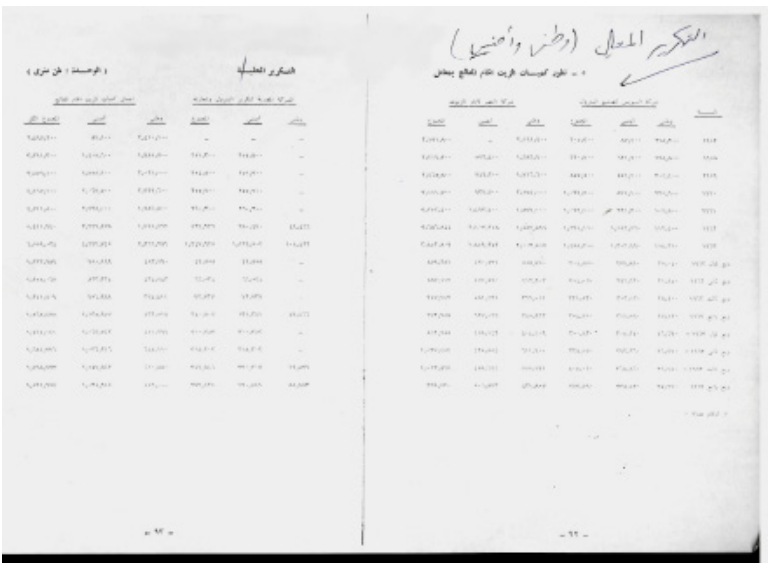

إحصائيات بترولية – المصدر مجلة البترول العدد الأول السنة الخامسة يناير – فبراير 1966

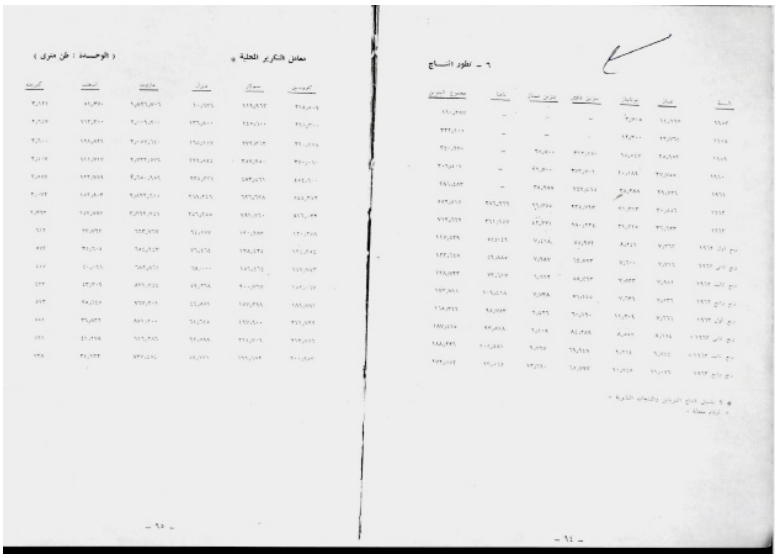

إحصائيات بترولية – المصدر مجلة البترول العدد الأول السنة الخامسة يناير – فبراير 1966

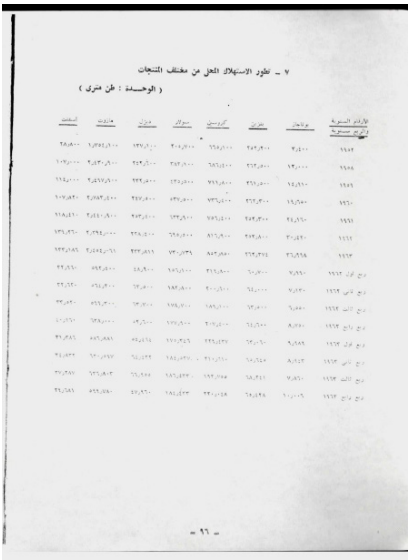

إحصائيات بترولية – المصدر مجلة البترول العدد الأول السنة الخامسة يناير – فبراير 1966

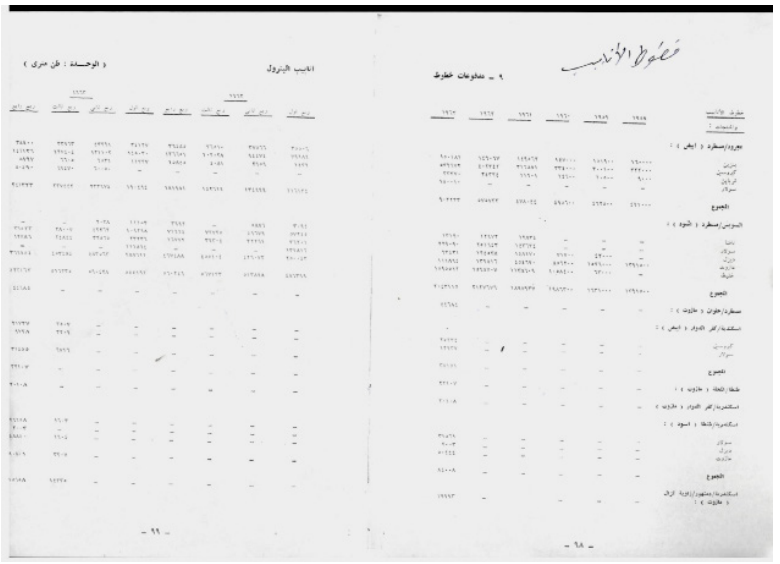

إحصائيات بترولية – المصدر مجلة البترول العدد الأول السنة الخامسة يناير – فبراير 1966

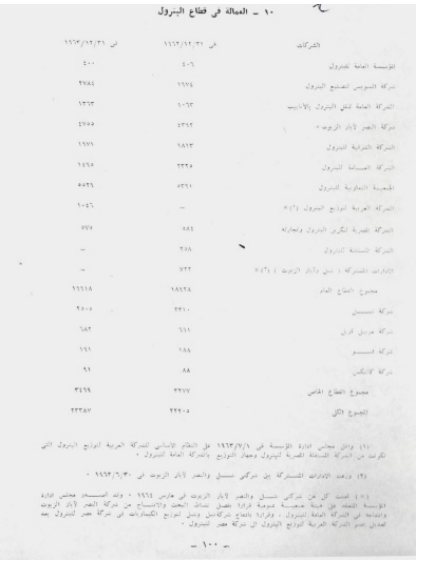

مستقبل صناعة التكرير فى ج ع م د/ مصطفى برهام - المصدر مجلة البترول العدد الأول السنة الخامسة يناير - فبراير 1966

جدول رقم (٣)
الموقف البترولى فى عام ١٩٦٠/٥٩

الوحدة : طن متري

البيان	انتاج معامل التكرير	الاستهلاك	الاستيراد	التصدير
الخام المسالح				
وطنى	٢٣٩٦٠٨٨		—	٨٧٦٣٢٥
مستورد	٢٠٦٧٠٩٠		٢٠٦٧٠٩٠	—
اجمالى الخامات	٤٤٦٧١٧٨		٢٠٦٧٠٩٠	٨٧٦٣٢٥
المنتجات				
غاز	٢٧٧٥٥	٢٧٧٥٥		
بوتاجاز	٢٠١٨٩	١٩٧٠٠		
بنزين	٣٠٦٤٠١	٢٦٢٠٠٠	٣٦٧٢ *	٢٨٠٨٤
كيروسين	٣٧٠٠٩٠	٧٣١٥٠٠	٢٨٢١٨٤	
توربين	٢٦٩٧٢	٢٦٩٧٢		
سولار	٢٥٩٩٤٩	٥٢٧٥٠٠	١٧٣٦٤١	
ديزل	٢١٩٥٨٤	٢٤٧٤٠٠	٢٢٥٥	
مازوت	٢٧٢٣٥٧٩	٢٧٨٢٤٠٠	٢١٢١٩٠	٦٢٨٨٨
اسفلت	١١١٧١٧	١٠٧٨٠٠		
كيريته	٢٤٠٧			
خريق وناقد	٢٨٠٥٣٥			
غرق رصيد	—	—	—	—
اجمالى	٤٤٦٧١٧٨	٤٧٤٩٠٤٧	٧٧٥٠٦٢	١٤٠٩٣٢

* بنزين طيران

— ٦٢ —

مستقبل صناعة التكرير فى ج ع م د/ مصطفى برهام - المصدر مجلة البترول العدد الأول السنة الخامسة يناير - فبراير 1966

العمالة فى قطاع البترول
بقية المنشور ص ٥٢

ويوضح الجدول التالى اجور العاملين فى كل مرحلةمن مراحل صناعة البترول خلال عامى ١٩٦٦/٦٥ ، ١٩٦٥/٦٤ :

الاجور خلال عامى ١٩٦٦/٦٥ و ١٩٦٥/٦٤ بالجنيه المصرى

النشاط	١٩٦٦/٦٥ عدد العاملين	اجمالى الاجور	متوسط اجر العامل	١٩٦٥/٦٤ عدد العاملين	اجمالى الاجور	متوسط اجر العامل	التغير النسبى ٪ فى العدد	التغير النسبى ٪ اجمالى الاجور
ادارة المؤسسة	٤٢٣*	٢٦٦٠٠٠	٦٢٩	٤٢٣	٢٠٠٠٠٠	٧٠٩	١٠٠	٨٨٫٧
قطاع البحث وانتاج الخام	٥١٦٤	٤٧١٤٠٠٠	٩١٣	٥١٩٦	٤٨٠٥٠٠٠	٩٢٥	٩٩٫٤	٩٨٫١
قطاع التكرير والتصنيع	٩٣٧٨	٤٤٠١٠٠٠	٤٦٩	٨٩٨٣	٣٩٤٨٠٠٠	٤٣٩	١٠٤٫٢	١١٢٫٤
قطاع النقل والتوزيع	١٣٢٨٠	٧٤٠٩٠٠٠	٥٥٤	١٢٠٩٤	٧١٩٣٠٠٠	٥٤٩	١٠٢٫٢	١٠٣
الاجمالى	٢٨٢٤٥	١٦٧٩٠٠٠٠	٥٩٢	٢٧٦٩٦	١٦٢٤٩٠٠٠	٥٨٧	١٠٢٫٣	١٠٣٫٣

* لا يشمل ١١٨ عاملا انضموا فى شهر اكتوبر ١٩٦٥ بمصلحةالشاحنو والوقود سابقا .

النشاط البترولى منتصف السبعينات - سميحة إسماعيل، أخبار البترول فى ج.م.ع - المصدر مجلة البترول 1977

أخبار البترول في ج.م.ع

سميحة اسماعيل

النشاط البترولى

حقق القطاع البترولى المصرى خلال النصف الاول من عام ١٩٧٦ (يناير / يونيو) تقدما ملموسا فى مختلف أوجه النشاط البترولى بالمقارنة بنفس الفترة من العام السابق .

لانتاج الزيت الخام : بلغ حوالى ٩,٢٢٩ مليون م٣ مؤزعة كالآتى :

الشركة	(مليون م٣)
العامة للبترول	٠,٩٤٩
الدرتية للبترول	١,٨٥٠
خليج السويس (جابكو)	٥,٥٣٧
ويستكو	٠,٣٦٢
بيكو	٠,٣٩٧
دانكو	٠,١٤٤

وبلغ انتاج حقل أبو ماضى من الغازات الطبيعية ٢٤٥,٩ مليون م٣ وهى الكمية التى أمكن سحبها للاستخدام المحلى .

التجارة الخارجية

بلغت قيمة الصادرات حوالى ١١٢,٧ مليون جنيه وهى تمثل ثلاثة أمثال صادرات الفترة المماثلة من العام السابق .

وبلغت قيمة الواردات حوالى ٥٤٠ مليون جنيه بزيادة عن الفترة المماثلة نسبتها ٣٤ ٪ .

سائل المخزونات

وعليه بلغ قيمة ميزان المدفوعات (ناقص) حوالى ٨٨,٧ مليون جنيه بينما كان هذا العجز حوالى ٤٢,٧ مليون جنيه فى الفترة المماثلة من العام السابق .

التكرير

بلغت كمية الخام المعالج حوالى ٥٢ مليون طن بزيادة عن الفترة المماثلة نسبتها ١٧ ٪ تقريبا .

الاستثمارات

بلغت جملة الاستثمارات المنفذة خلال الفترة يناير / يونيو ١٩٧٦ حوالى ١٤٨,٩٢٩ مليون جنيه بنسبة ٤٦ ٪ من الاستثمارات المعتمدة لقطاع البترول خلال عام ١٩٧٦ والتى تبلغ ٣٢٢,٦٦٣ مليون جنيه .

المشروع	المقرر خلال عام ١٩٧٦	المنفذ خلال الفترة يناير/يونيو ١٩٧٦	النسبة المئوية ٪
قطاع البحث والانتاج	١١٣١٠	٨٧٦٩	٧٨
قطاع التكرير والتسويق	٩٤٥٨	٢٣٦٤	٢٥
قطاع النقل والتوزيع	١١٣٩٥	٤٧٩٦	٤٢
مشروعات أخرى	٥٠٠	—	—
	٣٢٦٦٢	١٥٩٢٩	٤٦

هذا وقد تمت موافقة اللجنة العليا للتخطيط فى ١٨/٣/١٩٧٦ على اعتماد مبلغ اضافى قدره ١٢,٦٥٢ مليون جنيه للشركة الدرتية للبترول وذلك ليصبح جملة الاستثمارات المعتمدة للقطاع ٤٥,٣١٥ مليون جنيه .

البحث والاستكشاف والانتاج

الاتفاقيات بترولية :

بلغ عدد اتفاقيات البحث عن البترول واستغلاله فى ج.م.ع والتى تم التعاقد عليها مع شركات أجنبية ٣٥ اتفاقية وذلك بعد انشاء وزارة البترول فى ١٩٧٢/٣/٢٨ حتى الآن بما فى ذلك اتفاقية دانيكو .

وفيما يلى بيان بهذه الاتفاقيات :

١ — برانسينو .
٢ — ترانسورولد شقير .
٣ — موبيل ملحا البحرية .
٤ — اسو دلتا بحرية .
٥ — ديفنكس .
٦ — دولية توفونكو .
٧ — ترييكو شرق القبل .
٨ — بكتيك / ال . فى . او .
٩ — كونوكو دلتا .
١٠ — أموكو جنوب فارس .
١١ — موبيل المرغة .
١٢ — بونيون غاس .
١٣ — ساندتى شرق القاهرة .
١٤ — شيفرون القطارة .
١٥ — أركو مطروح .
١٦ — شل سيدى برانى .
١٧ — شل شمبة .
١٨ — ديفنكس / شل / بى بى .
١٩ — تيليس هيستويل .
٢٠ — اسو البحر الأحمر .
٢١ — موبيل سلوم .
٢٢ — بترومبيد الخليون .
٢٣ — أموكو جنوب قارة .
٢٤ — أركو جنوب بلاعيم .
٢٥ — ترانسورلد « تعديل » .
٢٦ — أيجيبكو .
٢٧ — جى أس أى بحر ابيض .
٢٨ — الف الكيس .
٢٩ — أموكو المنصورة .
٣٠ — شيفرون جيسة .
٣١ — ديفى وآخرين .
٣٢ — اسامير ومونيبور .
٣٣ — محليل بوتون .
٣٤ — كونوكو .

● اتفاقية انتاج دار أبو ماضى (دانيكو) فى ١٩٧٣/٥/٢١ .

مشروع توصيل الغاز الطبيعى للمناطق الشمالية :

تم التعاقد مع شركة INTEGRALENG INEERIN للدراسات الفنية على عمل الدراسات الاقتصادية والتصميمات الهندسية لمشروع توصيل الغاز الطبيعى لأربع مناطق سكنية بالقاهرة والجيزة الذى سيشرع على تنفيذه التنفيذ .

هذا وتنتهى هذه الأعمال فى ابريل ١٩٧٧ ثم يتم بعدها تنفيذ المشروع على أربع سنوات وسط تنافس المتعاقدون من هذا المشروع من اعداد التصوير لموقع المناطق التى سوف يتم فيها التنفيذ بالاشتراك مع القوات المسلحة والخرائط المساحية مع وزارة الاسكان والتعمير وكذلك اعداد البيانات الخاصة بعدد المبانى والشقق بالاشتراك مع محافظة القاهرة والبيانات الخاصة بالمولات الغاز وسوف يبدأ الجانب العملى العمل قريبا .

وبهذا هو جدير بالذكر ان مرحلة المشروع تبلغ ٣٠ مليون جنيه تشكل العملة الحرة منها ٦٠ ٪ وان هذا المشروع سوف يوفر للدولة العملات الاجنبية التى يتم انفاقها فى استيراد حوالى ٣٠ الف طن من البوتاجاز للمناطق الاربع فى الوقت الحالى تبلغ قيمتها ما يعادل ٢ مليون جنيه مصرى بالعملة الحرة تتوفر بالتالى هذه الكمية ان نسبة الزيادة السنوية بسبواء للمستهلكين الحاليين بهذه المناطق او الكمية الزيادة المعبران بها حوالى ٧ ٪ سنويا . هذا بالاضافة ان الدولة تتحمل خسارة سنوية لتثبيت سعر بيع البوتاجاز للمستهلك بما لا يقل عن ٧٥٠ الف جنيه مصرى . كما ان التقليل من الزيادة السنوية المطردة فى استهلاك البوتاجاز يترتب عليها تقليل الاستثمارات المزمع عليها من هذه الزيادة التى تتمثل فى الاسطوانات وتكلفتها وسيارات النقل اللازمة ومحطات التوزيع وتمثل هذه الاستثمارات التى يوفر كمية تزايد سنويا هذا الى جانب حل مشاكل التوزيع ووفر قدر أكبر من السلامة للجمهور .

التشكيل الجديد لمجلس ادارة الهيئة المصرية العامة للبترول :

اصدر وزير البترول القرار رقم ٧٦٦ لسنة ١٩٧٦ والخاص بتشكيل مجلس ادارة الهيئة المصرية العامة للبترول وذلك على النحو التالى :

الاعضـــاء :

السيد / الدكتور مصطفى كمال الجيوطى .

نائب رئيس مجلس ادارة الهيئة للاستكشاف والانتاج

السيد / المهندس سليم اندراوس موسى .

12- الاتفاقيات البترولية ما بين 1973 - ونهاية 1981 - المصدر مجلة البترول 1982

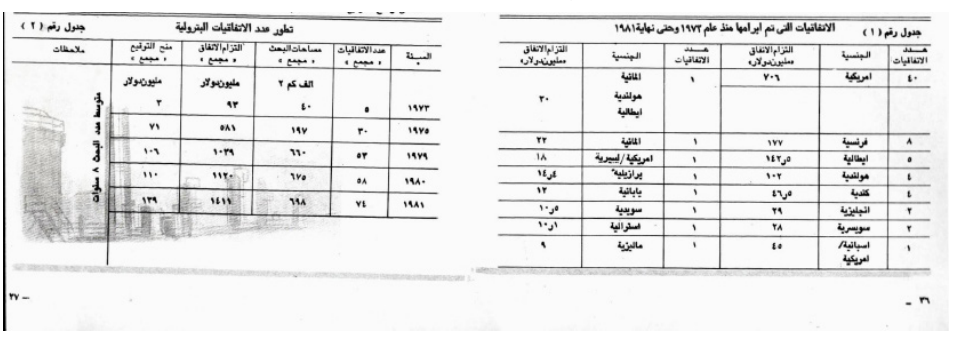

جدول رقم (١) الاتفاقيات التى تم ابرامها منذ عام ١٩٧٣ وحتى نهاية ١٩٨١

عدد الاتفاقيات	الجنسية	التزام الانفاق مليون دولار	عدد الاتفاقيات	الجنسية	التزام الانفاق مليون دولار
٤٠	امريكية	٧٠٦	١	المانية هولندية ايطالية	٣٠
٨	فرنسية	١٧٧	١	المانية	٢٢
٥	ايطالية	١٤٢٫٥	١	امريكية / ليبرية	١٨
٤	هولندية	١٠٢	١	برازيلية	ك١٤
٤	كندية	٤٦٫٥	١	يابانية	١٢
٢	انجليزية	٢٩	١	سويدية	ك١٠
٢	سويسرية	٢٨	١	استرالية	ا١٠
١	اسبانية / امريكية	٤٥	١	مالزية	٩

جدول رقم (٢) تطور عدد الاتفاقيات البترولية

السنة	عدد الاتفاقيات « مجمع »	مساحات البحث « مجمع » الف كم ٢	التزام الانفاق « مجمع » مليون دولار	منح التفريغ « مجمع » مليون دولار
١٩٧٣	٥	٤٠	٩٣	٣
١٩٧٥	٣٠	١٩٧	٥٨١	٧١
١٩٧٩	٥٣	٦٦٠	١٠٣٩	١٠٦
١٩٨٠	٥٨	٦٧٥	١١٢٠	١١٠
١٩٨١	٧٤	٦٩٨	١٤١٩	١٣٩

ملاحظات

متوسط عدد البحث ٨ سنوات

الاتفاقيات البترولية ما بين 1973 – ونهاية 1981 – المصدر مجلة البترول 1982

الاتفاقيات التى تم ابرامها
خلال عـام ١٩٨١

رقم مسلسل	الشركة	المساحة كم٢	بنفات البحث الأولى	عدد سنوات البحث	مجموع نفقات البحث	قيمة التنازل عن البحث	عدد سنوات القترة الأولى	قيمة نفقات البحث	مقدم التوقيع	تاريخ التوقيع
١	امو شرق الزيت	٠٠٦٢	٢٣٠٠٠	٤ س	٣٣٠٠٠	٤ ف	٣ س	١٧٠٠٠	٥٠٠٠	١٩٨١/٣/٢٣
٢	فيلكس خالدة	٤٠٠٠	١٨٠٠٠	٦ س	٥١٠٠٠	٦ ف	٢	٢٠٠٠	١٠٠٠	١٩٨١/٤/٦
٣	توتال مربوط ★	٢٠٠٠	١٢٥٠٠	٤ س	٦٣٥٠٠	٤ ف	١	٥٠٠	٠٠٠	١٩٨١/٥/٦
٤	كونوكو البحيرات المرة	٩٢٠٠	١٩٥٠٠	٧ س	٨٢٥٠٠	٧ ف	٣	٧٥٠٠	١٠٠٠	١٩٨١/٦/١٧
٥	كونوكو لابيا	٠٠٤٥	٢٠٠٠٠	٤ س	١٠٢٥٠٠	٤ ف	٢	٨٠٠٠	٢٥٠٠	١٩٨١/٦/١٧
٦	إل إل فند أى شمال عامر	٧٠٠	١٣٠٠٠	٦ س	١٢٥٥٠٠	٦ ف	٢	٥٠٠٠	٢٥٠٠	١٩٨١/٦/٢٩
٧	سانت جو ثانتة	٢٥٠	٢٣٠٠٠	٤ س	١٤٨٥٠٠	٤ ف	٢	٧٥٠٠	٤٠٠٠	١٩٨١/٦/٢٩
٨	توتال والشركة العامة ملطة امل	٠٠٢٥	١٨٠٠٠	٤ س	١٦٦٥٠٠	٤ ف	٢	٦٠٠٠	٣٠٠٠	١٩٨١/٩/٢١
٩	توتال والشركة العامة جنـوب رمضان	٠٠٢٥	١٨٠٠٠	٤ س	١٨٤٥٠٠	٤ ف	٢	٦٠٠٠	١٧٥٠	٢٠٧٥٠ ١٩٨١/٩/٢١
١٠	توتال محاوش	٦٠٠	٢٤٠٠٠	٧ س	٢٠٨٥٠٠	٧ ف	٣	١٠٠٠٠	١٥٠٠	٢٢٢٥٠ ١٩٨١/٩/٢١
١١	بنف سنريم مدوان	٦٠٠	٩٠٠٠	٤ س	٢١٧٥٠٠	٤ ف	٢	٤٠٠٠	٠٢٥٠	٢٢٥٠٠ ١٩٨١/٩/٢٢
١٢	جلف سنريم سادات	٢٨٠٠	٩٥٠٠	٤ س	٢٢٧٠٠٠	٤ ف	٢	٤٥٠٠	٠٢٥٠	٢٢٧٥٠ ١٩٨١/٩/٢٢
١٣	الوطنية غيران	٩٠٠	١٥٠٠٠	٤ س	٢٤٢٠٠٠	٤ ف	٢	٦٠٠٠	١٠٠٠	٢٣٧٥٠ ١٩٨١/٩/٢٣
١٤	بتروفينا جنوب درج	٤١٦	٢٦٠٠٠	٦ س	٢٦٣٠٠٠	٦ ف	٣	١٠٠٠٠	١٥٠٠	٢٥٧٥٠ ١٩٨١/٩/٢٣
١٥	نوكويل ليبيا	٥٧٠٠	١٧٠٠٠	قرة	٢٨٠٠٠٠	قرة	٣ س	٥٠٠٠	١٥٠٠	٢٦٧٥٠ ١٩٨١/١٢/٢٩
١٦	نوكويل مكمة ●	٣٢٠٠	١١٠٠٠	٤ س	٢٩١٠٠٠	١٠٠٠	٦ س	١٠٠٠	٢٠٠٠	٢٨٧٥٠ الغيت

وحدة النفقات والمنح = ١٠٠٠ دولار
★ انتهت ● تم التنازل عنها .

اجمالي نفقات البحث ٢٩١٠٠٠

اجمالي منح التوقيع ٢٨٧٥٠

بيان بعدد العمالة والأجور بقطاع البترول فى 1981 – المصدر مجلة البترول 1982

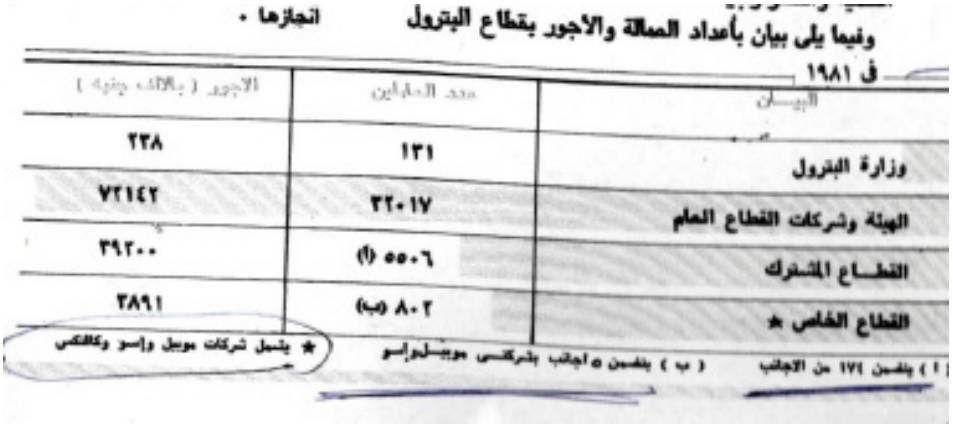

وفيما يلى بيان بأعداد العمالة والاجور بقطاع البترول انجازها •

فى ١٩٨١

البيان	عدد العاملين	الأجور (بالف جنيه)
وزارة البترول	١٣١	٢٣٨
الهيئة وشركات القطاع العام	٣٢٠١٧	٧٢١٤٢
القطـاع المشترك	٥٥٠٦ (أ)	٣٩٢٠٠
القطاع الخاص ★	٨٠٢ (ب)	٣٨٩١

★ يشمل شركات موبيل وإسو وكالتكس

(أ) يتضمن ١٧١ من الاجانب (ب) يتضمن ٥ اجانب بشركتى موبيل وإسو

إنتاج الزيت الخام والغازات الطبيعية ما بين 1970 و 1981 - المصدر مجلة البترول 1982

● ويوضح الجدول رقم (٢) تطور انتاج الزيت الخام حسب الشركات والحقـــول المنتجة خـــلال الفترة ١٩٧٠ ـــ ١٩٨١ ٠

جدول رقم (٢)

الوحدة : الف طن متري

انتاج الزيت الخام حسب الشركات والحقول المنتجـة خلال الفترة ١٩٧٠ ـــ ١٩٨١ ٠

شركات/حقول	السنة تاريخ الاكتشاف	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١	نسبة التغير ٪ ٨١/١٩٨٠
● الشركة العامة للبترول :						
الغردقة	١٩١٣	—	—	—	—	
غارب	١٩٣٨	٢٩٦	٥٠٢	٣٧٤	٣٢٧	
سمدر	١٩٤٦	—	١٩	٧٥	٧٢	
عسل	١٩٤٧	—	١٠	٧٣	٦٥	
مطامر	١٩٤٨	—	—	١٣	٨	
بكر	١٩٥٨	٦٥٨	٥٠٤	٢٥٩	٢٤٢	
كريم	١٩٥٨	٩٦	٥٠	٢٥	٢٧	
عامر	١٩٦٥	٥٨	١٧٤	١١٤	١٢٣	
شقير	١٩٦٦	—	٣٠	٢٤	٢٩	
أم اليسر	١٩٦٨	٢٣٩	٤٢٦	٢٤٠	٢٢٧	
العيون	١٩٦٨	٨	١٣٧	٤٨	٣٩	
خير	١٩٧٣	—	٢٣	١١	٩	
جمسه	١٩٠٨	—	—	٤	١	
الخليج	١٩٨٠	—	—	٦	٧	
مجموع		١٣٥٥	١٨٧٥	١٣٦٦	١١٧٦	ـ ٢ر١٧٪
● شركة بترول بلاعيم (بتروبل)						
فيران	١٩٤٦	—	—	—	—	
بلاعيم أرضى	١٩٥٥	—	—	١٨١١	١٧٥٤	
ابو رديس/مدرى	١٩٥٧	—	—	—	—	
أكما	———	—	—	—	—	
بلاعيم بحرى	١٩٦١	—	٣٢٩	٣٤٦٨	٤٢٨٨	
رأس غارة	١٩٦٤	—	—	—	—	
مجموع		٣٢٩		٥٢٧٩	٦٠٤٢	+ ٥ر١٤٪

إنتاج الزيت الخام والغازات الطبيعية ما بين 1970 و 1981 - المصدر مجلة البترول 1982

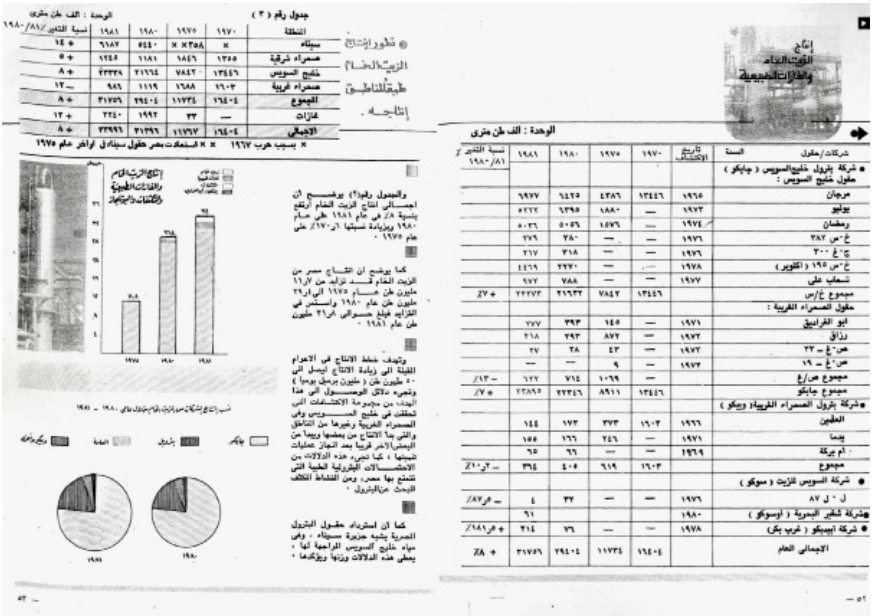

جدول رقم (٣)

الوحدة : الف طن متري

المنطقة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١	نسبة التغير ٪ ٨١/١٩٨٠
● تطور انتاج الزيت الخام والغازات الطبيعية وانتاجه .					
سيناء	×	×٣٥٨	٥٤٤٠	٦١٨٢	+ ١٤
صحراء شرقية	١٣٥٥	١٨٤٦	١١٨١	١٢٤٥	+ ٥
خليج السويس	١٣٤٤٦	٧٨٤٢	٢١٦٦٤	٢٣٣٣٩	+ ٨
صحراء غربية	١٦٠٣	١٦٨٨	١١١٩	٩٨٦	ـ ١٢
المجموع	١٦٤٠٤	١١٧٣٤	٢٩٤٠٤	٣١٧٥٦	+ ٨
غازات	—	٣٣	١٩٩٢	٢٢٤٠	+ ١٢
الاجمالي	١٦٤٠٤	١١٩٦٧	٣١٣٩٦	٣٣٩٩٦	+ ٨

× بسبب حرب ١٩٧٧ × × الصادرات بعد حقول سيناء الى تواخر عام ١٩٧٥

والجدول رقم(٣) يوضـــح ان اجمـــالى انتاج الزيت الخام ارتفع بنسبة ٨٪ فى عام ١٩٨١ على عـام ١٩٨٠ وبزيادة نسبتها ١٧٠٪ على عام ١٩٧٥ ٠

كما يوضح ان انتـــاج مصر من الزيت الخام قـــد تزايد من ١٧ر١١ مليون طن عـــام ١٩٧٥ الى ١ر٢٩ مليون طن عام ١٩٨٠ واســـتمر فى التزايد فبلغ حـــوالى ٣١ر٣ مليون طن عام ١٩٨١ ٠

وتهدف خطة الانتاج فى الاعوام المقبلة الى زيادة الانتاج ليصل الى ٥٠ مليون طن (مليون برميل يوميا) وتمويه ذلك الوصـــول الى هذا الهدف من مجموعة الاكتشافات التى تحققت فى خليج الســـويس وفى الصحراء الغربية وغيرها من المناطق والتى بدأ الانتاج من بعضها وبدءا من البعض الآخر قريبا بعد انتهاء عمليات تأهيلها ، كما تشير هذه الدلالات الى الاحتـــمالات البترولية العالية التى تتمتع بها مصر، ومن الشواطىء المختلفة البحث عن البترول ٠

كما ان استرداد حقـــول البترول المصرية بشبه جزيرة سيناء ، وفى مياه خليج السويس المواجهة لها ، يعطى هذه الدلالات ورنانا ويؤكدها ٠

إنتاج الزيت الخام والغازات الطبيعية ما بين 1970 و 1981 - المصدر مجلة البترول 1982

الغازات الطبيعية :

تنتج مصر الغازات الطبيعية من ثلاثة حقول وهي حقول ابو ماضي في شمال شرق الدلتا (١٩٦٧) وابو الغرابيق بالصحراء الغربية (١٩٧١) وابو قير البحرى (١٩٦٦).

وقد بدأت مصر استخدام الغازات الطبيعية بعد اكتشاف هذه الحقول وتنميتها وهذه الغازات تعد بلاشك ، ثروة قومية ضخمة تسهم فى تصنيع البلاد ، فقد استخدمت فى صناعة الأسمنت والاسمدة والحديد والصلب ومحطات توليد الكهرباء . الا أن العمل الضخم الكبير - الذى بدأ - هو استخدام الغازات الطبيعية فى المنازل كبديل للبوتاجاز وقد افتتح السيد المهندس/احمد عز الدين هلال نائب رئيس مجلس الوزراء للانتاج ووزير البترول المرحلة الاولى للمشروع وشملت ١٦٠ الف مسكن بحلوان والمعادى ومدينة نصر ومصر الجديدة تبدا بحلوان .

وقد بلغ انتاج الغازات الطبيعية فى مصر فى عام ١٩٨١ حوالى ٢٤١٧ر٤ مليون متر مكعب (تعادل ١٨٤٤ الف طن مترى بزيادة نسبتها ١٤٪ على عام ١٩٨٠ .

جدول رقم (٤) الوحدة : الف طن مترى

تطور انتاج الغازات الطبيعية حسب الحقول المنتجة ١٩٧٨ - ١٩٨١ .

الحقل / السنة	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨١	نسبة التغير ٪ ٨١/١٩٨٠
ابو الغرابيق	٤٤١	٧٢٦	٧٩١	+ ٩
ابو ماضى	١٤٢	٥٠٢	٦٥٣	+ ٣٠
ابو قير	—	٣٨٨	٤٠٠	+ ٣
المجموع	٥٨٣	١٦١٦	١٨٤٤	+ ١٤

جدول رقم (٥) تطور انتاج الغازات الطبيعية والمكثفات والبوتاجاز

السنة	غازات طبيعية		مكثفات	بوتاجاز	الاجمالى
	مليون متر مكعب	تعادل بالالف طن مترى	الف طن مترى	ابو الغرابيق الف طن مترى	الف طن مترى
١٩٧٥	٤٤ر١	٣٣	—	—	٣٣
١٩٨٠	٢١١٥ر٠	١٦١٦	٣١٠	٦٦	٢٧٦
١٩٨١	٢٤١٧ر١	١٨٤٤	٣٢٣	٧٣	٢٢٤٠

الوحدة/الف متر مكعب

جدول رقم (٦) الانتاج المجمع من الزيت الخام

السنوات/الانتاج	الانتاج السنوى	المجمع من بدء الانتاج
١٩٧٠	١٨٩٥٢	١٣٧٢٨٦
١٩٧٥	١٣٤١٠	١٩٨١٥٤
١٩٨٠	٣٣٦٠	٣٣٣٠٦١
١٩٨١	٣٦٣٩١	٣٦٩٤٥٢

المتر المكعب = ٦ر٢٨٩٨ برميل

جدول رقم (٧) تطور انتاج المكثفات ١٩٧٨ - ١٩٨١

الوحدة : الف طن مترى

العقل/السنة	ابو الغرابيق	ابو ماضى	ابو قير	الاجمالى
١٩٧٨	١٢٣	٢٠	—	١٤٣
١٩٨٠	١٩٦	٧٠	٤٤	٣١٠
١٩٨١	١٨٩	٩٠	٤٤	٣٢٣
١٩٨٠/١٩٨١	- ٣ر٦٪	+ ٢٨ر٦٪	—	+ ٤٪

الشؤون المالية والاقتصادية، إحصائيات بترولية 1981 - المصدر مجلة البترول 1982

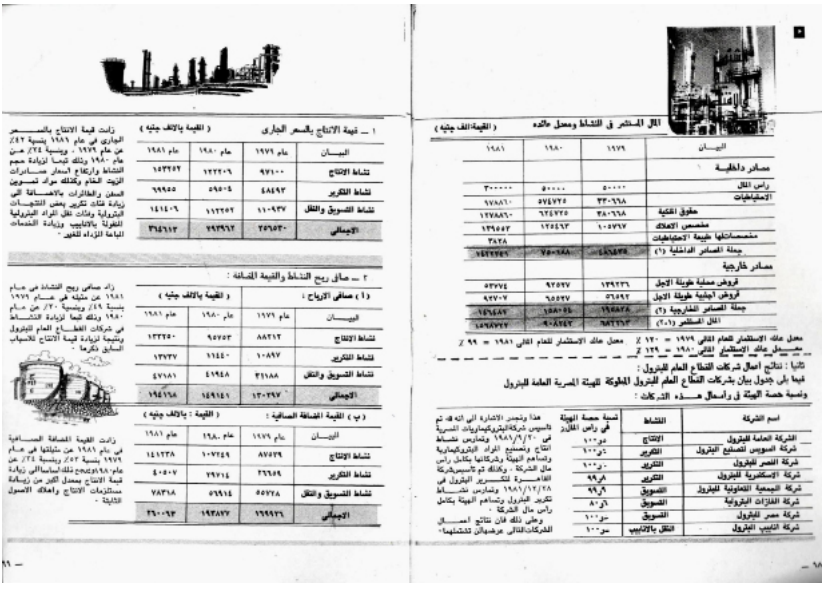

إحصائيات بترولية في نهاية الثمانينات - المصدر مجلة البترول 1991

٣ ــ الفائض القابل للتوزيع النهائي وما يؤول للهيئة منه :

القيمة بالالف جنيه

البيان	عام ١٩٧٩		عام ١٩٨٠		عام ١٩٨١	
	الفائض القابل للتوزيع	مايؤول للهيئة منه	الفائض القابل للتوزيع	مايؤول للهيئة منه	الفائض القابل للتوزيع	مايؤول للهيئة منه
نشاط الانتاج	٨٣٢٨١	٥٤٥٢٩	٩٦٩٢٥	٦١٦٥٧	١٢٦٠٧٤	٨١٥٢٢
نشاط التكرير	٩٧٣٠	٦٢٠٧	١٠٧٦١	٦٧٤٥	١٤٩٤٦	٩٤٩٧
نشاط التسويق والنقل	٢٦٥٩٨	١٥٠٨٠	٣٩٨٨٠	٢٤٢٤٨	٤٧٥٧٩	٢٩٨٣١
الاجمالى	١١٩٦٠٩	٧٥٨١٦	١٤٧٥٦٦	٩٣٦٥٠	١٨٨٥٩٩	١٢٠٨٥٠

زاد الفائض القابل للتوزيع النهائي في عام ١٩٨١ عن مثيله في عـــام ١٩٧٩ بنسبة ٥٨٪ وبنسبة ٢٨٪ عن عام ١٩٨٠ . هذا وقد بلغت نسبة مايؤول للهيئة من هذا الفائض ٦٤٪

في عام ١٩٨١ ، مقـــابل ٦٣٪ خلال عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٠ .

وجدير بالذكر أن مايؤول للهيئة من هذا الفائض ــ الموضح بماليه ــ قبل خصم الضرائب المستحقة عليه .

٤ ــ المال المستثمر فى النشاط ومعدل عائده :

البيان	عام ١٩٧٩		عام ١٩٨٠		عام ١٩٨١	
	المال المستثمر الف جنيه	معدل العائد ٪	المال المستثمر الف جنيه	معدل العائد ٪	المال المستثمر الف جنيه	معدل العائد ٪
نشاط الانتاج	٩٠٠٠٣	٩٣	١١٨٢٤٧	٨٢	١٤٩٥٠٠	٨٤
نشاط التكرير	١٦٧٠٢٧	٦	٢٠٣٦٢١	٥	٢٨٢٠٨٥	٥
نشاط التسويق والنقل	١٧٤٩٦٩	١٥	٢١٥١٨٥	١٩	٢٧٨٥٣٥	١٧
الاجمالى	٤٣١٩٩٩	٢٨	٥٣٧٠٥٣	٢٨	٧١٠١٢٠	٢٧

بلغ معدل عائد الاستثمار (الفائض القابل للتوزيع النهائي ــ المـــال المستثمر في النشاط) ٢٧٪ في عام ١٩٨١ بنقص قدره ٤٪ عام ١٩٧٩ وعام ١٩٨٠ .

وذلك لانخفاض معـــدل عائد الاستثمار فى نشاطى الانتاج والتكرير عن عام ١٩٧٩ ، ونشاط التسويق والنقل عن عام ١٩٨٠ وذلك بسبب زيادة المال المستثمر فى النشـــاط بنسبة اكبر من زيادة الفائض القابل للتوزيع فى الانشطة سالفة الذكر .

القسم الثالث
صناعة الرغبة

الفصل الخامس: الاتصالات.. الأرباح للقلة والسيطرة للدولة.

الآء مصطفى

الفصل السادس: الغذاء.. صناعة الجوع

محمد جاد

الفصل السابع: السينما.. كمنتج وأداة لصناعة خيال المستهلكين

محمد سالم

«منذ 10 سنوات كنت أتلقى خطابات للبحث عن عمل، ورسائلي الآن تطلب مزيدا من المساكن والسلع الاستهلاكية».

نقلت صحيفة الأهرام في 1966 هذا الاقتباس عن الرئيس جمال عبد الناصر وتصدر منشتات الجريدة، والذي نراه في الوقت الراهن يحمل دلالات مهمه عن رؤية الدولة آنذاك لارتباط تحديث الاقتصاد بالتحفيز على الاستهلاك.

واكبت الحقبة الناصرية مرحلة تحول كبرى في الاقتصاد العالمي، هيمنت فيها نزعة لخلق طبقة وسطى كبيرة تكون بمثابة مصدر طلب للمنتجات الحديثة، والتي يتم إنتاجها على نطاق واسع.

الدافع الاساسي لناصر وراء التصنيع كان إحلال الواردات، والتمدين،ولكن مثلما نُقبل بنوايا حسنة لشراء هواتف ذكية وحواسب متقدمة تعيننا على إنجاز أعمالنا ثم نكتشف أنها تتحول لأغلال تربطنا برغبات استهلاكية جديدة، كانت الستينات مرحلة تأسيس لنمط حياة جديد، كان بمثابة فرصة ذهبية للشركات الخاصة التي حلت مكان القطاع العام فيما بعد.

سينما وموبيل وفاست فود، هذه هي الثلاثية التي أصبحت تهيمن على رغباتنا الاستهلاكية في الوقت الراهن.

يبحث هذا القسم في الجانب السيكولوجي من هيمنة الرأسمالية، والمتعلق بمفهوم صناعة رغبات المستهلكين لخدمة أهداف التراكم الرأسمالي والذي ناقشه فلاسفة مثل هربرت ماركيوز.

يتناول الفصل الخامس نشأة شبكات المحمول وارتباط أرباحها بصناعة خيال الجماهير، بدءا من الترويج لحلم الثروة بالاستثمار في أسهم الاتصالات، إلى هيمنة وسائل التواصل الحديثة والجدل المثار حول سيطرة الشركات الخاصة على هذه المنظومة.

ويتعرض الفصل السادس لتطور صناعة الأغذية المصنعة والفاست فود في مصر وسيطرتها على الذوق الاستهلاكي للمصريين.

واخيراً يتعرض الفصل السابع لنشأة صناعة السينما في مصر وتطورها خلال العقود الأخيرة مع بزوغ ما يعرف بسينما الشباب، وكيف تحولت الأفلام لأداة للدعاية للمنتجات.

الفصل الخامس

الاتصالات الأرباح للقلة.. والسيطرة للدولة
كيف تمت خصخصة قطاع الاتصالات؟

آلاء مصطفى

وفقًا لسوزان سترانج، إحدى أهم الناقدات للرأسمالية المالية، رائدة في الاقتصاد السياسي الدولي، فإن قطاع الاتصالات يعد مثالًا تقليديًا لـ«تراجع الدول»، حيث أعطت الكثير منها حق إدارته إلى الشركات الخاصة على مدار العقود الماضية.

«سترانج» تشير إلى هذه الخطوة على أنها خطوة أساسية ومهمة، ولها عواقب علي دور الدولة المتغير، لأن قطاع الاتصالات هو القطاع الأساسي الذي يُمِّكن الدولة من التحكم في «المعلومات» و«الوسائل التي يتم من خلالها توصيل المعلومات».[1]

وتشير أدبيات مختلفة إلى أن حقبة التسعينيات شهدت تجارب متنوعة لتخارج الدولة من خدمات قطاع الاتصالات.[2] هذا التحول في سياسات الدول كان نابعًا من تغير في السياسة الاقتصادية المهيمنة، التي كانت موالية لإضفاء الشرعية على الشركات الخاصة.

في هذا الإطار تدور الأسئلة الرئيسية التي نحاول الإجابة عليها من خلال هذا الفصل حول: كيف ترى «الدولة» في مصر نشاط الاتصالات؟ هل تراه كخدمة عامة أم تجارية؟ هل تخلت الدولة المصرية عن سلطتها في السيطرة على المعلومات مع الاتجاه لخصخصة الاتصالات؟ كيف أثرت ملكية الحكومة للبنية التحتية على السيطرة على هذه الخدمة؟

ويهدف هذا الفصل إلى تقديم لمحة عامة عن قطاع الاتصالات في مصر، مع التركيز خاصة على الهاتف المحمول، ودراسة التغيرات الأساسية التي مر بها القطاع كجزء من التغيرات السياقية العامة بمصر.

1- Susan Strange, The Retreat of the State, Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

2- Ibid

مراحل علاقة الدولة بـ «التليفون»

عند النظر في قطاع الاتصالات، من المهم تقسيم الفترة إلى مراحل: l- من 1957 إلى أواخر 1997(عصر احتكار الدولة للقطاع)، ll- من 1998 إلى 2011 (عصر تحرير القطاع).

I. 1957-1997

في عام 1957، كانت الدولة محتكرة لقطاع الاتصالات من خلال هيئة الاتصالات (Telecom Organization - TO)، وهي جهة كانت تابعة آنذاك لوزارة النقل ومسئولة عن توفير الخطوط الثابتة.[1]

وفي 1980، استبدلت الدولة هيئة الاتصالات بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية (Arab Republic of Egypt National Telecommunication Organization - ARENTO)، وهي أيضًا إحدى الهيئات التابعة لوزارة النقل في هذا الوقت.[2] وتم تعديل التشريع بموجب قانون الشركات الخاصة، لينتهي احتكار الهيئة القومية لتقديم الخدمة، ويصبح متاحًا إضافة شركاء من القطاع الخاص في هذا النشاط. لكن فعليًا لم يقدم القطاع الخاص خدمات اتصالات قبل دخول أول شركة مشغلة لخدمات المحمول في مصر (موبينيل) بنهاية عقد التسعينيات.[3] إلا أن هذا التعديل عكس التحول في رؤية الدولة آنذاك واتجاهها للخروج من النمط الناصري، الذي تحتكر فيه الدولة العمل في خدمات عامة مثل الاتصالات.

على أرض الواقع، ظل نشاط الاتصالات يعكس حالة الفصام بين الخطاب والممارسة الفعلية خلال حقبتي الثمانينيات والتسعينيات. ففي تلك الفترة علا خطاب السوق الحر وتحدثت النخب في مصر عن مميزات «المنافسة الفعالة»، لكن واقعيًا كانت (ARENTO) باعتبارها المقدم الوحيد لخدمة التليفون الأرضي، هي المتحكمة في تسعير خدمات الاتصالات.[4]

II. 1998-2011

في عام 1991، تم إدخال الإصلاحات «النيوليبرالية» من خلال برنامج الإصلاح

1- Amirah El-Haddad and Khaled Attia, 'Welfare Effects of Institutional Reform in Public Utilities: The Case of Voice Telecommunications in Egypt', Economic Research Forum, October 2012, http://erf.org.eg/publications/12609/

2- Ibid

3- Ibid

4- Ibid

الاقتصادي والتكيف الهيكلي (ERSAP).[5] وبعد سنوات كانت وتيرة الخصخصة في تصاعد، وتراجعت فكرة مسئولية الدولة عن تقديم الخدمات العامة، ليصبح العمل في مجال الاتصالات مجرد بيئة تجارية أخرى، ريعها يدخل جيوب لاعبي القطاع الخاص من المقربين من النظام.

وكان عام 1998 بداية الشروع في هذا التحول، الذي ظهر على مستويات مختلفة: المستوى التنظيمي وإعادة هيكلة القطاع العام، ومستوى زيادة مشاركة القطاع الخاص وتحرير الأسواق.

تحولات السياق المحيط بنشاط الاتصالات

يشير أستاذ العلوم السياسية، تيموثي ميتشل[6] إلى التسعينيات على أنها عقد من تثبيت مبادئ «النيوليبرالية».[7] ويحذر من التحليلات التي تبلور وتسرد وقائع أو أحداث تاريخية، كروايات مبسطة تصور الأمر على أنه مجرد تحول للعولمة.[8]

فقد كان هذا العقد مصحوبًا في المقام الأول بانفجار قوي في الاستثمار في التطوير العقاري. وقد تم الترويج لهذا العصر في مصر باعتباره عصر «دريم لاند»، حيث كانت الإعلانات التجارية تروج بقوة لمنتجات وخدمات كمالية، مثل الفيلات، ومراكز التسوق، ومنتجعات الجولف، والمنتزهات الترفيهية.[9] وكانت الرأسمالية المالية تضارب ببيع «الهواء» تحت شعار «اشترِ الآن للحصول على قيمة مستقبلية تفوق أي أحلام» في «مصر التي أشتهيها» (Egypt of My Desire).[10]

ورغم أن الإصلاحات «النيوليبرالية» في التسعينيات كانت تهدف إلى توليد طفرة في الصادرات وفتح مصر للتجارة العالمية، وتعزيز القطاع الزراعي، من خلال زيادة قدرته التنافسية لزيادة الصادرات في الأسواق الخارجية.. إلخ، لكن بدلًا من ذلك، أدت السياسات «النيوليبرالية» إلى طفرة عقارية، كما أدت إلى ازدهار مؤقت في سوق الأوراق المالية عوضًا عن التركيز في خلق قطاع خاص «فعال» و«تنافسي».[11]

5- Economic Reform and Structural Adjustment Program (ERSAP) was an agreement signed between Mubarak, International Monetary Fund and World Bank in 1991.The package was comprised of economic liberal policies that encouraged a freer market economy from governmental regulation and incentivized privatization.

6- Tim Mitchell is a Professor of Politics and one of the most important scholars of modern Egyptian history. See the writer's seminal works Colonizing Egypt and Rule of Experts.

7- See Timothy Mitchell, 'No Factories, No Problems: The logic of neoliberalism in Egypt', Review of African Political Economy, 1999.

8- Ibid

9- Ibid

10- Ibid

11- Ibid

لم تكن السياسات «النيوليبرالية» في تسعينيات القرن متمحورة علي تراجع كامل للدولة، بقدر ما كانت تدور حول تغيير في «من يحصل على دعم الدولة».[12] ويشير ميتشل إلى إصلاحات السوق الحر في هذا العصر باعتبارها إعادة هيكلة وتوزيع مختلف للإعانات والموارد لطبقات بعينه.، لقد قامت الإصلاحات ببساطة بإدراج الأموال العامة في أيادي أصحاب المشاريع الكبيرة الأكثر قوة وسلطة، بدلًا من تقديم الدعم للطبقات الوسطى والدنيا الأوسع نطاقًا.

وعلى قمة هرم المستفيدين الجدد، توجد الاحتكارات عابرة للجنسيات، وغيرهم من كبار رجال الأعمال المحليين، مثل مجموعة عثمان أحمد عثمان، وبهجت، وسعودي، وأوراسكوم.[13]

ومن المثير للاهتمام في هذا السياق، الدور الذي لعبته نخب من الباحثين في صياغة خطاب جديد يمهد الطريق لهذه التحولات «النيوليبرالية» العنيفة في مصر، وكان من أبرز الكيانات التي قامت بهذا الدور المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES).

قررت مجموعة من نخبة رجال الأعمال المؤثرين أن يؤسسوا «ECES» في منتصف التسعينيات. وكان من أبرز المجالات التي شجع المركز على الترويج لخصخصتها هي نشاط الاتصالات، وكان في ظهر هذا الكيان وكالة المعونة الأميركية التي ساندته بتمويل قدره 10 ملايين دولار.[14]

أحد الأعضاء المؤسسين لهذا المركز كان جمال مبارك، نجل الرئيس الأسبق، الذي كان في حاجة إلى دعم من القوى المدنية لمشروعه السياسي في هذا الوقت، لأنه -على عكس مبارك والسادات وناصر- لا يملك قاعدة داخل القوات المسلحة. وبالنسبة لجمال، كان الدعم المدني معتمدًا ونابعًا من كبار رجال الأعمال الأثرياء، حيث كانوا يتبادلون المصالح السياسية والتجارية داخل طبقة من مستفيدي ومحاسيب الرأسمالية.[15]

وقام الخطاب «النيوليبرالي» على تصور أن الدولة لا تقدر وحدها على تحمل أعباء المجتمع، وبالتالي يجب علي كل فرد تحمل عبئه. كما اعتمد على الترويج لمفهوم «التنافسية»، لتصبح القدرة التنافسية هدفًا يتم نسجه ضمن خطاب الدولة لدعم «المصلحة الوطنية العامة».

12- Ibid

13- Ibid

14- David B. Ottaway, Egypt at the Tipping Point? Middle East Program Occasional Paper Series, Washington DC: Woodrow Wilson International Center for Scholars, 2010

15- رأسمالية المحاسيب مصطلح يشير الي مجموعة قلة من رجال الأعمال المنتفعين بقربهم من النظام السياسي والمستحوذين علي النسبة الأكبر من دعم الدولة.

كان لنخبة رجال الأعمال الجدد دور رئيسي في بناء هذا الخطاب الجديد، وانعكس ذلك بوضوح في هيكل مجلس ECES الذي تكون من هذه النخبة. إن الرؤية الجديدة التي تم ترويجها كانت تبلور ما هو «صحيح»، وما هو «خاطئ»، وما هو «ضروري» لتحقيق مدينة الأحلام (Dream land) الجديدة. وفي هذا السياق كان كل ما هو «سيئ» في قطاع الاتصالات يرتبط بدور الدولة القديم المهيمن على الخدمة.

هل تم حقًا فصل الكنيسة عن الدولة؟

بدأت عملية ما يسمى بإصلاح قطاع الاتصالات، التي كانت تمهد لخصخصته، بإصلاح المستوى التنظيمي. وكان الهدف هو وضع أسس قانونية للفصل بين دور الدولة في تنظيم هذه الخدمة، وعملية تقديم الخدمة للمواطنين، التي لن تصبح حكرًا على الدولة في السنوات التالية.

وهاجم الجناح «النيوليبرالي» في التسعينيات احتكار الدولة لمهمتي التنظيم وتقديم الخدمة، بدعوى تعارض المصالح. فالدولة المسئولة كمنظم عن محاسبة مقدمي الخدمة لا يمكن أن تحاسب نفسها بنزاهة، وبالتالي يجب إحداث فصل بين المهمتين، أشبه بفصل الكنيسة عن الدولة في أوروبا.

بناءً على ذلك، تم إنشاء جهاز تنظيمي «مستقل» لا يلعب أي دور في تقديم خدمة الاتصالات تحت اسم جهاز تنظيم مرفق الاتصالات السلكية واللاسلكية (TRA)، بالقرار الرئاسي رقم 101 في عام 1998. وكان المتوقع من هذه الخطوة وقف الممارسات الاحتكارية وتعزيز الاستثمار في القطاع، سواء المحلي أو الأجنبي، لدعم «المنافسة الحرة».

مفهوم استقلال الأجهزة التنظيمية لم يكن اختراعًا مصريًا بطبيعة الحال، لكن مصر لم تطبقه بالطريقة المثالية التي يبدو عليها في الأدبيات الدولية. فقد تحدث مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD 2008) عن ضرورة استقلال الكيانات التنظيمية، لكن عن طريق منحها الاستقلال المالي، وخلق مسافة بينها وبين السلطة السياسية. بالإضافة إلى ذلك، كان يجب أن تكون عملية صنع القرار في هذه الكيانات عملية شفافة. وأخيرًا.. وبالإشارة بالأخص إلى الحالات التي تمتلك فيها الدولة شركات تقديم الخدمة، يجب أن يكون الكيان التنظيمي خاليًا تمامًا من أية رقابة وزارية.[16] وسنرى في الفقرات التالية كيف انحرفت التجربة المصرية عن هذا المسار.

16- 'Independence and Accountability of Competition Authorities', UNCTAD, May 2008, http://unctad.org/en/Docs/c2clpd67_en.pdf

في عام 1999 أُنشئت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (MCIT) لتحل محل وزارة النقل في إدارة قطاع الاتصالات، بقيادة أحمد نظيف. عكست هذه الخطوة أولويات الدولة لتنمية القطاع، فقد كان نظيف مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بجمال مبارك، وعضوًا في الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم،[17] وعضوًا في مجلس إدارة ECES،[18] ومعروفًا بأنه إصلاحي منحاز للقوانين الحاكمة للسوق ويبذل جهودًا لتحرير السوق المصري، بما في ذلك إدخال القطاع الخاص لأول مرة في تقديم خدمات الاتصالات كما سنبين لاحقًا.

كان تعيين نظيف بعد ذلك كرئيس للوزراء، في 2004، تجسيدًا لإعادة تعريف دور الدولة، وقطع الروابط الباقية مع حقبة «رأسمالية الدولة» الناصرية،[19] ودعم من الدولة لرؤيتها بأن الاتصالات ليست خدمة عامة ويجب تسليعها.

في عام 2003 صدر قانون جديد لتنظيم قطاع الاتصالات، تم على أثره إنشاء الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات (NTRA)، محل جهاز تنظيم مرفق الاتصالات (TRA). والجديد في هذا الجهاز هو تقليم أظافره لصالح السوق، بحيث تم الحد من دوره في تحديد أسعار الخدمة،[20] وبالتالي لم تعد هناك أية ضمانات للمواطنين لوضع حد أقصى للسعر في مقابل الخدمة المقدمة. واعتبارًا من 2003 فصاعدًا، أصبح نظريًا، السعر يتحدد من قبل السوق، حتى يتاح للاعبين فرصة متساوية في التنافس على كل من مستويي: السعر والجودة.

ركز قانون الاتصالات الجديد في عام 2003 على عدد من المباديء، منها: تشجيع المنافسة الحرة، وتوفير الخدمات الشاملة، وحماية المستخدمين.[21] إلى جانب ذلك، أصبح الجهاز الجديد لتنظيم الاتصالات مسئولًا عن:[22] ضمان جودة الخدمة؛ وخلق نظام شكاوى العملاء؛ وتنظيم إجراءات الترخيص؛ وخطة الترقيم الوطنية.

17- National Democratic Party (NDP) was founded by President Anwar Al-Sadat in1978 and was the governing political party during the Mubarak era 1981-2011. It is a proponent of market reform policies combined with authoritarian rule. See Marina Ottaway, 'Egypt: From Semi-Authoritarianism to One-Dimensionality', Carnegie Endowment for International Peace, February 2010, http://carnegieendowment.org/2010/02/25/egypt-from-semi-authoritarianism-to-one-dimensionality-pub-35629

18- Bruce K. Rutherford, Egypt after Mubarak: Liberalism, Islam and Democracy in the Arab World, New Jersey: Princeton University Press, 2008.

19- For an in-depth analysis of Nasser's state capitalism policies, see Mark Cooper, 'Egyptian State Capitalism in Crisis: Economic Policies and Political Interests, 1967-1971', International Journal of Middle East Studies, November 1979, https://www.jstor.org/stable/162214

20- Amirah El-Haddad and Khaled Attia, 'Welfare Effects of Institutional Reform in Public Utilities: The Case of Voice Telecommunications in Egypt', Economic Research Forum, October 2012, http://erf.org.eg/publications/12609/

21- Ibid

22- 'Global Information Society Watch 2007: Focus on Participation', APC and ITeM, May 2007, https://www.apc.org/en/pubs/books/global-information-society-watch-2007

كما دعم قانون 2003 مفهوم «التنافسية»، وأصبح من المفترض أن يعاقب الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات أية ممارسات احتكارية. ووفقًا لتقرير الحصاد لعام 2007 الصادر عن الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، فإن قيمة الجهاز متأصلة في تعزيز «الاستثمارات الوطنية والدولية وضمان قواعد المنافسة الحرة.. (من خلال تعزيز و) تبني الدولة لسياسات السوق الحرة.. (في) سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية».[23]

لكن هل استطاع النموذج «النيوليبرالي» في مصر، تحت قيادة رجل الاتصالات القوي (نظيف)، أن يطبق عملية تحرير قطاع الاتصالات بالطريقة المثالية، التي بدت عليها تشريعات فصل «الكنيسة» عن الدولة في هذا القطاع؟

إذا ما تجاوزنا عن العبارات البراقة التي يحويها قانون 2003 بشأن دعم التنافسية، ونظرنا إلى علاقة الدولة بجهاز تنظيم الاتصالات، سنجد أنه كان بعيدًا عن مفهوم الاستقلال كما يبدو في الأدبيات الدولية.

بات هناك تدخل واضح من وزارة الاتصالات في عمل الجهاز. فوفقًا للمادة 3 في القانون، يتبع الجهاز بشكل صريح وزير الاتصالات، ويتولى إدارته مجلس إدارة يعين بقرار من رئيس مجلس الوزراء برئاسة وزير الاتصالات أيضًا (مادة 12).[24] وعلى الرغم من أن الجهاز يتلقى تمويله من الموازنة العامة (مادة 8) لا توجد ضمانات بأن هناك تمويلًا دائمًا وكافيًا.[25]

في نفس السياق، يجب أن يلتزم مقدمو الخدمة بإتاحة أية معلومات للقوات المسلحة والأمن القومي بموجب المادة (64).[26] حيث جاء في نص المادة أنه «ومع مراعاة حرمة الحياة الخاصة للمواطنين التى يحميها القانون، يلتزم كل مشغل أو مقدم خدمة أن يوفر على نفقته داخل شبكة الاتصالات المرخص له بها كافة الإمكانيات الفنية من معدات ونظم وبرامج واتصالات داخل شبكة الاتصالات والتى تتيح للقوات المسلحة وأجهزة الأمن القومى ممارسة اختصاصها فى حدود القانون».

وبالتالي فالقانون يشرع ملكية الدولة للمعلومات، وتحت هذا النظام يساهم المواطنون في تداول بياناتهم الشخصية بمجرد أخذ قرار باستخدام خدمة الاتصالات، إذ يمكنون الدولة بشكل غير واع من مراقبة حياتهم اليومية.

23- 'The harvest 'NTRA in 5 years', National Telecommunication Regulatory Authority (NTRA), 2007, https://www.tra.gov.eg/presentations/harvest_En.pdf

24- 'Egypt: Telecommunication Regulation Law', Association for Freedom of Rights and Expressions, April 2015, https://www.article19.org/data/files/medialibrary/37966/Egypt-telecoms-report---English.pdf

25- Ibid

26- Ibid

تمهيد الأرض للقطاع الخاص

كما ذكرنا من قبل، فقد كان الدخول الأول للقطاع الخاص كمقدم للخدمة في مجال الاتصالات من خلال صفقة شبكة التليفون المحمول موبينيل. لكن قبل أن نتعرض لهذه الصفقة علينا أن نمر سريعًا على الخطوات الممهدة لسياسة الخصخصة في مصر.

تم ترسيخ الخطوات الأولى نحو الخصخصة من خلال قانون قطاع الأعمال العام 203 في عام 1991، الذي سمح للشركات والأفراد من القطاع الخاص بشراء أسهم في شركات مملوكة للقطاع العام، ومكن تداولها في البورصة، على أن تعمل الشركة الحكومية وفقًا لقانون الشركات في حالة ما إذا كانت 51٪ من أسهمها مملوكة ملكية خاصة.

وكانت هناك أشكال مختلفة من الخصخصة في السياق العام، مثل البيع الكلي أوالجزئي (البيع لأصول الشركات كليًا أوجزئيًا) وتأجير المنشآت من الباطن (subcontracting) وقد أتاح ذلك لاحقًا «تحديث» لمنشآت الدولة من خلال مفهوم «البناء، والتملك، والعمل، والنقل» (Build, Own, and Operate :Transfer BOOT).[27]

كان العام الأساسي في مهمة تحرير قطاع الاتصالات هو عام 1998، حيث بدأت موبينيل، وهي أول مشغل لشبكات الهاتف المحمول، في تقديم الخدمة. وكانت موبينيل تتشكل من: أوراسكوم تليكوم،[28] والأهرام (التابعة لشركة موتورولا)، والكاتيل، ورؤوف عبد المسيح.[29] وفي نوفمبر عام 1998، انضمت فودافون (كان اسمها GSM Click) إلى السوق، في الوقت نفسه تأسست شركتان خاصتان لتقديم خدمات الهواتف العمومية: «Mental» و«Telecom Nile».

بموجب قانون 19 في عام 1998، تحولت (ARENTO) بعدما كانت الجسم المسئول عن التنفيذ والمراقبة، إلى شركة خاصة تحت اسم المصرية للاتصالات (TE) مختصة بالدور التنفيذي فقط، وصارت شركة مساهمة، وبهذا الإجراء تم تسليع قطاع

27- BOOT is a mode of financing where a private entity is granted the right to design, operate and own a public sector facility, aimed at recovering investment operating and maintenance expenses and thus increase profit margin (to offset public sector losses).

28- Owned by a favored business tycoons in the Mubarak business clique, Naguib Sawiris

29- Global Information Society Watch 2007: Focus on Participation, APC and ITeM, May 2007, https://www.apc.org/en/pubs/books/global-information-society-watch-2007

الاتصالات.[30] في الوقت نفسه تم إنشاء جهاز تنظيم مرفق الاتصالات TRA))، بالقرار الرئاسي رقم 101 في أبريل 1998، الذي اختص بالدور التنظيمي. وفي عام 2005، باعت الدولة 20٪ من أسهم شركة المصرية للاتصالات.[31]

استغلت الدولة الاسم القوي للكيان المحتكر لخدمة الاتصالات على مدار عقود في جذب المواطنين للبورصة المصرية، وخلق طبقة جديدة من صغار المستثمرين الذين يحلمون أيضًا بـ«دريم لاند» يصبحون فيها من الأثرياء بضربة حظ في البورصة.

وساهم اكتتاب المصرية للاتصالات في 2005 في جذب ما يفوق 200 ألف مستثمر من أصل نحو 1.6 مليون مستثمر مسجلين في سوق المال آنذاك.[32] وبحسب الملاحظات الصحفية المدونة في هذا الوقت، فقد تعطلت أجهزة الحاسب الآلي في شركات السمسرة يوم الاكتتاب من قوة الإقبال الشعبي. وقال خبراء إن الأموال المتدفقة في هذا اليوم كانت أموالًا جديدة من المدخرات المحفوظة بعيدًا عن سوق المال.[33] هذه الطبقة من المستثمرين شعرت لاحقًا بخيبة أمل، لأن توقعاتها لارتفاع قيمة الأسهم كانت مبالغًا فيها للغاية.[34] لكن السنوات اللاحقة في حكومة نظيف اتسمت باستمرار الإقبال القوي لصغار المستثمرين على حلم الثراء السريع في سوق المال، وتضحية بعضهم بمدخراته الخاصة دون دراسة كافية لمخاطر المضاربة وألاعيب كبار المستثمرين في هذا السوق.

انضم إلى سوق الهاتف المحمول في 2006 اللاعب الثالث، شركة «اتصالات»، الذي تم اختياره من خلال مناقصة في هذا العام.[35] وكان هناك الكثير من المعارضة والنقد لكيفية اختيار شركة «اتصالات»، ورفع علامات استفهام حول سبب افتقار الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات (NTRA) للشفافية حول آلية الاختيار.

30- Amirah El-Haddad and Khaled Attia, 'Welfare Effects of Institutional Reform in Public Utilities: The Case of Voice Telecommunications in Egypt', Economic Research Forum, October 2012, http://erf.org.eg/publications/12609/

31- Ibid

32- انتهاء البورصة من تكويد210 ألف مواطن يدخلون السوق لأول مرة للاكتتاب في المصرية للاتصالات -نجلاء ذكري- الأهرام - 2005 - http://www.ahram.org.eg/Archive/2005/12/5/ECON3.HTM

33- هوجة المصرية للاتصالات.. مستمرة -نجلاء ذكري وآخرون- الأهرام- 2005 - http://www.ahram.org.eg/Archive/2005/12/8/ECON1.HTM

34- بعد انخفاض سعر سهم المصرية للاتصالات عن التوقعات-لمياء جمال- العالم اليوم - 2006 - https://www.masress.com/alalamalyoum/1505514

35- 'Global Information Society Watch 2007: Focus on Participation', APC and ITeM, May 2007, https://www.apc.org/en/pubs/books/global-information-society-watch-2007

كيف ولّدت ماكينة القطاع الخاص أرباحًا من موجة الخصخصة؟

في عـام 1998، بـدأت مـصر في جنـي فوائـد التزايـد الهائـل لأهميـة الاتصـالات، وقـد انعكـس هـذا النمـو عـلي نسـبة إيـرادات القطـاع مـن إجـمالي الناتـج المحـلي. ففـي عـام 1980، كانـت إيـرادات الاتصـالات تمثـل 0.6٪ فقـط مـن الناتـج المحـلي الإجـمالي، بينـما في عـام 2008 زادت سـتة أضعـاف لتصـل إلى 4٪ تقريبًـا.[36] وقـد تـم تحقيـق النمـو بسـبب التقـدم التكنولوجـي الهائـل خـلال التسـعينيات وبدايـات الألفينيـات، والـذي أدى إلى خفـض تكلفـة الحصـول عـلى خدمـة الاتصـالات.[37]

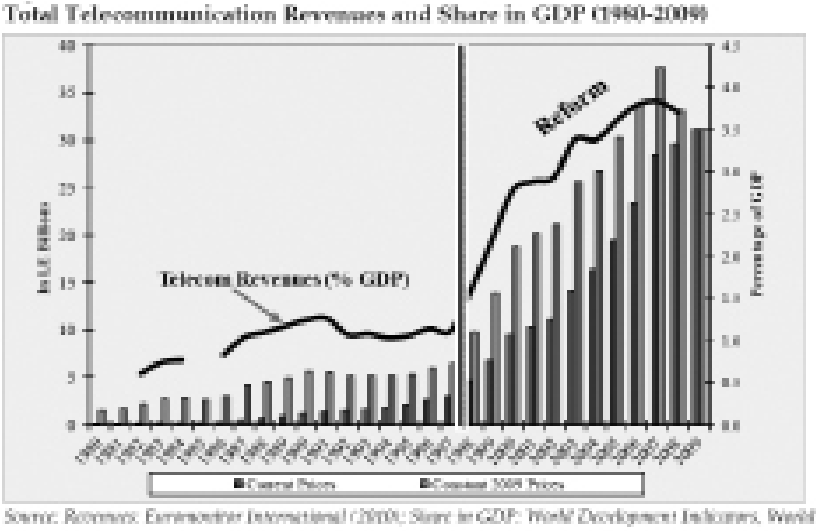

وعنـد إلقـاء نظـرة فاحصـة عـلى إيـرادات قطـاع الاتصـالات، سـيظهر الارتبـاط بـين طفـرة مسـاهمة القطـاع في الناتـج المحـلي ونشـاط المحمـول عـلى وجـه التحديـد. حيـث كانـت إيـرادات القطـاع مـن اجـمالي إيـرادات الاتصـالات 12٪ في عـام 1998، ثـم ارتفعت إلى 74٪ في عـام2009،[38] وفي هـذا العـام، كان مـن الممكـن لإيـرادات قطـاع الاتصـالات أن تكـون 8 مليـارات جنيـه فقـط بـدلا مـن 31 مليـار جنيـه، لـو لم يكـن اخـتراع المحمـول

36- 'World Development Indicators', World Bank, http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators

37-] Amirah El-Haddad and Khaled Attia, 'Welfare Effects of Institutional Reform in Public Utilities: The Case of Voice Telecommunications in Egypt', Economic Research Forum, October 2012, http://erf.org.eg/publications/12609/

38- Ibid

ظهـر في حيـاة المصريـين.[39] تزامـن هـذا بالطبـع مـع انتقـال دعايـة شركات الاتصـالات مـن التركيـز عـلى الطبقـات العليـا والوسـطى، إلى مخاطبـة الطبقـات الشـعبية الأوسـع نطاقًـا.

مـن جهـة أخـرى، بـات انحسـار خدمـات الخطـوط الأرضيـة يدفـع نشـاط المحمـول إلى الأمـام. فقـد ظلـت عمليـة تقديـم طلـب للسـلطات للحصـول عـلى خـط أرضي عمليـة بيروقراطيـة شـاقة، عكـس خطـوة شراء خـط محمـول مـن أي منفـذ توزيـع في دقائـق معـدودة. وبحسـب بيانـات جهـاز الإحصـاء الحكومـي، فـإن أكـثر مـن 88% مـن الأسر المصريـة أصبـح لديهـا تليفـون محمـول، و22% لديهـا تليفـون محمـول ذكي (سـمارت) بينـما 27.4% فقـط لديهـا خطـوط أرضيـة، وذلـك في 2015.[40]

ولقـد سـاندت الدولـة توسـع القطـاع الخـاص في قطـاع الاتصـالات باسـتثمارات قويـة في البنيـة الأساسـية. فقبـل التسـعينيات، كانـت البنيـة التحتيـة الموضوعـة لنظـام الهاتـف قديمـة، مـع كثافـة هاتفيـة: هاتـف واحـد لـكل 100 شـخص.[41] لم تكـن هنـاك اسـتثمارات جـادة في هـذا القطـاع حتـى أوائـل التسـعينيات، عندمـا بـدأت الدولـة في «تحديـث» البنيـة التحتيـة الموجهـة إلى دعـم المحمـول مـن خـلال روابـط الألياف المرئيـة.

هـذا.. وبعـد إصـلاح وتحديـث الاتصـالات، زاد الاسـتثمار في البنيـة التحتيـة للقطـاع بمـا يقـترب مـن 50٪ بـين 1998–2009، مقابـل مـا قبـل الإصـلاح بنمـو10.6٪ بـين 1980-1997.[42]

وبالنظـر إلى قـدرة هـذا القطـاع عـلى التشـغيل، سـنجد أنـه شـهد انخفاضًـا في إجـمالي العمالـة بالتزامـن مـع بـدء حقبـة التحـرر الاقتصـادي (بـين 1991–1997)، ثـم تـلاه ارتفاعـان رئيسـيان: واحـد في عـام 1998 (مـع دخـول موبينيـل وGSM Click التـي سـميت لاحقـا فودافـون)، والآخـر في عـام 2007 (مـع دخـول اتصـالات).[43]

ورغـم حـدوث زيـادة في فـرص العمـل داخـل مجـال الاتصـالات بسـبب ظهـور شركات جديـدة في السـوق، إلا أن نسـبة العمالـة في مجمـل قطـاع الاتصـالات قـد تراجعـت. حيـث انخفضـت نسـبة مسـاهمة العمالـة في الاتصـالات مـن إجـمالي القـوى العاملـة إلى النصـف، مـن 0.4٪ في عـام 1984 إلى 0.2٪ في عـام 2006.[44] ويمكـن أن يعـزى هـذا إلي الزيـادة في التقـدم التكنولوجـي، مـا أدى إلى زيـادة في الإنتاجيـة القطاعيـة.[45]

39- Ibid

40- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء -بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2015-
http://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=7183

41- Amirah El-Haddad and Khaled Attia, 'Welfare Effects of Institutional Reform in Public Utilities: The Case of Voice Telecommunications in Egypt', Economic Research Forum, October 2012, http://erf.org.eg/publications/12609/

42- Ibid

43- Ibid

44- Ibid

45- Ibid

ممارسات الكارتل أو الافتراس

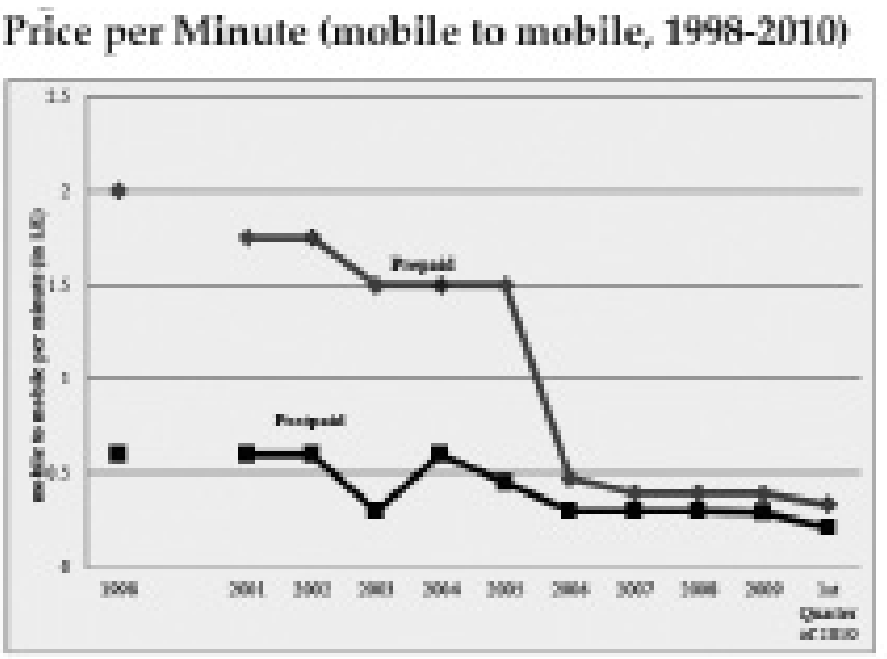

بالإشارة إلى الرسم البياني للسعر في الدقيقة أعلاه، يبدو أن هناك انخفاضًا كبيرًا في أسعار خدمة المحمول حدث خلال عام 2006، وهو العام الذي شهد دخول شركة اتصالات في المنافسة مع موبينيل وفودافون. يلقي ذلك بظلاله على إحدى القضايا المثيرة للجدل في هذا القطاع، وهو مدى تحقق وعود المنافسة العادلة التي بررت بها الدولة تحرير خدمة الاتصالات تحت الدعاية «النيوليبرالية».

المناورات السعرية هي واحدة من أكثر الممارسات شيوعًا بين اللاعبين في السوق لمنع اللاعبين الجدد من الدخول إليه.[46] وفي عام 2006، كان من الممكن تفسير الانخفاض في سعر الدقيقة بأنه نوع من ممارسات الافتراس من قبل موبينيل وفودافون، لإعاقة دخول شركة اتصالات إلى السوق.

وسواء كان هذا الانخفاض في سعر الدقيقة الواحدة ممارسة افتراس أم لا، فلا يوجد تجريم قانوني، لأنه لا يمكن تتبع هذه الممارسة أو إثباتها.[47] هذا الانخفاض الحاد في سعر الدقيقة عام 2006، ربما أيضًا نتج عن اتفاق «كارتل» بين فودافون

46- Ibid

47- Ibid

وموبينيل على تثبيت مستوى السعر بالاتفاق. وتُرجع أميرة الحداد وجود هذه الممارسات إلى تأخر الدولة في سن قوانين لتنظيم المنافسة في القطاع. فكما ذكرنا من قبل، صدر قانون الاتصالات عام 2003، بينما دخل القطاع الخاص إلى هذا السوق في 1998، الأمر الذي أتاح للقطاع الخاص التدرب على مثل هذه الممارسات.[48]

وبالنظر إلى فوائد اقتصاديات الحجم وحصة السوق لشركتي موبينيل وفودافون، اللتين بدأتا منذ عام 1998، كان أيضًا من الصعب على شركة اتصالات دخول السوق دون دعم الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات. فقام الجهاز بإدخال عدة إجراءات من أجل تسهيل الدخول للاعبين الجدد، مثل: استخدام معدات المشغلين الحاليين (ما يوفر عبء التكاليف عن اتصالات) ونقل العملاء من مقدم خدمة إلى آخر، دون فقدان أرقامهم الهاتفية الأصلية، لتحفيز المستهلكين على تغيير الشبكات.. إلخ.[49]

من له الحق في إصدار تهمة الاحتكار؟

ماذا لو تم تقييم الممارسات المذكورة أعلاه على أنها ممارسات احتكارية، من سيقوم بالحكم عليهم؟ هناك مشكلة واضحة في قطاع الاتصالات، وهي الخطوط المموهة بين دور جهاز حماية المنافسة ومنع الاحتكار (ECA) وجهاز تنظيم الاتصالات (NTRA).

لم ينص قانون المنافسة (2005) ولا قانون الاتصالات (2003) على تقسيم واضح للأدوار أوالعلاقة بين الكيانين. بشكل عام، ينطبق قانون المنافسة على جميع الأنشطة الاقتصادية في مختلف القطاعات الاقتصادية، متضمنًا القطاعات ذات الهيئات التنظيمية، مع ذلك، وفقًا لقانون الاتصالات 10 لعام 2003، فإن الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات يضمن للقطاع «قواعد المنافسة الحرة».

وبموجب المادة 24 من قانون 2003، يحدد مجلس الإدارة حدود الممارسات الاحتكارية ويحدد القواعد اللازمة للحد منها. استنادًا إلى ذلك، قدم الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات إطارًا عامًا لسياسة المنافسة داخل القطاع، مشيرًا إلى مسئوليته تجاه «مراقبة وحماية المنافسة في الاتصالات». ومع ذلك، فليس هناك عقوبات واضحة تتعلق بانتهاك سياسة المنافسة الخاصة بالقطاع، وهذا يختلف عن قانون المنافسة، حيث يعد انتهاكه «مُجرَّما» ويترتب عليه غرامات تفرضها المحكمة الجنائية.

48- Ibid

49- Ibid

في حالة وقوع صراع بين القانونين، أيهما سيكون قابلًا للتطبيق؟ أي هيئة ستتحمل المسئولية عنه؟ أشارت مجموعة باحثين إلى شكاوى رئيس الـ(ECA) مرات عديدة من وجود توتر بين الهيئتين بسبب الشكاوى الناشئة عن «ممارسات مضادة للمنافسة» (practices anticompetitive) داخل قطاع الاتصالات (من قبل شركات مزودي خدمات الهاتف المحمول والإنترنت) ولكن لم يتم اتخاذ أية إجراءات.

ماذا عن شركة الدولة للاتصالات؟

تقدم المصرية للاتصالات خدمات البيع بالجملة والبيع بالتجزئة، وتحت هذه المظلة يتم تأجير البنية التحتية للشركة. وأدت المنافسة، الناتجة عن تحرير السوق، إلى تداعيات سلبية في سوق البيع بالتجزئة لشركة المصرية للاتصالات، وانخفضت مساهمة الاشتراكات الأرضية في مجمل ايرادات المصرية للاتصالات من 95٪ في عام 1998 إلى 9٪ في عام2011.[50] وبالنظر إلى الدقائق الدولية، فقد تقلصت حصتها بالسوق من 31٪ في عام 2003 إلى 12٪ في عام 2009.[51]

في سياق هذه التطورات عملت شركة المصرية للاتصالات على تنويع محفظة أوراقها المالية، كوسيلة لحماية إيراداتها من انعكاسات التحرير السلبية. وساعد الشركة على ذلك استثماراتها الكبيرة في العديد من الشركات، مثل شركة فودافون مصر، حيث تمتلك 45٪ من أسهمها، وفقًا لقوائم (Telecom Egypt) للدخل لعام 2018، بجانب السماح للشركات الأخرى المقدمة للخدمة باستخدام شبكتها وبنيتها التحتية وتوجيه جميع الهواتف المحمولة عبر شبكتها الخاصة.[52]

واتبعت الشركة المصرية للاتصالات «نموذج مشاركة الإيرادات»[53] في سوق الإنترنت حتى تحمي شركتها التابعة (TE Data) من الخسائر في السوق التجاري.

بوجه عام، فإن دخول شركات الاتصالات الخاصة أثَّر سلبًا على إيرادات الشركة الحكومية بشكل واضح. وزاد الأمر صعوبة مع المنافسة الشرسة بدخول اتصالات الإماراتية إلى السوق، لذا صارت الشركة الحكومية تعتمد بشكل كبير على دعم موقفها المالي من خلال تأجير بنيتها التحتية للقطاع الخاص، خاصة مع استمرار هيمنتها على البنية التحتية لشبكة الإنترنت وبوابة الاتصال الدولية.

50- Ibid

51- Ibid

52- 'Telecom Egypt Annual Report', Telecom Egypt (TE), http://ir.telecomegypt.com.eg/Annual%20Reports.asp .

53- نموذج مشاركة الإيرادات هو نموذج معتمد علي المشاركة في تحمل الخسارة أو الربح بين الاطراف المعنية.

الجودة والنمو: 2011 فصاعدًا

رغم أن هذا القطاع حقق نموًا غير مسبوق خلال عهد أحمد نظيف، حيث وُضع القطاع في قلب «تحديث» الاقتصاد، إلا أن الاتصالات تعاني منذ عام 2011 ولم تتعاف بعد. ووفقًا لتصريح خالد حجازي، مدير الشؤون القانونية والخارجية في فودافون، إلى موقع «مدى مصر»، فإن الدولة لم توجه الاهتمام الكافي للقطاع خلال السنوات الأربع الماضية في ظل عدم استقرار وزراء الاتصالات في مناصبهم لفترة طويلة.[54]

وفي الآونة الأخيرة، يمكن أن ندرك بسهولة الانخفاض الملحوظ في جودة الخدمة التي يقدمها قطاع الاتصالات، سواء في شبكة الإنترنت المتنقلة أوالثابتة.[55] لقد أصبح العملاء محبطين بشكل متزايد بسبب تدهور الخدمة، وتراوحت الشكاوى بين المكالمات المتدنية الجودة، وبطء شبكة الإنترنت والاتصالات السيئة، والأسعار المرتفعة وسط غلاء الأسعار، والتي يتم تصنيفها فوق المعدل العالمي.

كشفت أحداث السنوات التالية لـ2011 وما صاحبها من عدم استقرار سياسي، كيف كانت طفرة النمو في هذا القطاع مرتبطة بشكل كبير برعاية الدولة له. لكن الدولة المتراجعة عن مساندة البنية التحتية للقطاع لم تتراجع كلية عن السيطرة عليه، بالعكس فإن الدعوة للتظاهر يوم 28 من يناير 2011 استدعت بقوة تدخل الدولة لقطع الاتصالات في هذا اليوم، وتعطيل خدمة الإنترنت لعدة أيام. وكشفت الثورة كيف كانت الدولة المتراجعة لصالح القطاع الخاص لا تزال مسيطرة على مفاصل هذا القطاع، وأن إيمانها بـ«النيوليبرالية» اقتصر على الشق الخاص بالأرباح، ولم يتجاوز ذلك إلى الشق الخاص بحرية الاتصال، وحماية البيانات الشخصية.

بين عامي 2014 إلى 2015 انخفض معدل انتشار الهواتف المحمولة بنسبة 5%، بسبب السياسة الأمنية الجديدة التي اتبعها الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، لإلغاء الخطوط غير النشطة أو الغير مسجلة باسم مستخدمين بعينهم، التي قد تستغل في أعمال إرهابية. كان وراء هذا الإجراء سبب وجيه، لكن من جهة أخرى، فإن انتشار الهواتف النقالة بهذا الشكل المكثف بين المواطنين، جعلهم مضطرين لإمداد الدولة بشكل غير واع ببيانات شخصية عن أنفسهم. وبفضل قاعدة البيانات الضخمة المتوفرة عن المواطنين المسجلين في خطوط المحمول، تتمتع الدولة عبر

54- Amirah Salah-Ahmed, 'Overview of Egypt's Telecom: Between Fierce Competition and Angry Customers', Mada Masr, 25 June 2015, https://www.madamasr.com/en/2015/06/25/feature/economy/overview-of-egypts-telecom-sector-between-fierce-competition-and-angry-customers/

55- Ibid

الـشركات الرأسـمالية بسـلطة عـلي المواطنـين تمكنّهـم مـن القيـام بأشـكال مكثفـة مـن المراقبـة قـد تسـتغل في أعـمال القمـع السـياسي.

عـلاوة عـلى ذلـك، مـن الهـام تسـليط الضـوء عـلى التجـارة الثانيـة التـي يقـوم بهـا المسـتهلك بـلا وعـي، وهـي تجـارة خصوصيتـه. فبمجـرد حصولـه عـلى هاتـف محمـول وممارسـة نشـاطه الطبيعـي في الاتصـالات، يقـوم المسـتهلك، مـرة أخـرى، ببيـع معلومـات عـن تفاصيـل حياتـه اليوميـة -ليـس فقـط للدولـة- لكـن أيضًـا للـشركات المختلفـة، التـي تقـوم بعـد ذلـك باسـتغلال هـذه المعلومـات في إنتـاج أفـكار لإعلانـات تسـاهم في تعديـل الأذواق الاسـتهلاكية لصالـح أهـداف التراكـم الرأسـمالي.[56] بشـكل أسـاسي، ودون وعـي للمـرة الثانيـة، يضـع المسـتهلك حياتـه للعلـن، ويصبـح مخـيرًا بـين أن ينعـزل عـن العـالم «الديجيتـال» للحفـاظ عـلى خصوصيتـه، أو تعريـض حياتـه الخاصـة للاسـتغلال مـن قبـل الـشركات.

تسـتغل الرأسـمالية المهيمنـة قدرتهـا عـلى مراقبـة المسـتهلكين، وتقـوم بتصميـم حمـلات دعايـة نابعـة مـن تتبعهـا لحياتهـم اليوميـة لحظـة بلحظـة، وتوجيـه عاداتهـم الاسـتهلاكية نحـو الإقبـال عـلى شراء سـلع غـير ضروريـة أو ترفيـة، ويظهـر هـذا بوضـوح عندمـا نـرى رغبـات المسـتهلكين المائلـة نحـو «ترقيـة» هاتفهـم المحمول بشـكل مسـتمر.

هـذه الحالـة منتـشرة بالأخـص مـع الـ(iPhone) فنمـوذج إعلانـات شركـة (Apple) مبنـي عـلي الشـعور بالنقـص إذا لم تقـم بـ«الترقيـة» للموديـل الأحـدث، وهـذا النمـوذج مـن أفضـل الأمثلـة عـلى توجهـات الرأسـمالية المتعلقـة بخلـق الحاجـة لـدى المسـتهلكين، التـي عـادة مـا تكـون حاجـة متغـيرة باسـتمرار تدفعهـم إلى توجيـه فوائضهـم بشـكل دائـم لصالـح الـشركات الكـبرى.

كـما تحـول نمـط الرقابـة عـلى الاتصـالات بعـد 2011 مـن ترصـد أفـراد بعينهـم إلى مراقبـة الـكل، ووفقًـا لـ«مـدى مـصر» (بالإشـارة إلى تقريـرLab Citizen)،[57] اسـتخدمت الحكومـة نظـام «ProxySG» لمراقبـة محتـوى الإنترنـت العـام في 2013،[58] عـلاوة عـلى ذلـك، تـم اسـتخدام نظـام «System Control Remote»[59] للسـماح بالوصـول، والتحكـم، في المعلومـات عـن بعـد.

56- See John Ellis' 'The Zero Dollar Car and Peter Holley's 'Privacy as a product: The argument for trading your personal data to get a discount on a car' See John Ellis' 'The Zero Dollar Car and Peter Holley's 'Privacy as a product: The argument for trading your personal data to get a discount on a car'

57- University of Toronto's internet technology research lab

58- See Mohamed Hamama, 'Monitoring Communication: Where will the state's attempts to control 'space' lead?', Mada Masr, 21 June 2015, https://www.madamasr.com/en/2015/06/21/feature/politics/monitoring-communication-where-will-the-states-attempts-to-control-space-lead/

59- Remote Control System هوبرنامـج كمبيوتـر متطـور مصمـم خصيصًـا للحكومـات لتمكينهـم مـن المراقبـة والتحكـم في المعلومـات الخاصـة بالمواطنـين وخلافـه عـن بعـد

وتركـز نظـم المراقبـة الحاليـة عـلى نظـام مراقبـة جماعـي يراقـب جميـع أنشـطة المسـتخدمين الرقميـة، لا يقتـصر هـذا عـلى المحتـوى العـام فقـط، بـل يشـمل أيضًـا المحادثـات الخاصـة والرسـائل المرسـلة عـبر تطبيقـات المحمـول مثـل «Viber» و«WhatsApp». كان هـذا جـزءًا مـن خطـة الدولـة عـام 2014 لتوسـيع نُظـم المراقبـة الجماعيـة لمواقـع التواصـل الاجتماعـي والحيـاة الخاصـة (في المحادثـات والرسـائل الخاصـة)، حيـث دعـت وزارة الداخليـة إلى مناقصـة لتوفـير البرامـج التـي تراقـب أنشـطة الإنترنـت المختلفـة، وتـم الكشـف عـن أول مـشروع في هـذا الصـدد مـن خـلال تقريـر نشرتـه صحيفـة «الوطـن» المصريـة في أول يونيـو2014.[60]

كيف حدث انقطاع 2011؟

البنيـة التحتيـة للاتصـالات (سـواء البنيـة التحتيـة للإنترنـت أو كابـلات الألياف المرئيـة optic-fiber) مصممـة بمركزيـة لتسـهيل سـيطرة الحكومة عـلى نقاط الاختنـاق[61](choke points).[62] فتقريبًـا معظـم البنيـة التحتيـة للاتصـالات مملوكـة لشركـة المصريـة للاتصـالات، مـما يسـهل تعليـق الإنترنـت في أي وقـت، كـما كان الحـال عـام 2011.[63] وفقًـا لـ«Net the on Freedom» 2017، تـم تعطيـل«Border Gateway Protocol Routes» مـن 27 يناير إلى 2 فبراير 2011، مـا أدى إلى إغـلاق الإنترنـت في أقـل مـن سـاعة.[64] وفي الوقـت نفسـه، صـدرت الأوامـر بإغـلاق جميـع بنـود الاتصـالات بمـا فيهـا الإنترنـت المحمـول والرسـائل القصـيرة كمحاولـة لوقـف التعبئـة العامـة للنـزول إلى المظاهـرات.

كان الأمـن القومـي هـو العـذر المقـدم لتفسـير جميـع الانتهـاكات والإسـاءات التـي حدثـت وقتهـا. وبموجـب المـادة (1) مـن قانـون تنظيـم الاتصـالات لعـام 2003 يشـمل تعريـف «الأمـن القومـي» كل مـا يتعلـق بالمؤسسـات السـيادية للدولـة، وعـلى وجـه الخصـوص، تمكـن المـادة (67) الدولـة مـن السـيطرة الكاملـة أو الجزئيـة عـلى كل، أو أي، خدمـة مـن خدمـات الاتصـالات في أي وقـت سـواء: الكـوارث الطبيعيـة أو البيئيـة؛ أو «فـترات التعبئـة العامـة»؛ أو «أي قضيـة أخـرى تتعلـق بالأمـن القومـي». وبالتـالي يمكـن اسـتخدام «الطـوارئ» تحـت أي ظـرف. هـذا هـو الأسـاس القانـوني الـذي عشـنا عواقبـه في يناير 2011، حيـث تـم قطـع جميـع خدمـات الاتصـالات.

60- Ibid

61- تقريبًـا كل شـبكة لديهـا نقـاط الاختنـاق (chokepoints) يعتـبر نقـاط الاختنـاق مكانًـا في الشـبكة يقيـد تدفـق البيانـات ويـؤدي إلى تدهـور أداء الشـبكة خـارج نطـاق النقـاط.

62- 'Freedom on the Net 2017: Manipulating Social Media to Undermine Democracy', Freedom House, 2017, https://freedomhouse.org/report/freedom-net/freedom-net-2017

63- Ibid

64- Ibid

وقد نشرت مؤسسة حرية الفكر والتعبير (AFTE) تحليلاً متكاملاً للقانون، يدرس المواد الرئيسية به وتشعباتها في مجال الاتصالات.[65] يُظهر هذا التحليل أنه على عكس الدور المنوط بمثل هذه القوانين في أن تحمي بيانات المستخدمين الشخصية، يركز القانون على إبراز «حماية الأمن القومي ومصالح الدولة». ويستلزم أن يقوم جميع مقدمي الخدمات بالإفصاح عن جميع بيانات الأنظمة والمستهلكين لأجهزة الدولة المعنية، سواء في حالة إبداء أسباب، أوفي حالة عدم وجود أسباب لذلك.

قصة الرخصة الموحدة

وبالعودة إلى عائدات الاتصالات، بات نمو الإيرادات، منذ عام 2011، بطيئًا بعد أن تشبع السوق وأصبح المحمول في يد الجميع، تحقيقًا للشعار الذي رفعته شركة موبينيل في بداية عملها. وأصبح إعادة تكرار طفرة التسعينيات وبداية الألفية في زمن ما بعد الثورة يستلزم تقديم خدمات متطورة أو ذات قيمة مضافة، وكان هناك عائق رئيسي أمام تقديم هذا النوع من الخدمات يتمثل في تأخر الدولة في تحديث البنية التحتية.

تخضع البنية التحتية الي سيطرة المصرية للاتصالات، فهي الشركة الوحيدة المسموح لها توفير البنية التحتية حاليًا. وكانت الخطة الأولية لتطوير هذه البنية هي استخدام الألياف بدلًا من الكابلات النحاسية الحالية. إلا أن الدولة بدأت متأخرة في هذه الخطوة، في عام 2014،[66] واستمرت المشكلة حتى بعد هذا التحديث، لأن «العمود الفقري في البنية التحتية للاتصالات لم يتم تحديثه». فالألياف ليست سوى نقاط وصول، والتحول إليها بدلًا من النحاس خطوة قد تؤدي إلى تحسين في جودة الخدمة، لكن بنفس السرعة الحالية للإنترنت وبسعر أعلى.

تجدد أمل شركات المحمول في تقديم خدمات جديدة تتيح لهم فرص تنمية الأرباح من خلال طرح فكرة الرخصة الموحدة لجميع مشغلي الاتصالات.

والمقصود بالرخصة الموحدة، هو السماح لجميع مقدمي خدمات الاتصالات بالتنافس بنفس القدرة، وبتقديم فرص متساوية لمقدمي الخدمة. وقد درست الوزارة طرح الرخصة الموحدة مقابل خيار آخر، هو طرح رخصة رابعة للمحمول لصالح الشركة المصرية للاتصالات.

65- 'Egypt: Telecommunication Regulation Law', Association for Freedom of Rights and Expressions, April 2015, https://www.article19.org/data/files/medialibrary/37966/Egypt-telecoms-report---English.pdf

66- Amirah Salah-Ahmed, 'Overview of Egypt's Telecom: Between Fierce Competition and Angry Customers', Mada Masr, 25 June 2015, https://www.madamasr.com/en/2015/06/25/feature/economy/overview-of-egypts-telecom-sector-between-fierce-competition-and-angry-customers/

وتـم تجميـد مفاوضـات الرخصـة الموحـدة في 2016، واختزالهـا في طـرح تـرددات الجيـل الرابـع والتـي اسـتطاعت المصريـة للاتصـالات الدخـول مـن خلالهـا لمجـال المحمـول.

وفي شـهر سـبتمبر 2017، أعلنـت وزارة الاتصـالات عـن قرارهـا بإدخـال مقـدم خدمـة رابـع لخدمـات الاتصـالات في هـذا المجـال يسـمى «WE Egypt» وهـي شركـة المصريـة للاتصـالات.

وتقـول سـارة شـبايك، وهـي محلـل مـالي في «CI capital»، إن خطة الرخصـة الموحدة كان يمكـن أن تمنـح جميـع مقدمـي الخدمـة مـا يفتقدونـه حاليًـا. لكنهـا كانـت سـتضعف مـن الموقـف التنافـسي للمصريـة للاتصـالات، لأنهـا سـتمنح -إذا مـا أُقـرت- مشـغلي الاتصـالات المحمولـة الحـق في الدخـول إلى بوابـة الاتصـال الدوليـة،[67] وهـو مـا سـيؤدي بالـضرورة إلى تخفيـض إيـرادات المصريـة للاتصـالات بشـكل هائـل. عـلاوة عـلى ذلـك، تملـك المصريـة للاتصـالات أكـبر بنيـة تحتيـة، وبالتـالي، يقـوم مشـغلو الهاتـف المحمـول بتأجيرهـا، وفي حالـة منحهـم رخصـة موحـدة، سـيصبح في إمكانهـم اسـتخدام تلـك البنيـة بشـكل متسـاوي، وهـو مـا سـيخفض إيـرادات المصريـة للاتصـالات بنسـبة قـد تصـل إلى30٪.

لقـد انتـصرت الدولـة إذن لصالـح تعظيـم دور الشركـة المصريـة للاتصـالات في مقابـل الـشركات الأخـرى، بعـد أن تركـت لهـا السـاحة لأكـثر مـن عقـد ونصـف. فقـد عـادت الدولـة بقـوة إلى قطـاع الاتصـالات، بشـكل اسـتثماري صريـح هـذه المـرة، لكـن مـا هـي السـياقات التـي اسـتدعت عودتهـا بعـد رفعهـا لشـعارات الخصخصـة في التسـعينيات؟

المعادلة الصفرية

لم تغـب الدولـة عـن سـوق الاتصـالات خـلال حقبـة التحـرر «النيوليـبرالي» في التسـعينيات والسـنوات الأولى مـن الألفيـة. لكنهـا كانـت تتحـرك بشـكل غـير ظاهـر، كان السـياق العالمـي متعطشًـا لازدهـار شركات القطـاع الخـاص والتقليـل مـن تدخـلات الدولـة، فاسـتجاب مبـارك بمنـح رخـص الاتصـالات لمحاسـيبه.

وتأخـرت الدولـة كثـيرًا في وضـع الأسـس التنظيميـة التـي تضمـن عدم إسـاءة اسـتغلال القطـاع الخـاص لانفـراده بخدمـة التليفـون المحمـول لسـنوات عدة.

67- رقـم هاتفـي يتـم مـن خلالـه توجيـه المكالمـات للحصـول عـلى أسـعار أرخـص مقابـل رسـوم للمكالمـات الدوليـة، أو لإجـراء مكالمـات عـبر شـبكات دوليـة عـبر(IP VOIP)

الواقع أن اهتمامات الدولة تجاه قطاع الاتصالات كانت منصبة على تحقيق هدفين: الأول هو السيطرة الكاملة على المعلومات، والثاني ضمان جني إيرادات مستمرة من خلال هذا النشاط. وقد حققت الدولة هذين الهدفين، بدون حاجة لأن تكون لاعبًا ظاهرًا في السوق، فقد اكتفت بالسيطرة على المعلومات عبر التشريعات، وجني الإيرادات من خلال تأجير البنية التحتية للقطاع الخاص.

وأثبتت أحداث 2011 بشكل قاطع أن الدولة كانت تملك الزر السحري الذي تستطيع من خلاله أن تغلق خدمات الاتصالات بالكامل وبمنتهى السهولة، إذا تطلبت المقتضيات الأمنية ذلك.

ثم كان التطور الأخير المتمثل في دخول المصرية للاتصالات إلى مجال المحمول، ليعيد الدولة إلى السوق بشكل ظاهر ومكشوف، ويصعب أن نفهم هذا التوجه إلا إذا وضعناه في سياقه السياسي.

لقد كان أمام الدولة خياران: إما أن تمنح الرخصة الموحدة، حتى تتساوى الفرص داخل سوق الاتصالات، أو تدخل هي السوق بذاتها، وتصبح الطرف الأهم داخله. ولا شك أنها اتجهت إلى الاختيار الأكثر منطقية للاستفادة من الميزة التنافسية المتاحة أمامها، وفي الوقت نفسه كي تبدو أمام الرأي العام في صورة الدولة الراعية التي تعمل على توفير خدمات أرخص وأكثر كفاءة وأفضل جودة.

إعلانات (WE) جاءت مصبوغة بروح الدولة الراعية وهي ترفع شعار «البحث عن الجدعنة». وفي واحدة من سلسلة الإعلانات الدعائية للشبكة الحكومية يظهر لنا نموذج المقاتل الغربي العنيف، مقابل الرجل الشرقي الذي ينهي الصراع بصفة ودية على أحد المقاهي، في صورة أشبه بما تصوره الدولة عن نفسها كراعية «للأمن والأمان».

كما لعبت الحملة الإعلانية للشركة على النبرة القومية وهي تختار المطرب القديم سمير الاسكندراني، كي يؤدي في صدارة الإعلان، وهو معروف بأغانيه الوطنية وماضيه المخابراتي.

باختصار.. اختارت الدولة أن تلعب كمقدم لخدمة المحمول في السوق وتجني الأرباح، وغلفت صفقتها تلك بواجهة دعائية قدمت من خلالها نفسها كشركة تعمل بروح الدولة الراعية في مواجهة منافسيها من القطاع الخاص.

لكن عمليًا، استهدفت سياسات الدولة السيطرة والربح بالأساس، واقتصرت روح «الرعاية» تلك على المادة الدعائية، ليس فقط بسبب ما عرضناه خلال الفصل من تباطؤها في تحديث البنية الأساسية للاتصالات، بل لأنها اتجهت أيضًا إلى الاعتماد على نشاط الاتصالات كأحد مصادر توليد الإيرادات العامة.

فقد قررت الحكومة في أكتوبر 2016 رفع ضريبة القيمة المضافة على الاتصالات من 15% إلى22.2%، في تناقض مع ما كانت تروج له شبكة المحمول الحكومية من أنها تكافح الغلاء.[68]

لقد انتفت تمامًا صفة الدولة الراعية تجاه نشاط الاتصالات منذ البدء في تحريره في التسعينيات، وعجزت الدولة حتى عن أن تقوم بدورها التنظيمي بشكل كفء. وهناك كثير من الشكوك بشأن وجود تنافسية حقيقية تضمن أفضل وأرخص خدمة للمستهلك، مثل التي وعد بها الخطاب «النيوليبرالي»، بينما تنصب جهود الدولة بشكل رئيسي في الوقت الحالي على تقاسم أرباح كعكة الاتصالات مع القطاع الخاص.

68- شيماء شلبي الحكومة تفرض الضريبة على الاتصالات باعتبارها «سلعة ترفيهية».. فهل هى كذلك؟، جريدة الشروق، 30 سبتمبر 4e3c-9a44-a08ca26e3062-9d75-2016http://cms.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=30092016&id=6d8750d6

الفصل السادس

الغذاء..
صناعة الرغبة.. صناعة الجوع

محمد جاد

«فين الفطور يا بطل العبور»

في مطلع عام 1975 تجمع أكثر من ألف عامل بوسط البلد في القاهرة، ورفعوا هتافات تعبر عن سخطهم من الضغوط المعيشية. كان من أبرزها هذا الهتاف، الذي نقل للسلطة رسالة مفادها أن حديث الدولة عن أمجاد الحرب لن تلهينا عن الضغوط المعيشية المتفاقمة.[1]

وبدت السلطة آنذاك في حالة من الإنكار لهذا السخط، وهي تلقي القبض على عشرات من اليساريين لكي توحي للرأي العام أن الأوضاع المعيشية لا تدعو لكل هذا الغضب، وأن جماهير العمال تلك تحركها تنظيمات راديكالية.[2]

هناك من يرى أن بذور الاحتجاج بدأت منذ انقلاب السادات على النظام الناصري في 15 مايو 1971، وما بعثه من رسالة إلى الطبقات العاملة من أن المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها في الستينيات أصبحت في خطر.[3]

وقد تفاقم الغضب ووصل ذروته في يناير 1977 عندما قررت السلطة تقليص مخصصات دعم الغذاء، فخرجت تظاهرات ضخمة كادت أن تطيح بالنظام السياسي بأكمله، وأجبرت رئيس الجمهورية على الرجوع عن تلك القرارات.

عاد السادات ساعتها إلى ممارسة القمع ضد الحركات اليسارية في محاولة لتسييس هذه المعركة. بينما كانت أقلام يسارية عديدة تكتب عن وجود أزمة اجتماعية حقيقية، تتمثل في إحساس الطبقات العاملة بأن الدولة لا تستجيب لاحتياجاتها الأساسية خاصة من الغذاء.

كان إحساس المواطنين بضيق المعيشة يتزامن مع السياسات الليبرالية لنظام السادات، التي أعطت الأمان لأصحاب الثروات لكي يمارسوا حياتهم بشكل طبيعي بعد إيقاف سياسات التأميم. أتاحت هذه الأجواء للطبقات العليا ممارسة عادات

1- Lafif Lakhdar - The development of class struggle in Egypt - libcom.0rg- 2013 - https://libcom.org/library/development-class-struggle-egypt

2- Egyptians Blame 'Leftist Extremists' for Cairo Riot -HENRY TANNER - newyork times - JAN 1975 - https://www.nytimes.com/1975/01/06/archives/egyptians-blame-leftist-extremists-for-cairo-riot.html

3 - طه سعد عثمان وآخرون - 100 عام من النضال - حزب التجمع - 1986.

استهلاكية مترفة. ورأى كتاب يساريون مثل عبد الرحمن الشرقاوي، أن هذا الانقسام المجتمعي، بين طبقات تجاهد لتوفير الأغذية الأساسية وأخرى غارقة في الترف، واحد من المفاتيح التي تفسر الأسباب الحقيقية لانتفاضة يناير. حيث يقول في افتتاحية مجلة «روز اليوسف» الصادرة في 21 يناير 1977: إن «أموال الطبقة الجديدة.. ظهرت في مجالات الاستهلاك لتستفز الفقراء وتثير الأحقاد الطبقية».[4]

ويؤيد تحليل لأستاذ العلوم السياسية الشهير، تيموثي ميتشل، التصورات العامة التي كتبها اليساريون عن أزمة السبعينيات. حيث يقول إن هناك تفاوتًا في مستويات الدخول بين الطبقات، بدأ يظهر بشكل واضح منذ السبعينيات. واحدة من ظواهر الترف التي رصدها ميتشل هي تزايد استهلاك اللحوم، الذي دفع مصر لأن تصبح، بدءًا من 1974، واحدة من أكبر دول العالم في استيراد الحبوب، نظرًا لحاجة البلاد المتنامية لاستخدامها لتوفير الغذاء للمواشي.[5]

ساهمت رغبة منتجي اللحوم في الاستجابة للطلب المتنامي من الطبقات الثرية، في خلق أزمة أخرى تتعلق بالميزان التجاري المصري. فمنذ هذا التاريخ كانت واردات القمح تتزايد حتى أصبحت مصر أكبر مستورد للقمح في العالم.

يبدو إذن مشهد الغذاء المصري قصة متكررة منذ حقبة الانفتاح مع اختلاف التفاصيل. فلدينا مشكلات هيكلية تتعلق بالقدرة على توفير الاحتياجات الأساسية لتغذية المواطنين، لكننا نعجز عن حل تلك المشكلات، ما يزيد من أعداد الواقعين في دائرة عدم الأمن الغذائي.

في نفس الوقت تميل الرأسمالية للاستثمار في الرغبات الاستهلاكية للطبقات الميسورة. بل وتتوسع في إدماج شرائح الطبقة الوسطى في عادات استهلاكية جديدة تحقق لها هوامش ربح أكبر، حتى وإن كان بعض من هذه الممارسات الاستهلاكية مضرًا بالاقتصاد الكلي. وتشجع الدولة هذا الميل للرأسمالية في كثير من الأحيان من خلال السياسات التي تطبقها.

وسنسعى في هذا الفصل لاستعراض هذا المشهد المتكرر على مدار العقود التالية لحقبة الانفتاح، وتفكيك الأسباب القائمة ورائه وعرض نتائجه على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

4- الوحدة الوطنية أيضًا -عبد الرحمن الشرقاوي- مقال افتتاحي بمجلة روز آل يوسف - يناير 1977.

5- Timothy Mitchell - Discourse of the Development Industry - MERIP - 1991 - https://www.merip.org/mer/mer169/americas-egypt

الدولة حاضرة في الصناعات الغذائية

إذا ارتديت جناحين وحلقت فوق مصر لترى بعين الطائر قطاع الصناعات الغذائية، فإن أكثر ما سيلفت نظرك هو صوامع القمح الضخمة، والمطاحن، وصناعات الخبز، والمنتجات المشابهة، حيث تمثل تلك الصناعات أكبر وزن نسبي في القطاع الغذائي من حيث عدد المنشآت.[6]

وتحظى المطاحن بوزن نسبي كبير أيضًا من حيث حجم التكاليف الاستثمارية التي تضخ فيها. فهي الأكبر داخل قطاع الصناعات الغذائية، بجانب صناعة السكر، وتعليب الفواكه والخضراوات والبقول.[7]

تمثل صناعات الأغذية الأساسية إذن ثقلاً كبيرًا، سواء من حيث عدد المنشآت أو حجم الاستثمارات التي تُضخ فيها. وإذا خلعت جناحيك وسرت بقدميك تتبع مسار كل سلعة من السلع الأساسية، من المزرعة إلى المصنع، سترى أن الدولة لا تزال حريصة على لعب دور المنتج والموجه لهذه المنظومة الإنتاجية، بالرغم من أنها ترفع شعار «الدولة مستثمر فاشل» منذ تسعينيات القرن الماضي.

فقد بدأت الدولة في مشوار جدي لخصخصة القطاع العام منذ التسعينيات، معلنة أنها ستكتفي بلعب دور الموجه للاقتصاد وتخرج من دوائر الإنتاج. لكنها ظلت حاضرة بقوة في مجال إنتاج الأغذية الأساسية، خاصًة تدخلها في صناعة مدخلات الإنتاج، تحديدًا الأسمدة. فوزارة الزراعة قامت بتفاهمات مع مصنعي الأسمدة في مصر، على تسليم حصة من إنتاجهم لتباع إلى الفلاحين بسعر مدعم عبر منافذ التعاونيات.[8]

كما حافظت الدولة على الشركة القابضة للصناعات الكيماوية ككيان قوي، لم يعاني من جفاف الاستثمارات، مثلما حدث في غزل المحلة أو الحديد والصلب على سبيل المثال، بل إنه يتوسع في صناعات الأسمدة حتى الفترة الراهنة. والسبب في ذلك أن الدولة كانت تحتاج إلى لاعب رئيسي في هذا القطاع، يضمن لها توريد الأسمدة المدعمة، إذا ما تقاعس القطاع الخاص عن لعب هذا الدور. فدائمًا ما يكون التقاعس مغريًا، لأن البديل هو تصدير هذه الأسمدة للخارج والاستفادة بفارق سعر العملة.

6- وزارة التجارة والصناعة - اتجاهات الصناعات التحويلية في مصر 2011-2017.

7- نفس المصدر.

8- ننشر الكميات لكل شركة.. الزراعة: شركات الأسمدة وردت 15% من حصص الموسم الشتوى - وكالة أنباء الشرق الأوسط - 2015 - https://goo.gl/6DpaqG

ومـن الأمثلـة عـلى مخاطـر الاعتـماد عـلى القطاع الخـاص في توريـد الأسـمدة المدعمة، الاتفـاق الـذي اسـتطاعت شركـة الإسـكندرية للأسـمدة أن تصـل إليـه مـع الحكومـة في 2017، بـأن تخفـض توريداتهـا الشـهرية مـن الأسـمدة المدعمـة بنسـبة 49%.

كان ذلـك بموجـب التسـوية التـي وقعتهـا الحكومـة المصريـة مـع «المصريـة الكويتية» القابضـة، لإنهـاء نـزاع كان منظـورًا أمـام المركـز الـدولي لتسـوية نزاعـات الاسـتثمار «أكسـيد». وكان النـزاع بسـبب احتجـاج الشركـة عـلى زيـادة الحكومـة أسـعار الغـاز الطبيعـي، الـذي يمثـل مدخـلاً رئيسـيًا في صناعـة الأسـمدة.[9]

تطور إنتاج الأسمدة الكيماوية في مصر
خلال الفترة ١٩٩٧/١٩٩٨ -٢٠١٠/٢٠١١.

الكمية : بالمليون طن.

بيان / السنة	قطاع عام		قطاع خاص		إجمالي
	الكمية	%	الكمية	%	
١٩٩٧/١٩٩٨	٤,١	٤٩,٤	٤,٢	٥٠,٦	٨,٦
٢٠٠٠/٢٠٠١	٣,٩	٣٠,٩	٦,٥	٦٩,١	٩,٤
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٤,٤	٣٩	٧	٦١	١١,٤
٢٠١٠/٢٠١١	٧,٥	٤٢,٩	١٠	٥٧,١	١٧,٥

المصـدر: أيمـن عبـد المطلـب التمامـي -صناعـة الأسـمدة الكيماويـة في مـصر: دراسـة في الجغرافيـة الاقتصاديـة- مركـز بحـوث الـشرق الأوسـط جامعـة عـين شـمس- 2013.

ولنذكـر في هـذا السـياق وجهـة نظـر الاقتصـادي سـامر سـليمان، التـي عرضناهـا في بدايـة هـذا الكتـاب، حـول نظـرة نظـام مبـارك لـدوره في الاقتصـاد. فهـو نظـام يميـل إلى خدمـة المصالـح الضيقـة للأقويـاء بداخلـه، لكـن عندمـا يشـعر أن تلـك المصالـح تتعـارض مـع الاستقرار السياسي، فإنه يتصرف بغريزة البقاء.

ويسـاهم هـذا الـدور بطبيعـة الحـال في الضغـط عـلى هوامـش ربحيـة شركات القطـاع العـام المنتجـة للأسـمدة، خاصـة في الأوقـات التـي تنهـار فيهـا قيمـة العملـة وترتفـع أسـعار الطاقـة كـما حـدث خـلال السـنوات الأخـيرة بمـصر، لـذا تطالـب القابضـة الكيماويـة بتحريـر أسـعار الأسـمدة.[10]

9- اتفاق الحكومة وبوابة الكويت بخفض توريدات الإسكندرية من الأسمدة المدعمة 49% - سليم حسن - جريدة البورصة - 2017.

10- «القابضـة الكيماويـة»: الحكومـة تناقـش تحريـر أسـعار الأسـمدة - طـارق عتـمان - الدسـتور - 2018 - https://www.dostor.

كيف تبدأ الأزمات؟

وتظهر الدولة كفاعل قوي أيضًا وهي تشتري الحاصلات الزراعية من الفلاحين لتصنع منتجات غذائية أساسية. ففي قطاع السكر لدينا سبع شركات تصنع السكر من قصب السكر وجميعها تنتمي للقطاع العام، كذلك هناك شركة تصنع السكر من القصب والبنجر وتتبع للدولة أيضًا، وهناك سبعة مصانع لصناعة السكر من البنجر، أربعة منهم يتبعون الدولة، وثلاثة فقط للقطاع الخاص[11](شركة النيل والنوران والمتحدة للسكر التابعة لصافولا السعودية).[12]

ويساهم الدور الرئيسي للدولة في صناعة السكر في المساعدة على توفير هذه السلعة الاستراتيجية في منافذ التموين بسعر يقل عن الأسعار العالمية.[13]

ويضع هذا الدور المتدخل من الدولة قطاعها العام في مأزق في بعض الأحيان. إذ عندما تنخفض الأسعار العالمية للسكر، تظل شركات السكر الحكومية مضطرة لشراء الحاصلات من المزارعين بأسعار مرتفعة نسبيًا، لما يمثله سعر الشراء من حماية اجتماعية للفلاحين وحافزًا لهم على زراعة هذه المحاصيل، وفي نفس الوقت تكون الشركة مضطرة لبيع المنتج النهائي بسعر منافس للاستيراد.

في عام 2015، على سبيل المثال، كانت شركة الدلتا للسكر تتحدث في اجتماعاتها عن أن منافسة السكر المستورد تضعها في ظروف عصيبة بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، وفي الوقت ذاته تقدر أن السعر الذي تشتري به السكر يوفر دخلاً شهريًا للفلاح في حدود 600 إلى 700 جنيه، وهو أقل من الحد الأدنى للأجور.[14]

وفي مقابل ذلك، أحيانًا ما تحدث أزمات نقص للسكر ولا يكفي الإنتاج الحكومي والخاص لتغطيتها، وذلك في ظل الاستهلاك المتزايد لهذه السلعة الاستراتيجية. وتتجلى هذه الأزمات في فترات شح العملة الصعبة من الأسواق، مثل الأزمة التي وقعت قبل شهر واحد من تعويم الجنيه في 2016، والتي أدت إلى مضاعفة سعر كيلو السكر في الأسواق.[15]

---

org/2114342

11- Mohamed Hamza - Egypt sugar annual 2017 - USDA- 2017 https://gain.fas.usda.gov/Recent%20GAIN%20Publications/Sugar%20Annual_Cairo_Egypt_4-18-2017.pdf

12- Mohamed Hamza - Egypt sugar annual 2016 and 2015 report - USDA- https://gain.fas.usda.gov/Recent%20GAIN%20Publications/Sugar%20Annual_Cairo_Egypt_4-14-2016.pdfhttps://gain.fas.usda.gov/Recent%20GAIN%20Publications/Sugar%20Annual_Cairo_Egypt_4-15-2015.pdf

13- Mohamed Hamza - Egypt sugar annual 2017 - USDA- 2017 https://gain.fas.usda.gov/Recent%20GAIN%20Publications/Sugar%20Annual_Cairo_Egypt_4-18-2017.pdf

14- شركة الدلتا: 2015 من أصعب السنوات على صناعة السكر في مصر -محمد جاد- أصوات مصرية - 2016 - http://www.aswatmasriya.com/news/details/61253

15- Ahmed Wally and Bret Tate - Egypt 2018 Sugar Annual - USDA - 2018 - https://gain.fas.usda.gov/Recent%20

الدولة لاعب رئيسي أيضًا في قطاع المخبوزات، في ظل الدور المنوط بمنظومة الدعم التمويني لإنتاج الخبز المدعم. حيث تشرف الدولة على إنتاج أعداد هائلة من هذا الخبز سنويًا (وصلت إلى نحو 90 مليار رغيف في تقديرات موازنة 2018-2019) بسعر ثابت عند خمسة قروش للرغيف لم يتغير من الثمانينيات.

وكي تحافظ الدولة على توازن هذه المنظومة، التي تمثل أحد ركائز سياسات الحماية الاجتماعية في مصر للطبقات منخفضة الدخل، فهي تتحمل مسئولية توفير القمح، سواء عن طريق استيراد هيئة السلع التموينية له، أو من خلال شرائه من المزارعين المحليين.

والواقع أنه في ظل تحديات التوسع الزراعي في مصر، أصبحت الدولة تعتمد على القمح المستورد، بما يماثل ضعف القمح الذي تشتريه من السوق المحلي تقريبًا.[16]

وبسبب الاعتماد القوي على استيراد مدخلات إنتاج الخبز من الخارج، كانت مسألة الاكتفاء الذاتي من هذه المنتجات تمثل هاجسًا مستمرًا. فقد ضخت الدولة استثمارات ضخمة في الثمانينيات في قطاع المطاحن لكي تحد من استيراد الدقيق.[17] في نفس الوقت كانت تضع أسعارًا للقمح الذي تشتريه من المزارعين المحليين يشجعهم على الاستمرار في زراعته وعدم التحول لمحاصيل أخرى أكثر ربحية.

الدولة حاضرة بقوة في إنتاج الخبز، لكنها لا تسيطر على كل مفاصل ماكينة الإنتاج. فهي تتعامل مع مطاحن من القطاع العام لديها موازنة مستقلة عن موازنة الدولة، ومع مخابز من القطاع الخاص، وتطلب منهم أن يبيعوا المنتج النهائي بسعر يقل عن سعر السوق. ولكي تتمكن من دمج تلك الكيانات الهادفة للربح في منظومة كبيرة لإنتاج رغيف خبز بخمسة قروش، كان يجب أن توفر لهم الخامات بأسعار مدعمة، وهو ما تسبب في جعل هذه المنظومة أحد الأبواب الكبيرة لهدر الموارد.

فمن ناحية اعتادت المطاحن والمخابز على تهريب الدقيق المدعوم إلى منافذ الإنتاج الخاص.[18] وأصبح ذلك شديد الإغراء بعد تعويم الجنيه، حيث كان سعر السوق لطن الدقيق بـ4700 جنيه، بينما لا يزال سعر طن الدقيق الموجه إلى

GAIN%20Publications/Sugar%20Annual_Cairo_Egypt_3-25-2018.pdf

16- كمية القمح المطلوبة لإنتاج الخبز المدعم في موازنة 2018-2019 كانت 6.4 مليون طن قمح مستورد و3.4 مليون طن قمح محلي.

17- المطاحن في مهب الريح! - حنان المصري - تحقيقات الأهرام - 2003 - http://www.ahram.org.eg/Archive/2003/7/15/INVE2.HTM

18- تحرير سعر دقيق الخبز المدعم.. ما الجديد؟ - عثمان الشرنوبي - مدى مصر - 2017 - https://goo.gl/xUkSJB

الخبز المدعم بـ2800 جنيه.[19] وهو ما دفع الحكومة لأن تقوم في 2017 بتعديل نظام توجيه دعم الخبز، بحيث تبيع مستلزمات الإنتاج بسعرها الحقيقي وتعوض المطاحن والمخابز ماليًا عن فرق التكلفة على الخبز المباع بالسعر المدعم.

وواجهت الدولة مشكلة مشابهة مع مزارعي القمح، حيث كانت تشتري منهم المحصول أحيانًا بسعر يفوق سعر القمح العالمي، لضمان تحفيزهم على زراعة هذا المحصول الاستراتيجي. وتُظهر موازنة 2016-2017 أن هناك فرقًا في الثمن يصل إلى نحو 700 جنيه للطن، ما أغرى بعض التجار باستيراد القمح من الخارج وإعادة بيعه للدولة على أنه قمح محلي.[20] وهو ما دفع الدولة إلى تعديل هذا النظام، بحيث يصبح السعران متطابقين، كما يظهر ذلك في موازنة 2017-2018.

وبغض النظر عن مشكلات هدر الموارد، والضغوط التي تتعرض لها أجهزة ومصانع الدولة من تناقض المصالح بين المزارعين ودعم المنتج النهائي المباع للمستهلك، فإن إجراءات مثل تحرير سعر الدقيق أو ربط تسعير القمح بالسعر العالمي، لا تعني أن الدولة رفعت يدها عن قطاع الخبز، فهي تظل حريصة على أن تتواجد في مجال إنتاج الأغذية الأساسية، حفاظًا على الاستقرار السياسي. لكن هل كان حضور الدولة كافيًا لحل مشكلات الأمن الغذائي؟

معضلة الاكتفاء الذاتي

الواقع أن مصر لديها اعتمادية قوية على استيراد العديد من بنود الأغذية الأساسية من الخارج، وهو ما يغل يد الدولة عن الحفاظ على استقرار أسعار تلك الأغذية في أوقات انهيار العملة المحلية أو ارتفاع الأسعار العالمية. وإن كانت تخصص جزءًا ضخمًا من ميزانية الدعم لتعويض الفارق بين زيادة أسعار القمح وسعر رغيف العيش. فهي لا تستطيع، أو لا ترغب، في حشد المزيد من الموارد المالية، لتوجيه نفس الدعم لباقي بنود السلع الأساسية. ولا تقدر أيضًا في بعض الحالات على تحقيق معدلات معقولة من الاكتفاء الذاتي من حاصلات تمثل احتياجات أساسية للمواطنين.

فقدرة الدولة على التدخل في سوق الزيوت محدودة، بالرغم من أنه أحد المنتجات الرئيسية في قائمة سلع التموين المدعمة، حيث تعتمد مصر بكثافة على استيراده من الخارج.

19- Ahmed Wally, and Mariano J. Beillard - Egypt Grain and Feed Update 2017 - USDA - https://gain.fas.usda.gov/Recent%20GAIN%20Publications/Grain%20and%20Feed%20Update_Cairo_Egypt_9-12-2017.pdf

20- الزراعة في موازنة 2016.. زيادة الدعم لا تكفي لحل مشاكل الفلاحين - محمد جاد - أصوات مصرية - 2016 - http://www.aswatmasriya.com/news/details/66824

ويسيطر القطاع الخاص على نشاط عصر الزيوت، الذي تهيمن عليه في الوقت الحالي شركة «كارجل» الأميركية وشركة «ألكس سييد»، اللتان تمثلان أكثر من 80% من هذا النشاط.[21]

وتتفاقم أزمات نقص الزيوت أيضًا في أوقات شح العملة الصعبة، كما حدث خلال الشهور الأخيرة قبل تعويم الجنيه في نوفمبر 2016. ويعاني المستهلكون من ارتفاع أسعار مثل هذه المنتجات الأساسية في أوقات انخفاض السعر الرسمي للعملة، كما حدث بعد التعويم، ويتسبب ذلك أيضًا في مشكلات نقص الزيوت في نظام التموين. فبعد التعويم زادت أسعار الزيوت بنسبة 40%، بينما زادت الزيوت المباعة في منافذ التموين 20% فقط مراعاة لمتلقي الدعم. وتسبب ذلك في تسرب هذا الزيت المدعوم للأسواق السوداء ونقص الزيوت المتاحة في منافذ التموين، خاصة في المناطق الريفية.[22]

هناك أيضًا المشكلات المتعلقة بالموارد الطبيعية. إذ أن شح الموارد المائية يضطر الدولة إلى الاعتماد على استيراد أغذية أساسية مثل الأرز. وقد تعاملت الدولة بشكل أكثر حزمًا في الفترة الأخيرة مع مزارعي الأرز، الذين يتجاوزون الحدود القصوى لزراعته بفرض عقوبة الحبس على مثل هذه المخالفات.[23] تزامن هذا التحول مع فشل المفاوضات مع أثيوبيا بخصوص سد النهضة. وهو أمر من المتوقع أن يقلص حصة مصر المائية من نهر النيل بشكل كبير.

وإن كان بعض الخبراء يرون أن الدولة لديها القدرة على تطوير أجيال جديدة من الأرز أقل اعتمادًا على المياه، وأنها تتعمد تجاهل هذه الفرصة بهدف منح لوبي مستوردي الأرز أكبر فرصة ممكنة لمراكمة الأرباح.[24]

وفي حالة السكر، بدأت الدولة منذ 1982 في زراعة البنجر، بحثًا عن بديل للقصب أقل استهلاكًا للمياه. لكن زراعة هذا المحصول الجديد لم تتم بوتيرة تواكب الطلب المتزايد، ما جعل الدولة في حاجة مستمرة لاستيراد كميات ضخمة من احتياجاتها من الخارج.[25]

21- Ahmed Wally - Egypt Oilseeds and Products Annual - USDA 2017 - https://gain.fas.usda.gov/Recent%20GAIN%20Publications/Oilseeds%20and%20Products%20Annual_Cairo_Egypt_3-30-2017.pdf

22- نفس المصدر.

23- مجلس النواب يوافق نهائيا على تعديلات قانون الزراعة - نور علي وآخرون - اليوم السابع - 2018 - https://goo.gl/P55BMK

24- أعدت قناة العربي تقريرا تلفزيونيًا في 2018 عن مشروع أرز عرابي الموفر للمياه الذي أعده الدكتور سعيد سليمان رئيس قسم الوراثة بجامعة الزقازيق، وزعم سليمان أن الدولة تعمدت إيقاف المشروع لأنه سيضر بمصالح مستوردي الأرز. https://www.youtube.com/watch?v=p5_SCiyYopU

25- يحي محمد أحمد عثمان -دراسة تحليلية لإستهلاك السكر في مصر وأثر الإنفاق الاستهلاكي عليه- مجلة مصر المعاصرة - 2010.

هنـاك أغذيـة أساسـية لا تتدخـل الدولـة في إنتاجهـا أو تسـويقها ولا تشـملها سياسـات الدعـم بالأسـاس، الفـول عـلى سـبيل المثـال، الـذي يعـد وجبـة الإفطـار الأساسـية للمصريـين، تقتـصر فيـه نسـبة الاكتفـاء الـذاتي عـلى نحـو 31% (بيانـات 2015).[26]

وتشـير دراسـات إلى أن مـصر كانـت مـن الـدول المصـدرة للفـول، قبـل أن تتحـول إلى بلـد مسـتورد لمواجهـة الخلـل في التـوازن بـين الإنتـاج والاسـتهلاك المحـلي.[27]

ويـرى خـبراء أن هنـاك تضاربًـا في المصالـح بـين سياسـات الدعـم والأمـن الغـذائي، والفـول خـير مـن يعـبر عـن هـذا التضـارب. حيـث شـجعت الأسـعار المرتفعـة نسـبيًا، التـي كانـت الدولـة تشـتري بهـا القمـح مـن بعـض المزارعـين، عـلى التحـول عـن زراعـة الفـول لصالـح هـذا المحصـول. مـا قـاد إلى انخفـاض المسـاحات المنزرعـة مـن الفـول مـن 250 ألـف فـدان إلى أقـل مـن 120 ألـف فـدان.[28] ويبـدو الأمـر أكـثر سـوءًا في حالـة العـدس الـذي يدخـل في العديـد مـن الوجبـات الشـعبية.

لـذا فليـس مـن العجيـب أن ترتفـع أسـعار الفـول بقـوة خـلال الفـترة التـي شـهدت تراجعًـا لقيمـة الجنيـه أمـام الـدولار.[29] بـل إن أسـعار الفـول والعـدس البلـدي زادتـا بنحـو 98 % و174% لكليهـما عـلى التـوالي منـذ بدايـة 2013 حتـى أبريـل 2018.[30] وهـو مـا قـد يعـزى لارتفـاع تكاليـف مدخـلات الإنتـاج أو زيـادة الطلـب عـلى المنتـج المحـلي.[31]

26- مصر في أرقام 2017 - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

27- واصف يوسف توفيق جرجس -الاتجاهات الإنتاجية و الاستهلاكية لمحصول الفول في مصر- جامعة أسيوط - 2004.

28- الفول في خطر - منى عبد العزيز - الأهرام الزراعي - 2016 - http://agri.ahram.org.eg/NewsContentQ/52825.aspx

29- غرفة القاهرة التجارية: 2500 جنيه ارتفاعا في سعر طن الفول البلدى بالأسواق - سماح لبيب - اليوم السابع - 2016 - https:// goo.gl/5F5VVf

30- حسابات الباحث من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

31- أسعار «الفول» تقفز 2000 جنيه في الطن بسبب تراجع المعروض - دينا خالد - مصراوي - 2018 - https://goo.gl/kSqL2J

معـدل الاكتفـاء الـذاتي في سـلة مـن السـلع الغذائيـة (المصـدر الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والإحصـاء).

Commodities (2011- 2015*)

Unit : %

Food Commodities	*2015	2014	2013	2012	2011	السلع الغذائية
Wheat	49.1	52.1	56.7	55.7	48.8	القمح
Maize	56.2	65.1	56.8	67.7	51.0	الذرة الشامية
Rice	102.6	100.4	108.8	102.3	98.9	الأرز
Beans	31.0	33.8	27.8	38.8	37.3	الفول
Lentil	1.6	1.3	0.8	1.6	2.2	العدس
Potatoes	110.2	112.6	103.4	109.0	113.4	البطاطس
Fresh Vegetables	102.6	103.1	103.6	101.2	101.2	الخضروات الطازجة
Citrus	138.8	125.6	142.8	134.9	140.7	الموالح
Fresh Fruits	96.2	99.2	97.8	98.5	106.9	الفواكه الطازجة
Red Meat	57.5	71.9	74.3	85.7	82.2	اللحوم الحمراء
Chicken Meat	93.0	94.8	94.1	96.6	97.1	لحوم الدواجن
Fresh Fish	89.0	87.0	88.9	85.5	89.3	الأسماك الطازجة
Eggs	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	البيض
Milk	100.1	100.1	100.0	100.0	100.0	اللبن الحليب

* Preliminary data — * بيانات أولية

Egypt in Figures 2017 — مصر في أرقام 2017

وللأسـف، فـإن معـدلات الاكتفـاء الـذاتي مـن القمـح، الـذي تتدخـل الدولـة بقـوة لتشـجيع زراعتـه، ليـس عـلى أفضـل حـال، حيـث تـدور المعـدلات حـول 50%. وجـرت محـاولات عـدة لزيـادة الإنتـاج المحـلي عـبر رفـع أسـعار الـشراء المحـلي للمحصـول مـن المزارعـين. لكـن خـبراء مثـل الاقتصـادي جـودة عبـد الخالـق، الـذي تقلـد وزارة التمويـن في وقـت سـابق، رأوا أن الإمكانيـات المتاحـة للبـلاد، سـواء مـن حيـث المسـاحة الزراعيـة وإمكانيـات التخزيـن، تجعـل هـذا الهـدف مسـتحيلاً، وأن الأفضـل إنتـاج الخبـز بالاعتـماد عـلى خلـط القمـح بالـذرة.[32]

32- جـودة عبـد الخالـق: حديـث مـرسي عـن تحقيـق الاكتفـاء الـذاتي مـن القمـح «كلام في الهـواء»- باهـي حسـن - المـصري اليـوم - 2013 - http://d1y99r0ynoudrd.cloudfront.net/news/details/316932

هنـاك خـبراء يـرون أن الدعـم والاكتفـاء الـذاتي يـدوران في دائـرة مفرغـة. فكلـما اسـتهدفت الدولـة دعـم سـلع مثـل صناعـات القمـح والسـكر يزيـد إقبـال الفلاحـين عـلى زراعتهـا، لكـن في نفـس الوقـت تزيـد معـدلات اسـتهلاكها، مـا يقلـل مـن معـدلات الاكتفـاء الـذاتي عـلى المـدى البعيـد.

ما تبقى من اشتراكية الزراعة

لكـن بجانـب المشـكلات المتعلقـة بالمـوارد، هنـاك مـن يلقـي باللـوم أيضًـا عـلى طريقـة إدارة الدولـة لمنظومـة الزراعـة منـذ تحريـر هـذا القطـاع.

لقـد تـضرر المزارعـون مـن السياسـات الاشـتراكية في عهـد نـاصر، التـي كانـت تفـرض رؤيـة محـددة للتركيـب المحصـولي عـلى المزارعـين، وتلزمهـم بتوريـد بعـض الحاصـلات للدولـة وبمقابـل مـالي لا يعـبر بالـضرورة عـن سـعر هـذه الحاصـلات في السـوق الحـر. وبينـما كان الفلاحـون أميـل لزراعـة المحاصيـل التـي تتمتـع بطلـب محـلي قـوي مثـل الخـضر والفاكهـة والأعـلاف، كانـت الدولـة تميـل للتخصـص في المحاصيـل التـي تمثـل ميزة نسـبية لمـصر في السـوق العالميـة مثـل القطـن والبصـل والأرز والفـول السـوداني. كـما بـرزت مشـكلات الأمـن الغـذائي في ظـل التوجـه الاشـتراكي، مـع تنامـي أعـداد السـكان، وعـدم مواكبـة الحاصـلات الغذائيـة لهـذا الطلـب المتزايـد.[33]

ومنـذ 1978 بـدأت الدولـة في سياسـات تحريـر القطـاع الزراعـي. حيـث تراجعـت تدريجيًـا عـن إلـزام المزارعـين بتوريـد محاصيلهـم، ولم تعـد تتدخـل في تخطيـط التركيـب المحصـولي للقطـاع الزراعـي. كان الهـدف مـن ذلـك تشـجيع المزارعـين عـلى اختيـار الحاصـلات التـي تحقـق أكـبر ربـح سـواء مـن السـوق المحـلي أو أسـواق التصديـر.

وفي مقابـل ذلـك خفضـت الدولـة مـن دعمهـا لمسـتلزمات الإنتـاج بقـوة، مـا زاد مـن تكاليـف الأسـمدة والتقـاوي والمبيـدات عـلى المزارعـين بشـكل حـاد متسـارع.

33- سعد طه علام وآخرون -التحرير الاقتصادي وقطاع الزراعة- المجلة المصرية للتنمية والتخطيط - 1993 - ص 339.

تطور الدعم الزراعي الاسمي والحقيقي لمستلزمات الانتاج الزراعي
(الاسمدة ـ المبيدات ـ التقاوى ـ العلف ـ سعر الفائدة)
خلال الفترة من ١٩٨٨/٨٩ ـ ١٩٩٢/٩١ الوحدة بالمليون جنيه

السنوات	الرقم القياسى لأسعار الجملة ١٩٨١/٨٠	دعم الأسمدة (محلى ـ مستورد)		دعم مبيدات الافات الزراعية		دعم التقاوى		دعم مكونات العلف (كسب ـ نخالة القمح)		دعم سعر الفائدة على القروض الزراعية		الجملة	
		(الأسمى ـ حقيقى)		(الأسمى ـ حقيقى)		(الأسمى ـ حقيقى)		(الأسمى ـ حقيقى)		(الأسمى ـ حقيقى)		(الأسمى ـ حقيقى)	
١٩٨٩/٨٨	٣١٩.٠	١٨٢.٦	٥٧.٢٤	١١٤.٧-	٣٥.٩٦	٣.٦٠	١.١٢	---	---	---	---	---	---
١٩٩٠/٨٩	٣٨٨.٥	١٧٥.٨	٤٥.٢٥	١١٨.٩-	٣٠.٦٠	١.٧٠	٠.٤٠-	٢٢٩.٧	٥٩.١٢	١١٢	٢٨.٨	٦٣٨.١	١٦٤.٢
١٩٩١/٩٠	٤٥١.٥	١٩٣.٨	٤٢.٩٢	١١٦.٧٠	٢٥.٨٥	٣.٥٠	٠.٧٠-	١٧٠.٦	٣٧.٧٩	٩٢	٢٠.٤	٥٧٦.٦	١٢٧.٧
١٩٩٢/٩١	٤٧٧.٩	٦٢.١	١٣.٠-	١٣١.٧٠	٢٥.٥٨	٤.٠-	٠.٨٠-	١٠٤.٤	٢١.٨٦	٦٥	١٣.٦	٣٦٧.٢	٧٦.٨

** فى يونيو ١٩٩٢ تم رفع الدعم نهائيا عن مكونات علف الحيوان الرئيسية وهى الكسب والنخالة ليباع العلف التقليدى بأسعار تكلفته الاقتصادية وهو العلف الذى كان يقوم على إنتاجه القطاع العام.
بيان غير متاح

المصدر: مصطفى عبد الغني عثمان -الآثار المترتبة على إلغاء الدعم الزراعي في إطار برامج التكيف الهيكلي في الزراعة المصرية- المجلة المصرية للتنمية والتخطيط – 1993

كان لسياسة تحرير القطاع الزراعي أثر إيجابي على بعض الحاصلات الاستراتيجية مثل الأرز، الذي فرضت عليه الدولة سياسة التوريد الإجباري بالأسعار المحددة واحتكار تسويقه محليًا وخارجيًا حتى 1991. ولقد ساهم تحرير الأرز وزيادة العائد على الفلاح من زراعته، بعد ارتفاع أسعار توريده للسعر الحر، في زيادة المساحة المزروعة منه. خاصة وأن ذلك تزامن مع تعميم أصناف عالية الإنتاجية، علاوة على توسع القطاع الخاص في إنشاء المضارب.[34]

إلا أن الأثر الإجمالي للتحرير لم يكن إيجابيًا. حيث ترصد دراسة أن وتيرة زيادة أسعار المنتجات الزراعية بعد التحرير، كانت الأسرع من بين باقي المنتجات. كما انخفضت الأهمية النسبية لقطاع الزراعة في الناتج الإجمالي وتدهورت نسب الاكتفاء في العديد من الحاصلات، ما حمل الميزان التجاري بعجز مستمر لسد فجوة هذه المنتجات عن طريق الاستيراد.[35]

ولا تزال الدولة تحافظ على بعض الكيانات الناصرية في سلسلة إنتاج النشاط الزراعي، لكن أداءها به الكثير من جوانب القصور التي تعوق الدور المنوط بها لمساندة الفلاح. فمنذ عام 1966 أصبحت الدولة هي المشرف على عملية توزيع

34- علي عاصم فؤاد عبد العزيز -قياس أثر التحرير الاقتصادي على محصول الأرز بمصر- المجلة المصرية للتنمية والتخطيط - 2005 - ص 136.

35- وفاء محمد محمد سالمان -الأثر التنموي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر بالتركيز على قطاع الزراعة- مجلة البحوث التجارية (كلية التجارة - جامعة الزقازيق) - 2010 - ص 335 و 336.

الأسمدة، وكانت التعاونيات المؤممة هي أداتها الرئيسية في القيام بهذا النشاط. ولا تزال الدولة تحافظ على هذه التعاونيات بالشكل المؤمم، لكن السماد المدعم كان يتسرب من خلالها إلى السوق السوداء بسبب ضعف الرقابة عليها. كذلك يتم تخصيص هذا السماد لمالكي حيازات الأراضي، وهؤلاء الملاك لا يقومون بالضرورة بنشاط الزراعة ويوجهون السماد المخصص لهم إلى السوق السوداء. هذه العوامل وغيرها تجعل المزراع في بعض الأحيان مضطرًا لتحمل تكلفة السماد بالسعر الحر، بالرغم من تواضع هوامش ربحيته بسبب حيازته الصغيرة.

وبينما كان من المفترض أن يقوم بنك التنمية والائتمان الزراعي بدور الممول للأنشطة الصغيرة للمزارعين بفائدة مدعمة، فقد تسبب ضعف رقابته إلى تحويله لمُقرض للنشاط الاستهلاكي للفلاحين. ففي ظل تدني مستويات دخول المزارعين، كان بعضهم يستهلك تمويل البنك لشراء سلع استهلاكية بدلاً من الغرض الإنتاجي المخصصة له، الأمر الذي كان يؤدي لاحقًا لتعثر الفلاحين عن السداد.[36]

ارتفاع مزمن في اسعار اللحوم

فشلت الدولة أيضًا في التعامل مع صغار الفلاحين فيما يتعلق بتنمية الثروة الحيوانية. ففي الوقت الذي كانت سياسات الدولة تعمل على الحد من ذبح العجول الصغار، لضمان فرص أفضل في زيادة الإنتاج الحيواني، كان الواقع العملي يجبر الفلاحين على مخالفة هذا التوجه السياسي. فالمربون الصغار ينتجون نحو 90% من الثروة الحيوانية في البلاد. وهؤلاء لا يستطيعون تحمل تكلفة تغذية هذه الماشية لفترة طويلة، كما يخشون بشدة من المخاطر الصحية التي قد تتعرض لها في فترة التربية، لذا يفضلون الإسراع بذبحها.

هذه واحدة من المشكلات التي تتسبب في عدم مواكبة الإنتاج المحلي من اللحوم للطلب المتنامي، وتساهم بالطبع في زيادة الأسعار، بجانب هوامش الربحية المرتفعة للجزارين والتي يقدر أنها تتراوح بين 60 إلى70%.[37]

وتحاول الدولة أن تجدد من دماء الأجهزة التابعة لها، كي تقوم بدور أكثر فاعلية في تعزيز إنتاج الأغذية الأساسية. مثل إحياء مشروع العجول في 2017 (والذي تم إطلاقه سابقا في 1998) ويهدف إلى توفير القروض لصغار المربين عبر بنك التنمية والائتمان الزراعي.

36- رئيس الائتمان الزراعي للنواب: «لو عايزين تخربوا البنك معندیش مشكلة» - محمد علي - الوفد - 2016. /https://goo.gl/TCB346

37- عماد عبد الحليم -اقتصاديات أسواق اللحوم الحمراء في مصر- المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - مصر - 2014.

إلا أن كثير من العوامل تضغط على صغار المربين، أهمها تكاليف العلف الحيواني. حيث تعتمد البلاد على استيراد 60% من الأغذية الأساسية للماشية، وتعد مستوردًا صافيًا لمواد التغذية الحيوانية الخاصة بإنتاج اللحوم، ما يضع هؤلاء المربين في مأزق في أوقات انهيار العملة المحلية أمام الدولار مثلما حدث في 2016.[38]

وقد ارتفعت أغذية الدواجن (التي تمثل الذرة 60 إلى70% منها) من 4 آلاف جنيه للطن المتري قبل التعويم، إلى 6 آلاف و800 جنيه. كذلك قفزت أسعار وجبة فول الصويا في نفس النطاق السعري، وتضاعفت أسعار اللقاحات والأدوية الخاصة بالدواجن بعد التعويم وزادت في بعض هذه المنتجات بأكثر من 120%، كما زادت أسعار أغذية السمك بنسبة 75% في نفس الفترة. وكان ذلك من مسببات الارتفاع القوي في معدلات التضخم خلال 2017.[39]

كل ما سبق يتعلق بتحديات الأمن الغذائي، أي توفير الأغذية الأساسية للقاعدة العريضة من المواطنين بأسعار تناسب شرائح الدخل المختلفة. سواء من خلال نظام الدعم التمويني الذي يضمن مكونات أساسية في التغذية مثل الخبز، والزيت، والسكر، بأسعار مدعمة، أو من خلال التدخل غير المباشر من الدولة لتحسين إنتاج الثروة الحيوانية لضمان إتاحتها بأقل سعر ممكن.

ويحقق القطاع الخاص قدرًا من التراكم الرأسمالي داخل منظومة الأمن الغذائي تلك بكل مشكلاتها، سواء في مجال تصنيع الأغذية الأساسية، كما رأينا في حالة الزيوت، أو الإتجار بها، كما هو في حالة الأرز، أو استيرادها، كما يظهر في حالة السكر وغيرها من السلع.

ولا تستطيع الدولة (أو ربما ليست لديها الإرادة السياسية) حل المشكلات المزمنة المتعلقة بنقص أو ارتفاع تكاليف الأغذية الأساسية التي عرضناها في الفقرات السابقة. وتطرح مشكلات الأمن الغذائي أسئلة كبرى حول دور الدولة وأولويات سياساتها، وإن كان من الممكن أن تساهم، سواء عبر السياسات الزراعية أو التصنيعية، في الحد من مشكلاتها.

وبينما تتعدد الإجابات على هذه الأسئلة، كما بينا في الجزء الأول من هذا الفصل، فالأمر المؤكد أن مشكلات الجوع باقية معنا وتتفاقم.

وبجانب تلك المنظومة هناك عالم آخر في صناعة الغذاء، عالم لا تسود فيه السلع بصورتها الأولية، كيس أرز أو رغيف خبز، إلخ، تلك السلع التي يشتريها

38- Mohamed Hamza and Mariano J. Beillard - Egypt Livestock and Products Annual 2017 - USDA - 2017. http://agri-exchange.apeda.gov.in/MarketReport/Reports/Livestock%20and%20Products%20Annual_Cairo_Egypt_9-1-2017.pdf

39- Ahmed Wally and Mariano J. Beillard - Egypt Grain and Feed Update 2017 - USDA - 2017 - https://goo.gl/EQow31

المواطنـون لسـد إحساسـهم بالجـوع. وإنمـا هـو عـالم آخـر للسـلع صاحبـة العلامـة التجاريـة، التـي يشـتريها المواطنـون اسـتجابة لخطـط تسـويقية تنفـق عليهـا الرأسـمالية ملايـين الجنيهـات.

سـنحاول في الفقـرات التاليـة أن نستكشـف كيـف غـيرت الرأسـمالية مـن أنمـاط اسـتهلاك المصريـين خـلال العقـود التاليـة للانفتـاح، وماهـي الانعكاسـات الاقتصاديـة والاجتماعيـة لهـذا التحـول.

من بقرة جروبي إلى الدب الأزرق

واحـدة مـن الشـهادات القيمـة للغايـة، مـا رواه الرسـام الراحـل هـاني المـصري، عـلى صفحـة حسـابه عـلى موقـع التواصـل الاجتماعـي «فيسـبوك» عـن قصـة خلـق شـخصية «كيمـو كونـو» إحـدى المـاركات الشـهيرة في مجـال الآيـس كريـم، والتـي تحمـل الكثـير مـن الـدلالات المهمـة عـن هـذه الصناعـة.

هـاني المـصري كان مـن جيـل الانفتـاح الاقتصـادي. وخـلال سـنوات عملـه المبكـرة في مجـال التسـويق، عرضـت عليـه مهمـة إعـادة تصميـم الشـعار التجـاري للأيـس كريـم الـذي تنتجـه مطاعـم «جـروبي» الشـهيرة، التـي أسسـها رجـل أعـمال سـويسري، جـاء إلى القاهـرة في نهايـات القـرن التاسـع عـشر، وظلـت محافظـة عـلى طابعهـا الكلاسـيكي حتـى وقتنـا الراهـن.

كان وراء الرغبـة في إعـادة تصميـم الشـعار هـو رغبـة العائلـة المالكـة لهـذه المطاعـم في تصفيـة أعمالهـا في مـصر وبيـع مصنـع الأيـس كريـم التابـع لهـم ضمـن باقـي أصولهـم التجاريـة والإنتاجيـة.

ويقـول «المـصري» إن الشـعار التجـاري القديـم كان عبـارة عـن صـورة بقـرة، والهـدف منـه كان التأكيـد عـلى أن الآيـس كريـم مصنـوع مـن لـبن طبيعـي. وهـي رسـالة موجهـة إلى الأهـالي بالأسـاس، لـكي يطمئنـوا عـلى صحـة أبنائهـم.. «إنمـا الزمـن كان اتغـير.. والعيال بقـت هـي الـلي بتشـتري، كـما يقـول «المـصري».

وبعـد تفكـير طويـل في تيمـة تجاريـة تناسـب العـصر الجديـد، ابتـدع الـدب الأزرق الشـهير بـ»كيمـو»، والـذي يذكـره بطفولتـه هـو شـخصيًا، حيـث كان طفـلًا سـمينًا مثـل الـدب.

مـا يهمنـا في قصـة «كيمـو» هـو أنهـا تعـبر عـن مرحلة تحـول كبـيرة في عالم التسـويق، مـن حقبـة كان فيهـا الطلـب عـلى المنتـج نابعًـا مـن أسـباب عقلانيـة، كأن يكـون الآيـس كريـم مصنوعًـا مـن ألبـان طبيعيـة غنيـة بالعنـاصر المفيـدة، إلى حقبـة جديـدة يكـون الإلحـاح الإعـلاني فيهـا عـلى صـورة جاذبـة للجمهـور المسـتهدف (مثـل الأطفـال) هـي الأسـاس في تسـويق المنتـج، أيًـا كانـت طبيعتـه وانعكاسـه عـلى حيـاة المسـتهلكين.

هنـاك ملمـح آخـر مهـم في قصـة «المـصري»، فـ«جـروبي» كانـت تسـوق منتجاتهـا مـن الآيـس كريـم تحـت اسـم سلسـلة المطاعـم الشـهيرة، في وقـت كان صغـار المنتجـين يسـيطرون إلى حـد كبـير عـلى قطـاع الأغذيـة الجاهـزة والحلـوى، أو كـما يصفهـم «المـصري» بـ«المطاعـم الصغـيرة الـلي كنـا نعـرف أصحابهـا بالاسـم».

هـذه المطاعـم كانـت لهـا علاقـة مبـاشرة مـع المسـتهلك وتنتـج لجمهـور محـدود، لـذا كانـت أكـثر قابليـة للحفـاظ عـلى جـودة المنتـج، أو كـما يقـول «المـصري» كانـوا «مـا يسـتجروش يخمونـا في الأكل والـشرب».

ويقـارن الرسـام الراحـل في نـص شـهادته بـين الكيانـات الرأسـمالية المهيمنـة عـلى الحيـاة وقـت طفولتـه التـي لا تحمـل أسـماء تجاريـة جذابـة، وإنمـا بالعكـس تحمـل أسـماء عضويـة تعـبر عـن الوظيفـة التـي تؤديهـا، لكنهـا تلعـب دورًا مهـمًا في عمليـة إحـلال الـواردات وتعميـق الصناعـة وتوفـير الاحتياجـات الأساسـية للمواطنـين، يقارنهـا بكيانـات أخـرى بعـد الانفتـاح لا تحقـق بالـضرورة الأهـداف السـابقة، ولكنهـا تجـذب الجمهـور إليهـا بالدعايـة والتسـويق. حيـث يقـول «دخلـت الـ(BMW) والمرسـيدس، والتلاجـات والغسـالات الـ (Westing house) وغرقنـا في بحـر مـن الكوكاكـولا والسـفن آب، وتـلال مـن الشـيبسي، ونسـينا غـزل المحلـة وحديـد حلـوان، وحـل ماكدونالـدز وبيتزاهـت ودجـاج كنتـاكي مـكان التابعـي والدهـان».

نحـن إذن أمـام سـلاح رهيـب للدعايـة بـدأ يبـزغ بقـوة في ذلـك الوقـت، سـلاح قـادر عـلى إعـادة تشـكيل الميـول الاسـتهلاكية للمواطنـين والانقلاب عـلى التصورات الكلاسـيكية لقانـون العـرض والطلـب. فالعلاقـة بـين المنتـج والمسـتهلك تقـوم، مـن وجهـة نظـر منظـري الاقتصـاد الحـر، عـلى «النديـة». بمعنـى أن السـلعة التـي يحتاجهـا المسـتهلك يكـون الطلـب عليهـا قويًـا، بمـا يشـجع المنتـج عـلى إنتاجهـا. هكـذا نصـل إلى معادلـة مثاليـة يربـح فيهـا المنتـج الأكـثر تلبيـة لحاجـات المجتمـع، ويسـتفيد المسـتهلك مـن التنافـس بـين المنتجـين عـلى تحقيـق رغباتـه.

أمـا آلـة الدعايـة الجديـدة فتقـوم بربـط المسـتهلكين بعلامـات تجاريـة تنتمـي إلى كيانـات رأسـمالية ضخمـة ودوليـة في كثـير مـن الأحيـان. لا يعـرف المسـتهلك أيـن تـم إنتـاج هـذه السـلع، ولا يهتـم بالسـؤال عـن مكونـات إنتاجهـا ومـدى فائدتهـا لـه ولأسرتـه، وقـد لا يكـترث تحـت تأثـير الدعايـة حتـى بالسـعر الحقيقـي لهـذه المنتجـات. الأهـم هـو تلبيـة نـداء الشـعار التجـاري، والاسـتجابة لغريـزة التسـوق التـي ينميهـا طـوال الوقـت رجـال الدعايـة والإعـلان.

«المـصري» نفسـه، الرسـام الراحـل، يـرى أن قصـة خلـق العلامـة التجاريـة «كيمـو» كان لهـا وجـه آخـر غـير وجـه الـدب المبهـج. وهـو يصـف الصـورة الحقيقيـة لماكينـة

إنتاج الآيس كريم ويقول «بعدما زرت مصنع الأيس كريم، فوجئت بكمية الإهمال والنكهات الصناعية والمواد الحافظة والكيماويات اللي بتدخل في صناعته، وانزعجت من نفسي جدًا لأني طول الوقت كنت بصف المنتج للأطفال على إنه مليان خير ومكونات طبيعية!»

صحتك -وأرباحنا- في العلبة دي

انطلاقًا من قصة آيس كريم «كيمو» يمكننا أن نسلط الضوء على قطاع صناعات الألبان، الذي يعد من أبرز الصناعات الغذائية من حيث عدد المنشآت والقيمة المضافة المنتجة. وتُعبِّر قصة تطوره، خلال الأربعين سنة الأخيرة، عن وجه من أوجه قصة صناعة الطبقة الرأسمالية الجديدة بعد الانفتاح.

خلال الحقبة الاشتراكية اهتم نظام عبد الناصر بتطوير صناعات الألبان، وتجلى ذلك بوضوح في مشروع شركة «مصر للألبان»، التي كانت تنتج اللبن الطبيعي والجبن وغيرها من المنتجات المشتقة.

كانت صناعة الألبان من الصناعات التي ساهمت الناصرية بدرجة كبيرة في تأسيسها بمصر، حيث أممت الدولة مصنع «سيكلام» العريق في هذا المجال، وعملت بالتوازي على تأسيس فروع لشركة «مصر للألبان» بدأت من الأميرية وتوسعت حتى أصبحت في السبعينيات تسعة مصانع.[40]

من المرجح أن ناصر قام في هذه المرحلة بالدور التقليدي للرأسمالية، أي محاولة سحق الصناعات التقليدية وإحلال الصناعات الحديثة مكانها. فقد اعتاد المصريون على شراء منتجات الألبان من المتاجر التي تعتمد على موردين من كيانات إنتاجية شديدة الصغر.

بصفة عامة كان للقطاع العام دور مهم آنذاك في تغيير أنماط الاستهلاك، وتشجيع المواطنين على الارتباط أكثر بالرأسمالية الكبيرة (المملوكة للدولة في هذا الوقت) وبالإنتاج السلعي بدلًا من الاكتفاء الذاتي المنزلي.

فقد كانت رأسمالية الدولة تلعب دورًا مشابهًا لرأسمالية القطاع الخاص، في تحويل أنماط الاستهلاك لخدمة أهداف التراكم الرأسمالي. وربما من الأمثلة التي يمكن أن نسوقها في هذا السياق تجربة شركة «بسكو مصر» في إقناع قطاع من المستهلكين المصريين بالتخلي عن عاداتهم الموروثة بصنع البسكويت في المنزل (كحك العيد) وشراء البسكويت المصنع على خطوط الإنتاج.

40- «مصر للألبان» التي دهسها قطار الخصخصة -حنان حجاج - تحقيقات الأهرام - 2016 - https://goo.gl/3kc3vj

لكـن في الوقـت ذاتـه، كان القطـاع العـام يحـاول أن يضفـي طابعًـا اجتماعيًـا عـلى هـذا التحـول الرأسـمالي، حيـث جعـل نـاصر مـن «توفـير كـوب لـبن لـكل طفـل» شـعارًا رئيسـيًا لشركـة «مـصر للألبـان».

إلا أن الشركـة لم يعـد لهـا أثـر الآن في الأسـواق. ويربـط البعـض اتجـاه الدولـة لخصخصـة «مـصر للألبـان» خـلال التسـعينيات بصعـود شركات منتجـات الألبـان الخاصة. حيـث كانـت الخصخصـة بمثابـة عمليـة تصفيـة لهـذه الإمبراطوريـة الضخمـة،[41] أو بمعنـى آخـر إخـلاء السـاحة لصالـح منتجـي القطـاع الخـاص.

احتجـاب مـصر للألبـان لا يعنـي أن السـاحة كانـت خاليـة للـشركات الخاصـة، إذ ظـل صغـار المنتجـين منافسـين رئيسـيين في هـذا السـوق. وتقـدر رسـالة دكتـوراة معـدة في بدايـة التسـعينيات أن المنتجـين التقليديـين، ممـن ينتجـون لأنفسـهم في المناطـق الريفيـة، وإنتـاج الوحـدات الصغـيرة، كانـوا يمثلـون في 1990 أكـثر مـن 80% مـن إجـمالي إنتـاج الجـبن الأبيـض والمطبـوخ المنتـج في مـصر.[42] وفي مواجهـة تلـك المنافسـة، حاولـت شركات منتجـات الألبـان اسـتمالة المسـتهلكين، سـواء مـن خـلال إقناعهـم أن الجـبن المعلـب في المصانـع الكـبرى أكـثر أمانًـا مـن الناحيـة الصحيـة،[43] أو عـن طريـق مخاطبـة الأذواق الاسـتهلاكية الجديـدة.

وتواكـب تأسـيس شركات جديـدة لمنتجـات الجـبن في الثمانينيـات مـع دخـول أنمـاط غربيـة في الغـذاء عـلى حيـاة المصريـين. فهـذه هـي الحقبـة التـي عـرف فيهـا أبنـاء النيـل «البيتـزا» ووجبـات «التشـيز برجـر» السريعـة، الأمـر الـذي شـجع عـلى اسـتهلاك أكـثر للجـبن، ودخـول أنـواع جديـدة منـه في قائمـة غـذاء المصريـين مثـل «المودزاريـلا»، مـا شـجع شركـة مثـل «دومتـى» عـلى طـرح «المودزاريـلا» بقـوة في السـوق المحـلي في بدايـة التسـعينيات.[44]

حظيـت شركـة «دومتـي»، التـي تأسسـت في 1984، بعلاقـة قويـة مـع شركـة «تـترا بـاك» الدنماركيـة، التـي نقلـت إليهـا تكنولوجيـا التعبئـة الحديثـة للجـبن. وتوسـعت «دومتـي» في تعاونهـا مـع «تـترا بـاك» حتـى أصبحـت في 2012 أكـبر منتـج في العـالم للجـبن الأبيـض المعبـأ في عبـوات مصنعـة بتكنولوجيـا هـذه الشركـة.[45]

لم يكـن تعـاون «تـترا بـاك» في مـصر مقتـصرًا عـلى «دومتـي»، وإنمـا امتـد لـشركات أخـرى مـن كبـار مصنعـي منتجـات الألبـان. بـل إن الشركـة تدخلـت في توجيـه سـوق

41- نفس المصدر.

42- أمـيرة عبـد المنعـم البسـيوني -التطـورات الراهنـة في إنتـاج واسـتهلاك الألبـان ومنتجاتهـا في مـصر وإقامـة المشروعـات الاسـتثمارية الجديـدة- المجلـة العلميـة للاقتصـاد والتجـارة - مـصر - 1991.

43- نفس المصدر.

44- تقرير لبنك استثمار برايم عن شركة دومتي 2016 - https://goo.gl/eJv9Vr.

45- تقرير لبنك استثمار برايم عن شركة دومتي 2016 - https://goo.gl/eJv9Vr.

الغـذاء المـصري مـن خـلال مسـاندتها لحملـة الدعايـة حـول ضرورة اسـتهلاك منتجـات الألبـان المعبـأة بالتكنولوجيـا الحديثـة، بـدلًا مـن المنتجـات التقليديـة. وكانـت تلـك الحملـة تحـت شـعار شـهير يعرفـه الكثـير مـن المصريـين «صحتـك في العلبـة دي».

كان وراء هـذا الشـعار الـبراق، بطبيعـة الحـال، ماكينـة رأسـمالية ضخمـة تسـعى لسـحق الرأسـماليات الصغـيرة المنتجـة لمنتجـات الألبـان. فقـد سـاهمت هـذه الحملـة في تخفيـض نسـبة مـن يسـتهلكون اللـبن السـائب إلى 57% مـن المواطنـين، وكان ذلـك مفيـدًا بطبيعـة الحـال للشركـة صاحبـة أكـبر حصـة في سـوق اللـبن المعلـب «جهينـة»، التـي تربطهـا علاقـات تعـاون أيضًـا مـع «تـترا بـاك».[46]

وترعـى «تـترا بـاك» مثـل هـذه الحمـلات في العديـد مـن دول العـالم، وقد اسـتطاعت بفضـل هـذا الفكـر أن تنمـي أعمالهـا في مـصر، التـي بـدأت في 1981، بشـكل متسـارع، حيـث وصـل حجـم العبـوات التـي تبيعهـا في السـوق المـصري عـام 2014 إلى نحـو 3 مليـار عبـوة.[47]

لم تكـن الدعايـة الإعلانيـة ولا «البيتـزا» و«البرجـر» وحدهـم هـم أصحـاب الفضـل في هـذا الانتشـار القـوي لعبـوات المنتجـين الكبـار لمنتجـات الألبـان، وإنمـا أيضًـا التحـولات التـي تجـري في سـوق العمـل عـلى يـد الرأسـمالية كانـت تسـاند هـذا التوسـع. فمـع تراجـع دور القطـاع العـام في التشـغيل، وهيمنـة القطـاع الخـاص، أصبحـت سـاعات العمـل أطـول، وهـو مـا أسـس لمـا يعـرف بثقافـة (on) the go consumption وهـي ثقافـة اسـتهلاكية تتـماشى مـع ظـروف حيـاة مسـتهلكين يقضـون معظـم سـاعات اليـوم في مواقـع العمـل، ويحتاجـون لوجبـات خفيفـة معلبـة بشـكل حديـث يمكـن حملهـا في أي مـكان مثـل عبـوات «تـترا بـاك»، ويحتاجـون أيضًـا إلى وجبـات نصـف جاهـزة يحضرونهـا بسرعـة عندمـا يعـودون إلى منازلهـم في نهايـة اليـوم لتنـاول العشـاء.[48]

حقبة محدودي الدخل

ومـع بدايـة القـرن الجديـد، كانـت شركات الجـبن تتطلـع لتوسـعة قاعـدة مسـتهلكيها عـبر اسـتهداف الشرائـح الأقـل دخـلًا مـن الطبقـة العاملـة المنهكـة في سـاعات العمـل الطويلـة. وكانـت كلمـة الـسر في هـذا الأمـر هـي الجـبن المعلـب في علـب الكارتـون.

46- Seif's interview with the German chamber magazine - Juhayna web site - 2017 - http://www.juhayna.com/media_center/seif-thabet/

47- Egypt promising market for Tetra Pak: Andres Lindgren, managing director - Daily news Egypt - 2015.

48- تقرير بنك استثمار برايم عن شركة دومتي 2016 - https://goo.gl/eJv9Vr.

تكنولوجيا بسيطة تقوم على فكرة تفريغ العبوة من الهواء، تُمكن الدكاكين الصغيرة من حفظ الجبن بدون ثلاجة. كما تتيح للمستهلك محدود الدخل، الذي لا يقدر على شراء وسائل التبريد، حفظ الجبن لفترة طويلة، بل وحمله معه لسوق العمل بمنتهى اليسر. وبحسب بنك الاستثمار «برايم» فقد تزامن توسع شركة «دومتي» في طرح هذه المنتجات منذ 2007 في تراجع قوي لدور صغار المنتجين. حيث انخفضت حصة الجبن غير المعلب بالتكنولوجيا الحديثة منذ هذا التاريخ من 72% إلى 20% من إجمالي سوق الجبن الأبيض (whiteunprocessed cheese soft) في 2014.[49] وكان لتوسع «دومتى» تحديدا في طرح هذه المنتجات أثر مهم على السوق، لأنها صاحبة الحصة الأكبر من الجبن غير المعالج المعلب كرتونيًا بنسبة 43% تليها «عبور لاند» بنسبة 31%.[50]

في المجمل، كان إنتاج مصانع الجبن ملبيًا لاحتياجات الطبقة العاملة المصرية، التي صارت أقرب لعادات التمدن وأكثر استعدادًا لقضاء ساعات عمل أطول. انعكس ذلك على معدلات النمو المضطردة لمنتجات هذه الصناعة، كما عملت آلة التسويق وتكنولوجيا التعبئة الجديدة على توسيع قاعدة مستهلكي الجبن المعلب بأنواعه الرخيصة والفاخرة، لتحقق أرباحًا ضخمة على يد قاعدة عريضة من المستهلكين، يقدر فيها نصيب الفرد من استهلاك الجبن بأعلى من المتوسط العالمي ومن الدول الإقليمية المناظرة.[51]

ما كشفته أزمة الدولار

التوسع السريع في إعادة تشكيل رغبات المستهلكين، عطلته أزمة ارتفاع سعر صرف الدولار في 2016 ، كشفت أزمة تعويم الجنيه عن الاعتمادية القوية للصناعات الغذائية في مصر على استيراد المدخلات من الخارج، وكيف أصبحت أنماط الاستهلاك المستحدثة على المصريين بوابة خلفية لاستيراد الخامات من الخارج.

السوق الحديث للجبن سرعان ما انكشف أمام أزمة تعويم الجنيه في نوفمبر 2016. حيث اعتادت هذه الصناعة على الاعتماد بمعدلات كبيرة نسبيًا على مدخلات الإنتاج المستوردة، ومع انهيار قيمة الجنيه، أصبح المنتجون مضطرين لتمرير زيادة تكاليف الإنتاج على سعر المنتج النهائي، والتخلي عن بعض مستهلكيهم لصالح شريحة المستهلكين القادرين على تحمل هذه الزيادة.

49- تقرير بنك استثمار برايم عن شركة دومتى 2016 - https://goo.gl/eJv9Vr.

50- تقرير بنك استثمار برايم عن شركة دومتى 2016 - https://goo.gl/eJv9Vr.

51- تقرير بنك استثمار برايم عن شركة دومتى 2016 - https://goo.gl/eJv9Vr.

يقـول بنـك الاسـتثمار «برايـم» عـن قطـاع الجـبن في «دومتـي» إن المـواد الخـام الرئيسـية، التـي تشـمل لـبن البـودرة، وزيـوت الخـضروات، ومركـزات بروتـين اللـبن، كلهـا مسـتوردة.

بينـما المـواد الخـام الرئيسـية لمنتجـات العصـير التـي تنتجهـا دومتـي محليـة وخامـات عبـوات «تـترا بـاك» للجـبن والعصـير أيضًـا مسـتوردة.[52]

ونتيجـة لهـذه المعطيـات اضطـرت الشركـة لتطبيـق زيـادات في الأسـعار بعـد التعويم. حيـث يقـول رئيسـها عمـر الدماطـي: «مـا حـدث في مـصر خـلال السـت شـهور الأخـيرة كان بمثابـة الزلـزال.. تدهـور العملـة فـاق التوقعـات.. مبيعـات الشركـة تنمـو في الكميـة بشـكل كبـير عـلى مـدار 10 سـنوات، ولذلـك كان في هبـوط الكميـات مـا يسـتدعي دراسـة الأسـباب.. وبنـاءً عـلى تلـك المعطيـات بـدأت الشركـة في مـارس (2017) التركيـز عـلى رفـع سـعر البيـع للوصـول إلى سـعر مُـرضٍ».

وفي تقريرهـا عـن نتائـج عـام 2017، قالـت الشركـة إن اعتماديتهـا عـلى المنتجـات الموجهـة لمحـدودي الدخـل جعلـت قدرتهـا بعـد التعويـم عـلى رفـع الأسـعار أقـل. لذلـك اسـتهدفت «تقليـل الاعتـماد عـلى الأصنـاف الأقـل سـعرًا والأصعـب في رفـع السـعر، التـي كانـت تمثـل حـوالي 40% مـن مبيعـات السـوق المحليـة، وأصبحـت تمثـل الآن أقـل مـن 20%»، الأمـر الـذي سـاعد عـلى «العـودة لإجـمالي المبيعـات كـما كانـت عليـه في 2016 والوصـول إلى مجمـل ربـح أكـثر مـن 23% في الجـبن الكرتـون فقـط».

لكـن لا شـك أن هـذا «الزلـزال» كان لـه أثـر عـلى رؤيـة شركـة مثـل «دومتـي» بشـأن نمـط الإنتـاج القائـم وطريقـة توليـد الأربـاح. ففـي البيـان الخـاص بنتائـج الربـع الأول مـن 2017، قـال الدماطـي إنـه أوصى بـ«التركيـز عـلى زيـادة الإنتـاج باسـتخدام اللـبن الخـام مـما يحسـن الربحيـة ويقلـل الاعتـماد عـلى الـدولار.

شركـة «جهينـة» أيضًـا، صاحبـة أكـبر حصـة في سـوق الألبـان المعلبـة، تمثـل مدخـلات الإنتـاج المسـتوردة نحـو 40% مـن إيراداتهـا،[53] وقـد اضطـرت بالطبـع لتبنـي تطبيـق زيـادات متدرجـة في الأسـعار بعـد التعويـم.[54] وأفصحـت «جهينـة» بدورهـا، خـلال 2017، عـن تبنيهـا «خطـة لمواجهـة ارتفـاع سـعر الـدولار بعـد قـرار تعويـم الجنيـه، قوامهـا الأسـاسي زيـادة الصـادرات واسـتبدال المنتجـات المحليـة ببعـض مدخـلات الإنتـاج المسـتوردة».

52- إفصاح دومتي للبورصة المصرية عن نسبة الخامات إلى سعر البيع خلال الأشهر الأربعة الأولى من 2017.

53- جهينة تتوسع في التصدير والاعتماد على المدخلات المحلية -جريدة البورصة- 2017.

54- Pharos upgrades Juhayna's FV to EGP 7.88 - Mubasher Egypt - 2017 - https://english.mubasher.info/news/3067890/Pharos-upgrades-Juhayna-s-FV-to-EGP-7-88

وبالنظر إلى لبن البودرة على وجه التحديد، وهو من أهم مدخلات الإنتاج التي تجلبها شركات منتجات الألبان من الخارج، فإن هذه الخامات تمثل نحو 25% من منتجات الجبن المنتج في مصر. وقد ساعد انخفاض الأسعار العالمية لهذا الخام قبل صدمة التعويم، بسبب حظر روسيا استيراده من أوروبا، على تشجيع المنتجين المحليين على استيراده بكثافة خلال الفترة من يناير إلى يوليو 2014.[55]

واردات مصر من اللبن البودرة

هذا الميل لدى المنتجين المحليين للاعتماد على اللبن البودرة المستورد لا تقتصر انعكاساته فقط على مخاطر ارتفاع سعر المنتج النهائي في أوقات ضعف العمل المحلية، ولكن منتجي الألبان المحليين يزعمون أنهم متضررون من ورائه.

ففي 2015، كان رئيس جمعية منتجي الألبان يشكو من أن «الحكومة تغض الطرف عن سياسات الإغراق التي تقوم بها شركات تصنيع الألبان، بإغراق السوق بألبان البودرة لطرح منتجات ألبان على أنها ألبان طازجة ١٠٠% بالمخالفة للمواصفات القياسية، بهدف الضغط على السوق المحلية لتخفيض الأسعار، وشراء الألبان بأسعار أقل من التكلفة الحقيقية للإنتاج في هذه المزارع».[56]

لم تكن هذه هي الشكوى الأولى من منتجي الألبان، فقد زعموا أكثر من مرة أن الشركات الكبرى تستغل لبن البودرة المستوردة كأداة للضغط على المنتجين المحليين لتخفيض الأسعار، وأن هذا يؤثر على نشاطهم في تربية الماشية.[57] ولم يكتفوا بالمطالبة بفرض رسوم إغراق على اللبن المستورد، ولكن توجيه هذه الرسوم لتنمية المزارع المحلية.[58]

علاوة على أن شركات الألبان كانت تنسق فيما بينها للتأثير على منتجي الألبان، ففي 2011 أثبت جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية أن شركات «جهينة» للصناعات الغذائية (jufo) و(بيتيو) شركة النيل للصناعات الغذائية (إنجوي) قامتا بالاتفاق فيما بينهما على تثبيت أسعار شراء اللبن الخام من المزارع، بالمخالفة لقواعد المنافسة التي ينص عليها القانون.[59]

55- Hanan Mohamed Mahrous and Mohamed Sayed Ahmed - Economic Impact of Exchange Rate on the Importation Requirements of Dairy Industry in Egypt - International Journal of Dairy Science - 2017 - https://scialert.net/fulltext/?doi=ijds.2017.348.358

56- «منتجي الألبان»: السياسات الخاطئة للحكومة وراء ارتفاع أسعار اللحوم - متولي سالم - المصري اليوم - 2015 - https://djo-j84p4hjtri.cloudfront.net/article2.aspx?ArticleID=475684

57- صناعة الألبان في خطر - وجيه الصقار - تحقيقات الأهرام - 2009 - http://www.ahram.org.eg/Archive/2009/3/29/INVE1.HTM

58- «منتجو الألبان» تحذر الحكومة من التجاوب مع ضغوط إلغاء رسوم الصادر على الأعلاف - ناجي عبد العزيز وياسمين كرم - المصري اليوم - 2008 - https://djoj84p4hjtri.cloudfront.net/article2.aspx?ArticleID=192577&IssueID=1270

59- "جهاز المنافسة" يجبر "جهينة" على تحديد أسعار الألبان مع المنتجين - سليم علي - اليوم السابع - 2011 - https://goo.gl/7dP8wS

ساهمت أزمة التعويم في تغيير هذا المشهد، وأصبح الاعتماد على استيراد لبن البودرة نقطة ضعف وليس عامل قوة لمصنعي منتجات الألبان، أو بمعنى آخر كشفت هذه الأزمة أحد الجوانب السلبية في نمط هذا الاستثمار وميله لاستيراد مدخلات الإنتاج.

وإن كان بعض الخبراء يرون إن هناك معوقات أمام التوسع في الاعتماد على البديل المحلي، في ظل ضعف إنتاجية المواشي المصرية وعدم نمو أعداد الأبقار بنفس وتيرة نمو السكان.

وبالنظر الى معظم شركات الاغذية والمشروبات بصفه عامة فإنها تستورد ما يتراوح بين 50 إلى 85% من موادها الخام.[60]

وقالت شركة «إيديتا» للمعجنات، في تعليقها على نتائج أعمالها للربع الأول من 2017، إنها عززت من فرص الربحية بفضل «خليط من زيادات الأسعار ومبادرات التحكم في التكلفة واستبدال بعض المواد الخام المستوردة بالمحلية».[61]

وعلق أشرف بكري، مدير شركة «يونيليفر» في مصر، أثناء هذه الأزمة لوكالة «رويترز» بقوله إن «الجميع مضغوط بشأن الدولار، لذا فأنت تبدأ في النظر لقائمة منتجاتك للتخلي عن بعض الواردات الدولارية. وأشارت الوكالة في تقريرها إلى أن شركته تستورد 40% من المواد الخام الخاصة بالتعبئة، وأنها أصبحت تستهدف الاعتماد على السوق المحلي خلال ثلاث سنوات.[62]

إعادة تشكيل رغبات المستهلكين

مشكلة استيراد المواد الخام لم تكن قاعدة معممة على كل الصناعات الغذائية الكبرى، فهناك مثلا تجربة «فارم فريتس»، التي توفر لنفسها المادة الخام الرئيسية (البطاطس) من أراضي الاستصلاح الزراعي.

وكان التحدي الحقيقي أمام الشركة هو إعادة تشكيل العادات الاستهلاكية للمصريين للاعتياد على البطاطس نصف المقلية. وقد لجأت في البداية للتركيز على التصدير، لكنها سرعان ما أقنعت الكثير من الأسر بعدم جدوى تقشير البطاطس في المنزل (ساهم بالطبع في تعزيز هذا التوجه تغير إيقاع حياة الطبقة العاملة المصرية كما أشرنا من قبل) وكما كان يقول مدير الشركة، طارق توفيق، فإنه «بالتسويق

60- تقرير بنك الاستثمار برايم عن شركة عبور لاند - يناير 2017 - https://goo.gl/eJv9Vr

61- Edita Food Industries Reports 1Q2017 Earnings - https://goo.gl/91sfVE

62- RPT-Manufacturers in Egypt turn to local sourcing as prices soar - Asma Alsharif - Reuters - 2017 - https://goo.gl/dKNdms

الجيد والنظرة بعيدة المدى، تستطيع أن تغير من عادات المستهلك المصري».[63]

وفي واحدة من الإعلانات التلفزيونية المبكرة لـ«فارم فريتس» تتوجه الشركة إلى أطفال، يبدو من مظهرهم أنهم ينتمون إلى الطبقة الوسطى، وتطرح عليهم أسئلة مثل «هل تحب الهامبرجر مع الأرز أم البطاطس المحمرة؟» ويجيب الطفل بطريقة آلية: البطاطس المحمرة».

كان إعادة تشكيل العادات الغذائية لصالح «البطاطس المحمرة» هو الأنسب لنموذج أعمال الشركة، حيث تبيع الشركة البطاطس مضافًا إليها تكلفة قليها كوجبة سريعة التحضير.[64]

وهناك قصة أخرى على نفس الخط وهي تجربة شركة «هاينز» في مصر. فالمواد الخام المطلوبة متوفرة في السوق المحلي والقاعدة العريضة من المستهلكين تغري بتسويق عبوات الكاتشب رخيصة السعر. لكن حتى الثمانينيات كان المصريون لا يعرفون غير الصلصلة المسبكة التي يأكلونها مع الخضار واللحم.

تبدو منافسة الشركات الكبرى للغذاء المنتج في المنزل أشبه بعملية التراكم البدائي لرأس المال كما وصفها كارل ماركس: «عملية تحول وسائل الإنتاج الاجتماعية ووسائل العيش إلى رأسمال، من جهة، وتحول المنتجين المباشرين إلى عمال أجراء من جهة أخرى».[65]

ولكي نفهم نجاح شركات مثل «فارم فريتس» و«هاينز» في الانتشار في السوق المصري، من الضروري أن ننظر لطبيعة المستثمرين المؤسسين لهذه الأنشطة في مصر. فهناك تركيبة شبه متكررة في كثير من حالات المنتجات المستحدثة على الذوق المصري، يجتمع فيها رأس المال الخليجي مع الخبرة الصناعية والذوق الغربي، وأخيرا المواد الخام والأيدي العاملة المصرية.

فشركة «فارم فريتس» كانت شراكة بين مجموعة «أمريكانا» الخليجية والشركة الهولندية التي تحمل هذا الاسم.[66] وكذلك كاتشاب «هاينز»، كانت ثمرة شراكة بين «هاينز» الأميركية و«أمريكانا» الخليجية. ولم يفت «أمريكانا» أن تدخل في سوق الحلوى حيث عقدت شراكة مماثلة مع شركة «كادبوري» في 1991.[67]

هذه الصناعات المستحدثة بدأت في التسعينيات مع الانتقال للسوق الحر. أما «أمريكانا» فقد أسست عملها في مصر تحت قانون الاستثمار لعام 1974، أي أنها

63- hungry for markets - By Rehab el-bakry - business monthly - 2005 - https://goo.gl/WN1UZW

64- إعلان فارم فريتس - https://www.youtube.com/watch?v=-C_KiGznvNA

65- كارل ماركس - رأس المال- المجلد الأول - القسم الثامن -الفصل السادس والعشرون- دار التقدم - https://www.marxists.org/arabic/archive/marx/1867-c1/ch26.htm

66- hungry for markets - By Rehab el-bakry - business monthly - 2005 - https://goo.gl/WN1UZW

67- Saul Estrin and Klaus E Meyer - investment strategies in emerging markets - Edward Elgar publishing limited.2004 -

مـن ثمـار حقبـة الانفتـاح الاقتصـادي. ولم يقتـصر دور الشركـة الخليجيـة عـلى الاسـتثمار في صناعـة الغـذاء، ولكنهـا دخلـت مجـال الوجبـات السريعـة مـن خـلال نـشر مطاعـم مثـل «ماكدونالـدز» و«كنتـاكي».[68] وعـادة مـا تكـون البطاطـس والكاتشـب مكونًـا رئيسـيًا في وجبـات هـذه المطاعـم.

أي أننـا أمـام دائـرة متكاملـة تخـدم بعضهـا: نمـط جديـد لحيـاة الطبقـة العاملـة يجبرهـم عـلى العمـل لسـاعات أطـول، ويجعـل حياتهـم الأسريـة أكـثر تفـككًا وأقـل قـدرة عـلى الطهـي في المنـزل؛ وآلـة دعايـة تـروج بقـوة للأغذيـة نصـف المقليـة، ومطاعـم الوجبـات السريعـة التـي تقـدم هـذه الأغذيـة. هذا التحـول الرهيـب كان يصـب في صالح مراكمـة رأس المـال، بغـض النظـر عـن الأضرار الصحيـة التـي يتعـرض لهـا المسـتهلكون مـع تغـير نمـط حياتهـم للوجبـات السريعـة.

صناعة الجوع

بالنظـر لحصيلـة مبيعـات كـبرى شركات الصناعـات الغذائيـة في مـصر، سـنلاحظ التأثـير الواضـح لهيمنـة الدعايـة عـلى توجيـه العـادات الاسـتهلاكية للمصريـين لصالـح نمـط التغذيـة الغـربي. سـنلاحظ كذلـك نجـاح آلـة التسـويق في تحقيـق إيـرادات ضخمـة مـن خـلال سـلع لا تمثـل ضرورة أساسـية في حيـاة المواطنـين. علينـا ألا ننـسى أن ذلـك يتـم في وقـت تعـاني فيـه منظومـة السـلع الأساسـية مـن أزمـات متكـررة.

ومـن بـين الـشركات التـي حققـت في 2016 مبيعـات تفـوق مسـتوى الـ100 مليـون دولار: شركـة «إيديتـا» للمعجنـات (288 مليـون دولار) التـي تسـوق معجناتهـا عـلى أنهـا وجبـة خفيفـة مناسـبة للطبقـة العاملـة التـي تقـضي سـاعات طويلـة خـارج المنـزل.

ضمـن هـذه القائمـة أيضًـا منتجـات شركتـي «كادبـوري» مـن الشـيكولاتة واللبـان (177.3 مليـون دولار مبيعـات شـيكولاتة و158.5 مليـون دولار مـن مبيعـات اللبـان) وشركـة «مـارس» للشـيكولاتة (التـي تقـترب مـن حاجـز الـ100 مليـون دولار).

بالإضافـة إلى شركـة «شـيبسي» (280.5 مليـون دولار) وشركـة «أوشـن فـوودز» التـي تنتـج بسـكويت «لامبـادا» (157.7 مليـون دولار) كذلـك منتجـات «نسـله» مـن الآيـس كريـم، التـي تتبعهـا الآن العلامـة التجاريـة «كيمـو» (469 مليـون دولار).[69]

68- نفس المصدر.

69- Ibrahim Al-Habbal, Marketing Assistant and Mariano J. Beillard, Senior Regional Agricultural Attaché - Food Processing Ingredients - Annual 2017 - USDA - 2017.

هـذا الحضـور القـوي للعلامـات التجاريـة، يـروى لنـا قصـة تطـور الصناعـات الغذائية في مـصر منـذ حقبـة الانفتـاح. وكيـف لعبـت سياسـة صناعـة الرغبـة دورًا في خدمـة أهــداف التراكــم الرأســمالي. وفي مقابــل ذلــك لم تنجـح الرأســمالية -الدولــة- في حــل معضـلات الجـوع الرئيسـية عنـد المصريـين.

الفصل السابع

السينما..
كمنتج وأداة لصناعة خيال المستهلكين

محمد سالم

يقدم هذا الفصل عرضًا موجزًا لتاريخ صناعة السينما وأهم المنتجين المسيطرين عليها، ثم يتناول كيف أصبحت هذه الصناعة مدخلاً رئيسيًا لصناعة خيال المستهلكين وخلق الرغبات التي تتماشى مع مصالح منتجي السلع الاستهلاكية المختلفة.

أصبح هناك ارتباط وثيق بين دور العرض والمول التجاري، فبعد أن تقضي أسرة من الطبقة المتوسطة يومها في التبضع تختم هذه النزهة بمشاهدة فيلم في القاعة الملحقة بالمول، هذا الارتباط يحدث داخل الدراما أيضًا من خلال مساهمة العديد من الأفلام في الترويج لأنماط معينة من الاستهلاك، ويمتد تأثيره إلى خارج صالات العرض في حياة الأسر، حيث تظل الأعمال الدرامية تلاحقهم في القنوات الفضائية، وتصنع خيالهم وهم يشاهدون بطلهم المفضل يركب السيارة الفلانية ويتناول غذاءه من الوجبات السريعة أو نصف الجاهزة، وغيرها من الرسائل التي تمس مناطق عميقة في أذهاننا دون أن نعي ذلك.

مدخل تاريخي

تعد مصر من أقدم دول العالم في صناعة السينما، حيث قُدم أول عرض لآلة عرض سينمائية في مبنى بورصة طوسون بالإسكندرية بتاريخ يناير 1896، بعد أقل من شهر واحد من أول عرض سينمائي في العالم في ديسمبر 1895 بمدينة باريس، وكانت العروض السينمائية الأولى في مصر تعتمد على مجموعة من الشرائط السينمائية القادمة من أوروبا أو المصورة داخل مصر عن طريق الأجانب بالتعاون مع أبطال المسرح المصري.

ثم بدأت مرحلة الفيلم الروائي المصري مع الأخوين الفلسطينيين بدر وإبراهيم لاما، اللذيْن درسا السينما بأوروبا ثم انتقلا للمعيشة بمصر وساهما في نقل تقنية الأفلام الصامتة التي استمرت نحو ربع قرن، حتى وصلنا لأول فيلم عربي ناطق عام 1932 للمنتج المصري «محمد كريم» وهو فيلم «أولاد الذوات».

تلا ذلك مرحلة ستديو مصر عام 1935. قبل إنشائه أوفدت شركة مصر للتمثيل والسينما لمؤسسها طلعت حرب عددًا من الشبان لدراسة السينما في أوروبا، كما استعانت بعدد من الخبراء الأجانب للإشراف على إدارة العمل في الاستديو، وبعد أن كانت صناعة السينما تعتمد على مبادرات فردية أصبحت هناك شركة تملك

استديو ومعامل للتحميض والطبع وتملك دارًا للعرض، وأصبح الفنانون موظفين يعملون بعقود كما هو النظام في كبرى شركات هوليود.[1]

كان تطور الصناعة وتحديثها في مصر مرتبطًا بشكل مباشر بالمبتعثين في أوروبا أو الرأسماليين المصريين والأجانب، كما كان حال أغلب القطاعات الاقتصادية في الحقبة الليبرالية المصرية، ومع صعود طبقة رأسمالية جديدة من أغنياء الحرب العالمية الثانية (1935-1945)، ازدهرت صناعة السينما المصرية ووصلت لعصرها الذهبي على الإطلاق، نتيجة توجيه أغنياء الحرب استثماراتهم في قطاع السينما الواعد الذي يحقق عائدًا استثماريًا سريعًا للأموال، وأصبحت ربحية صناعة السينما تأتي مباشرة بعد ربحية صناعة القطن نتيجة تحول السينما لأكثر نشاط ترفيهي ذي رواج، وبدأ تصدير الأفلام المصرية للدول العربية والبلاد البعيدة في القارات المختلفة مثل: (فنزويلا، تركيا، الدنمارك، هونج كونج، أندونيسيا)، وتجاوزت أرباح بعض الأفلام المصرية 100 ألف جنيه رغم أن متوسط تكاليف الإنتاج يتراوح بين الـ 20 والـ 25 ألف جنيه. [2]

وفي 1947 تم إنشاء غرفة صناعة السينما وضمها لاتحاد الصناعات المصري، كتتويج لهذا التطور الإنتاجي، منذ بداية الأفلام الناطقة عام 1932 ثم ظهور موجة الأفلام الغنائية التي تدمج بين الظهور السينمائي والطرب والتي حققت مشاهدات ضخمة، وصولاً لأكبر إنتاج لفيلم مصري بأرقام تلك الحقبة، بفيلم « ليلى بنت الصحراء» والذي وصلت تكلفته إلى 18 ألف جنيه عام 1937، وعرض في مهرجان برلين الدولي ليحصل على الجائزة الذهبية كأول فيلم مصري يصل لهذه المكانة، نتيجة هذا الإنفاق والاستثمار الضخم.

وكان أهم رواد هذه الحقبة من المنتجين هم: عزيزة أمير، محمد كريم، جورج أبيض، فاطمة رشدي، محمد عبدالوهاب، توجو مزراحي.

مرحلة تدخل الدولة

مع الحقبة الناصرية تأثرت الاستثمارات الموجهة للسينما بعدة عوامل، منها ما يرتبط بالتخوف من النظام الناصري وشكل علاقة الدولة بالقطاع الخاص بعد قوانين الإصلاح الزراعي، ومنها ما يرتبط بالحروب، حيث أدت حرب 1956 إلى ضربة لصناعة السينما وقتها بسبب هدم بعض السينمات وتوقف سياحة المصايف لمدن

1- سعد الدين توفيق، قصة السينما في مصر، دار الهلال، 1969.

2- أحمد عبد العال - ثورة يوليو.. وثلاثون عامًا من التاريخ، مجلة الفنون 1982.

القناة، لكن توثيق الأفلام التسجيلية لأحداث الحرب لفت نظر الدولة لمزيد من الاهتمام بهذا القطاع.

قرر النظام الناصري تنظيم قطاع السينما والتخطيط له بشكل مركزي منذ وقت مبكر، فتم إنشاء «مصلحة الفنون» عام 1955 برئاسة الكاتب الكبير «يحيى حقي»، وتشكيل حركة نقد سينمائي في إطار تنظيمي وهو «جمعية الفيلم» سنة 1960 والتي تحولت لاحقًا إلى جمعية النقاد السينمائيين.

واستمرارًا لهذه السياسة تم عام 1957 إنشاء مؤسسة دعم السينما التي تحولت في العام التالي لـ «المؤسسة العامة للسينما»، وكان جزء من أهداف هذه المؤسسة ابتداءً دعم القطاع الخاص ورعايته وتمويله، ثم بدأت خطة متدرجة لإنتاج عدد محدود من الأفلام الروائية التاريخية من خلال «شركة مصر للتمثيل والسينما»، وكانت الدولة حتى ذلك الوقت لا تملك من استوديوهات السينما سوى «استوديو مصر» الذي ركزت على تطويره والاهتمام برفع مستوى كفاءة معداته، ورصدت نصف مليون جنيه، لتزويده بمعدات صوت وكاميرات حديثة ومعامل لطبع الأفلام الملونة والأبيض والأسود.

وخلال السنوات العشر الأولى من عمر الثورة (1952 - 1962) ارتفع متوسط عدد الأفلام الروائية الطويلة إلى 60 فيلمًا في السنة (بإجمالي 588 فيلمًا، أي حوالي ضعف عدد الأفلام التي أنتجت منذ عام 1927) وزاد عدد دور العرض إلى 354 دارًا عام 1954.

وبناء على سياسة ميثاق العمل الوطني الصادر عام 1962 والذي نص على (أن جزءًا من الكيان الاقتصادي المصري يكون للقطاع الخاص، بينما الجزء الآخر يكون من نصيب القطاع العام الذي تنشئه الدولة)، تم تحول الإنتاج السينمائي للقطاع العام بشكل كامل عام 1963.

تكون القطاع العام السينمائي في مصر من 5 شركات مرتبطة ببعضها، تحت «المؤسسة العامة للسينما» وهي:

- الشركة المصرية العامة للإنتاج السينمائي العربي «فيلمنتاج».
- الشركة المصرية العامة للاستوديوهات .
-الشركة المصرية العامة للتوزيع .
- الشركة المصرية العامة لدور العرض .
- «كوبرا فيلم»، وهي شركة مختصة بالإنتاج المشترك بين مصر والبلدان الأجنبية.

كانت شركة فيلمنتاج هي الواجهة، وكان يطلق عليها بالخطأ اسم المؤسسة. وكان ذلك طبيعيًا، باعتبار أن فيلمنتاج هي التي تقوم بإدارة الإنتاج، وجميع مراحل

صناعة الفيلم، من إنتاج وتوزيع وعرض. واستمرت هذه التجربة من عام (1963 - 1972)، والتي ارتبط بها إنشاء معهد متخصص لتدريس «السيناريو»، وتقديم فرصة لدارسي الإخراج لتقديم مشروعاتهم السينمائية تحت إنتاج المؤسسة العامة للسينما، وهو ما ساهم في تقديم وجوه مميزة في الإخراج وأفلام ذات محتوى جيد وقيم تقدمية، حتى انهار المشروع مع التغيرات الاقتصادية التي طرأت على مصر منذ عهد السادات.

مع بدأ سياسة الانفتاح في السبعينيات بدأت صناعة السينما في التحول للخصخصة بشكل كامل، حيث تراجع نمو دور العرض والأفلام المنتجة عن الحقب السابقة، وتم إنشاء هيئة عامة تدمج السينما والمسرح والموسيقى في كيان واحد، كبداية لتخفيض الإنفاق العام على هذه الأنشطة «الترفيهية»، وانسحاب الدولة شبه الكامل من الإنتاج وصناعة السينما لصالح القطاع الخاص. وامتدت فترة التراجع والانسحاب إلى 1980، حيث عرض آخر فيلم من إنتاج القطاع العام.

وبمرور السنوات بدأ يظهر موجة ما تسمى بـ « أفلام المقاولات» وهي أفلام سينمائية يتم إنتاجها بأجور وتكاليف مخفضة جدًا، وبمستوى فني رديء ومبتذل، بهدف تعبئتها في شرائط فيديو لبيعها لدول الخليج للحصول على أكبر عائد مادي ممكن، ولهذا كان أكبر رقم لإنتاج الأفلام في سنة واحدة عام 1986 حيث وصل إجمالي الأفلام التي تم إنتاجها إلى 95 فيلمًا، وهو الرقم الأكبر على الإطلاق في تاريخ صناعة السينما المصرية. وذلك على الرغم من ظهور موجة فنية جيدة على مستوى الإخراج بما يسمى «تيار الواقعية السينمائية» والذي ضم مخرجين مثل رأفت الميهي، محمد خان، خيري بشارة، عاطف الطيب. لكن كان الطلب في القطاع الخاص متزايدًا على سينما المقاولات ذات العوائد الربحية الكبيرة.

في التسعينيات تأثرت بشدة صناعة السينما في النصف الأول من هذا العقد بسبب حرب الخليج والتغيرات السياسية التي انسحبت آثارها بالطبع على جودة الأفلام وعلى حجم الإنتاج السينمائي وحتى على سينما المقاولات لارتباطها المباشر بالاستثمارات الخليجية التي تأثرت بالطبع بسبب الحرب. لكن عقد التسعينيات تميز بظهور أباطرة الإنتاج السينمائي وعائلاتهم التي استمرت حتى الآن، وظهور حقبة جديدة من مستوى الإنتاج السينمائي والمحتوى الفني «الكوميدي» والترفيهي، الذي تصاعد وازدهر، منذ نهاية التسعينيات حتى 2010.

والرابط الأهم بين هؤلاء الرأسماليين الجدد من منتجي السينما منذ التسعينيات إلى الآن هو إما كونهم ممثلين سابقين، أو رجال أعمال قرروا اقتحام المجال السينمائي للشهرة.

تطور صناعة السينما

صناعة السينما رغم التعارف على أنها نشاط ترفيهي، لكنها تعتبر صناعة «تحويلية» حيث تتحول النصوص والقصص عبر عدة مراحل لأفلام معروضة على شاشات العرض، تبدأ سلسلة القيمة بمرحلة بناء القصة والسيناريو، ثم مرحلة التنفيذ بالتصوير والمونتاج والإخراج، ثم المرحلة الأخيرة من التسويق والتوزيع والبيع. [3]

هذه الدورة التحويلية من المنتجات والمخرجات تعتمد في ربحيتها وعوائدها على عدة عناصر:

1- عدد وقيمة التذاكر المباعة بالسينما. ويرتبط بهذا العنصر عدد شاشات العرض وحجم التوزيع.

2- حقوق البث التلفزيوني. والتي أصبحت عنصرًا رئيسيًا في تحقيق الأرباح لمنتجي الأفلام منذ ظهور القنوات الخاصة.

3- سوق الإعلانات.

4- بيع وتصدير الأفلام للخارج.

5- حقوق البيع للمنصات الرقمية والإلكترونية.

لكن يظل القياس الحقيقي لمدى تطور السينما في أي بلد، هو عدد الأفلام المنتجة وإيراداتها وعدد دور السينما وشاشات العرض بالمقارنة بعدد السكان، في هذا الإطار يتبين التراجع الكبير في هذه المؤشرات لصناعة السينما المصرية على مدار سنوات عديدة، والتي سنستعرضها في الصفحات القادمة.

فمثلاً في حجم الأفلام المنتجة يتبين أن أقصى ما وصل له عدد الأفلام المنتجة في عام واحد هو 95 فيلمًا، ونجد متوسط عدد الأفلام في السنوات الـ 20 الأخيرة يتراوح بين الـ 30 والـ 50 فيلمًا في أحسن الأحوال، وهي أرقام يتبين مدى ضعفها إذا ما وضعت في المقارنة العالمية، ويبين هذا الجدول حجم الفارق الرهيب.

3- مرجع: تقرير للمركز المصري للدراسات الاقتصادية بعنوان « رأي في خبر، صناعة السينما».

الترتيب	الدولة	عدد الأفلام التي تم إنتاجها	العام
1	الهند	1813	2018
2	نيجيريا	997	2011
3	الصين	874	2017
4	اليابان	689	2019
5	أمريكا	660	2017
6	كوريا الجنوبية	339	2016
7	فرنسا	300	2017
8	إنجلترا	285	2017
9	أسبانيا	241	2017
10	ألمانيا	233	2017
11	الأرجنتين	220	2015
12	المكسيك	176	2017
13	إيطاليا	173	2017
14	البرازيل	160	2017
15	تركيا	148	2017
--------	مصر	33	2019

المصدر: موقع ويكيبديا https://en.wikipedia.org/wiki/Film_industry

تطور عدد الأفلام المنتجة في مصر

السنة	عدد الأفلام المنتجة
1946	67
1954	82
1974	42
1975	52
1977	51
1983	51
1984	63
1985	76
1986	96
1987	70
1988	82
1990	77
1992	66
2014	33
2015	24
2017	45
2019	33

المصدر: المركز المصري للدراسات الاقتصادية تقرير بعنوان «رأي في خبر، صناعة السينما»

تطور عدد شاشات العرض في مصر

وفيما يخص عدد شاشات العرض لكل مواطن يأتي نصيب مصر بشاشة عرض لكل 260 ألف مواطن، ويتبين ضعف هذا الرقم إذا ما قورن بنسبة الشاشات لكل مواطن في مصر في سنوات سابقة، أو إذا قورن بدول أخرى ذات كثافة سكانية عالية مثل الهند التي يتعدى سكانها المليار ومع ذلك فهناك شاشة عرض لكل 136 ألف مواطن، فضلاً عن التوزيع الجغرافي لهذه الشاشات حيث هناك محافظات بأكملها في مصر لا يوجد بها دار سينما واحدة.[4]

4- مرجع: تقرير للمركز المصري للدراسات الاقتصادية بعنوان « رأي في خبر، صناعة السينما».

حجم الإيرادات

وصل حجم إيرادات صناعة السينما في مصر عام 2019 إلى أكبر رقم في تاريخها بتخطيها المليار جنيه من مبيعات تذاكر الأفلام المصرية والأجنبية معًا على الرغم من أن الأفلام المصرية المنتجة في ذلك العام 33 فيلمًا فقط وهو ليس الرقم الأكبر في تاريخ هذه الصناعة.

لكن الإيرادات في تضاعف مستمر منذ عام 2015 وهو أمر يمكن تفسيره طبعًا بزيادة معدلات التضخم وارتفاع الأسعار والتحولات المرتبطة بسياسة تعويم الجنيه المصري وتضاعف أسعار تذاكر السينما نتيجة لهذه التحولات الاقتصادية.

السنة	حجم الإيرادات (بالمليون جنيه)
2015	378
2016	526
2017	690
2018	843
2019	1157

إيرادات تذاكر السينما بالعالم

الترتيب	الدولة	الإيرادات بالمليار دولار	السنة
1	أمريكا	11.08	2018
2	الصين	9.15	2018
3	اليابان	2.39	2019
4	الهند	2.32	2018
5	المملكة المتحدة	1.72	2018
6	كوريا الجنوبية	1.6	2017
7	فرنسا	1.5	2018
8	ألمانيا	1.11	2018
9	روسيا	1	2017
10	أستراليا	0.95	2018
11	البرازيل	0.9	2017
12	المكسيك	0.87	2018
13	كندا	0.76	2017
14	أسبانيا	0.7	2017
15	إيطاليا	0.7	2017
	مصر	0.075	2019

المصدر: موقع ويكيبديا https://en.wikipedia.org/wiki/Film_industry

عدد التذاكر المباعة

على الرغم من وصول التذاكر المباعة عام 2019 إلى قرابة الـ 15 مليون تذكرة، فإن هذا الرقم يعني أن عدد المواطنين المصريين الذين يتابعون الأفلام في السينما لا يصل إلى 15% من تعداد السكان، إذا افترضنا أن هذا المواطن سيذهب إلى السينما مرة واحدة فقط في العام بأكمله، وهو بالتأكيد ليس التفسير الأدق ولكن المنطقي أن تعداد رواد السينما لا يزيد عن 3 أو 4 ملايين مواطن. واللافت للنظر أن

أعلى عدد تذاكر مباعة في مصر كان عام 2005 والذي وصل لرقم قياسي بالمعايير المصرية، 29 مليون تذاكرة، وهو غير مرتبط فقط بعدد الأفلام التي وصل تعدادها إلى قرابة الـ 70 فيلمًا ولكن بسبب كثرة الإنتاج للأفلام الكوميدية تحديدًا في هذا العام دون غيره.

وفي كل الأحوال فإن الفارق لا يزال كبيرًا بين حجم الإنتاج والإيرادات والمبيعات في مصر وغيرها من دول العالم المتقدمة في صناعة السينما، بالإضافة إلى التأكيد على ارتباط سوق السينما المصرية بمواسم الأعياد لتحقيق طفرة في المشاهدات والمبيعات والإيرادات، وهي ليست عملية دائمة ومنتظمة تدر ربحًا دائمًا على الصناعة، أو تحقق الترفيه للمواطن في شكل منتج ثقافي وفني على مدار العام.

مقارنة بين مبيعات التذاكر في مصر ودول أخرى بالعالم

الترتيب	الدولة	عدد التذاكر المباعة (بالمليون)	السنة
1	الهند	2.020	2016
2	الصين	1.620	2017
3	أمريكا	1.240	2017
4	المكسيك	338	2017
5	كوريا الجنوبية	217	2016
6	روسيا	213	2017
7	فرنسا	206	2017
8	اليابان	194	2019
9	البرازيل	181	2017
10	إنجلترا	171	2017
	مصر	14.8	2019

المصدر: موقع ويكيبديا https://en.wikipedia.org/wiki/Film_industry

أما عن أنماط الملكية في صناعة السينما فهي ترتبط بأكثر من نوع للعمل بين (الإنتاج السينمائي - التوزيع - دور العرض)، ومؤخرًا أصبحت هناك محاولات دمج

بين الأنماط الثلاثة للملكية والإنتاج السينمائي، للسيطرة الكاملة على كافة مراحل الصناعة وتحقيق أكبر نسب ممكنة من الأرباح، بل وفرض التوجهات والقيم العامة لمستوى صناعة السينما.

ومن أهم شركات وعائلات الإنتاج السينمائي في مصر

1- شركة السبكي، ظهرت عام 1992 للشقيقين أحمد ومحمد، واعتمدت في بداية عملها على بيزنس نوادي الفيديو قبل أن تتحول إلى كيان إنتاجي ضخم. وأنتجت هذه العائلة في جيلها الأول، وجيلها الثاني (كريم ورنا أبناء محمد السبكي) ما يقرب من 75 فيلمًا.

2- شركة العدل جروب: تأسست عام 1997، وتملكها عائلة العدل (مدحت، سامي، جمال). وتميزت هذه الشركة بتقديم وجوه جديدة ومميزة للسينما، وبداية إنتاجها كان فيلم «صعيدي في الجامعة الأمريكية» الذي سبب طفرة رهيبة في مستوى إيرادات السينما المصرية. وكذلك دخلت العائلة بقوة في مجال الإنتاج التلفزيوني للمسلسلات بالمشاركة مع التلفزيون المصري.

3- تحالف « المجموعة الفنية المتحدة» وهو اندماج لثلاث شركات وهي (الماسة، النصر، أوسكار). وملاكها على الترتيب هم (هشام عبدالخالق، محمد حسن رمزي ، وائل عبدالله). ويملك هذا التحالف أكثر من 79 شاشة عرض سينمائي وهو الرقم الأكبر على الإطلاق في مجال التوزيع.

4- الشركة العربية للإنتاج والتوزيع السينمائي. وتؤول ملكيتها إلى «إسعاد يونس»، وهي نائب رئيس غرفة صناعة السينما، تأسست الشركة عام 2000، وتملك الشركة أكثر من 70 شاشة عرض.

5- شركة الإخوة المتحدين للسينما. يملكها «فاروق صبري» رئيس غرفة صناعة السينما، وهي من أكبر 5 شركات تستحوذ على شاشات العرض السينمائي في مصر.

6- شركة سينرجي للإنتاج الفني. يملكها تامر مرسي. تأسست في عام 2003، واهتمت بالإنتاج التلفزيوني «المسلسلات» بشكل أكبر، حيث أنتجت أكثر من 78 مسلسلاً.

7- شركة دولار فيلم: وهي من أقدم شركات الإنتاج السينمائي التي تأسست عام 1949 على يد «إسماعيل الكردي». يملكها الآن أفراد عائلة الكردي (وليد، سعد، زيد، زين). تملك الشركة أيضاً فرعًا لها وهي شركة «نيوسنشري» للإنتاج، تأسست عام 2004 برئاسة «وليد الكردي»، ومديرها العام هو «أحمد بدوي» وهو أحد

أعضاء غرفة صناعة السينما. أنتجت نيوسنشري 33 فيلمًا، وتملك الشركتين «دولار» ونيوسنشري» حوالي 34 شاشة عرض.

وتعتبر مجموعتي العدل والسبكي من أصحاب أكبر إيرادات الأفلام في تاريخ السينما المصرية، وذلك بعد حساب القيمة الحقيقية للإيرادات وفقًا لأسعار يناير 2019.[5]

وفقاً لهذا المؤشر فإن أعلى إيرادات للأفلام في تاريخ السينما المصرية تقع جميعها في الفترة منذ عام 1997 حتى 2007، وبلغ نصيب الأسد من إنتاج الأفلام عالية الإيرادات لمجموعتي العدل والسبكي:

5- محمد حسين -البحث عن الفيلم الأنجح فى تاريخ السينما - مجلة السينما العربية التابعة لمركز السينما العربية.

المركز	الفيلم	العام	القيمة الاسمية للإيرادات	القيمة المعدلة بعد حساب التضخم	المنتج
الأول	صعيدي في الجامعة الأمريكية	1998	27 مليون جنيه	156 مليون جنيه	العدل
الثاني	همام في أمستردام	1999	23 مليون جنيه	130 مليون جنيه	العدل
الثالث	اللمبي	2002	22 مليون جنيه	115 مليون جنيه	السبكي
الرابع	بوحة	2005	26.4 مليون جنيه	114.7 مليون جنيه	أوسكار - النصر - الماسة
الخامس	جاءنا البيان التالي	2001	18 مليون جنيه	97 مليون جنيه	الشركة العربية للإنتاج والتوزيع (إسعاد يونس)
السادس	اللي بالي بالك	2003	19 مليون جنيه	96 مليون جنيه	العدل
السابع	إسماعيلية رايح جاي	1997	15 مليون جنيه	90 مليون جنيه	النصر (حسن إبراهيم)
الثامن	عوكل	2004	19.5 مليون جنيه	88 مليون جنيه	السبكي
التاسع	الناظر	2000	15.8 مليون جنيه	87 مليون جنيه	بروميس (مجدي الهواري)
العاشر	مرجان أحمد مرجان	2007	23 مليون جنيه	85 مليون جنيه	جود نيوز (عماد أديب)

لكن العديد من العوامل حدت من فرص استمرار هيمنة إمبراطوريتي العدل والسبكي، كانت بعضها عوامل نابعة من داخل هذه الكيانات حيث انقسمت عائلة السبكي لأكثر من شركة إنتاج ولم تنجح في الحفاظ على تعاقدات نجوم الصف الأول واستمرت في تكرار نفس نمط الأفلام التي نجحت في البداية.

وهناك عوامل خارجية مثل تراجع جماهيرية الأفلام الكوميدية، وهو ما دفع عائلة العدل منذ منتصف عقد الألفية للاتجاه للإنتاج الدرامي خاصة مع تراجع الدولة وسيطرة القطاع الخاص على هذا المجال، ومنذ عام 2004 حتى 2018 قامت « العدل» بإنتاج مسلسل على الأقل سنويًا مع تحقيق مشاهدات ونجاحات كبيرة للغاية في مسلسلات ما بعد الثورة، وتوقفت تمامًا تجربة المشاركة بالإنتاج مع التلفزيون المصري مثل أول تجربة للشركة في الإنتاج الدرامي عام 2000.

مـن ناحيـة أخـرى فـإن القطـاع الخـاص وتحديـدًا منـذ فـترة السـبعينيات إلى اليـوم، لم يكـترث كثـيرًا بقضايـا العدالـة الثقافيـة الجغرافيـة، فهـو لم يتحمـس مطلقًـا لمحاولـة إنشـاء دور سـينما وقاعـات عـرض بمحافظـات الصعيـد، أو ببعـض المحافظـات الحدوديـة المهملـة والمهمشـة تمامًـا، ونجـد أن أغلـب دور العـرض مرتبطـة بتأسـيس الشاشـات الجديـدة في المـولات التجاريـة، والتـي تتركـز بشـكل رئيـسي في العاصمـة وعـدد محـدود مـن المـدن الكـبرى بالدلتـا.

ومـا يسـاعد عـلى تفاقـم هـذه الظاهـرة سـماح الدولـة بغلـق وهـدم دور السـينما منـذ السـبعينيات وتغيـير النشـاط بعـد ذلـك. فقـد تـم إغـلاق عـشرات دور العـرض، وتحـول بعضهـا إلى قاعـات للأفـراح أو أبـراج سـكنية أو مشـاريع تجاريـة، وذلـك في ظـل غيـاب دور وزارة الثقافـة التـي تـرى في المهرجانـات الفنيـة وسـيلة لحفـظ مـاء الوجـه أمـام السـكان خـارج العاصمـة.

هـذه العوامـل مجتمعـة جعلـت لدينـا أكـثر مـن 16 محافظـة مـن أصـل 28 بـدون قاعـات سـينما.[6]

المرحلة الاخيرة.. صناعة الخيال الاستهلاكي

في بدايـات القـرن العشريـن كانـت الدعايـة الإعلانيـة قـد أخـذت منحًـى جديـدًا مـن التطـور، فلـم يعـد الإعـلان مجـرد « إعـلام « عـن وجـود منتـج، ولكـن اهتـم المعلنـون بدراسـة علـم النفـس لصناعـة رسـائل تسـاهم في إعـادة إنتـاج أذواق المشـاهدين وميولهـم الاسـتهلاكية، مـن ثـم أصبحـت الإعلانـات أحـد الأسـلحة الناعمـة للرأسـمالية وكانـت السـينما واحـدة مـن أهـم القنـوات لتوصيـل تلـك الرسـائل الإعلانيـة.

تحـدث فلاسـفة مدرسـة فرانكفـورت، مثـل هربـرت ماركيـوز، عـن صناعـة الرغبـات الزائفـة، في الوقـت الـذي كان فيـه أحـد أباطـرة صناعـة الإعـلان، إداوارد بيرنيـز، يطـور في أمريـكا فلسـفة جديـدة لتقديـم إعلانـات للسـجائر تتماهـى مـع ألـوان موضـة الأزيـاء النسـائية، وتجعـل مـن هـذه العـادة غـير الصحيـة وسـيلة للتعبـير عـن الـذات والحضور.[7]

وعـلى مـدار تاريـخ صناعـة السـينما المصريـة، تـم بـث العديـد مـن الرسـائل المبطنـة للحـض عـلى الاسـتهلاك، كانـت تتواكـب مـع تطـور الرأسـمالية المصريـة مـن سـيطرة الدولـة إلى القطـاع الخـاص، وتمـت صياغـة هـذه الرسـائل بشـكل واعٍ في بعـض الأحيـان

6- 16 محافظة ممنوعة من دخول السينما: محرومون من مشاهدة الأفلام في دور العرض - محمد البرمي - المصري اليوم - 2016 - https://lite.almasryalyoum.com/extra/111880/

7- محمـد جـاد - عـالم مـن الإعلانـات: سـهرة مـع ماركـوزه أمـام شاشـة رمضـان - إضـاءات - أبريـل 2020 - https://www.ida2at.com/an-evening-with-marcuse-in-front-of-the-ramadan-screen/

وبتوجيه صريح من الدولة أو من المعلنين ، وفي أحيان أخرى كانت السينما مرآة للميول الاستهلاكية السائدة في المجتمع وتعبير صريح عنها.

خلال العهد الناصري قُدمت العديد من الأفلام صورة ساخرة من أنماط الاستهلاك المترفة لطبقة الإقطاع، في الوقت الذي كانت تمجد فيه أنماط استهلاك الطبقة الوسطى العاملة، وهو ما كان يتواكب مع سياسة الإنتاج الصناعي واسع النطاق في تلك الحقبة، لم تكن رأسمالية الدولة تشيد العزب والقصور، ولكن مصانع القطاع العام كانت تنتج الثلاجات والسيارات وغيرها من المنتجات التي تستهدف بالأساس طبقة وسطى مدينية عاملة.

هناك مثلاً فيلم «الأيدي الناعمة» (1964) حيث يعيش حفيد أسرة أرستقراطية وحيدًا في قصر كبير أصبح تحت الحراسة بعد ثورة يوليو، ولا زال مصرًا على التمسك بعجرفته الطبقية بالرغم من أنه لم يعد قادرًا على سداد مصروفات القصر، وتتغير شخصيته إلى إنسان صالح محبوب من المجتمع عندما يقرر العمل في نشاط السياحة الثقافية التي كانت تحظى بتشجيع كبير من النظام الناصري في ذلك الوقت.

دافع البطل وراء العمل في هذه الوظيفة هو رغبته الزواج من حبيبته التي تعيش حياة طبقة وسطى من طراز أمريكي، فيلا صغيرة وسيارة حديثة، مع أخيها الذي ترقى طبقيًا من العمل في محطة قطار، ليؤسس مشروعًا صغيرًا في مجال السيارات.

تنامت الرغبات الاستهلاكية للطبقة الوسطى خلال الانفتاح، مع رفع العديد من القيود الحمائية عن الاقتصاد والاقتراب من الغرب سياسيًا بشكل أكبر، لكن صناع السينما مالوا في هذا الوقت لانتقاد رموز الرأسمالية الجديدة في تلك الفترة، بدلاً من تمجيدها، نظرًا إلى أن صناعة الثروات ارتبطت في أحيان كثيرة خلال تلك الحقبة بأعمال طفيلية مثل الاستيراد من الخارج، أو بأعمال ليس لها وجاهة تليق بأبناء الطبقة الوسطى من الجامعيين مثل أنشطة المقاولات.

كذلك كان السينمائيون يراقبون عن كثب قصص صعود رجال الأعمال الجدد، وكيف اقترن بزوغ أسمائهم بإشاعات عن فضائح فساد أو أعمال غير قانونية، وكيف استطاعوا بعد ذلك أن يوفروا لنفسهم الحماية من خلال فرق المحامين المحترفين الذين يعرفون خبايا القانون وكذلك وسائل الدعاية والإعلان المختلفة، وعبروا عن ذلك من خلال أفلام مثل الغول، حب في الزنزانة، كتيبة الإعدام وغيرها.

خلال حقبتي الثمانينيات والتسعينيات كانت هناك العديد من الأصوات تنتقد تعالي بعض المخرجين على ذوق المشاهد العادي، واهتمامهم بالتخاطب مع المثقفين فقط، في هذا السياق حاول المخرج خيري بشارة أن يشتبك مع هذا الجدل من خلال إخراج أفلام تتحدث عن أزمة الشباب الذي يعيش مرحلة التحول الرأسمالي في مصر.

بدا ذلك صريحًا في فيلمه الشهير أيس كريم في جليم (1992) والذي تحدث عن شاب مغرم بالموسيقى والموضة الغربية ويعيش صراعًا بين منتج من القطاع الخاص يريد استغلال موهبته وإعطاءه الفتات، ومثقفين يساريين يشجعونه على إنتاج فن حقيقي ولكنهم منفصلون عن الواقع تمامًا.

وقدم بشارة فيلمًا آخر (كابوريا 1990) عن ملاكم من حي شعبي يندمج مع فتاة وأصدقائها من الطبقة المترفة سعيًا وراء أحلام الثراء السريع، حقق الفيلم إيرادات استثنائية خلال الأسابيع الأولى، بدا الفيلم تلقائيًا بسيطًا وقال بشارة إنه كان بداية تحرره من مدرسة «الواقعية الاشتراكية»، ومع طرحه في السينمات حقق إيرادات استثنائية خلال الأسابيع الأولى[8]، وحظيت أغنية الفيلم الرئيسية وقصة شعر البطل المميزة بشهرة لسنوات عدة.

استطاع بشارة أن يصنع من الكابوريا (الأغنية وقصة الشعر) موضة ستعيش بعد الفيلم لعدة سنوات، وهو ما كان مؤشرًا على القدرة الهائلة للسينما في صناعة الخيال الاستهلاكي للمشاهدين.

مثلت حقبة الألفينات بداية لتصالح السينما مع الرأسمالية، بعد عقود من الانتقاد العنيف لرجال الأعمال وفسادهم،

واقترنت هذه المصالحة بتغير عميق لنمط إنتاج الأفلام نفسها، حيث زادت قيمة ميزانيات الأفلام، وتداولت الصحف أخبارًا عن ارتفاع أجور الممثلين لمبالغ فلكية، كان ذلك إيذانًا ببدء سياسة الفيلم التجاري المغطى بإنتاج ضخم.

بعد أن كانت السينما منقسمة خلال العقود التالية للانفتاح بين أفلام تجارية بميزانية منخفضة (والتي عرفت بأفلام المقاولات) وأخرى ذات قيمة فنية مرتفعة ولكن ميزانيتها متواضعة أيضًا (وعرفت بأفلام المهرجانات)، أصبح الغالب على السينما أفلامًا تجارية تعتمد على إبهار المشاهد بالإنتاج السخي، وبمضمون مناسب لأسرة من الطبقة الوسطى تبحث عن الترفيه بعد قضاء يوم في مول تجاري.

في هذا السياق سادت أعمال الكوميديا الخفيفة والتي حملت رسائل تروج لأنماط الاستهلاك الأحدث في تلك الفترة، مثل التباهي بارتداء براندات الملابس

8- حسن حداد - هنا البحرين - أبريل 1994.https://bit.ly/31ctvoC

المستوردة، والانضمام لنخب أبناء الشرائح العليا في الطبقة الوسطى من طلبة الجامعات الخاصة، وقضاء الإجازات في المنتجعات السياحية على شواطئ البحر الأحمر.

الترويج لهذه الأنماط من الاستهلاك جاء بشكل عفوي في كثير من الأحيان، حيث كان يعكس فقط رغبة صناع الفيلم في إبهار المشاهد بأذواق وميول تجاري التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تجري في المجتمع، ولكن في أوقات أخرى كانت تتم بشكل عمدي، حيث كان الفيلم يحتوي على إعلان داخل سياق الأحداث.

ربما من أبرز الأمثلة على الأفلام التي ترتبط بعالم الإعلان في تلك الفترة فيلم (السلم والثعبان 2001) والذي يروي قصة شاب يعمل في وكالة إعلان، ويعيش نمط حياة ملائمًا للاقتصاد المتوجه نحو الليبرالية الجديدة، حيث يسكن بشكل مستقل عن أهله ويعتمد على أكل البيتزا في المكتب، أو عبوات الدجاج نصف المقلي عندما يُحضر غذاءه في مطبخه المفتوح على الطراز الأمريكي.

وبالتدريج امتزج العالمان بشكل كبير (السينما والإعلان) حتى باتت الإشارة لمنتجات بعينها داخل الأفلام سمة متكررة في العديد من الأعمال، ويرى البعض أن الاحتياج للإعلان داخل الفيلم تزايد نظرًا إلى تضخم ميزانية الأفلام والحاجة لتغطية تكلفتها.[9]

وهناك تفسير آخر يتعلق برغبة المعلنين أنفسهم في توجيه رسائل مبطنة للمشاهد وهو يشاهد الفيلم، لكي تنفذ إلى اللاوعي وتؤثر فيه بشكل أكبر من الإعلان المباشر، كذلك الاستفادة من تعلق المشاهدين بنجوم السينما، وفوق ذلك كله رأى المعلنون أن الدعاية داخل الفيلم سيتم الإنفاق عليها لمرة واحدة ثم تظل خالدة أبدية في ذهن المشاهد على مدار عرض الفيلم على قنوات مختلفة لعقود طويلة.[10]

ويرى الناقد طارق الشناوي أن اقتحام الإعلانات لعالم السينما له تاريخ طويل في مصر حيث يقول: «هناك ترويج ودعاية بالفعل تتم داخل الأفلام نحو منتجات استهلاكية بعينها، بشرط الذكاء وعدم الفجاجة، مثلاً منذ العشرينيات وحتى الستينيات كان هناك ترويج لأنواع السجائر والتبغ في الأفلام، مثل لقطة الترويج لسجائر لاكي ستريك في فيلم «لعبة الست» عام 1946، كانت السجائر موضة طبقية يهتم بها صناع الأفلام. وكثير من الفنادق حصلت على دعاية وترويج داخل الأفلام

9- ٥ الإعلانات التجارية في الأفلام - هند موسى - الجريدة - 2013 - https://www.aljarida.com/articles/1462284371155333000/

10- تباين الآراء حول جدوى الإعلان عن المنتجات في أفلام السينما - إيمان حشيش - المال - 2010 - https://bit.ly/2GYfVhK

بسـبب تصويرهـا، ويحصـل صنـاع الفيلـم عـلى مقابـل لهـذا الترويـج الداخـلي، نفـس الأمـر للسـيارات أيضًـا ، وكل ذلـك بـشرط حسـن إخـراج وتقديـم هـذه الدعايـة». [11]

ونذكـر أمثلـة كثـيرة لمثـل هـذه الإعلانـات الضمنيـة، فمثـلاً فيلـم «عسـل أسـود» عـام 2010 حمـل ترويـج الفنـان أحمـد حلمـي لسـيارة شـيفورليه كابتيفـا ضمـن سـياق الفيلـم، وبعـد سـنوات كـرر الفنـان أحمـد حلمـي إعلانًـا لنفـس ماركـة السـيارة خـلال إعـلان تلفزيـوني[12]، وهـي مفارقـة تسـتحق الملاحظـة.

11- مقابلة للباحث مع الناقد السينمائي طارق الشناوي.

12- رابط الإعلان المذكور https://www.youtube.com/watch?v=TkUnB3mKKkc

مُلّاك مصر

قصة صعود الرأسمالية المصرية

ما الذي تعنيه ماركات الشركات الكبرى التي تتحكم في حياتنا اليومية؟ من ساندوتش البرجر إلى شركة النفط التي تنتج لنا وقود السيارة؟ هل ساهم دخول القطاع الخاص في صلب الاقتصاد المصري، على مدار ما يقرب من نصف قرن من الانفتاح، في تحسين مستوى حياتنا ودفع الاقتصاد إلى التقدم أم أننا نسير في الاتجاه المعاكس؟

يتعرض هذا الكتاب للتحولات الاقتصادية – الاجتماعية التي جرت في مصر منذ السبعينات حتى الوقت الراهن، ويتتبع مسار خروج الدولة من النشاط الاقتصادي وحلول القطاع الخاص محلها في القطاعات المختلفة.

ويتضمن الجزء الثاني من مُلّاك مصر ستة فصول كتبها باحثين اقتصاديين في قطاع المنسوجات، والصناعات الهندسية، والأدوية، والبترول، والاتصالات والسينما.

EL MARAYA for Cultural Production
المرايا للإنتاج الثقافي

978-977-6648-81-4

مُلّاك مصر: قصة صعود الرأسمالية المصرية (الجزء الثاني) • تحرير: محمد جاد

تصميم الغلاف: أحمد اللباد

المرايا للإنتاج الثقافي